جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دورمجتمع المعلومات في تعزيز الأمن الإنساني "دراسة حالة ماليزيا"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة:
فريدة طاجين

إشراف الأستاذ الدكتور:
عمر فرحاتي

لجنة المناقشة:

أ.د لعجال أعجال محمد لمين، أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد خيضر – بسكرة	رئيسا
أ.د فرحاتي عمر، أستاذ التعليم العالي بجامعة حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
أ.د زياني صالح، أستاذ التعليم العالي بجامعة الحاج لخضر – باتنة	ممتحنا
د. المكي دراجي، أستاذ محاضر بجامعة حمه لخضر – الوادي	ممتحنا
د. بن الصغير عبد العظيم أستاذ محاضر بجامعة محمد خيضر – بسكرة	ممتحنا
د. كربوسة عمراني، أستاذ محاضر بجامعة محمد خيضر – بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية:2016/2015

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دورمجتمع المعلومات في تعزيز الأمن الإنساني "دراسة حالة ماليزيا"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة:
فريدة طاجين

إشراف الأستاذ الدكتور:
عمر فرحاتي

لجنة المناقشة:

أ.د لعجال أعجال محمد لمين، أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد خيضر – بسكرة	رئيسا
أ.د فرحاتي عمر، أستاذ التعليم العالي بجامعة حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
أ.د زياني صالح، أستاذ التعليم العالي بجامعة الحاج لخضر – باتنة	ممتحنا
د. المكي دراجي، أستاذ محاضر بجامعة حمه لخضر – الوادي	ممتحنا
د. بن الصغير عبد العظيم أستاذ محاضر بجامعة محمد خيضر – بسكرة	ممتحنا
د. كربوسة عمراني، أستاذ محاضر بجامعة محمد خيضر – بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية:2016/2015

باسم الله الرحمن الرحيم

"وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا"

من الآية 113 لسورة النساء

إهـــــــــداء

إلى والداي الغاليين أقول: لا إهداء يكفيني ولا كلمات يمكنها أن تعبر عن مدى حبي وامتناني لكماعلى دعمكما في مختلف مراحل حياتي... فحفظكما الله ورزقما جنات النعيم.

إلى أحبتي نادية نعيم بدرة محمد العيد هشام سميحة شوقي رضا سهام وأنس.

الى جميع أصدقائي وزملائي، واستسمحهم بأن أخص بالذكر روح الصديقة الغالية الأستاذة فاطمة مساعيد تغمدها الله برحمته الواسعة.

كما أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى جميع الباحثين في المجال وإلى طلبتي الأحباء بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية لجامعة قاصدي مرباح بورقلة.

وإهداء خاص إلى كل من يؤمن بأرقى معاني العلم والمعرفة والإنسانية

فريدة طاجين

شكـــر وتقديـــر

الشكر والحمد لله الذي لا توفيق إلا به العلي العظيم، وأسأله أن ينفعنا بما علمنا وأن يعلمنا ما ينفعنا، وخالص الشكر والتقدير أتوجه به للمشرفين الفاضلين كل من البروفيسور عمر فرحاتي بالجزائر والبروفيسور El-Fatih Abdullahi AbdelSalam بماليزيا على موافقتهما على الإشراف على هذا العمل وصبرهما وتشجيعهما المستمر وإرشاداتهما القيمة، والتي لم يكن لهذا العمل أن يرى النور بدون مرافقتهما طيلة فترة إنجازه.

كما أشكر كل من الأساتذة والدكاترة الأفاضل Tunku Mohar Tunku Mohd Mokhtar، و Imad Fakhri AlShaikhli، Saodah Bt Wok ، Ooi Kee Beng، Mohamed Sharif Bashir ، و محمد السيد سليم، والسيد Ramachandran Ramasamy، وكل من الدكتور هشام ملاسي و Shahid Rasool، والذين أعترف بفضلهم ومشاركاتهم لي بخبرتهم ووقتهم وآرائهم القيمة ونصحهم السديد لإنجاز هذه الدراسة.

كما أشكر السادة Zulkefli bin Zainal Abidin من الأكاديمية الماليزية لمكافحة الفساد وموظفي وحدة التخطيط الإقتصادي لرئاسة الوزراء الماليزية (EPU)، ومؤسسة Perdana Leadership Foundation على ردودهم على جميع استفساراتنا وعلى تواضعهم وترحيبهم ودعمهم لهذا العمل بالوثائق والكتب والمعلومات القيمة حول الحالة الماليزية.

ولا أنسى أن أشكر موظفي مكتب التعاون وتبادل الطلبة ICEO في IIUM وجميع الزملاء والأصدقاء في Mahallah Ruqayyah و SLEU وفي برنامج "التجربة الماليزية 2014" وفي مختلف الجامعات الجزائرية والماليزية كل باسمه والذين لايمكن أن أنسى دعمهم العلمي والمعنوي خاصة خلال فترة التواجد بماليزيا، مع خالص دعواتي لهم جميعا بالتوفيق والنجاح.

Abstract

This dissertation aims to introduce a critical analytical framework of the Information society roles in promoting Human Security, according to the Malaysian case study. To this end, the study seeks to focus on four sub-objectives, the first sub-objective is to understand the structure of Human Security and Information Society concepts and the nature of their correlation, the second one is to explore and analyze the Malaysian way of dealing with Information Society and determine its effect on Human Security in the society, the third one is to discuss and critically analyze the strength and weakness on functioning Information Society to enhance the Human Security in Malaysia, the last sub-objective is to develop an analytical framework through studying the Malaysian experience that helps researchers to study the correlations between Information Society and Human Security in the community. This study used the Triangulation Technic in theoretical, methodological and analysis levels. The Critical Security, Capability approach and Information Society theory have been used as a theoretical framework, the exploratory case study has been used as a main method, where mixed and Trans-disciplinary method have been used as assistant methods in this study. For collecting data the study used three technics, Documents Review and Questionnaire and Semi-structured Interviews with experts in different areas of the study. This study argued that there is a structural interlock between the components of each of the Information Society and the Human Security through the links of the both concepts with the Comprehensive Human Development, as well through the interactive relationship between that components. The study also assumes that the Malaysian increased interest to employ the means of information society in the comprehensive Human development in its Economic and Cognitive dimensions has led to progress in the promotion of human security, And that the Malaysian experience has succeeded in employing the information society to move closer towards human security at the level of freedom from want to a large extent, while there are many obstacles still challenging its success on the level of freedom from fear.

ملخص

تهدف هذه الأطروحة إلى تقديم إطار تحليلي نقدي لدور مجتمع المعلومات في تعزيز الأمن الإنساني، وفقا لدراسة الحالة الماليزية. ولذلك، فهي تسعى لتحقيق أربعة أهداف فرعية، الهدف الأول هو فهم بنية كل من الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات وطبيعة العلاقة بينهما، والهدف الثاني هو استكشاف وتحليل طريقة التعامل الماليزي مع مفهوم مجتمع المعلومات وتحديد أثره على الأمن الإنساني في المجتمع، أما الهدف الثالث فهو مناقشة وتحليل نقدي لمدى القوة والضعف في توظيف مجتمع المعلومات لصالح ترقية الأمن الإنساني بماليزيا، فيما يركز الهدف الأخير في تطوير إطار منهجي تحليلي من خلال التجربة الماليزية يساعد في دراسة العلاقة بين مجتمع المعلومات والأمن الإنساني على مستوى المجتمع المحلي. وقد استعملت الدراسة تقنية التثليث على المستوى النظري والمنهجي والتحليلي، حيث وظفت كل من المقاربة الأمنية النقدية ومقاربة القدرة الإنسانية ونظرية مجتمع المعلومات كإطار نظري، واتبعت منهج دراسة حالة استكشافية كمنهج رئيسي والمنهجين المختلط والعابر للاختصاصات كمنهجين مساعدين، واستخدمت البحث في الوثائق المختلفة والمقابلات شبه المنظمة مع الخبراء والاستبيان الموزع على طلبة الدراسات العليا بماليزيا كأدوات لجمع المعلومات، وجادلت الدراسة أن هناك تداخل بين العناصر المكونة لمجتمع المعلومات والعناصر المكونة للأمن الإنساني من حيث ارتباط المفهومين العضوي بالتنمية الإنسانية الشاملة ومن حيث ديناميكية التفاعل بين تلك العناصر، وأن تزايد اهتمام ماليزيا بتوظيف وسائل مجتمع المعلومات في التنمية الإنسانية الشاملة في بعديها المعرفي والاقتصادي أدى إلى تحقيق تقدم في تعزيز أمنها الإنساني، وأن التجربة الماليزية نجحت في توظيف مجتمع المعلومات للاقتراب نحو الأمن الإنساني على مستوى التحرر من الحاجة إلى حد بعيد، في حين هناك العديد من العوائق لازالت تواجه نجاحها على مستوى التحرر من الخوف.

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

ملخص بالانجليزية.....أ

ملخص بالعربية.....ب

فهرس المحتويات.....ج

قائمة الجداول.....و

قائمة الأشكال.....ح

مقدمة 01

الفصل الأول: تأصيل نظري للدراسة.....21

المبحث الأول: الإطار النظري للأمن الإنساني.....23

المطلب الأول: التحولات الأساسية لمفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية 24

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية النقدية.....30

المطلب الثالث: الأمن الإنساني كمقاربة تحليلية.....35

المبحث الثاني: الإطار النظري لمجتمع المعلومات.....42

المطلب الأول: خلفيات ومفهوم مجتمع المعلومات.....43

المطلب الثاني: تصنيف نظريات مجتمع المعلومات.....48

المطلب الثالث: مقاربة القدرة، مجتمع المعلومات والأمن الإنساني.....53

الفصل الثاني: تحليل نقدي لأدبيات مجتمع المعلومات والأمن الإنساني في ماليزيا.....64

المبحث الأول: أهم أدبيات الأمن الإنساني.....66

المطلب الأول: أدبيات مفهوم الأمن الإنساني وأساليب قياسه.....66

المطلب الثاني: دراسات حول الأمن الإنساني والتنمية في السياق الماليزي.....80

المبحث الثاني: أهم أدبيات مجتمع المعلومات.....86

المطلب الأول: أساليب قياس مجتمع المعلومات.....86

المطلب الثاني: دراسات حول مجتمع المعلومات في السياق الماليزي.....90

المبحث الثالث: التحليل النقدي للأدبيات.....101

المطلب الأول: التحليل النقدي لكل من أدبيات الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات....101

المطلب الثاني: تحليل نقدي لعلاقة مجتمع المعلومات بالأمن الإنساني.....110

المطلب الثالث: تحليل نقدي للسياق الماليزي للدراسة.....112

الفصل الثالث: الإطار المنهجي للدراسة.....118

المبحث الأول : مناهج الدراسة وتحديد عينات الملاحظة.....120

المطلب الأول: منهج دراسة حالة.....121

المطلب الثاني: المناهج المساعدة.....126

المطلب الثالث: تحديد مجتمع الدراسة وعينة الملاحظة.....131

المبحث الثاني: أساليب جمع ومعالجة البيانات والمعلومات.....137

المطلب الأول: الوثائق والمقابلة شبه المنظمة.....138

المطلب الثاني: الإستبيان.....143

المطلب الثالث: التثليث Triangulation.....156

الفصل الرابع: التحليل الكيفي لدور مجتمع المعلومات في تعزيز الأمن الإنساني في ماليزيا.....163

المبحث الأول: واقع الاندماج في مجتمع المعلومات في ماليزيا.....165

المطلب الأول: التحول الماليزي نحو مجتمع المعلومات.....165

المطلب الثاني: تحليل الواقع والتحديات الراهنة لمجتمع المعلومات في ماليزيا 173

المبحث الثاني: واقع واتجاهات الأمن الإنساني في ظل مجتمع المعلومات الماليزي.....186

المطلب الأول: الأمن الإنساني في السياسات الماليزية.....186

المطلب الثاني: التحرر من الخوف والحاجة في ظل محتمع المعلومات الماليزي 190

المطلب الثالث: نتائج المقابلات حول دور مجتمع المعلومات في تعزيز الامن الانساني في ماليزيا.....200

الفصل الخامس: التحليل الكمي لدور مجتمع المعلومات في تعزيز الأمن الإنساني في ماليزيا.....213

المبحث الأول : التحليل الوصفي لنتائج الاستبيان.....215

المطلب الأول: اختبارات النزعة المركزية والتشتت.....215

المطلب الثاني: اختبار الطبيعة.....236

المبحث الثاني: التحليل الاستدلالي لنتائج الاستبيان.....240

المطلب الأول: حساب معاملات الارتباط.....240

المطلب الثاني: التحليل العاملي الاستكشافي.....250

الخاتمة.....261

قائمة المراجع.....271

الملاحق.....288

قائمة الجداول

الجدول (1): القائمة النظرية للقدرات المتعلقة بمجتمع المعلومات.....58

الجدول (2): القائمة النظرية للقدرات المتعلقة بالأمن الانساني.....59

الجدول (3): تقييم أساليب ومناهج قياس الأمن الانساني.....107

الجدول(4): الجامعات الحكومية الماليزية.....135

الجدول(5): إحصائيات الموثوقية.....150

الجدول(6): أعداد ونسب توزيع واسترجاع الاستبيانات.....151

الجدول(7): الأساليب والأدوات المنهجية المعتمدة في الدراسة.....162

الجدول(8): استعمال الافراد للهواتف النقالة والحواسيب والانترنت في ماليزيا في 2013.....182

الجدول(9): استعمال الافراد للهواتف النقالة والحواسيب والانترنت بالمناطق الريفية في ماليزيا2013... 183

الجدول(10): اتجاهات التنمية الانسانية بماليزيا خلال الفترة الممتدة بين 1980 و2013.....191

الجدول(11): الرموز الأولية لبيانات المقابلات.....200

الجدول (12): دمج نتائج البحث الكيفي على مستوى تفسير الفرضيات.....209

الجدول(13): دمج نتائج البحث الكيفي على مستوى الإجابة على أسئلة البحث.....211

الجدول(14): المواصفات الديموغرافية للمبحوثين.....215

الجدول(15): مواصفات برنامج المبحوثين.....216

الجدول(16): قياس معرفة المبحوثين لمفهومي الامن الانساني ومجتمع المعلومات.....219

الجدول(17): قياس النظرة العامة للمبحوثين حول التنمية في ماليزيا.....212

الجدول(18): قياس حالة الأمن الإنساني في ماليزيا.....224

الجدول(19): قياس حالة مجتمع المعلومات في ماليزيا.....229

الجدول(20): اختبار الطبيعة.....238-239

الجدول(21): ملخص العلاقات ذات الدلالات الاحصائية بين متغيرات مجتمع المعلومات ومتغيرات الأمن الانساني في ماليزيا.....243

الجدول(22): اختبار KMO و Bartlett 250

الجدول (23): اشتراكات متغيرات مجتمع المعلومات.....250-251

الجدول(24): شرح مجموع التباين.....252

الجدول(25): مصفوفة المكونات قبل التدوير.....253

الجدول(26): مصفوفة المكونات بعد التدوير.....254

الجدول(27): تحديد العوامل وحساب موثوقيتها.....255

قائمة الأشكال

الشكل(1): النموذج المقترح للعلاقة بين الاندماج في مجتمع المعلومات وتعزيز الأمن الإنساني.....17

الشكل(2): تصنيف كريستيان فاكس لنظريات مجتمع المعلومات.....49

الشكل(3): الأنماط الأساسية لتصميم دراسة حالة.....121

الشكل(4): مخطط يوضح مراجل إجراء التثليث المتزامن في المنهج المختلط.....128

الشكل(5): فتح ملف بيانات الاستبيان.....147

الشكل(6): اختيار Reliability Analysis.....147

الشكل(7): الدخول إلى قائمة أسئلة المدخلات لحساب معامل الموثوقية.....148

الشكل(8): ترشيح الأسئلة المدخلى من القائمة في اليسار تنقلها باستخدام السهم في الوسط.....148

الشكل (9): نقل البيانات الى خانة Items وفي عبارة Model نختار Alpha ونضغط على statistics..149

الشكل(10): تأشير Scale If Item Deleted ضمن مربع Discriptive For ثم الضغط على Continue149

الشكل(11): الخطوة الاولى لإجراء التحليل العاملي الاستكشافي.....153

الشكل(12): الخطوة الثانية لإجراء التحليل العاملي الاستكشافي.....153

الشكل(13): الخطوة الثالثة لإجراء التحليل العاملي الاستكشافي.....154

الشكل(14): الخطوة الرابعة لإجراء التحليل العاملي الاستكشافي.....154

الشكل(15): الخطوة الخامسة لإجراء التحليل العاملي الاستكشافي.....155

الشكل(16): الخطوة السادسة لإجراء التحليل العاملي الاستكشافي.....155

الشكل(17): نمو النفاذ للانترنت لماليزيا مقارنة بالمكسيك وتركيا خلال بين 2000 و2012.....175

الشكل(18): نمو عدد شركات المبادرة الوطنية الماليزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين سنتي 1997 و2014.....177

الشكل(19): الخطوة الأولى لاختبار الطبيعة.....236

الشكل(20): الخطوة الثانية لاختبار الطبيعة.....237

الشكل(21): الخطوة الثالثة لاختبار الطبيعة.....237

الشكل(22): الخطوة الرابعة لاختبار الطبيعة.....237

الشكل(23): الخطوة الاولى لحساب معاملات الارتباط.....240

الشكل(24): الخطوة الثانية لحساب معاملات الارتباط.....241

مقدمة

مقدمة

خلفية الدراسة Background of the Study:

رغم أن اللاأمن الإنساني كظاهرة والأمن الإنساني كمفهوم أثار منذ منتصف التسعينات اهتمام الكثير من صانعي السياسات والمفكرين والباحثين في مختلف التخصصات العلمية عموما وفي العلاقات الدولية خصوصا وفي مجال الدراسات الأمنية بشكل أخص، إلا أن هناك حتى الآن العديد من الإشكالات النظرية والتطبيقية مرتبطة به لا تزال في حاجة إلى مزيد من الإستجابة والاهتمام من طرف الباحثين في المجال.

ففي سنة 2008 إستضاف مركز الحكامة والشؤون الدولية Center for Governance and International Affairs مؤتمرا تقييميا لتحديد التقدم والقيود والإتجاهات الجديدة في مجال دراسات الأمن الإنساني، ودعي إلى هذا المؤتمر علماء وباحثين يعملون على نطاق واسع حول موضوع الأمن الإنساني لمناقشة تصوراتهم حول حالته البحثية، فكان هناك جدل كبير بين المشاركين حول وضع الأدبيات الأكاديمية والسياسية للأمن الإنساني آنذاك، إلا أن اتفاقا واسع كان بينهم حول وجود العديد من المجالات خاصة بالأمن الإنساني تتطلب اهتماما أكاديميا أكبر.[1]

وخلال ذلك المؤتمر تم تحديد مجموعة هامة من الثغرات التي تتطلب تركيز الباحثين والتي اعتبرت في نفس الوقت مجالات للتعاون المحتمل بين المؤسسات البحثية، وكانت من ضمن الفجوات البحثية التي

[1]Ryerson Christie and Amitav Acharya, ***"Human Security Research: progress, Limitations and New Directions"*** Report of a Conference Organized by the Center for Governance and International Affairs, Department of Politics, University of Bristol, 8-11 February 2008, p 2, Access date 18/09/2011in: www.bristol.ac.uk/media-library/sites/spais/migrated/documents/christiearcharya1108.pdf.

أشار إليها المشاركين؛ قضية الطبيعة المتعددة الاختصاصات للأمن الإنساني، وقضية الربط بين العلم والتكنولوجيا والأمن الإنساني.

تحديد الإشكالية Statement of the Problem:

وتأتي دراسة العلاقات بين الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات ضمن تلك المجالات التي تفتقر إلى اهتمام الباحثين رغم أهميتها العلمية والمجتمعية، خاصة مع تزايد تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مختلف أصعدة حياة الإنسان اليومية والتي أصبحت ميزة أساسية لعصرنا عن جميع العصور السابقة، فرغم أن الإرتباط التاريخي للإنسان بالمعلومات ووسائلها كان منذ وجوده على وجه الأرض، إلا أننا نلاحظ اليوم تغير وتزايد كبير في حجم وطبيعة هذا الإرتباط، والذي رافقه تغير واضح في نمط حياة الإنسان وإعادة هيكلة طرق تفكيره في ما يحيط به.

ومن الواضح أن التطورات العلمية والتكنولوجية التي حدثت على أرض الواقع، انعكست على تشكيل مدارك ومفاهيم الإنسان المعاصر على جميع المستويات، وأصبحت المعلومات والمعارف من خلال وظائفها ووسائلها تشكل قوة وسلطة في مجالات حيوية تؤثر بشكل أو بآخر على تحسين مستوى حياة الإنسان أو تقويضها كما هو الحال في مجالات السياسة والاقتصاد والتجارة والمجتمع والصحة والبيئة وغيرها.

فمنذ أكثر من عقدين، وبفضل النقلة النوعية والكمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت المعلومات والمعارف موردا رئيسيا في الحياة الاقتصادية والعنصر الأساسي في النمو الاقتصادي للعديد من الدول، وصارت عائدات إنتاج المعلومات والمعارف كمادة قابلة للتداول التجاري تدخل ضمن مقاييس تقدم المجتمعات وتأخرها، لهذا يعد الإقتصاد المعرفي توجها عالميا وطموحا تسعى إلى تحقيقه

غالبية الدول والمجتمعات بما فيها دول العالم الثالث، وذلك بغرض الإستفادة من معطيات العصر والتحول من اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد المعلومات والمعارف، ومن إنتاج البضائع إلى إنتاج المعلومات، وإيجاد اقتصاد رقمي يكون عموده الفقري شبكات الإتصالات والمعلومات، والإعتماد على قوة المعلومات والمعرفة، ورأس المال البشري أكثر من الإعتماد على المواد الخام والثروات الطبيعية، فقد تغيرت أغلب المفاهيم الإقتصادية لتحتوي عنصر جديد هو العنصر الالكتروني أو المعلوماتي كالتجارة الالكترونية والمصارف الالكترونية والنقود الالكترونية وغيرها، كما أصبح الاستثمار في صناعات التقنية الحديثة المبنية على المعرفة يشكل جزءا رئيسا من الاقتصاد العالمي، وعلى مستوى السياسات الداخلية والدولية نجد العديد من التحولات طرأت في واقع ومفاهيم كالقوة والأمن والحرب والسلام والهيمنة وغيرها من المفاهيم، لتضم هي الأخرى العنصر المعرفي والإلكتروني، كما تحولت معاني سيادة الدول ونوعية المواطنة والحياة الديمقراطية والانتخابات والحكومات والإدارات المحلية وخدماتها وعلاقة الحكام بالمحكومين، إضافة إلى التحولات العميقة في معاني السلطة بسبب الاعتماد المتبادل والتفاعلات عبر الوطنية.

وفي حين تعكس الصورة العامة لتلك التطورات التكنولوجية والمعلوماتية تزايدا مطردا لحجم ونوعية الوسائل التي تساهم في سيطرة الإنسان على حياته ومحيطه وتيسير أدائه لمهامه ونشاطاته اليومية المختلفة، فإننا نجد في المقابل ومن الناحية العملية أن سيطرة الإنسان على مهددات بقائه السليم وعيشه الكريم في تناقص مستمر، فرغم النقلة النوعية المتسارعة التي يشهدها العالم في قطاعات عديدة بفضل دخول مجتمع المعلومات إلا أن التقييم العام لجودة وتحسين نوعية حياة الإنسان المعاصر لا تعكس الدور الوظيفي الإيجابي المنتظر من مجتمع المعلومات في مناطق عديدة ولعدد كبير من سكان هذا العالم، وهو ما جعل البعض يطلقون مصطلح عصر المتناقضات على نفس العصر الذي اتفق أعضاء مجتمع المعلومات على وصفه بعصر المعلومات بامتياز.

وفي الوقت الراهن تشكل بعض المجتمعات صورة متقدمة جدا لهذا التغير الإجتماعي السريع والشامل بفضل مشاركتها ودخولها المبكر لمجتمع المعلومات بينما تسعى مجتمعات أخرى في خضم نفس التغير وعبر مختلف أقاليم العالم إلى محاولات للاستغلال الأمثل لمزايا ومنتجات هذه التغيرات، غير أن طرق وحدود تكيف المجتمعات مع هذا التغير تتباين وفقا لإمكاناتها ومدى إدراكها العام لحتمية هذا التكيف، وفي هذا السياق يستمر اتساع الفجوة التنموية الشاملة الموجودة بين المجتمعات المعلوماتية والمجتمعات غير المعلوماتية كلما ازداد إندماج جزء من مجتمعات العالم وتأخر اندماج جزئه الآخر.

وبينما كان النقاش في الماضي القريب يدور حول سلبيات وإيجابيات الإندماج في مجتمع المعلومات، تحول النقاش السياسي والاقتصادي والثقافي والأكاديمي اليوم إلى التركيز في أنجع السياسات والاستراتيجيات التي ينبغي إتباعها محليا وإقليميا وعالميا لتحقيق أقصى قدر من المكاسب داخل مجتمع المعلومات، مما يعني أن العالم اليوم انتقل من مرحلة التفكير في تحديد مكاسب وخسائر الإندماج في مجتمع المعلومات إلى مرحلة تحديد سبل الإندماج الفعال لتحقيق مكاسب أكبر وتقليل حجم الخسائر.

وكإحدى التجارب البارزة بين مجتمعات عالم الجنوب بهذا الخصوص تعد ماليزيا من الدول التي أدركت مبكرا ضرورة التكيف مع المعطيات المعلوماتية والتكنولوجية الجديدة للعالم المعاصر، فسعت إلى سن وتنفيذ استراتيجيات وسياسات تنموية إنسانية شاملة لضمان ترقية اقتصادها وتحسين نوعية حياة مواطنيها باستمرار عن طريق توظيفها لما أتاحه مجتمع المعلومات من فرص تنموية ومعرفية، وهو ما مكن من المساهمة بشكل أو بآخر في ترقية أمن الإنسان في المجتمع الماليزي.

أهمية الدراسةSignificance Of the Study:

تبرز أهمية هذه الدراسة في مستويين اثنين، الأول مستوى عملي والثاني مستوى منهجي:

1. فعلى المستوى العملي تضاف هذه الدراسة إلى دراسات الأمن الإنساني القليلة جدا التي ركزت على فهم علاقة التأثير والتأثر بين الأمن الإنساني والعلوم والتكنولوجيا، فرغم الاهتمام الكبير الذي يوليه الباحثين لموضوع الأمن الإنساني منذ منتصف التسعينات عموما وحتى يومنا هذا، إلا أن دراسة العلاقة التي تربط الأمن الإنساني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تلق اهتماما أكاديميا كافيا، حيث لا زال هذا المجال في حاجة إلى مزيد من البحث في جزئيات عديدة، كما نأمل أن تساهم هذه الدراسة في تطوير وإثراء النقاش العلمي بين الباحثين في الدراسات الأمنية الراهنة من خلال تقديم ماليزيا كحالة للدراسة.

وتفيد هذه الدراسة الطلبة والباحثين في التحليل العام للعلاقة بين الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات في المجتمع الماليزي من أجل تحديد مواطن القوة والضعف في هذا السياق، كما تفيد في تحليل وتشخيص دور مجتمع المعلومات في ترقية الأمن الإنساني بماليزيا، وذلك لأن العديد من دول عالم الجنوب والعالم العربي والاسلامي تعتبر ماليزيا مثالا يحتذى به في سرعة سيرها نحو النمو وتحسين حياة الأفراد فيها واستقرارهم وذلك رغم تعقيد تركيبتها الإجتماعية. (فتقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994 والذي يعتبره اغلب الباحثين المرجعية الرسمية لمفهوم الأمن الإنساني أدرج ماليزيا كنموذج ناجح في الإندماج الاجتماعي)

2.أما على المستوى المنهجي فتطور هذه الدراسة الاستكشافية صياغة أسئلة وفروض تفتح المجال أمام الباحثين لإجراء دراسات جديدة في مجال تحليل وتفسير علاقة الأمن الانساني بمجتمع المعلومات وكذلك في مجال الدراسات الماليزية، وذلك بتوظيف التعدد في مجالات ومناهج وأساليب البحث والتحليل والتفسير لرفع مستوى صدقية نتائج أبحاثهم، إضافة الى أنه على مستوى الدراسات باللغة العربية في المجال تبرز أهمية هذه الدراسة في التشجيع على اجراء الدراسات ذات الطابع الكمي في الموضوع إلى جانب الدراسات النوعية من أجل تجاوز نقاط ضعف الدراسات النوعية والتي هيمنت على الدراسات الأمنية المتوفرة باللغة العربية عموما.

أهداف الدراسة Objectives of the Study:

ونسعى من خلال دراسة "دور مجتمع المعلومات في تعزيز الأمن الإنساني في ماليزيا" في الأساس إلى تقديم إطار تحليلي نقدي لتأثير مجتمع المعلومات في الأمن الإنساني من خلال استكشاف وتحليل الدور الذي يمكن أن يلعبه الإندماج في مجتمع المعلومات لمصلحة ترقية الأمن الإنساني في المجتمع الماليزي.

وصممت الدراسة لتحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الأربعة التالية:

1. فهم بنية كل من الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات وطبيعة العلاقة بينهما.

2. استكشاف وتحليل طريقة التعامل الماليزي مع مفهوم مجتمع المعلومات وتحديد أثره على الأمن الإنساني في المجتمع.

3. مناقشة وتحليل نقدي لمدى القوة والضعف في توظيف مجتمع المعلومات لصالح ترقية الأمن الإنساني في ماليزيا.

4. تطوير إطار منهجي تحليلي من خلال التجربة الماليزية يساعد في دراسة العلاقة بين مجتمع المعلومات والأمن الإنساني على مستوى المجتمع المحلي.

أسئلة البحث Research Questions:

يتمحور السؤال الرئيسي للبحث فيما يلي: **اعتمادا على التحليل النقدي، كيف وإلى أي مدى يمكن للإندماج في مجتمع المعلومات أن يقوم بدور فعال في رفع مستوى الأمن الإنساني في المجتمع الماليزي؟**

وهذا السؤال بدوره يقودنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات هي :

1. ما هي الدلالات النظرية والمفهوماتية لمجتمع المعلومات والأمن الإنساني وما طبيعة العلاقة بينهما؟
2. كيف تكيفت ماليزيا مع مجتمع المعلومات وكيف تعاملت لتوظيفه في سياق ترقية أمنها الإنساني؟
3. إلى أي مدى نجحت التجربة الماليزية في توظيف مجتمع المعلومات لتعزيز أمنها الإنساني؟
4. ما هي المخرجات المنهجية المستخلصة من تحليل التجربة الماليزية والممكن تطبيقها في الدراسات المهتمة بالعلاقة بين ظاهرتي الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات على مستوى المجتمع المحلي؟

فرضيات البحث Research Hypothesis:

للإجابة على الأسئلة البحثية المذكورة قمنا بصياغة الفرضية الرئيسية التالية: **تثبت التجربة الماليزية في الفترة الممتدة بين 1990 و2015 أنه؛ كلما زادت درجة الإندماج في مجتمع المعلومات عبر المدخلين المعرفي والإقتصادي كلما ارتفعت معها نسبة التقدم نحو تحقيق الأمن الإنساني في المجتمع.**

وقمنا بتفصيل هذه الفرضية إلى الفرضيات الثلاثة التالية:

1. هناك تداخل بين العناصر المكونة لمجتمع المعلومات والعناصر المكونة للأمن الإنساني من حيث ارتباط المفهومين العضوي بالتنمية الإنسانية الشاملة ومن حيث ديناميكية التفاعل بين تلك العناصر.

2. إن تزايد اهتمام ماليزيا بتوظيف وسائل مجتمع المعلومات في التنمية الانسانية الشاملة وبالتحديد في بعديها المعرفي والاقتصادي أدى إلى تحقيق تقدم في تعزيز أمنها الإنساني.

3. نجحت التجربة الماليزية في توظيف مجتمع المعلومات للاقتراب نحو الأمن الإنساني على مستوى التحرر من الحاجة إلى حد بعيد، غير أن هناك العديد من العوائق لازالت تواجه نجاحها على مستوى التحرر من الخوف.

الدراسات السابقة The previous studies:

شمل البحث في أدبيات الدراسة أبحاث ودراسات وكتب ومقالات وأوراق بحثية لمؤتمرات وأطروحات دكتوراه وتقارير تم نشرها جميعا بطرق علمية ورسمية على مستويات دولية أو إقليمية أومحلية، وقد شمل المسح مجالات علمية عديدة ومختلفة كالسياسة والأمن والاقتصاد والتنمية والبيئة والتغذية والصحة والتغير الإجتماعي وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات والدراسات الماليزية وغيرها من المجالات ذات العلاقة بموضوع البحث وإشكاليته ومتغيراته، ونظرا لتعقيد وتشعب إشكالية الدراسة قمنا بتصنيف أدبياتها وفقا لإستراتيجيتي التصنيف الموضوعي والزمني في آن واحد، حيث قسمناها إلى ثلاثة محاور رئيسية هي; محور متعلق بالدراسات حول الأمن الإنساني، ومحور متعلق بالدراسات حول مجتمع المعلومات، وركزنا فيهما على الدراسات التي اهتمت بنقاط فرعية محددة ومهمة لها علاقة مباشرة بموضوع وإشكالية الدراسة فقط، وفي كل نقطة فرعية من كل محور راعينا أن يكون ترتيب الدراسات وفق التسلسل الزمني التصاعدي لمساهمة كل دراسة بترتيبها من الأقدم إلى الأحدث وتم ترشيحها عموما بالاستعانة بالمصفوفات، فيما خصصنا المحور الثالث لإجراء التحليل النقدي لكل ما جاء في الأدبيات المذكورة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في الدراسات السابقة لهذا الدراسة – والتي عالجها الفصل الثاني بشكل نقدي ومفصل– تفادينا إدراج الدراسات التي لم نتمكن من الوصول إليها بشكل مباشر، أي الدراسات المنقولة عن آخرين، والدراسات المنجزة بلغة المالايو، والدراسات التي لم نحصل على نصها الكامل، أي التي حصلنا على جزء منها فقط، ومن أهم تلك الأدبيات، أعمال المؤتمر الأول الذي عقده برنامج الدراسات الماليزية التابع لمركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، والذي انعقد في أفريل عام 2004 وتم خلاله تحليل النموذج الماليزي للتنمية، وأطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية المعنونه بـ"تجربة التنمية الماليزية: دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، والتي قدمها سعد على حسين التميمي سنة 2004 بجامعة بغداد،

والدراسة الجماعية لزارينا عثمان Zarina Othman وآخرون حول "الأمن الإنساني وشبكات الأمان الإجتماعي" المنشورة عام 2005 بالجامعة الوطنية الماليزية UKM، وهي دراسة بلغة المالاي ولم نجد لها ترجمات إلى أي من اللغات العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية، ودراسة Benny TEH Cheng Guan, Human Security: Developing a conceptual framework for Malaysia, 2012، والتي رغم اتصالنا بصاحبها إلا أننا حصلنا على ملخصها فقط، وقد ساهمت المراجعة النقدية للدراسات السابقة بشكل عام في تحديد موقع دراستنا هذه بين تلك الدراسات إضافة إلى تحديد الفجوات البحثية الموجودة في هذا المجال البحثي.

النظريات المعتمدة في الدراسة Theories of the Study:

من أجل قياس كل من ظاهرتي الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات وتحليل وتفسير العلاقة بينهما في سياق إشكالية الدراسة استعملنا توليفة تجمع بين ثلاثة مقاربات نظرية يبرزها بالتفصيل الفصل الأول من تقرير الدراسة وهي المقاربة الأمنية النقدية (الأبعاد غير العسكرية للأمن) The critical security Approach، مقاربة القدرة الإنسانية Human Capability Approach، (هناك من يترجمها إلى مقاربة المقدرة الإنسانية اوالإستطاعة الإنسانية) لأمارتيا سن، ونظرية مجتمع المعلومات Information Society Theory.

المناهج والتقنيات المتبعة في الدراسة Methods and Techniques of the study :

بالنسبة لمناهج البحث المتبعة، دمجنا بين ثلاثة مناهج فيما يعرف بعملية التثليث المنهجي، أحدها منهج رئيسي والآخرين منهجين مساعدين، ويعالج الفصل الثالث من تقرير هذه الدراسة تلك المناهج بالتفصيل، وهي منهج دراسة حالة استكشافية Exploratory Case Study Method كمنهج رئيسي، والمنهج المختلط Mixed Method كمنهج مساعد باستخدام الوسائل الكمية والنوعية معا لجمع المعلومات وتحليل وتفسير النتائج، والمنهج عبر التخصصي Trans-disciplinary method أيضا كمنهج مساعد بتوظيف تعدد المصادر من حيث الطبيعة والتخصصات العلمية سواء فيما يخص الوثائق او الخبراء او طلبة

الدراسات العليا الذين غطاهم الإستبيان، وكان جمع البيانات والمعلومات بثلاثة طرق، وهي البحث في الوثائق، والمقابلات، والإستبيان، كما تمت الإستعانة ببعض التقنيات التنظيمية والتحليلية للبيانات الكمية والنوعية وهي المصفوفات وبرنامجي SPSS version 21 و Atlas.ti version 7.

المفاهيم الأساسية Key concepts:

يعتبر مجتمع المعلومات والأمن الإنساني والتنمية الإنسانية الشاملة (وهي المتغيرات الأساسية للدراسة) أهم المفاهيم التي ركزت عليها الدراسة إلى جانب مفاهيم أخرى ذات علاقة مباشرة بموضوع البحث وهي الاقتصاد القائم على المعرفة، ورأس المال البشري، والمجتمع الماليزي، وفيما يلي تعريفاتها الإجرائية:

1- مجتمع المعلومات:

تبنت دراستنا هذه تعريفا اجرائيا لمجتمع المعلومات استخلصت عناصره مما ورد في تعريفات صدرت عن كل من مؤسسة إي بي ام IBM، وقاموس الأعمال، وإعلان المبادئ لقمة مجتمع المعلومات، وفاروق سيد حسين، حيث خلصنا إلى تعريف مجتمع المعلومات بأنه المجتمع الذي يتميز بوتيرة عالية لتداول المعلومات والمعارف من تلقي ونقل وتبادل، بغض النظر عن عاملي الزمان والمكان، ويتم فيه إنتاج المعلومات والمعارف ومشاركتها كمورد اقتصادي، ويكون فيه أغلب المواطنين والافراد قادرين على النفاذ إلى المعلومات والمعارف وإنتاجها واستعمالها من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف أوجه النشاطات اليومية سواء كانت شخصية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو تعليمية أو اقتصادية أو تجارية أو غيرها، كما يتمكن الأفراد والشعوب في هذا المجتمع من دعم كل ما يمكنه تعزيز تنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم.

2- الأمن الإنساني:

رغم أن استعمالات مصطلح الأمن الإنساني متعددة ومتنوعة في المستويات الأكاديمية والسياسية إلا أن دراستنا هذه تستعمله وفق منظوره الواسع، الذي ينظر إلى الأمن الإنساني على أنه يشمل أكثر بكثير من مجرد غياب الصراع العنيف، فهو يشمل حقوق الإنسان ورشادة الحكم والنفاذ إلى التعليم والرعاية الصحية، والضمان بأن كل فرد لديه الفرص والخيارات التي تفي بإمكاناته الخاصة، وكل خطوة في هذا الإتجاه هي كذلك خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع نشوب النزاعات، فالتحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في بيئة طبيعية صحية كلها لبنات مترابطة للأمن الإنساني وبالتالي الأمن الوطني، ويعزز الأمن الإنساني أيضا الكرامة الإنسانية.[1]

ويشمل الأمن الإنساني وفق تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأبعاد السبعة المتمثلة في الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والصحي والغذائي والشخصي،[2] وقد عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة الأمن الإنساني سنة 2012 على أنه نهج لمساعدة الدول الأعضاء في تحديد ومعالجة التحديات الشاملة والواسعة النطاق التي تهدد البقاء وسبل العيش والكرامة لشعوبها،[3] وإجرائيا ركزنا على عنصرين أساسيين للأمن الإنساني هما التحرر من الحاجة وتشمل الأبعاد الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي، والتحرر من الخوف ويشمل الأبعاد السياسي والشخصي والاجتماعي، كما أضفنا حرية العيش بكرامة كعنصر ثالث كونها استحوذت على نقاشات التسعينات حول الأمن الإنساني.

---

[1] Commission on Human Security(CHS), ***"Human Security Now"***, New York: Commission on Human Security, 2003, p 4.

[2] United Nations Development Programme (UNDP), ***"Human Development Report 1994"***, New York: Oxford University Press,1994, pp 24-25.

[3] General Assembly of United Nations, ***"Resolution adopted by the General Assembly on 10 September 2012, 66/290. Follow-up to paragraph 143 on human security of the 2005 World Summit Outcome",*** General Assembly of United Nations 25 october 2012, p 1.

3- التنمية الإنسانية الشاملة Global Human Development:

اعتمدت الدراسة مفهوم التنمية الإنسانية كما أوردته سابينا الكير Sabina Alkire سنة 2010 في ورقة عملها المقدمة لقسم التنمية الدولية بأكسفورد والتي كانت بعنوان "التنمية الإنسانية: تعريفات، انتقادات والمفاهيم ذات العلاقة" وقد اعتمدت فيها على مقاربة القدرة وتحليل تقارير التنمية الإنسانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين 1990 و2009، وقدمت مفهوم التنمية الإنسانية على أنه يعني توسيع حريات الناس في أن يكونوا ويفعلوا ما يعتبرونه ذو قيمة، وفي الممارسة العملية تقوم التنمية الإنسانية أيضا بتمكين الناس من المشاركة الفعالة في التنمية، فهي تتمحور حول الناس، وفي جميع مستويات التنمية تركز التنمية الإنسانية على الحريات الأساسية، كتمكين الناس من العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، القدرة على التمتع بمستوى معيشي لائق، وتشمل التنمية الإنسانية حريات أخرى مرتبطة برفاهية الإنسان وغالبا ما تتضمن سبل العيش الآمنة والسليمة وذات معنى، وتشمل عدة أبعاد ومكوناتها مترابطة.[1]

ووفقا لذلك فإن للتنمية الإنسانية ثلاثة عناصر أساسية هي : القدرات، الحريات، ومبادئ العدالة،[2] وفي غالب الأحيان تسمى القدرات حريات الفرص، وهي تشير إلى قدرة الناس الفعلية لتحقيق شيء ما، فالقدرة على التمتع بالرعاية الصحية مثلا يتطلب وجود عيادات صحية، مزودة بالعمال والإمدادات الطبية المخزنة، عدم رفض تقديم العلاج للمريض لعدم امتلاكه المال أو بسبب الجنس أو السن أو العرق أو الدين، فالقدرات هي الحريات الفعلية،[3]وحددت أبعاد التنمية الإنسانية فكان أهمها البعد الصحي والمعرفي ومصادر العيش الكريم، والإنتاجية، والحريات السياسية، والأمن الإنساني والبيئة وغيرها.[4]

[1] Sabina Alkire, ***"Human Development: Definitions, Critiques, and Related Concepts"***, OPHI Working Paper Number 36, Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI), May 2010, p 27, Access date 12/06/2012 in http://www.ophi.org.uk/wp-content/uploads/OPHI_WP36.pdf
[2] Ibid, p 24.
[3] Ibid, p 25.
[4] Ibid, p 9.

4- الإقتصاد القائم على المعرفة ورأس المال البشري:

عرفت منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية سنة 1996 الاقتصاد القائم على المعرفة بأنه يعني الاقتصادات التي تعتمد بشكل مباشر على إنتاج وتوزيع واستخدام المعارف والمعلومات،[1]ونتج هذا المصطلح من الاعتراف الكامل لدور المعرفة والتكنولوجيا في النمو الاقتصادي، فالمعرفة المتجسدة في الكائن البشري (كرأس مال بشري) والتكنولوجيا، كانت دائما أمرا مركزيا في التنمية الاقتصادية، غير أن الاعتراف بأهميتها كان فقط في السنوات الماضية وهي آخذة في الازدياد،[2] كما عرف أيضا بأنه الإنتاج والخدمات القائمة على الأنشطة الكثيفة المعرفة التي تساهم في تسريع وتيرة التقدم التقني والعلمي، وكذلك السريعة التقادم، فالمكون الرئيسي للإقتصاد القائم على المعرفة هو زيادة الاعتماد على القدرات الفكرية أكثر من التركيز على المدخلات المادية والموارد الطبيعية،[3] ونجاح أي اقتصاد قائم على المعرفة يشمل مجموعة من المكونات مثل الاستثمارات الطويلة المدى في التعليم، القدرة الكافية على الابتكار، كفاءة البنية التحتية للمعلومات، وبيئة اقتصادية ملائمة، ولذلك فإن ديناميكية الاقتصاد القائم على المعرفة تتجسد في أربعة أمور أساسية هي; رأس المال البشري، القدرة على الابتكار، النفاذ إلى المعلومات، والآداء الاقتصادي،[4]ورغم وجود عدة منظورات لرأس المال البشري إلا أننا نستعمله في هذه الدراسة وفقا للتعريف الذي ينظر إليه كمرادف لدمج المعرفة في جميع المستويات; فردي منظماتي أو على مستوى الأمة.[5]

[1] Organisation For Economic Co-operation and Development (OECD), ***"The Knowledge- Based Economy",*** General Distribution OCDE/GD(96)102, Paris, 1996, P7.
[2] Ibid., p 9.
[3] Walter W. Powell and Kaisa Snellman, "The Knowledge Economy" ***Annual Reviews Sociol***, number 30, February 20, 2004, p 199.
[4] Arvanitidis, Paschalis A., and George Petrakos. "Defining Knowledge-Driven Economic Dynamism in the World Economy: A Methodological Perspective" in ***Innovation, Growth and Competitiveness***. Springer Berlin Heidelberg, 2011. p17.
[5] Kwon Dae-Bong, ***"Human Capital and it's measurement",*** The 3rd OECD World Forum on Statistics, Knowledge and Policy, Charting Progress, Building Visions, Improving Life Busan, Korea 27-30 Oct 2009, p 13.

5- ماليزيا Malaysia:

ماليزيا هي إحدى دول جنوب شرق آسيا، ونظام الحكم فيها قائم على أساس الملكية الدستورية والديمقراطية البرلمانية على مستويين; إتحادي وولائي، وعلى المستوى الإتحادي رئيس الدولة هو الملك ورئيس الحكومة هو رئيس الوزراء، تأسست الدولة في 31 اوت 1957(تاريخ استقلالها عن بريطانيا)، وفي 16 سبتمبر 1963 تم توسيع الاتحاد بانضمام سنغافورة وصباح وساراواك واعتمد اسم "ماليزيا" منذ ذلك التاريخ، ثم انفصلت سنغافورة بعد ذلك عن الإتحاد في 9 أوت 1965،[1]تضم ماليزيا 13 ولاية و3 أقاليم فيدرالية، تعتبر كوالالمبور العاصمة الاتحادية للدولة وكانت أيضا العاصمة الإدارية لها إلى غاية 1999 حين تم نقل مقر الحكومة إلى بوتراجايا التي تم إنشاؤها حديثا، تبلغ مساحة مجموع اراضيها 329847 كيلومتر مربع، وتتألف من شبه جزيرة ماليزيا وشرق ماليزيا (صباح وساراواك) وهما مفصولتان ببحر الصين الجنوبي، وتقع شبه الجزيرة الماليزية في شمال سنغافورة وتشترك في الحدود مع تايلاندا في الشمال، في حين تقع شرق ماليزيا في جزيرة بورنيو وتشترك حدودها مع دولة بروناي وإقليم كاليمانتان الإندونيسي.[2]

متغيرات الدراسة Variables of the Study:

من خلال أسئلة البحث يتضح أن المتغيرين المراد قياس علاقتهما هما مجتمع المعلومات والأمن الإنساني في المجتمع الماليزي، ويشكل مجتمع المعلومات المتغير المستقل، بينما المتغير التابع هو الأمن الإنساني لكون الدراسة تحاول قياس مدى تأثر الأمن الإنساني في ماليزيا بدلالة تغير مستوى إندماجها في مجتمع المعلومات، وكما يتبين من خلال فرضيات البحث فقد أدرجنا متغير وسيط وهو التنمية

---

[1] Nations online website, **"*Federation of Malaysia*"**, access date 23/03/2013 in http://www.nationsonline.org/oneworld/malaysia.htm

[2] Malaysia Competition Commission (MyCC), ***"Malaysia – Country Profile"***, Malaysia Competition Commission, 15 June 2012, p1.

الإنسانية الشاملة في بعديها الإقتصادي والمعرفي، ويتم قياس كل من المتغيرات الثلاثة من خلال قياس أبعادها كما يلي:

1- المتغير المستقل الذي يمثله **مجتمع المعلومات** قمنا بقياسه من خلال قياس 1) النفاذ إلى البنية التحتية للمعلومات والاتصالات وللمعلومات والمعارف.2) المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. 3) إنتاج تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

2- المتغير التابع المتمثل في **الأمن الإنساني** قمنا بقياسه من خلال قياس 1) التحرر من الحاجة والتي تشمل الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، 2) التحرر من الخوف ويشمل الأمن السياسي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي.

3- أما المتغير الوسيط المتمثل في **التنمية الإنسانية الشاملة**، فرغم أبعاده المتعددة إلا أننا تقيدنا بفرضية الدراسة بالتركيز على بعدين فقط نراهما الأكثر فعالية وهما 1) البعد الاقتصادي. 2) البعد المعرفي.

ويوضح الشكل (1) النموذج الذي انطلقت منه الدراسة في تصور العلاقات المختلفة بين المتغيرات المذكورة وأبعادها، وتحديد إتجاهات العلاقات فيمابينها والتي تسعى هذه الأطروحة لإختبار مدى صحتها.

الشكل(1): النموذج المقترح للعلاقة بين الاندماج في مجتمع المعلومات وتعزيز الأمن الإنساني

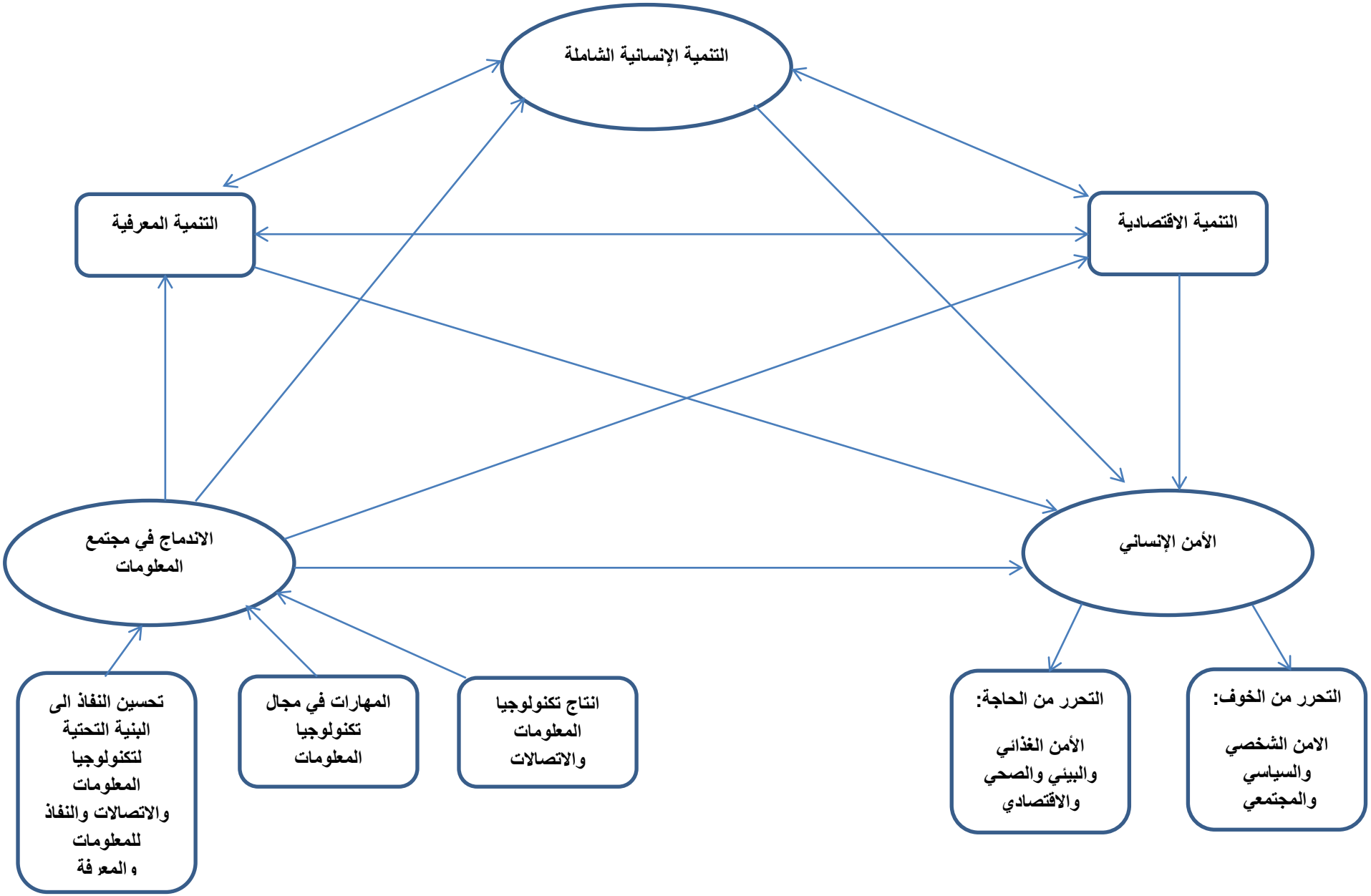

حدود الدراسة Limitations of the Study:

تدخل هذه الدراسة من حيث الحدود الموضوعية ضمن دراسات الأمن غير التقليدي Non-traditional Security Studies، ودراسات جنوب شرق آسيا Southeast Asian Studies وخاصة الدراسات الماليزية Malaysian studies، كما تدخل أيضا ضمن دراسات مجتمع المعلومات Information Society Studies، أما من حيث الحدود المكانية، فإن الدراسة تختص بالإقليم الماليزي المحلي، لكنها في نفس الوقت تأخذ بعين الاعتبار التفاعلات الإقليمية والدولية المتعلقة بهذا البلد والمؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر على ظاهرتي الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات أو العلاقة بينهما، على اعتبار أن كلا الظاهرتين ذات أبعاد إنسانية وذات طبيعة عابرة للقومية، وبخصوص الحدود الزمنية، تغطي هذه الدراسة التحولات والتفاعلات المتعلقة بإشكالية الموضوع في الفترة الممتدة من بداية التسعينات (وهي انطلاقة التحول الماليزي نحو مجتمع المعلومات) إلى سنة 2015 وهو تاريخ إنهاء البحث في الموضوع.

صعوبات الدراسة Difficulties of the Study:

من أهم الصعوبات التي واجهتها الدراسة، هي أن استعمالنا للتعدد النظري والمنهجي وفي وسائل ومصادر جمع المعلومات في ظل محدودية وقت التواجد في مجتمع الدراسة أدى إلى عدم تمكننا من إشراك عدد أكبر من الخبراء للإجابة على أسئلة المقابلات بهدف رفع مصداقية تفسير نتائج المقابلات، كما أننا واجهنا اشكالية قلة وجود الأدبيات خاصة برؤية منظمات المجتمع المدني للأمن الإنساني في ماليزيا، وهوما جعلنا نلجأ إلى تغطية ذلك ببعض الصحف والجرائد الماليزية المعروفة، كما أن عدم تمكن الباحثة من لغة المالاي حال دون الإستفادة من دراسات تبدو مهمة أنجزت بلغة الملاي ولم نجد لها ترجمات إلى أي لغة أخرى.

تقسيم الدراسةStructure of the Study:

قسمنا الدراسة إلى مقدمة تمهيدية وخمسة فصول وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وهي كمايلي:

مقدمة: خصصت كمدخل عام للدراسة تم من خلالها تقديم شرح مختصر لإجراء الدراسة، انطلاقا من خلفيات الموضوع وتحديد للإشكالية والأهداف المراد تحقيقها من الدراسة، إضافة إلى عرض التساؤلات والفرضيات المطروحة وأهمية الدراسة، كما تم عرض طريقة تصنيف أدبيات الدراسة وتحديد النظريات التي وظفت في قياس الظواهر وفي تحليل وتفسير النتائج، إضافة إلى المناهج والتقنيات المتبعة في إنجاز البحث، وتم أيضا خلال هذه المقدمة عرض أهم مفاهيم الدراسة ومتغيراتها ونموذج العلاقات بينها وكذلك حدودها والصعوبات التي واجهت إنجازها، وصولا إلى تقسيم تقرير البحث النهائي.

الفصل الأول: هدفه هو تحديد الإطار النظري والسياق التاريخي والموضوعاتي لكل من الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات وإبراز التحولات المتلاحقة التي أدت إلى ظهور كل منهما، كما يحاول هذا الفصل شرح مضامين الأطر النظرية التي وظفتها الدراسة لقياس الظاهرتين ولتفسير النتائج البحثية، واستخلاص فجوات بحثية مهمة في المجال النظري للدراسة.

الفصل الثاني: هدفه تحديد الفجوات البحثية الموضوعاتية والمنهجية الموجودة في مجال الدراسة وتحديد موقع هذه الدراسة ضمن أدبيات الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات والسياق الماليزي للمفهومين، كما يحدد مكونات المفهومين واستكشاف العلاقة بينهما، وذلك من خلال التحليل النقدي للدراسات السابقة وتشخيص أهم الفجوات البحثية التي تحتاج إلى مزيد من النقاش والبحث الأكاديمي حتى الآن، وكذلك ابراز الدور المتوقع لهذه الدراسة في المساهمة في تقليص تلك الفجوات.

الفصل الثالث: نظرا للحداثة النسبية للتناول المنهجي المتبع في إنجاز هذه الدراسة، وخاصة المنهج المختلط والمنهج العابر للاختصاصات، وكون النقاش الأكاديمي حتى الآن غير محسوم حول هذا الأسلوب، تم تخصيص هذا الفصل لتقديم شرح مفصل حول المناهج والأساليب والتقنيات المستخدمة، ومبررات وطريقة استخدامها وإجراءاتها، وطريقة توظيفها في مسار البحث.

الفصل الرابع: هدف الفصل إلى تقديم تحليل كيفي للدراسة، من خلال تتبع وتحليل التجربة الماليزية من خلال الوثائق(كتب ومقالات وأبحاث ودراسات وتقارير وخطابات رسمية وغيرها) المتوفره في الموضوع والتي ساهمت في الوصول إلى بعض الأجوبة عن تساؤلات الدراسة بالتركيز على الآليات والسياسات التي وظفت من خلالها ماليزيا مجتمع المعلومات لترقية الأمن الإنساني عبر مختلف المستويات والمراحل التنموية الشاملة، كما تعرضنا فيه إلى واقع وتحديات مهمة واجهت ماليزيا في سياق تحولها نحو مجتمع المعلومات من جهة وفي سياق أمنها الإنساني من جهة أخرى، كما قمنا بتحليل مقابلات الخبراء الثلاثة ودمج نتائجها مع نتائج الوثائق.

الفصل الخامس: ويهدف الفصل الأخير إلى عرض وتحليل وصفي واستدلالي لنتائج البحث الكمي المتمثل في الإستبيان من خلال اختبارات النزعة المركزية والتشتت واختيار طبيعة توزيع البيانات وتحليل معاملات ارتباط متغيرات الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات، وإجراء التحليل العاملي الاستكشافي لمتغيرات مجتمع المعلومات لتحديد أكثر تلك المتغيرات تأثيرا في ماليزيا.

وختمنا التقرير بتثليث نتائج البحث الكيفي والكمي لتفسير الفرضيات وصياغة دروس واستراتيجيات عملية ومنهجية والخروج **بتوصيات** يمكن توظيفها ومحاكاتها في دراسة تجارب أخرى في مجال العلاقة بين الأمن الإنساني والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات.

الفصل الأول:

تأصيل نظري للدراسة

الفصل الأول

تأصيل نظري للدراسة

يهدف هذا الفصل إلى التأصيل النظري لكل من الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات والتعرف على مساحات التداخل بينهما واستكشاف طبيعة العلاقة التي تربطهما على المستوى النظري، وقد حاولنا تحقيق هذا الهدف من خلال تتبع وتحليل أهم الجهود التي ساهمت بشكل واضح في فهم نظري ممنهج لكل من ظاهرتي الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات.

وقد ساهم هذا الفصل بشكل أساسي في تحديد النظريات والمقاربات النظرية التي قادت الدراسة بالتركيز على نظريات ومقاربات ساعدتنا مجتمعة في قياس كل من الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات في ماليزيا وكذلك في تحليل وتفسير دور مجتمع المعلومات في تعزيز الأمن الإنساني، كما ساهم إلى جانب الفصل المتعلق بالتحليل النقدي لأدبيات الدراسة في صياغة فرضيات الدراسة وتحديد متغيرات البحث، خاصة فيما يتعلق بالمتغير الوسيط وأبعاده.

ويناقش الفصل الإنتاج الفكري لكل من الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات ويؤصل نظريا لكل من المفهومين، وتم خلاله تحديد توليفة نظرية لدراسة العلاقة بين الظاهرتين، والتي ضمت في النهاية كل من المقاربة الأمنية النقدية ونظرية مجتمع المعلومات ومقاربة القدرة، وقد تم التركيز على ما قدمته كل من تلك الأطر النظرية لدراسة موضوعنا، دون إهمال الفجوات النظرية التي لاتزال في حاجة إلى اهتمام من قبل العلماء والباحثين فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين الأمن الانساني ومجتمع المعلومات.

المبحث الأول

الإطار النظري للأمن الإنساني

رغم مرور أكثر من عقدين على دخول الأمن الإنساني فكرا وسياسة إلى مجال العلاقات الدولية عموما والدراسات الأمنية خصوصا، إلا أن الأدبيات النظرية والمفهوماتية المرتبطة به تبرز أن النقاشات الفكرية والأكاديمية حول الكيفية التي ينبغي أن ينظر بها إلى الأمن الإنساني وتحليله وتفسيره لا تزال في طور التشكيل إلى يومنا هذا، لهذا يركز هذا المبحث أكثر في البحث عن إجابة للأسئلة التالية :

– ما هي أهم إتجاهات العلاقات الدولية النظرية والفكرية التي ساهمت في تقديم إطار تفسيري،أو تحليلي أومفهوماتي للأمن الإنساني حتى الآن؟ وكيف كانت نظرة كل منها لظاهرة انعدام الأمن الإنساني؟

– وهل يمكن اعتبار تلك الإتجاهات كافية للتعامل العلمي والميداني مع تنامي ظاهرة انعدام الأمن الإنساني؟

لا يمكننا الإجابة على هذه الأسئلة دون التطرق إلى واقع الدراسات الأمنية في العلاقات الدولية في مرحلة ماقبل دخول مفهوم الأمن الإنساني إليها، لأن التفكير العام حول موضوع الأمن الإنساني الذي اشتهر منذ منتصف التسعينات لم يكن ذو نشأة راديكالية كما يتصوره البعض، كما لا يمكن الحديث عنه كمفهوم معزول عن دراسات الأمن الدولي، والأمن القومي، فالجدل حول انعدام الأمن الإنساني جاء على أنقاض المنظور التقليدي لفهم وتفسير الأمن وتطوره كمفهوم مع التغيرات المرافقة لانتهاء الحرب الباردة، لذلك ينطلق هذا المطلب من التحولات الأساسية لمفهوم الأمن في نطاق نظريات العلاقات الدولية ثم يتناول أهم مدارس المقاربة النقدية للأمن ثم يناقش المسألة الخلافية حول ما إذا كان الأمن الإنساني يصلح كمقاربة تحليلية للأمن.

المطلب الأول: التحولات الأساسية لمفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية

رغم جهود علماء ومفكري الدراسات الأمنية وسعيهم لوضع تصور منهجي متماسك للأمن، إلا أنه حتى الآن لا يوجد أي تعريف للأمن لقي قبولا من طرف الجميع، فالأمن لايزال مفهوما متنازع عليه إلى درجه جعلت عملية الوصول إلى اتفاق حول تعريفه في حد ذاتها تحد كبير يواجهه علماء وباحثي الدراسات الأمنية، وتعتبر مسألة مستوى التحليل ونطاق دراسة الأمن أبرز النقاط المتنازع عليها في تعريف الأمن.[1]

وقد اهتمت العديد من الدراسات بالتتبع الفكري والتاريخي والموضوعاتي لمفهوم الأمن وتطبيقاته، خاصة بعد نشأة الدراسات الأمنية الدولية كحقل فرعي في العلاقات الدولية* والتي اعتبر بعض المحللين أن عصرها الذهبي كان في الخمسينات والستينات حينما تقاربت نسبيا العلاقة بين الحكومات الغربية وسياساتها الخارجية والأمنية،[2] كما أن المنعطفات الأساسية التي مر بها هذا المفهوم من الناحية الأكاديمية تأثرت بوضوح بتحولات النظام الدولي وطبيعة وحجم فواعل العلاقات الدولية ودورها في كل مرحلة، فكانت النقاشات حول موضوع الأمن في البداية لا تخرج عن النظرة التقليدية التي شملت كل من النظرتين الواقعية والليبرالية المهيمنتان على العلاقات الدولية في ذلك الوقت، والتي ركزت على مركزية الدولة في الدراسات الأمنية.

فالمنظور الواقعي للأمن تأثر بالأفكار السياسية لعدة حضارات قديمة ومفكرين وفلاسفة،** كما تأثر أيضا بالواقع الدولي الذي نشأ فيه، وقد ارتكز مفهوم الأمن في الواقعية على كون الفاعلين الوحيدين في

---

[1] COT Institute for Safety, Security and Crisis Management, ***"Notions of Security: Shifting Concepts and Perspectives, Transnational Terrorism, Security and the Rule of Law",*** Deliverable 1, Work package 2, COT Institute for Safety, Security and Crisis Management, 15 February 2007, pp 4- 5.

* يرجعها أغلب الباحثين الى فترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية.

[2] Paul D. Williams, ***"Security Studies: An Interduction",*** USA and Canada: Routledge, 2008, p 3.

** كالحضارة الصينية واليونانية وفلاسفة ومفكرين مثل نيكولو مكيافيللي وتوماس هوبز وجون جاك روسو وهانس مورغانتو وغيرهم.

المسرح الدولي هم الدول، وأن التفاعلات بينها داخل النظام الدولي يمكن وصفها بـ " سياسات القوة" Power Politics، فالنظرة التشاؤمية للطبيعة البشرية التي اتسم بها الفكر الواقعي افترضت أن الدول لا ينبغي أن تثق في بعضها البعض، بل ينبغي عليها أن توسع قوتها وسلطتها متى أمكنها ذلك من أجل تأمين نفسها، وبالتالي فإن الأمن حسب هذه النظرة يتم تحقيقه بزيادة قوة الدولة واصبح أمن أي دولة يتعزز على حساب الدول الأخرى فيما اصطلح عليه بالمعضلة الأمنية والتي في اعتقادهم يمكن تفاديها عن طريق تحقيق توازن القوى والذي بدوره يحافظ على الشعور بالنظام في المجتمع الفوضوي.[1]

وبالنسبة للواقعيين عموما فإن الحكومات تميز بوضوح بين السياسة العليا والسياسة الدنيا في صناعتها لسياسات تخدم بشكل أفضل المصلحة الوطنية، وأن الاهتمامات الفردية المرتبطة بالصحة والرعاية والقضايا الأخرى للسياسة الدنيا هي من شأن السياسة المحلية وبقيت منفصلة عن شؤون السياسة العليا لأمن الدولة، وتم تبرير هذه النظرة بأن خسارة حرب أو الفشل في الردع يمكنه أن يقوض تطلعات السياسة الدنيا، فالمصالح الفردية حسبهم كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بالمصلحة الوطنية، فعلى سبيل المثال في أربعينات القرن الماضي تحمل مجتمع المملكة المتحدة نقصا في الحصص الغذائية في وقت كانت فيه الحكومة تصب خزينتها في تطوير أسلحة نووية، فمعاناة الأفراد كانت تعتبر ثمنا يستحق الدفع من أجل تجنب كوارث محتملة كالفشل في ردع الاتحاد السوفياتي.[2]

أما المنظور الليبرالي فإن تصوره للأمن جاء مختلف تماما عما جاء به التصور الواقعي وأنتج العديد من المفاهيم الجديدة آنذاك تعالج موضوع الأمن،*ويعود التصور الليبيرالي حول مفهوم الأمن أساسا إلى فلسفة إيمانويل كانط الذي أكد على أهمية الدستور الجمهوري لإنتاج السلام، حيث يعتقد أن الدولة المبنية

[1] Peter Hough, ***"Understanding Global Security",*** London and New York : Routledge, Tylor and Francis Group, 2nd edition, 2008, p 3.
[2] Ibid.

كالأمن الجماعي، المجتمع الكوني(الكوسموبوليتاني)، ونظرية السلام الديمقراطي، والمجتمع المدني الدولي، القوة الناعمة، التنمية.

على القانون تكون أقل نزوعا للسلوكات غير القانونية في العلاقات الدولية، وانتشار الدساتير الجمهورية يعني في الواقع تعميم السعي من أجل السلم، ففكرة السعي من أجل السلم كانت حسب كانط جزء من التوجه الطبيعي للدولة الجمهورية، ووجود اتحاد دول حرة يمكنه أن يوفر نوع من نظام أمن جماعي، ووفقا لميشال هوارد Micheal Howard فإن توفر تبني عالمي لفكرة كانط سينشئ تدريجيا معنى المجتمع الكونيCosmopolitan Community، وقد ميز كانط بين إنهاء الحروب وإنشاء السلام الإيجابي.[1]

أما في منظور دراسات السلام التي تعود جذور نشأتها إلى الخمسينات; أي بعد الحرب العالمية الثانية، حين توجه العلماء نحو تأسيس مجالي بحوث النزاع وبحوث السلام، فكان التركيز في البداية منصبا على تطوير منهجي، لدراسات متعددة الاختصاصات حول النزاع والحرب في حدود الفهم الوضعي لعلم الاجتماع،[2] وعرِّف الأمن في دراسات النزاعات والسلام على أنه حالة ذاتية يكون فيها الفرد أو الجماعة متحررين من الشعور بالتهديد أو القلق أو الخطر، وعادة ما يتم تحديد تلك المخاوف على أنها مرتبط بالدولة القومية كالحدود والمؤسسات المسؤولة عن الحكم، ولا يمكن للأمن أن يفهم من حيث قيمته المطلقة، ونظرا لنسبية الأمن فإنه كان دوما محل خلاف فيما يتعلق بضمان الأمن على المستوى الوطني أو القومي، فالحكومات ينبغي أن تثق في قدرتها على ردع الهجمات أو الدفاع ضدها، لكن ركزت تلك القدرات تاريخيا على استخدام القوة العسكرية بين الدول القومية.[3]

وباسم الأمن نتجت أنشطة كالسياسات التوسعية، وسباقات التسلح، وأعمال التدخل، والأعمال العسكرية الوقائية، وتشكيل التحالفات، وقد كانت الحكومات تقليديا وحدها المسؤلة عن توفير أمنها المسمى بالأمن الإستراتيجي، وتم الإهتمام فيما بعد بإعادة فهم الأمن تحت مظلة الأمن الجماعي، وأبرزت الصياغة

[1] Paul D. Williams, Op.cit., pp 30-31.
[2] Ibid, p73.
[3] Christopher E. Miller and Mary E. King, ***"A Glossary Of Terms And Concepts In Peace And Conflict Studies",*** Addis Aababa, Geneva, Costa Rica: University for Peace , 2nd Edition, 2005, p 70.

الجديدة أن تهديدات الأمن ليست بالضرورة ذات طبيعة سياسية رغم أن تداعياتها قد تتطلب حلولا سياسية، فالمشكلات البيئية على سبيل المثال جرت العادة على عدم إدراجها في تعريفات الأمن، أما الآن فادراك التداعيات السياسية للتدهور البيئي في تزايد، ويرتبط هذا التطور بتزايد التهديدات في المجتمع والتي تنشأ عن عوامل داخلية بدلا من العوامل خارجية.[1]

وفي المقابل فإن مسؤولية صياغة السياسات والإستراتيجيات الأمنية توسعت لتشمل فاعلين خارج الهيئات والأجهزة الحكومية، ولم تعد الدولة الوحدة الوحيدة الواجب حمايتها، فالمجتمعات والأفراد أصبحت الشاغل الرئيسي للأمن، وهذه العقيدة التوسيعية تتضمن مصطلحات جديدة مثل الأمن الإنساني، الأمن المشترك، الأمن التعاوني، الأمن الديمقراطي، الأمن البيئي، والأمن الوقائي.[2]

ويذكر آلان كولينز Alan Collins في مقدمة كتابه، الدراسات الأمنية الراهنة Contemporary Security Studies أن الإتجاه المهيمن على الدراسات الأمنية أثناء الحرب الباردة كان الإتجاه المرتبط بالعنف المباشر كالنزاعات المسلحة بين الدول والإرهاب والتي كانت آنذاك مرادفات للدراسات الأمنية، والحقيقة أنها تدخل ضمن ما يعرف بالدراسات الإستراتيجية التي تعتبر حقلا فرعيا في الدراسات الأمنية وليست مرادفات لها.[3]

ومن الواضح أن الحرب الباردة أثرت على الدراسات الأكاديمية، حيث ركزت على دراسة قضايا الأمن بمعناه التقليدى، والتحول في مفهوم الأمن يعد نتيجة منطقية للتحولات التي شهدها ولايزال يشهدها المجتمع الدولي عبر التاريخ، من تعدد فواعل العلاقات الدولية واختلاف طبيعتها اليوم، واختلاف مصادر التهديد الداخلية والخارجة للدولة أدت إلى تزايد أعداد المطالبين بإعادة تفسير الأمن، لذلك بدأت دراسات

[1] Ibid, p 71.
[2] Ibid.
[3] Alan Collins, ***"Contemporary Security Studies"***, UK: Oxford University press, 2007, p 2.

الأمن غير التقليديNon-traditional Security Studies بعد انتهاء الحرب الباردة تتحدى الإفتراضات التي طرحها المنظور التقليدي للأمن، كما ظهرت عدة مدارس نقدية للأمن.

وبالنسبة للنظرية البنائية* التي اكتسبت أهمية متزايدة في حقل العلاقات الدولية منذ التسعينات، فقد رأت باختلاف وتعدد مدارسها أن الحقائق الإجتماعية هي من صنع الإنسان، وبأن البنية الاجتماعية لا تظهر فقط من خلال البنية المادية بل أيضا من خلال المجتمع الدولي، وحددت البنية الإجتماعية في ثلاثة عناصرأساسية هي المعرفة والموارد المادية والممارسات.[1]

وركزت البنائية على وظيفة الأفكار، حيث اعتبرت الأفكار هي اللبنة الأساسية لعالم المادة دون أن تنكر الأساسيات المادية للمجتمع، وتعتقد البنائية أن سلوك الإنسان يمكن تغييره لأن الأنشطة البشرية تجري من خلال تبادل المعرفة، والثقافة المادية تصبح مظهر من مظاهر ذلك النشاط، كما تعتقد أن العادات والأعراف والثقافة والتعلم يمكن أن تغير سلوكيات ومصالح مواطني بلد ما، وتنظر إلى الفوضى كظاهرة من صنع الدولة ويمكن تغييرها من خلال تدخل الدولة أيضا، وتؤكد البنائية على أن سير العملية السياسية الدولية يغير المصالح والهوية في المجتمع الدولي بدلا من البنية المادية، فالتفاعلات بين الدول هي التي تنتج المصالح والهوية والتي تعد أساس المصالح.[2]

ولتفسير معنى الأمن الإنساني كمفهوم وتحديدعلاقته بالنظرية البنائية تتبع يو تاي تساي Yu-tai Tsai عدة مفاهيم تبناها علماء ومفكرين بنائيين مثل ألكسندر فانت Alexander Wendt ومارثا

*اعتبرها البعض الجسر الرابط بين المنظور التقليدي للأمن والمنظور النقدي للأمن.

[1] Yu-tai Tsai, “The Emergence Of Human Security: A Constructivist View”, ***International Journal of Peace Studies***, Volume 14, Number 2, Autumn/Winter, 2009, p 21.

[2] Matt MCdonald, "constructivism", in Paul D. Williams, ***Security Studies: An Introduction***, Op.cit., pp 59-66.

فينيمور Martha Finnemore ونيكولاس أوناف Nicholas Onuf وبيتر كاتزنستاين Peter Katzenstein يمكننا ايجازها فيمايلي:[1]

– تأكيد الكسندر فانت على علاقة المعرفة والسلطة، وعلى وجود تفاعل متبادل بين جميع الفاعلين وأن للدولة القومية دورا أساسيا في المجتمع الدولي متفقا في هذا مع الواقعية واعترف بالعناصر الأساسية للسياسة الدولية التي قدمتها النظريات المهيمنة على العلاقات الدولية كسعي الدولة وراء السلطة والثروة والأمن، والفوضى في المجتمع الدولي، والمصلحة، والفاعل العقلاني، واعتبر أن الهوية الجماعية تتغير وفقا لتأثير لأحداث والأماكن والزمن وتحدد أي الفاعلين سيستمر في الوجود والتأثير، ويشير إلى أن السياسة الدولية تدور أيضا حول إعادة تشكيل وتحويل الهوية والمصلحة، وبالتالي فتعزيز مفهوم الأمن الإنساني ليس محاولة للتقليل من أهمية سيادة الدولة، بل يهدف إلى الإعتراف بأن الهدف الرئيسي لجميع الأنشطة السياسية هو حماية حياة الإنسان، فالأمن الإنساني مستمد من قيم الهوية الاجتماعية.

– واستخدام مارثا فينيمور منهجية سوسيولوجية لتحليل وضعية المجتمع الدولي، والتي خلصت إلى أن مفاهيم ومؤسسات وقيم المجتمع الدولي لا تحد من حركة بلد ما فقط، بل أيضا تغير خياراته، وحاولت التوفيق بين الليبرالية والبنائية من خلال إظهار كيف يمكن أن يعاد بناء الأعراف والمعايير اجتماعيا، وكيف يمكن للمنظمات الدولية إعادة تشكيل تحركات الدولة، وأكدت على أن بنية النظام الدولي لا تشمل فقط بنية السلطة والبنية المادية، بل أيضا البنية المعنوية والقيمية، فالمصالح الوطنية ليست أمرا مسلما به، بل تكتشف وتتشكل من خلال التفاعل الاجتماعي، وممارسة الأمن الإنساني مستمدة من تعديل الخيارات المفضلة للبلد.

[1] Yu-tai Tsai, Op.cit., pp 24-27.

– وافترض نيكولاس أوناف أن قوة المعرفة هي ما يشكل المعايير والقواعد من خلال عملية التفاعل، ويرى ان الأمن الإنساني يأتي من خلال بناء المعرفة التي تنتقل من خلال اللغة، حيث تصبح اللغة أحدى العناصر الأساسية لبناء الأمن الإنساني، من المعرفة الشخصية إلى المعرفة الإجتماعية التطبيقية.

– اما بيتر كاتزنستاين فقد تحدى النظريات التقليدية من خلال اتخاذه معايير وثقافة البنائية كمقاربة بحثية رئيسية لاستكشاف القضايا الأمنية التي لم تتمكن النظريات السائدة في العلاقات الدولية من حلها، واعتبر أن الهوية الوطنية تغير من مصالح وتحركات البلدان، وأن الأمن الإنساني مستمد من تشكيل الثقافة والهوية، وعرف الهوية على أنها النموذج الجماعي لسلطة وهوية الدولة القومية، فالواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة فشلتا في توقع انتهاء الحرب الباردة بسبب عدم وجود تحليل العوامل الداخلية للإتحاد السوفياتي، بما في ذلك الهوية والمصالح، وبالنسبة له فالمصالح الوطنية ليست محددة مسبقا كما هو بالنسبة للطرح التقليدي بل هي نتاج بيئة ثقافية خلقتها التفاعلات الإجتماعية، فالثقافة تتغير مع التغييرات في القيادة، والبيئة، والمؤسسات، والقرارات، والهوية والمصالح هي التي تنشئها تدريجيا المفاهيم والمؤسسات الثقافية.

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية النقدية

وفقا لكيث كراوس Keith Krause وميشال ويليامز Michael C.Williams فإن التحديات التي واجهت الفهم التقليدي للأمن والموضوع (الشيء) المراد ضمان أمنه تطلبت أيضا تحولا معرفيا في طريقة فهم دراسة الأمن، وهذا ما وجه التركيز نحو الثقافة والحضارة والهوية، أي نحو دور الأفكار والأعراف والقيم،[1] وفهم الأمن من منظور موسع يعني أن ننظر إلى الطرق التي تؤمن من خلالها الأشياء المراد تأمينها، وتصور التهديدات التي تواجهها، والوسائل الفكرية والمادية المتاحة لتحقيق أمنها والتي تشهد تحولا

[1] Keith Krause and Michael C.Williams, “From Strategy to Security: Foundations of Critical Security Studies”, in Keith Krause and Michael C.Williams, ***Critical Security Studies: concepts and cases,*** UK:UCL Press, 1997, p 49.

مستمرا، فظهور تهديدات جديدة يعني نشأة أعداء جدد،[1] وهو ما أنتج فكرة تعميق وتوسيع مفهوم الأمن من خلال عدة مدارس نقدية للأمن جمعت تحت مسمى المقاربة الأمنية النقدية أهم تلك المدارس كانت مدرسة ويلز وكوبنهاغن وباريس.

فالمدرسة الويلزية Welsh school*للدراسات الأمنية النقدية، والتي يعد كين بوث Ken Booth وريتشارد وين جونز Richard Wyn Jones وأندرو لينكليتر Andrew Linklater من أهم روادها، والتي انحدرت من تقاليد النظرية السياسية لإيمانويل كانط Immanuel Kant وكارل ماركسKarl Marx عبر منظري مدرسة فرانكفورت كثيودور أدرنو Theodor Adorno ويورغن هابرماس Jürgen Habermas وماكس هورخايمرMax Horkheimer، بدأت في تحديد بديل مهم لمقاربة تسعى إلى توسيع الأمن بمفهومه الواقعي، وأهم ما أضافته هذه المقاربة هي رغبة مؤيديها في إعادة تصور الأمن بشكل جذري على أنه تحرر الأفراد والمجتمعات من القيود الهيكلية.[2]

حيث عرف كين بوث الأمن على أنه يعني غياب التهديد، واعتبر الأمن والتحرر وجهان لعملة واحدة، وأن التحرر يعني تحرير الأفراد والمجموعات من القيود المادية والبشرية كالحرب والتهديد بالحرب والفقر وضعف التعليم والقمع السياسي وغيرها، والتي تمنعهم من تنفيذ ما يمكن أن يختاروا القيام به بحرية.[3]

وقدمت مدرسة ويلز أول الخطوات التحليلية للدراسات الأمنية النقدية بتعميق فهم الأمن، وهو ما أتاح للمحللين عدم اعتماد مركزية الدولة وحدها في التحليل واعتماد موضوعات مرجعية أخرى للأمن في مستوى فوق وتحت الدولة، والخطوة الثانية التي قدمتها هي توسيع فهم الأمن من خلال التركيز على

---

[1] Ibid, p 50.

* تسمى أحيانا بمدرسة أبيريستويث Aberystwyth School كما تعرف أيضا بالواقعية التحررية emancipatory realism.

[2] Narottam Gaan, "Critical Security Studies: Emancipatory Challenges", ***Journal of International Affairs***, Volume 14, Number 1 and 2, June and December 2010, p2.

[3] Pinar Bilgin, "Critical Theory", in Paul D.williams,***Security Studies: An Introduction***, Op.cit., p 100.

مجموعة تهديدات الأمن التي تواجهها تلك الموضوعات المرجعية للأمن، وأعادت هذه المدرسة تنظير الأمن Re-theorizes كمفهوم ودعت من خلال علمائها إلى تسييس الأمن Politicizing Security بدلا من إزالة الأمننة desecuritization التي دعت إليها مدرسة كوبنهاغن والتي تعني أخذ القضايا خارج الأجندة الأمنية ومعالجتها من خلال العمليات السياسية العادية. [1]

اما مدرسة كوبنهاغن Copenhagen School* الموسعة للأمن فقد رفضت الإطار التحرري للأمن والذي طرحته مدرسة ويلز، ووسعت نطاق وتركيز عمليات الأمننة والتي كانت مؤطرة تحت الأمن غير التقليدي وسرعان ما أصبحت نموذجا للدراسات النقدية للأمن، ومثلت الجيل الثاني للدراسات الأمنية النقدية، [2]ويعتبر باري بوزان Barry Buzan من أهم رواد هذه المدرسة، حيث قدم حججا تعد معقولة لطرح تجريبي مفاده أن الأمن على مستوى الفرد متعلق بالأمن على مستوى الدولة والنظام الدولي، وأكد على أن الأمن من حيث المعالجة لا يمكن عزله في مستو واحد،[3]وركزت مدرسة كوبنهاغن على عدة مفاهيم أهمها قطاعات الأمن Security Sectors والأمننة Securitization وإزالة الأمننة Desecuritization .

وحدد باري بوزان خمسة قطاعات لتحليل الأمن وهي; الأمن العسكري وهو متعلق بمستويين هما القدرات العسكرية الدفاعية والقدرات العسكرية الهجومية، والأمن السياسي ويتعلق بالاستقرار التنظيمي للدولة والأنظمة والحكومات والايديولوجيات التي تعطيهم الشرعية، الأمن الاقتصادي ويتعلق بالنفاذ إلى المصادر والأموال والأسواق التي تعد ضرورية لاستدامة مستوى مقبول من الرفاه وقوة الدولة، الأمن المجتمعي ويتعلق

[1] Ibid, p98.

*نشأت في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات.

[2] Nik Hynek and David Chandler, "No emancipatory alternative, no critical security studies", ***Critical Studies on Security***, volume 1 issue1, 2013, p 52.

[3] David A. Baldwin, "the concept of security", ***Review of International Studies***, number 23, 1997, p 7.

بالاستدامة المقبولة للأشكال التقليدية للغة والثقافة والدين والهوية الوطنية والأعراف الاجتماعية، الأمن البيئي ويتعلق بصيانة البيئة الحيوية المحلية والكوكبية.[1]

أما الأمننة والتي قدمها ويفر Wæver في 1995 فتشير إلى العملية التي يعلن فيها فاعلون أو قضية معينة كتهديد لموضوع مرجعي معين للأمن في حالة قبولها من طرف الجمهور المعني، والأمن بهذا المعنى هو عبارة عن مفاوضات بين المخاطبين من المجموعات ذات السلطة وبين الجمهور،[2] وإزالة الأمننة كما تم الإشارة إليها سابقا هي عملية إزالة قضية معينة أو فاعل معين من حيز الأمن وإدخاله إلى حيز السياسات العادية.[3]

وبالنسبة لمدرسة باريس Paris school المستوحاة في أغلبها من فكر بيير بورديو Pierre Bourdieu وبعض علماء الاجتماع الآخرين، والمتأثرة كذلك بميشال فوكو Michel Foucault، وكان ديدييه بيغو Didier Bigo أهم من قاد تطور هذه المدرسة حيث نشرت مجلته الثقافات والنزاعات Cultures & Conflits عدة أعمال ذات علاقة بهذا البرنامج البحثي، كما أوضح جيف هايسمانس Jef Huysmans والذي كتب أيضا على نطاق واسع لعدة مدارس جديدة، وفصل في الافتراضات المهمة والأثار المترتبة عن هذه المدرسة والتي تعد تطورا نظريا متميزا، حيث التزمت هذه المدرسة بالتحقيقات التجريبية للممارسات الفعلية من قبل مختلف الفاعلين.[4]

كانت المدرسة معنية بمسألة ممارسة وتطبيق الأمن، حيث أوضحت كيف تتشكل العلاقة المتبادلة بين الأمن وانعدام الأمن من خلال المعرفة المتوفرة لدى النخبة وممارساتهم البيروقراطية الروتينة، وهذه

[1] Buzan, Barry and Wæver, Ole and Jaap de Wilde ***"Security: A New Framework for Analysis",*** Boulder and London: Lynne Rienner Publishers,1998 , p8.

[2] Matt MCdonald, "constructivism", in Paul D. Williams, ***Security Studies: An Introduction***, Op.cit., p 69.

[3] Ibid, p 70.

[4] Ole Wæver, ***Aberystwyth, Paris, Copenhagen - New 'Schools' in Security Theory and their Origins between Core and Periphery,*** Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association, Montreal, March 17-20, 2004, pp10-11.

الممارسات بدورها تشكل طريقة تصرف الأفراد والمجموعات أنفسهم فيما يتعلق بقضايا معينة وأفراد ومجموعات أخرى.[1]

وإحدى الأمور المهمة التي عرضها بيغو بشكل تجريبي هي كيفية اندماج علاقة الأمن الداخلي بالأمن الخارجي منطلقا في ذلك من مفهوم "الحقل أو المجال" Field وجهاته الفاعلة والتساؤل عما تفعله تلك الجهات، وهذا النهج يمكن بسهولة أن يقترب من نظرية المؤامرة، ولكنه تطور الآن وأصبح أكثر توثيقا وتعقيدا، فالميزة الأساسية لهذه المقاربة هي أنها تشمل الممارسات الروتينة بل وحتى الإنحرافات عن السياسة الرسمية أي أنها أقل ميولا نحو الخطاب وتميل أكثر نحو ممارسات جميع الفاعلين، وهي في الواقع مهمة شاقة جدا كونها تتطلب اختراق مختلف الأجهزة والجهات الفاعلة وشبكاتها عبر الوطنية، كالشرطة مثلا والأجهزة البيروقراطية وشركات الأمن الخاصة وغيرها.[2]

وتجدر الاشارة إلى أن جزءا من الدراسات الأمنية النقدية تنظر إلى مصطلح "النقدية" بمعنى النظرية النقدية التي ترجع في الأساس إلى مدرسة فرانكفورت المستوحاة من فكر هابرماس، بينما يعتقد جزء آخر من تلك الدراسات أن مصطلح "النقدية" هو أكثر شمولية من مجرد النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت واعتبرت هذه الأخيرة لا تمثل سوى واحدة من الأشكال الممكنة للنقدية، وأن الدراسات الأمنية النقدية كحركة واسعة تشمل أشكالا أخرى أيضا من النظريات ذات طبيعة نقدية حتى وإن لم تكن النظرية النقدية ذاتها، كالنسوية ومابعد البنيوية والمعيارية مثلا،[3] وبالنسبة لدراستنا هذه فإنها تعتمد مصطلح النقدية بمفهومها الشامل أي بمعنى أوسع من النظرية النقدية، واعتمدنا المقاربة النقدية للأمن بمعنى مقاربة الأمن غير التقليدي، ونستخدم هذه المقاربة في تحديد القائمة النظرية لقياس القدرات الماليزية في مجال الأمن الإنساني وإلى جانبها مقاربة

[1] Christopher S. Browning and Matt McDonald, "The future of critical security studies: Ethics and the politics of security", ***European Journal of International Relations***, volume 19, issue 2, 2011, p 240.
[2] Ole Wæver, ***Aberystwyth, Paris, Copenhagen - New 'Schools' in Security Theory and their Origins between Core and Periphery,*** Op.cit., p 11.
[3] Nik Hynek and David Chandler, Op.cit., p 52.

القدرة، كما نوظفها في تحليل وتفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال البحثين النوعي والكمي التي تمثلت في نتائج كل من الوثائق والمقابلات والإستبيان.

وتحاول دراستنا هذه الاستفادة من مجموعة من المفاهيم والافكار التي اتت بها المقاربة النقدية، أهمها، الأمن بمفهومه الواسع، والنظر إليه كتحرر للأفراد والمجتمعات من القيود الهيكلية كالحرب والتهديد بها والفقر وضعف التعليم والقمع السياسي وغيرها، والتي تمنعهم من تنفيذ ما يمكن أن يختاروا القيام به بحرية، واعتمادنا للمجتمع الماليزي كوحدة للتحليل بما في ذلك أفراده ومجموعاته وسياسات حكومته، وفكرة تسييس الأمن التي دعت إليها المدرسة الويلزية، وتوظيف فكرة مدرسة كوبنهاغن وبالتحديد فكرة باري بوزان في أن الأمن على مستوى الفرد متعلق بالأمن على مستوى الدولة والنظام الدولي، غير أننا في دراستنا سنقف عند المستويين الفردي والدولتي فقط، ونشير إلى أننا لم نوظف أفكار مدرسة باريس رغم اهميتها التجريبية، إلا في حدود ضيقة جدا، نظرا لكون توظيفها يحتاج إلى التواجد في مجتمع البحث (أي ماليزيا) لوقت طويل جدا كون هذه المقاربة تتطلب أكثر من جهد فردي وتتطلب اختراق مختلف الأجهزة والجهات الفاعلة وشبكاتها عبر الوطنية كالشرطة والأجهزة الأمنية وغيرها.

المطلب الثالث: الأمن الإنساني كمقاربة تحليلية

لقد تساءلت العديد من دراسات حول الفائدة التحليلية للأمن الإنساني،* وهناك من اعتبرته رغم كونه يدخل ضمن أجندة صنع السياسات أنه يمكن أن يدخل كذلك ضمن الدراسات الأمنية النقدية لكونه ينقد الدراسات السائدة حول الأمن التي ركزت على مركزية الدولة،[1]غير أن عددا قليلا من العلماء في هذا المجال

*فمثلا إيدوارد نيومان في مقال نشره سنة 2010 تساءل عما إذا كان لمفهوم الأمن الإنساني شيئ مهم يعرضه على الدراسات الأمنية؟ وما إذا كان مفيدا من الناحية التحليلية؟

[1] Rita Floyed, “Human Security and the Copenhagen School’s Securitization Approach: Conceptualizing Human Security as a Securitizing Move”, ***Human Security Journal***, Volume 5, Winter 2007, p 38.

– سواء المتبنين لمفهومه الضيق أو الواسع – حاولوا فهم الأمن الإنساني من منظور نظري ودمجه في الدراسات الأمنية.[1]

ورغم الانتقادات الموجهة للأمن الإنساني كأداة تحليلية في الدراسات الأمنية، إلا أن مجالات عديدة اعتمدته واستعانت به كأداة تحليلية، كدراسات التنمية الدولية ودراسات ذات العلاقة بمجالات الصحة والبيئة والغذاء، وحتى في مجالات ذات العلاقة المباشرة بالدراسات الأمنية مثل دراسات النزاعات وبناء السلام.

فتقرير التنمية الدولية الصادر عن البنك الدولي سنة 2011 سلط الضوء على الأمن كشرط ومتطلب أساسي للتنمية، وأشار إلى أن انعدام الأمن أصبح تحدي التنمية الرئيسي في عصرنا، حيث يعيش مليار ونصف المليار شخص في مناطق متضررة من الهشاشة والنزاع، أو في مناطق تعاني من العنف الإجرامي المنظم على نطاق واسع، ولا توجد أي دولة ذات دخل منخفض أو المتضررة من النزاعات حتى الآن حققت أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية،[2] فقد أصبح هناك إدراك واسع اليوم أن تحديد الأهداف في شكلها الراهن لن يكون كافيا، بل هناك حاجة لمقاربة تحليلية وشاملة، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال استخدام مبادئ الأمن الإنساني لدعم إطار التنمية لمابعد 2015، والتي يمكن أن تعبر عن قيم مثل الحرية والكرامة والمساواة والتضامن والتسامح والاحترام المنصوص عليها في إعلان الألفية.[3]

والأمن الإنساني كمقاربة، يساعد على تحديد الأولويات داخل مقاربة التنمية المتمركزة على الإنسان بطريقة أكثر مرونة ومحلية، خاصة بعد الفشل في التحقيق الكامل لأهداف الألفية، حيث يعتبر الأمن الإنساني كإطار لإستمرار التركيز حول تلك الأهداف لكن بقواعد نظرية أكثر تمرسا وكفاءة، فتحليل الأمن

[1] Edward Newman, "Critical human security studies", ***Review of International Studies*** ,volume 36, issue1, 2010, p 80.
[2] Lisa Denney, ***"Security: The missing bottom of the Millennium Development Goals?: Prospects for inclusion in the post-MDG development framework"***, overseas development Institute, August 2012, p3. Access date 22/03/2013 in http://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/7788.pdf
[3] Institute of Development Studies, ***"Using Human Security Principles to Develop a Post-2015 Framework"***, In focus Policy Briefing, issue 24 April 2012, p1.Access date 12/12/2012 in : http://www.beyond2015.org/sites/default/files/IF24.pdf

الإنساني يوحد الاهتمام بالمتطلبات الأساسية للتنمية الإنسانية، عند أخذه في عين الاعتبار المخاطر التي تواجه تلك المتطلبات، فمقاربة الأمن الإنساني تتضمن النظر إلى حياة الأفراد والقوى التي تهدد أو تعزز القيم الجوهرية لحياتهم، وتأخذ في عين الاعتبار أيضا كيفية تقاطع القوى المتنوعة المرتبطة بالاقتصاد، النزاع، توزيع الثروة، البيئة، الصحة، ومجالات أخرى، وتحدد رفاهية الأفراد والمجتمعات في أوقات وأماكن معينة،[1]وبناءا على إطار مابعد 2015 يمكن لمقاربة الأمن الإنساني أن:[2]

– توضح كيف للفقر الاقتصادي وعدم الأمن السياسي والشخصي والعنف والتدهور البيئي والإقصاء الاجتماعي أن يتفاعل، وكيف أنها عوامل حاسمة للتنمية الإنسانية والرفاه في مستوى فردي ومجتمعي ووطني ودولي.

– تعزز التشارك في التفكير عن طريق ربط مختلف مجالات سياسات وممارسات التنمية وتقود مباشرة إلى نقاش واقعي للسياسات.

– تعالج تأثير عدم المساواة في الدخل والثروة وعدم استقرار الوظائف والتهميش الاجتماعي، وتأخذ في الحسبان الفهم المتعدد الأبعاد للفقر.

– تمكن وتقدم معلومات لصناعة القرار بشكل تشاركي، وخلق عقود اجتماعية بين المواطنين والحكومات.

– تطبق على جميع المجتمعات، وتتجاوز المفاهيم النمطية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية وتدمج مقاربات جديدة من الجنوب.

أما في مجال النزاعات وبناء السلام، فقد أجريت دراسة من طرف لينينغ جينيفر Leaning, Jennifer وسام ايري Sam Arie في إطار مشروع تعاون بين الوكالة الأميركية للتنمية الدولية US Agency for

[1] Ibid, p3.
[2] Ibid.

International Development وجامعة تولينTulane Universit، أظهرت الدراسة كيف يمكن استخدام كل أبعاد الأمن الإنساني لتحليل وفهم حالات النزاع والانتقال من النزاع إلى السلم من خلال دراسة حالات من بينها رواندا زمبابوي ونيجيريا، وجادلت الدراسة بأنه يمكن استخدام أبعاد الأمن الإنساني بوصفها إطارا فعالا لسياسة التدخل، حيث يمكن رصد تهديدات الأمن الإنسان باستخدام مؤشرات الأمن الإنساني التي تعكس التفكك الإجتماعي، والتحولات الحاصلة بخصوص المساواة بين المجموعات،وغيرها.[1]

وفي دراسة أخرى أجراها ريتشارد جولي Richard Jolly وديبايان باسو راي Deepayan Basu Ray، في معهد دراسات التنمية والمقدمة إلى مكتب تقرير التنمية الإنسانية بنيويورك، كانت إحدى النتائج المتوصل إليها هي أن مقاربة الأمن الإنساني تقدم العديد من الإسهامات السياسية في حالة ما بعد النزاع، وتقرير التنمية الانسانية لأفغانستان وتيمور الشرقية والصومال وجزر سليمان توضح العديد من العناصر حول ذلك، ويساهم بالتالي في توسيع جدول أعمال حالات ما بعد النزاع واستخدامها وإمكانية تطبيقها، ووفق هذه الدراسة فإن مقاربة الأمن الإنساني مفيدة لتحليل ورسم السياسات.[2]

ووضع ايان غيبسون Ian Gibson مفهوم الأمن الإنساني كإطار لهيكلة السلام وكصياغة كوسموبوليتانية للأمن، خاصة عندما ينظر إليها في إطار مقترحات جدول أعمال لاهاي للسلام عام 1999، والذي وجه اهتماما خاصا بأهمية الأمن الإنساني، وكيف أنها شملت المواطنة المفصلة في إعلان 1948 لحقوق الإنسان، ويرى أيان أن أجندة لاهاي تبقى مهمة لأنها تعترف بمنظور النوع Gender Perspective في صياغة كل من السلام والأمن في مواجهة مفاهيم العسكرة التقليدية، ومن خلال دمج الأمن الإنساني مع

---

[1] Leaning, Jennifer and Sam Arie, ***"Human Security: A Framework for Assessment in Conflict and Transition"***, Prepared for US AID and Tulane Complex Emergency Response and Transition Initiative (CERTI), Tulane University. December 2000, p 42. Access date 23/12/2011 in : http://www.certi.org/publications/policy/human%20security-4.PDF

[2] Jolly Richard and Deepayan Basu Ray, ***"National Human Development Reports and the Human Security Framework: A Review of Analysis and Experience"***, Brighton Institute of Development Studies, 2006, p 50. Access date 23/12/2011 in http://www.bvsde.paho.org/bvsacd/cd32/jolly.pdf

منظور كوسموبوليتاني وتوظيف أجندة لاهاي كإطار عمل من أجل السلام يجادل أن هذا الربط من شأنه أن يجمع بشكل كامل كل العناصر الفاعلة في جميع المجالات في السعي من أجل مستقبل سلمي.[1]

وكان رولاند باريس Roland Paris قد اعتبر أن مهمة تحويل فكرة الأمن الإنساني إلى أداة تحليلية مفيدة بالنسبة للبحث العلمي في حد ذاتها إشكالية بالنسبة للباحثين، وذلك لكون مفهوم الأمن الإنساني يشمل كلا من الأمن المادي (الفزيويوجي) وعدة مفاهيم اجتماعية واقتصادية وثقافية ونفسية للرفاه الإنساني، ومن غير العملي الحديث عن عوامل سوسيواقتصادية معينة، كأسباب لرفع او تخفيض مستوى الأمن الإنساني، وهذا لكون تلك العوامل نفسها هي جزء من تعريف الأمن الإنساني، فدراسة العلاقات السببية تتطلب درجة من الفصل التحليلي الذي يفتقد إليه هذا المفهوم.[2]

كما اعتبر ايدوارد نيومان Edward Newman الأمن الإنساني مفهوما جذابا من الناحية المعيارية لكنه ضعيف من الناحية التحليلية، ودعم ذلك برؤية كل من كيث كراوس وباري بوزان وغيرهم،[3]وأوضح الحاجة إلى توجه الدراسات النقدية الأمنية إذا أرادت مساعدة العالم الحقيقي نحو النظر إلى الأمن الإنساني وأن تحاول بشكل خاص فهم نقاط ضعفه التحليلية، واقترح تطوير ما أطلق عليه اسم "دراسات الأمن الإنساني النقدية"[4]والتي يمكن أن توجه بناءا على مايلي:[5]

– ينبغي أن تواجه دراسات الأمن الإنساني النقدية التناقضات الداخلية لمفهوم الأمن الإنساني،خاصة الارتباك التحليلي المتعلق بنطاق وطبيعة الأمن، ووسيلة تحقيقه، فهذه التحديات المفهوماتية ليس من

[1] Ian Gibson, "Human Security: A Framework for Peace Constructs, Gendered Perspectives and Cosmopolitan Security", ***Journal of Peace, Conflict and Development***, Issue 17, August 2011, p 84.
[2] Roland Paris, "Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?", ***International Security***, Volume 26 issue 2, 2001, p 93.
[3] Edward Newman, Op.cit., p 82.
[4] Ibid, p 92.
[5] Ibid, pp 92-94.

الضروري أن تحل بشكل موحد، لكنها في حاجة إلى وضع أسس واضحة وجادة للنقاش تمكن من تجاوز النقاش حول التعريف.

– في هذا التطور المفهوماتي، تحتاج دراسات الأمن الإنساني النقدية إلى تمييز أكثر وضوحا بين النظرية التفسيرية والمعيارية، فهناك طرق مهمة لكلاهما، ولكن أعمال الأمن الأنساني الحالية لا تفرق بشكل كافي بين ما هو عليه العالم الآن وما ينبغي أن يكون عليه، وفي الوقت الحالي يحتاج علماء الأمن الإنساني إلى أن يكونوا أكثر تفسيرية بالمعنى النظري ويتجاوزوا الدعاوى المعيارية.

– ينبغي لدراسات الأمن الإنساني أن تتعلم تحليليا من مقاربات الدراسات الأمنية النقدية الأخرى، وتتساءل حول اشكالية القيم والمؤسسات الموجودة حاليا وعلاقتها برفاهية الإنسان والتساؤل الأكثر شمولا حول المصالح التي تخدمها تلك المؤسسات، فعلماء الأمن الإنساني الحاليين مثلا يركزون على المبادرات السياسية دون استكشاف كاف للأسباب الكامنة في هيكل النظام الدولي التي تؤدي إلى هذا النوع من التحديات، فسياسة حل المشكلة Problem-solving لقيت تأييدا عاما من طرف علماء الأمن الإنساني وهذا ما قد يعزز انعدام الأمن الإنساني، فالتحليل البنيوي المتبع في دراسة الأمن الإنساني يميل إلى التركيز بإفراط على مظاهر انعدام الأمن، في حين أنها تحتاج إلى اهتماما أكبر بالأسباب الهيكلية الكامنة لإنعدام أمن الإنسان.

– تحتاج دراسة الأمن الإنساني إلى القيام بمحاولة أكثر تطورا من الناحية النظرية وتوضيح ثنائية البنية– الفواعل من حيث علاقتهما بالخطاب الأمني، فالأمن الإنساني يحتوي في جوهره الفرد كموضوع للأمن وبعض المدافعين عن الأمن الإنساني يحدد الفرد باعتباره وسيلة أساسية لتحقيق الأمن أيضا من خلال التمكين، غير أن الكثير من انعدام الأمن الإنساني ينتج بالتأكيد من عوامل بنيوية وتوزيع القوة، وهي في

الأساس ليست في متناول الأفراد، فاستكشاف العلاقة بين الفاعلين البشريين والهيكل في حلول تحديات الأمن الإنساني هو خطوة ملحة في الخطاب الأمن الإنساني.

– هناك حاجة نظرية وعملية لتفسير العلاقة بين الفرد والدولة فيما يتعلق بتوفير الأمن، فالعديد من مهددات أمن الفرد تنبع أساسا من الدولة الفاسدة أو من ضعف الدولة وفشلها، ولا يزال أغلب العلماء ينظرون إلى الدولة باعتبارها الموفر الرئيسي لأمن الفرد، وهذه المعضلة تحتاج إلى المزيد من الدراسة.

– ينبغي ربط حجج الأمن الإنساني بنقاش موسع في العلاقات الدولية والنظريات السياسية، فاستخدام القوة العسكرية لغرض حماية الإنسان في حالات الحرب الأهلية أو فشل الدولة، والعدالة الاقتصادية، والعلاقة بين التنمية والأمن كلها نقاشات في الدراسات النقدية للأمن الإنساني ويمكن أن تدخل بواعث جديدة في المجال، كما توفر أفكار الأمن الإنساني مادة مثيرة للاهتمام لأجندة البحوث البنائية.

– علاقة السياسة الخارجية بالأمن الإنساني يجب أن تذهب أبعد من الانشغال بالأمن الإنساني بمعناه المجرد، فعلى العلماء التركيز على المبادرات السياسية والخطاب المشجع للدعوة العامة إلى كون الأفراد كمرجع للأمن.

وبناءا عليه فإن مقاربة الأمن الإنساني رغم توظيفها كأداة تحليلية في عدة بحوث ودراسات– والواضح أنها في الغالب بحوث ذات أهداف استراتيجية أكثر منها أكاديمية – إلا أنها لا تزال حتى الأن أداة نظرية ضعيفة نظرا للتشويش والغموض في أدواتها التحليلية، والتي أوضحها كل من رولاند باريس وايدوارد نيومان، كما أن القبول العام لهذه المقاربة النظرية في الوسط الأكاديمي لا يزال ضعيفا ويحتاج إلى مزيد من الأدلة والبحوث، ولذلك فضلت هذه الدراسة توظيف المقاربة النقدية للأمن كإطار نظري فيما يتعلق بشق الأمن الإنساني.

المبحث الثاني

الإطار النظري لمجتمع المعلومات

يعتبر مجتمع المعلومات من أهم المفاهيم التي تتزايد أهميتها يوما بعد يوم بين الباحثين والإعلاميين والسياسيين في مختلف المجالات، وأفرز هذا عدد كبير جدا من المصطلحات تشير إليه منذ نشأته وإلى يومنا هذا، كالمجتمع ما بعد الصناعي، ومجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومجتمع الاتصالات، ومجتمع الانترنت، والمجتمع السيبيراني، والمجتمع الافتراضي، والمجتمع الالكتروني، والمجتمع الرقمي، والمجتمع المحوسب، والمجتمع المبرمج، ومجتمع الاعلام، والمجتمع الشبكي، ومجتمع المعرفة، والمجتمع القائم على المعرفة، والمجتمع مابعد الحداثي، ومؤخرا مجتمع المعلومات المستدام، مجتمع الحكمة، ومجتمع االذكاء.

ورغم أن الأدبيات المتوفرة في الموضوع تشير إلى أن مصطلح مجتمع المعلومات أطلق لأول مرة في بداية 1960 من طرف باحثين يابانيين، إلا أنها تبرز أن الجهود التنظيرية في هذا المجال عموما هيمن عليها بشكل أكبر علماء وباحثين من المجتمعات الغربية.

ويحاول هذا المبحث إبراز الخلفيات التاريخية والنظرية لمجتمع المعلومات، وعرض أهم التصنيفات الموجودة بهذا الخصوص، وتحديد أي تلك الأطر استعملت في دراسنا هذه لمعالجة موضوع واشكالية هذه الدراسة، لنعرض في الأخير ارتباط مجتمع المعلومات بمقاربة القدرة لامارتيا سن وطريقة توظيفها في هذه الدراسة.

المطلب الأول: خلفيات ومفهوم مجتمع المعلومات

لقد ظهر مصطلح مجتمع المعلومات بالمعنى المستخدم الآن لأول مرة في العلوم الاجتماعية اليابانية في بداية 1960، وقد استخدم هذا التعبير خلال مقابلة سنة 1961بين المهندس المعماري الشهير كيشو كوروكاوا Kisho Kurokawa ومؤرخ انثربولوجي معروف هو تاداو يوميساو Tudao Umesao[1]،وبعدها نشر تاداو مقالا سنة 1963 بعنوان صناعة المعلومات Information Industry وجادل أن التغير المجتمعي نحو صناعة معتمدة على المعلومات بشكل أكبر كان مشابها تماما لتطور الطبيعة،[2] ثم ظهر مجتمع المعلومات بعد ذلك في النصوص المكتوبة في دراسة نشرت في جانفي 1964 تحت عنوان "سوسيولوجيا مجتمعات المعلومات" قدمها جيرو كاميشيما Jiro Kamishima ولكن عنوان هذه الدراسة أختير من قبل المحرر ميتشيكو إيغاراشيMichiko Igarashi.[3]

وتنافس بعد ذلك ثلاثة مؤلفين حول لقب أول استعمال لتعبير مجتمع المعلومات في عناوين كتب*، وهم يونيجي ماسوداYoneji Masuda وكونيتشي كوهيما Konichi Kohyma بكتاب "مقدمة إلى مجتمع المعلومات" Introduction to an Information Society ونشر في 1968، ويوجيرو هاياشي Yujiro Hayashi بكتاب "مجتمع المعلومات: من المجتمع الصلب إلى المجتمع اللين" :The Information Society From Hard to Soft Society وكان هذا الاخير الأكثر تأثيرا ومبيعا ونشر في 1969،[4]وقد ميز يوجيرو

[1] László Z. Karvalics, "Information Society – what is it exactly?: The meaning, history and conceptual framework of an expression", in Róbert Pintér, ***Information Society: from Theory to Political Practice***, Budapest: coursebook, 2008 pp29-30. In http://www.ittk.hu/netis/doc/NETIS_Course_Book_English.pdf

[2] Catrin Pekari, "The Information Society and its Policy Agenda: Towards a Human Right –Based Approach", ***Revue québécoise de droit international***, volume 18, number 1, 2005, p 61.

[3] László Z. Karvalics, Op.cit, p30.

*كلها كانت باللغة اليابانية، كما أنه يصعب تحديد أي منهم كان الأسبق فعليا في استعمال هذا المصطلح في كتابه نظرا لصعوبة تحديد تواريخ إعدادهم للنشر.

[4] Ibid.

خلاله بين القيمة الوظيفية والقيمة الإعلامية للسلع والخدمات، ورأى أن محتوى الانتاج سيتجه أكثر فأكثر نحو المعلومات نظرا لزيادة أهمية النشاطات المعلوماتية كالإبتكار والتصميم والتسويق.[1]

ولا شك أن سرعة انتشار وترسيخ هذا المفهوم ارتبط أيضا بشكل مبكر في اليابان بقاموس صدر سنة 1971 بعنوان "قاموس مجتمعات المعلومات" Dictionary of Information Societies، وفي اللغة الإنجليزية ارتبط أول تعبير بمصطلح مجتمع المعلومات Information Society بيونيجي ماسودا أيضا عندما استخدمه سنة 1970 في محاضرة في أحد المؤتمرات والتي طبعت في نفس السنة.[2]

لقد كانت اليابان من أوائل الدول التي استجابت للمجهودات الأكاديمية بخصوص مجتمع المعلومات عن طريق تكييف هياكلها الإدارية مع التغيرات التكنولوجية الواضحة، ففي بداية 1971 نشر معهد اليابان لتنمية استخدام الحاسوب Japan Computer Usage Development Institute (JACUDI) خطة وطنية تشير إلى أنه في الدول المتقدمة يجري التخلي عن التصنيع وقتها، وأن العالم وبشكل متزايد يتحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات، لهذا اقترحت لجنة المعهد إنشاء هدفا وطنيا جديدا هو تحقيق مجتمع المعلومات.[3]

ففي النهج الياباني، لعب قياس الحوسبة وتدفق المعلومات دورا مهما دائما، وعلى عكس النهج الأمريكي الذي يهتم أكثر بالآثار الاجتماعية لمحتوى الاتصال الجماهيري، فإن النهج الياباني يهتم أكثر بالآثار الاجتماعية لكمية تدفق المعلومات.[4]

وتشير أدبيات مجتمع المعلومات إلى وجود العديد من النظريات اهتمت بوضع تصورات وتفسيرات لمسألة مجتمع المعلومات ومعالجتها في عدة سياقات وأبعاد، ويعتبر فرانك ويبستر Frank Webster أبرز

[1] Catrin Pekari, Op.cit, p 61.
[2] László Z. Karvalics, Op.cit, p30.
[3] Catrin Pekari, Op.cit,.
[4] Ibid, pp 61-62.

من جمع أهم تلك النظريات في كتاب نشره في 1995 بعنوان نظريات مجتمع المعلومات، حيث قدم من خلاله تحليلا مفصلا لمفهوم مجتمع المعلومات وخصائصه في سياق العلوم الاجتماعية، وقدم خمسة معايير تم على أساسها تصور تعريف لمجتمع المعلومات وهي المعيار التكنولوجي والاقتصادي والمهني والمكاني والثقافي وقدمها كما يلي: [1]

1- معيار تكنولوجي Technological

يركز المفهوم التكنولوجي لمجتمع المعلومات على مجموعة الابتكارات التي ظهرت منذ اواخر السبعينات، فالتكنواوجيات الجديدة هي احدى أكثر المؤشرات وضوحا في وقتنا الحالي، ولذلك كثيرا ما تؤخذ كإشارة لدخول مجتمع المعلومات، وهذا يشمل الوصلات cables والتلفزيون الفضائي والحواسيب الشخصية والاتصالات بين الحواسيب والتقنيات الجديدة للمكاتب وخاصة خدمات المعلومات على الأنترنت ومعالجة النصوص وغيرها، وهذا الحجم من الابتكارات التكنولوجية وبسبب تأثيرها العميق ينبغي أن يقود ببساطة الى إعادة تشكيل العالم الاجتماعي.

2- معيار اقتصاديEconomic

بالنسبة للتصور الاقتصادي لمجتمع المعلومات فقد اوضح رسم النمو الاقتصادي القيم للنشاطات المعلوماتية، ويرى أنه إذا كانت لأحد القدرة على رفع نسبة الناتج القومي الاجمالي والذي استأثر به مجال تجارة وأعمال المعلومات فمن المنطقي أن نصل إلى نقطة إعلان تحقيق اقتصاد المعلومات، فقد أخذت نشاطات المعلومات الجزء الأكبر للنشاط الاقتصادي دفعة واحدة، بدلا من زراعة الكفاف أو الصناعات المصنعة، وهذا ما ترتب عليه الحديث عن مجتمع للمعلومات.

[1] Frank Webster, ***"Theories of Information Society",*** Routledge Taylor and Francis Group: USA and Canada, 3rd Edition, 2006, pp 8-21.

3- معيار مهني Occupational

هذا التصور هو الأكثر تفضيلا ورواجا بين علماء الاجتماع وهو مرتبط بشكل وثيق بأعمال دانيال بيل والذي يعد أهم منظري المجتمع مابعد الصناعي، ومصطلح المجتمع مابعد الصناعي استعمله دانيال بيل في أعماله كمرادف لمصطلح مجتمع المعلومات، وفي هذا التصور يقوم باختبار الهيكل المهني عبر الوقت وانماط التغير الملحوظة، ويعتبر أن تحقيق مجتمع المعلومات يكون عندما تتحقق رجاحة لكفة مهن العمل في المعلومات، وتفسر تراجع العمالة الصناعية وتزايد العمالة في قطاع الخدمات بفقدان الوظائف اليدوية وتعويضها بعمل ذوي اللياقات البيضاء white collar work ، ولأن المادة الخام للعمل غير العضلي أصبحت المعلومات فإن التزايد الكبير في مجال العمل المعلوماتي يمكن اعتباره إعلان لوصول مجتمع المعلومات.

4- معيار مكاني Spatial

يعتمد هذا المفهوم لمجتمع المعلومات في جوهره على الفضاء الجغرافي، وهنا يتم التركيز على شبكات المعلومات التي تربط الأماكن، ونتيجة لذلك يمكن أن تؤثر بشكل عميق على تنظيم الوقت والمكان، وقد أصبحت مؤشرا شهيرا لمجتمع المعلومات، حيث أصبحت شبكات المعلومات سمة بارزة جدا للتنظيم الاجتماعي، والفكرة السائدة هنا هي أن الطرق الالكترونية السريعة انتجت وتيرة جديدة لتدفق المعلومات، وهو أمر يؤدي إلى إعادة النظر جذريا في علاقة الزمان والمكان، فالمجتمع الشبكي معفى من قيود المكان والزمان ، وأصبحت الشركات والأفراد قادرين على إدارة شؤونهم بشكل فعال على مستوى عالمي.

5- معيار ثقافي cultural

هذا التصور والذي يعتبر الأكثر سهولة ولكنه الأقل قابلية للقياس، يعتمد على إدراكنا كأفراد أن هناك زيادة غير عادية في تداول المعلومات في المجتمع، فهناك تعامل مع المعلومات اليوم بشكل أكبر من أي

وقت مضى، فالتلفزيون تم تطويره ليدمج مع تقنيات الفيديو والقنوات الفضائية والكابلية وخدمات المعلومات المحوسبة، ونفاذ الحواسيب الخاصة للأنترنت تشهد توسع كبير، ويتوفر اليوم عدد كبير من محطات الراديو يعدد أكبر من أي عصر مضى وعلى مستويات محلية ووطنية ودولية، ولم تعد ثابتة بل منتشرة عبر الغرف والسيارات والمكاتب وأجهزة الآي بود iPod وغيرها من الأماكن، ونفس الشيء بالنسبة للأفلام التي كانت لفترة طويلة بيئة معلوماتية للناس، والمجلات والكتب الصحف والموسيقى ووسائل التعليم الجماهيرية والتي كلها أصبحت متاحة بشكل واسع وبأسعار رخيصة ونتعامل معها بشكل يومي.

تشترك هذه التصورات والتعريفات لمجتمع المعلومات هو القناعة السائدة حول أن التغيرات الكمية في المعلومات تقود إلى جلب نوع جديد من النظام الاجتماعي التي شكلت في النهاية مجتمع المعلومات،

وقد قدم فرانك تعريفا آخر لمجتمع المعلومات يتميز عن التعريفات الخمسة السابقة في كون تركيزه الأساسي لا يكمن في أن هناك معلومات أكثر اليوم، بل يكمن في أن طبيعة المعلومات هي التي حولت الطريقة التي نعيش بها الآن، وهذا الطرح يركز على أن المعرفة والمعلومات النظرية هي جوهر الطريقة التي ندير بها أنفسنا هذه الأيام، وهذا التعريف المختلف رغم أنه ليس المفضل لدى مؤيدي مجتمع المعلومات، إلا أن فرانك يراه أكثر إقناعا وملاءمة لتسمية مجتمع المعلومات،[1] تجدر الإشارة إلى أن كل من هيلتي Hilty وهيرشوي Hercheui قد أضافا بعدين آخرين في 2010 وهما البعدين الإيكولوجي والاجتماعي.[2]

وتتميز مجتمعات المعلومات بالخصائص الرئيسية الثلاثة التالية:[3]

[1] Frank Webster, Op.cit, p 9.

[2] انظر : Lorenz M. Hilty and Magda David Hercheui, ***ICT and Sustainable Development*** in https://hal.inria.fr/hal-01054793/document و http://publicationslist.org/data/lorenz.hilty/ref-69/2010_Hilty_Hercheui_ICT_and_Sustainable_Development_Introduction_to_Track_4_HCC9_REPRINT.pdf

[3] Nick Moore, "The information society", UNESCO, pp 271-272 , access date 22/03/2013 in http://www.unesco.org/webworld/wirerpt/wirenglish/chap20.pdf

الأولى هي استخدام المعلومات كمورد اقتصادي، حيث تستخدم المنظمات أكبر قدر من المعلومات لزيادة كفاءتها، ولتحفيز الابتكار وزيادة فعاليتها ووضعها التنافسي، وغالبا يتم من خلالها إدخال تحسينات في نوعية السلع والخدمات التي ينتجونها.

والخاصية الثانية هي استخدام أكبر للمعلومات بين الجمهور، حيث يستخدم الناس المعلومات بشكل مكثف في أنشطتهم كمستهلكين: لدعم خياراتهم فيما بخص المنتجات المختلفة، ولاستكشاف استحقاقاتهم فيما يتعلق بالخدمات العامة، ولزيادة سيطرتهم على حياتهم، كما أنهم يستخدمون المعلومات كمواطنين لممارسة حقوقهم المدنية ومسؤولياتهم، وفي النفاذ إلى التعليم والثقافة.

الخاصية الثالثة لمجتمع المعلومات هي تطوير قطاع المعلومات داخل الاقتصاد. وظيفة هذا القطاع هي تلبية الطلب العام على مرافق وخدمات المعلومات، وجزء كبير من هذا القطاع هو الاهتمام بالبنية التحتية التكنولوجية من شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وأجهزة الكمبيوتر وغيرها، ويجري اليوم الاعتراف بنحو متزايد بضرورة تطوير صناعة توليد المعلومات المتدفقة حول الشبكات، وبمقدمي المحتوى المعلوماتي، في كل مجتمعات المعلومات، ينمو قطاع المعلومات بشكل أسرع بكثير من نمو الاقتصاد الكلي.

المطلب الثاني: تصنيف نظريات مجتمع المعلومات

وفقا لمعايير تختلف تماما عن المعايير التكنولوجية والاقتصادية والمهنية والمكانية والثقافية التي وضعها فرانك، وضع كريستيان فاكس Christian Fucks تصنيفا لنظريات مجتمع المعلومات في مقال نشره سنة 2012 بالمجلة الأوروبية للنظرية الإجتماعية بعنوان "رأسمالية أم مجتمع معلومات؟ السؤال الرئيسي لبنية المجتمع الراهن"، اعتمد فيه على الجمع بين معيارين مميزين هما: درجة الجدة degree of novelty ونمط التنظير السوسيولوجي، وعلى هذا الأساس رأى كريستيان أن النقاش حول نظرية مجتمع المعلومات يمكن أن

يصنف من الناحية النظرية على محورين، المحور الأول هو تمييز جوانب التغير المجتمعي، والمحور الثاني هو المواصفات المعلوماتية لتلك التغيرات.[1]

فهناك نظريات تعتقد أن تحولات العقود الماضية شكلت تغير مجتمعي جذري وأننا الآن نعيش في مجتمع واقتصاد جديدين ليس لديهما أي وجه للتشابه مع المجتمع والاقتصاد قبل 100 أو 150 سنة مضت، وأطلق كريستيان على هذه النظريات اسم نظريات القطيعة discontinuous theories، بينما هناك نظريات أخرى تصر على أن تلك التحولات ما هي إلا استمرارية لمجتمع الحداثة وأطلق عليها اسم نظريات الاستمراريةcontinuous theories، وكل منهما تحتويان على نظريات ذاتية ونظريات موضوعية، فالنظريات الذاتية لمجتمع المعلومات تؤكد على أهمية المعرفة الإنسانية (الفكر والنشاطات العقلية) في المجتمع المعاصر، في حين أن نظريات مجتمع المعلومات الموضوعية تركز على دور تكنولوجيا المعلومات مثل وسائل الإعلام الجماهيرية والكمبيوتر والأنترنت والهاتف المحمول وغيرها من الوسائل[2]، وقد قمنا بتلخيص هذا التصنيف في الشكل الموالي:

الشكل(2): تصنيف كريستيان فاكس لنظريات مجتمع المعلومات.

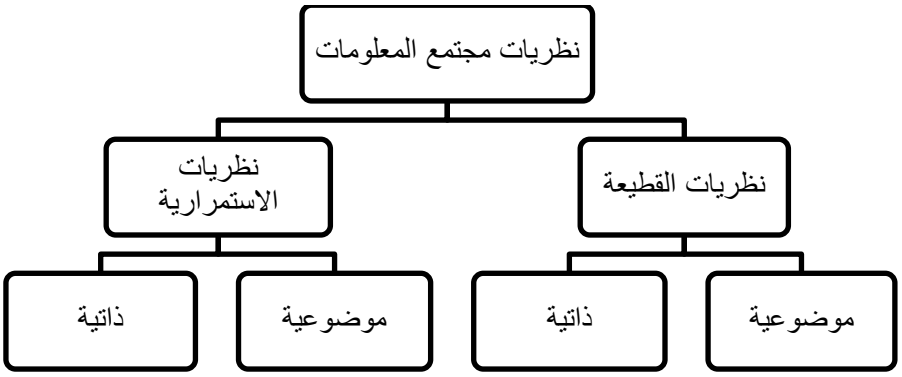

المصدر: وضع المخطط اعتمادا على معلومات مقال Christian Fucks, Capitalism or information society? The fundamental question of the present structure of society, *European Journal of Social Theory*, volume 16 number 4, 2012,pp 413-434.

[1] Christian Fucks, "Capitalism or information society? The fundamental question of the present structure of society", ***European Journal of Social Theory,*** Volume 16, Number 4, 2012, p 414.
[2] Ibid, pp 415-417.

وقد أعطى كريستيان نماذجا لكل صنف وهي:[1]

1- نظريات القطيعة والموضوعية Discontinuous Objective Theories : وتركز على مفاهيم مثل المجتمع الشبكي لكاستلز Castells 1996 وفان دايك Van Dijk 2006، والمجتمع الافتراضي لبوهل Bühl 2000 وولغار Woolgar 2002، والمجتمع السيبيراني لجونز Jones 1998، ومجتمع الانترنت لبكارجيفا Bakardjieva 2005.

2- نظريات القطيعة والذاتية Discontinuous Subjective Theories : وتركز على مفاهيم كاقتصاد المعرفة لماكلاب Machlup 1962 ودراكر Drucker 1969 وبورات Porat 1977، والمجتمع مابعد الصناعي لبيل Bell 1974 وتوران Touraine 1974، ومجتمع مابعد الحداثة لليوتار Lyotard 1979، والمجتمع القائم على المعرفة لستاير Stehr 1994.

3- نظريات الاستمرارية والموضوعية : وتشمل هذه النظريات مفاهيم مثل الرأسمالية الرقمية لغلوتز Glotz 1999 وشيلر Schiller 2000، والرأسمالية الافتراضية لداوسون Dawson وفوستر Foster 1998، والرأسمالية ذات التقنية العالية لهوغ Haug 2003، ورأسمالية الـMP3 لسينيت Sennett 2006، والرأسمالية المعلوماتية لفيتزباتريك Fitzpatrick 2002.

4- نظريات الاستمرارية والذاتية: تركز على مفاهيم مثل التحديث الانعكاسي Reflexive modernization لبيك Beck وآخرون 1994، الرأسمالية المعرفية لفيرسيلوني Vercellone 2007 ونيجري Negri 2008، الرأسمالية السيميائية لبيراردي Berardi 2009، والذكاء العام والعمل غير مادي

[1] Ibid., pp 414-422.

لهارت Hardt ونيغريNegri 2002 وفيرنو Virno 2004، وكلها تؤكد على أهمية العمل الذهني لتراكم رأس المال في الرأسمالية المعاصرة.

إن وجود عدد هائل من النظريات حول مجتمع المعلومات وعدم وجود قاعدة مشتركة ترتكز عليها مفاهيم مجتمع المعلومات إظافة الى الفوضوية المتزايدة الموجودة بين مختلف التخصصات العلمية بخصوص سبل دراسة هذه الظاهرة تبرز وجود أزمة منهجية في مجال دراسات مجتمع المعلومات، وبالتالي تبرز حاجة ملحة إلى تحديد سياق مجتمع المعلومات أولا قبل أي استخدام له كمصطلح.

فمؤسسة إي بي إم IBM عرفت مفهوم مجتمع المعلومات في تقريرها سنة 1997 بأنه مجتمع يتسم بمستوى عال لوتيرة المعلومات المتداولة في الحياة اليومية لغالبية المواطنين، وذلك عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعروفة في مجموعة واسعة من الأنشطة الشخصية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية والاقتصادية والتجارية، وكذلك القدرة على نقل وتلقي وتبادل البيانات الرقمية بسرعة بين الأماكن بغض النظر عن المسافة[1]وعرفه قاموس الأعمال Business Dictionary على موقعه الإلكتروني بأنه المجتمع ما بعد الصناعي الذي تقوم فيه تكنولوجيا المعلومات بتحويل كل جوانب الحياة الثقافية، والسياسية، والاجتماعية، ويقوم على إنتاج وتوزيع المعلومات.[2]

وعرف مجتمع المعلومات أيضا بأنه "المجتمع الذي يعتمد اعتمادا أساسيا على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري وكسلعة إستراتيجية وكخدمة وكمصدر للدخل القومي وكمجال للقوى العاملة، مستغلا

[1] IBM Community Development Foundation, **"*The net result*"**, Report of the National Working Party for Social Inclusion (INSINC), 1997, p 9, Access date 14/03/2013 in : http://www.local-level.org.uk/uploads/8/2/1/0/8210988/netresult.pdf

[2] Business Dictionary**, "*Information Society Definition*"**, access date 13/02/2012 in http://www.businessdictionary.com/definition/information-society.html

في ذلك كافة إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبما يبين استخدام المعلومات بشكل واضح في كافة أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بغرض تحقيق التنمية والرفاهية للمجتمع والأفراد"[1]

ومن أهم التعريفات التي قدمت لمجتمع المعلومات هو تعريف إعلان المبادئ للقمة العالمية لمجتمع المعلومات التي عقدت بجنيف من 10 الى 12 ديسمبر 2003 حيث عرف بأنه المجتمع الذي يكون فيه كل فرد قادر على النفاذ إلى، وخلق، واستعمال، ومشاركة المعلومات والمعارف، ويمكن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تحقيق كل ما يمكنه تعزيز تنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم، وذلك انطلاقا من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والالتزام الكامل بمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الإنسان.[2]

ورغم أن التعريفات المذكورة ليست التعريفات الوحيدة لمجتمع المعلومات إلا أن دراستنا هذه تبنت تعريفا اجرائيا لا يخرج في عناصره عما ورد فيها مجتمعة، حيث نعرف مجتمع المعلومات بأنه المجتمع الذي يتميز بوتيرة عالية لتداول المعلومات والمعارف من تلقي ونقل وتبادل، بغض النظر عن عاملي الزمان والمكان، ويتم فيه إنتاج المعلومات والمعارف ومشاركتها كمورد اقتصادي، ويكون فيه أغلب المواطنين والأفراد قادرين على النفاذ إلى المعلومات والمعارف وإنتاجها واستعمالها من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف أوجه النشاطات اليومية سواء كانت شخصية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو تعليمية أو اقتصادية أو تجارية أو غيرها، كما يتمكن الأفراد والشعوب في هذا المجتمع من دعم كل ما يمكنه تعزيز تنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم.

وقد وظفت دراستنا للتعامل مع الشق المرتبط بمجتمع المعلومات الصنف الثاني من النظريات الموضحة في الشكل (2) أي نظريات القطيعة والذاتية لمجتمع المعلومات، وذلك بتوظيفنا لعدة مفاهيم

---

[1] فاروق سيد حسين، "***الاتصالات عبر الأقمار الصناعية***"، نقلا عن سميرة شيخاني، الإعلام الجديد في عصر المعلومات، ***مجلة جامعة دمشق***، المجلد 26، العدد الأول والثاني 2010، ص 436.

[2] World summit on the information society, **"*Building the Information Society: a global challenge in the new Millennium*"** Declaration of Principles, Geneva, 12 December 2003, p1.

وفرضيات قدمها علماء هذا الصنف من النظريات لتفسير نتائج هذه الدراسة، مثل ما قدمه فريتز ماكلاب سنة 1962 حول مفهوم صناعة المعرفة، وتمييزه لخمسة قطاعات للمعرفة وهي التعليم، البحث والتطوير، ووسائل الاعلام الجماهيرية، وتكنولوجيا المعلومات، وخدمات المعلومات، وبيتر دراكر الذي جادل في 1969 أن هناك انتقال من اقتصاد قائم على السلع المادية إلى اقتصاد قائم على المعرفة، ومارك بورات الذي استخدم في 1977 إجمالي القيمة المضافة لقطاع المعلومات في الناتج القومي الإجمالي كمؤشر لاقتصاد المعلومات، واستنادا إلى بورات، فإن كارل دويتش أيضا عرف مجتمع المعلومات بالمجتمع الذي يكون فيه إنتاج أكثر من نصف الناتج القومي الإجمالي ومشاركة أكثر من نصف العاملين فيه في اقتصاد المعلومات، ولمح آلان تورين Alain Touraine إلى المجتمع مابعد الصناعي عام 1971، وجادل رادوفان ريشتا Radovan Richta في 1977 أن المجتمع قد تحول إلى الحضارة العلمية التي تقوم على الخدمات والتعليم والأنشطة الإبداعية، ويرى أن العلم والتكنولوجيا هي القوى الفورية للإنتاج.[1]

وجادل جان فرانسوا ليوتار أنه في مجتمع ما بعد الحداثة، أصبحت المعرفة القوة الرئيسية للإنتاج خلال العقود القليلة الماضية، وبفضل دور الاقتصاد، لم يعد إنتاج المعرفة يقتصر على عالم العلم، ففكرة ليوتارد حول مجتمع ما بعد الحداثة تتفق مع مفهوم شتير حول مجتمع المعرفة، وافتراض الفن توفلر في الموجة الثالثة أن المعرفة أصبحت مصدرا مركزيا في الاقتصاد.[2]

المطلب الثالث: مقاربة القدرة، مجتمع المعلومات والأمن الإنساني

لقد طبقت مقاربة القدرة من طرف عدد كبير من الباحثين لتصميم وتقييم مشاريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية ICT4D، مثل Gigler (2011), Hak, and Pin (2011), Toboso (2011), Vaughn (2011),Kleine (2010), Oosterlaken (2008 and 2009), Zheng and

[1] Christian Fuchs, "A Contribution to the Critique of the Political Economy of Transnational Informational Capitalism", ***Rethinking Marxism***, Volume 21, Number 3, July 2009, p 388.
[2] Ibid., p 389.

Walsham (2008) Johnstone (2005 and 2007)،[1] وهي تدخل ضمن المدرسة الفكرية الليبرالية للفلسفة السياسية والتي تعطي قيمة للحرية الفردية، وتشكل إطارا معياريا واسعا يتم من خلاله تقييم وقياس رفاه الفرد Individual well-being والنسق الاجتماعي وتصميم السياسات والاقتراحات حول التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع، وتستعمل هذه المقاربة بنطاق واسع أيضا في عدة تخصصات علمية أبرزها دراسات التنمية واقتصاد الرفاه والسياسة الاجتماعية والفلسفة السياسية[2]وغيرها.

الميزة الأساسية لهذه المقاربة هي تركيزها على ما يمكن للناس فعليا أن يفعلوه أو يكونوه اعتمادا على قدراتهم، وهذا الطرح يتناقض مع المقاربات الفلسفية التي تركز على سعادة الناس أو إشباع رغبتهم أو على المقاربات النظرية والعلمية التي تركز على الدخل والنفقات والاستهلاك وتلبية الاحتياجات الأساسية، ويمكن إرجاع بعض جوانب مقاربة القدرة إلى فكر أريسطو وآدم سميث وجون ستيوارت ميل وكارل ماركس، غير أن رائد هذه المقاربة في شكلها الحالي هو الاقتصادي والفيلسوف الهندي أمارتيا سن AmartyaSen* كما ساهمت الفيلسوفة مارثا نوسباوم Martha Nussbaum أيضا في تطويرها.[3]

وتعتمد مقاربة القدرة على عدة مفاهيم أساسية أهمها الإعمال أو الآداء Functionings، والقدرات Capabilities بمافيها القدرات الأساسية Basic Capabilities والقدرات العامة General Capabilities.

فالآداء هو ما يكونه ويفعله الناس فعلا، ويعتبر مفهوم أعلى من مفهوم السلع، ويستند هذا المفهوم على الرأي القائل أن الأفراد هم في الأساس متنوعون، وأن هناك ظروف شخصية وبيئية واجتماعية تعد سببا في هذا التنوع الأساسي، وبعبارة أخرى، لأن ليس جميع البشر شيء واحد، فإنهم يتطلبون سلع مختلفة من حيث

[1] Larry Stillmana and Tom Denisona, "The Capability Approach Community Informatics", ***The Information Society: An International Journal***, volume 30, issue 3, 2014, p 204.

[2] Ingrid Robeyns, "The Capability Approach : a theoretical survey", ***Journal of human development***, volume 6, number 1, march 2005, p94.

*قدم امارتيا سن مفهوم مقاربة القدرة لاول مرة في محاضرات قدمها في ماي 1979 في جامعة ستانفورد حول "المساواة في ماذا؟" Eauquality of what?

[3] Ingrid Robeyns, Op.cit, p94.

الكمية والنوعية لتحقيق نفس الأداء، وقياس ما إذا كان الفرد يتلقى أقل من 60% من متوسط الدخل، أو ما إذا كان الفرد يمتلك عدد معين من العناصر المادية، لا يسمح بالضرورة بالتوصل إلى استنتاجات حول حالة رفاه الفرد.[1]

أما القدرات فهي تتضمن قدرات الأفراد، وتشير إلى ما يمكن للناس أن يفعلوه أو يكونوه، وبالتالي فالآداء هو مجموعة فرعية ضمن مجموعة القدرات، وهي الخيارات المادية أو فرص الحياة للفرد، ويعتمد هذا التمييز المفاهيمي على افتراض أن بعض الأداءات تستبعد بعضها البعض، وأن الأفراد عليهم الاختيار، والتحول المحتمل من السلع إلى آداء يتحقق بواسطة البنى الاجتماعية.[2]

وهناك من الباحثين من اعتبر مقاربة القدرة كنموذج معرفي جديد،* غير أنه لا يوجد حتى الآن اتفاق بين الباحثين حول ذلك، ويمكن لمقاربة القدرة أن تساعد على التمييز بين ثلاثة مستويات مختلفة تعمل من خلالها وهي:[3]

1- أنها إطار للتفكير من أجل تقويم الميزات الفردية والترتيبات الاجتماعية وغيرها.

2- نقد مقاربات ومناهج أخرى لتقييم الرفاهية الإنسانية والعدالة.

3- صياغة معادلات للمقارنة بين الأفراد من حيث الرعاية والرفاهية الإنسانية.

وتوظف هذه الدراسة المقاربة في مستواها الأول، كونها تركز في هذا المستوى على التقويم العام الذي نحتاج لاصدار أحكام حوله فيما يتعلق بالرفاهية الإنسانية للأفراد، والسياسات المتعلقة بالأمن الإنساني

---

[1] Alexander Goerne, ***"The Capability Approach in social policy analysis. Yet another concept?",*** a Working Paper on the Reconciliation of Work and Welfare in Europe, REC-WP 03/2010, p 7, Access date 12/03/2012 in http://www.socialpolicy.ed.ac.uk/__data/assets/pdf_file/0006/43809/REC-WP_0301_Goerne.pdf

[2] Ibid., pp 7-8.

* مثل Flavio Comim، Mozaffar Qizilbash، Sabina Alkire في 2010 من خلال كتابهم " The Capability Approach: Concepts, Measures and Applications"

[3] Ibid.,p8.

ومجتمع المعلومات في المجتمع الماليزي، وقد وظفناها بشكل واضح في الفصل الرابع، كما ساهمت هذه المقاربة أيضا إلى جانب المقاربة الأمنية النقدية ونظرية مجتمع المعلومات في تحديد الفرضيتين الفرعيتين الثانية والثالثة لهذه الدراسة.

ويرجع توظيفنا لهذه المقاربة لكونها أيضا ذات ارتباط وثيق بالمفهوم الواسع للأمن الإنساني كما لاحظناه سابقا، حيث ينعكس مفهوم الأمن الإنساني في الجذور الفكرية والنظرية لمقاربة القدرة لأمارتيا سين، ووفقا لهذه المقاربة، فإن الحريات الإنسانية هي قدرة الأفراد على أن يكونوا ويفعلوا الأشياء التي يعطونها قيمة، والخيارات التي يقودون حياتهم وفقها، ومفهوم الأمن الإنساني يضع في عين الاعتبار الجانب السلبي للمخاطر، وهو يعني أن الناس يمكنهم ممارسة تلك الخيارات بحرية، وأنه يمكنهم أن يثقوا نسبيا بأن تلك الخيارات المتاحة أمامهم اليوم لن يفقدوها في المستقبل.[1]

كما ذكر أمارتيا سن أنه ينبغي النظر والأخذ بعين الاعتبار دور تكنولوجيا المعلومات والثورة الاتصالية في سياق الحياة اليومية ونوعية الحياة الإنسانية، لأنها من بين أهم مصادر القوة في تحسين نوعية الحياة في جميع أنحاء العالم، ولايزال النفاذ إلى التكنولوجيا الجديدة محدودة للغاية ليس فقط من خلال الندرة الاقتصادية، ولكن أيضا من خلال عدم الكفاية التعليمية، ومن المهم أن تبذل الجهود العالمية والمحلية لزيادة وتحسين النفاذ إلى هذه الفرص الجديدة التي يمكن أن تحول جذريا حياة الإنسان.[2]

واعتمدنا في ترشيح قائمة القدرات على أربعة معايير قدمها إنغرايد روبينس Ingrid Robeyns وهي:[3]

1- الوضوح في الصياغة: ينبغي ان تكون القائمة واضحة، وتمت مناقشتها والدفاع عنها.

[1] Sakiko Fukuda-Parr and Carole Messineo, ***'Human Security: A Critical Review of the Literature'***, Centre for Research on Peace and Development (CRPD) Working Paper No. 11, Leuven: Centre for Research on Peace and Development, Jan. 2012 p 7.

[2] Amartya Sen, ***"Why Human Security?",*** presentation at the International Symposium on Human Security, Tokyo, 28 July, 2000, p3. Access date 12/01/ 2012 in http://www.ucipfg.com/Repositorio/MCSH/MCSH-05/BLOQUE-ACADEMICO/Unidad-01/complementarias/3.pdf

[3] Ingrid Robeyns, Op.cit., pp 41-42.

2- التبريرات المنهجية: ينبغي ان نوضح بدقة النهج الذي أنشأنا على اساسه قائمة القدرات والدفاع عنه، وهذا المنهج سيكون مختلف في الاستعمالات المختلفة لمقاربة القدرة.

3- مستويات مختلفة من العمومية: فإذا كان الهدف هو تطبيق تجريبي او تقديم مقترحات تنفيذية للسياسات، فانه يجب اعداد القائمة في مرحلتين على الأقل، وفي كل مرحلة يتم انشاء قائمة على مستوى مختلف بدأ بمستوى نظري مثالي وصولا الى مستوى قوائم أكثر واقعية.

4- عدم الإبعاد: القدرات في القائمة ينبغي ان تحتوي على جميع العناصر المهمة ولا يمكن استبعاد اي بعد في تلك العناصر.

وقد أشار روبينس إلى أن مقاربة القدرة لا ينبغي أن ينظر إليها باعتبارها إطارا متفوقا على غيره من الأطر، كما لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها تحل محل الأطر النظرية الأخرى، ولكنها تقدم رؤى مكملة لمقاربات أخرى أكثر ترسخا،[1]وبناءا عليه، تم توظيف هذه المقاربة في الدراسة كمقاربة مكملة للمقاربة النقدية للأمن ولنظرية مجتمع المعلومات، كما أستعنا أيضا في تحديد قائمة القدرات لهذه المقاربة بما أوردته أدبيات كل من الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات في ماليزيا، إلى جانب معايير روبينس السابقة الذكر، ويوضح الجدولين المواليين القائمة النظرية لكل من مجتمع المعلومات والأمن الإنساني.

[1] Ingrid Robeyns, " How has the Capability Approach been put into Practice?", in E-Bulletin of the Human Development and Capability Association, Number 12, October 2008, p 6, access date 13/02/2012 in http://www.uio.no/studier/emner/sv/oekonomi/ECON4270/h09/Maitreyee12_October08.pdf

الجدول(1): القائمة النظرية للقدرات المتعلقة بمجتمع المعلومات

القدرات على مستوى النفاذ والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	القدرات على مستوى إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	القدرات على مستوى المهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
– الاشتراك في الهاتف الثابت – الاشتراك في الهاتف الخليوي – مستخدمي الإنترنت الدولي عريض نطاق – الأسر المزودة بجهاز حاسوب – الأسر التي لديها نفاذ للأنترنت. – النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات واستخدامها من قبل الشركات. – استخدام الحواسيب الشخصية	– قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة في سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. – مساهمة انتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي.	– معدل الأمية لدى البالغين. – نسبة التسجيل الإجمالية في المستوى الثانوي فمافوق. – تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم. – تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة – المحتوى المعلوماتي – خلق فرص العمل وتحسين الأداء الوظيفي – مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رفع الناتج القومي الاجمالي.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مقاربة القدرة

الجدول(2): القائمة النظرية للقدرات المتعلقة بالأمن الانساني

القدرات المرتبطة بالتحرر من الخوف				القدرات المرتبطة بالتحرر من الحاجة		
القدرات في مجال الأمن السياسي	القدرات في مجال الامن البيئي	القدرات في مجال الأمن المجتمعي	القدرات في مجال الأمن الشخصي	القدرات في مجال الأمن الإقتصادي	القدرات في مجال الأمن الغذائي	القدرات في مجال الأمن الصحي
– القدرات العسكرية الدفاعية والهجومية – الانفاق العسكري – الاستقرار التنظيمي للدولة والنظام والايديولوجيات التي تعطيهم الشرعية – احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية	– صيانة البيئة الحيوية المحلية والعالمية – التنوع الحيوي – تلوث الماء والهواء – منع ازالة الغابات –الحفاض على الاراضي من التصحر – الحماية من	– استدامة مقبولة للغة و – والثقافة – والدين – والهوية الوطنية – والاعراف الاجتماعية – التعليم – النزاعات المتعددة القوميات – إلغاء	– السلامة الجسدية –العنف الاجرامي –معدلات الموت بسبب المعارك والحروب – القتل – الاغتصاب – التعذيب الجسدي – التوترات	– النفاذ إلى مصادر الاموال والأسواق – الوصول لشبكات الامان الاجتماعي – الوظائف – الفقرو الدخل الفردي – انعدام المساواة	– الجوع –النفاذ الى المواد الاساسية – توفر الامدادات الغذائية اثناء الكوارث التي هي من صنع الانسان	– الوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسبة وغيره من الامراض – النفاذ الآمن الى الماء – العيش في بيئة آمنة – التعرض غير المشروع للمخدرات – الحصول

– الديمقراطية – احتمال زعزعة استقرار الحكومات بطريقة غير دستورية او بالعنف الداخلي – الإرهاب – الحماية ضد قمع الدولة في مجال حرية الصحافة والتعبير والتصويت – الاعتقال السياسي	النفايات السامة والخطرة – الوقاية من حوادث السير – تخفيف المخاطر الطبيعية كالجفاف والاعاصير والزلازل	التمييز العرقي – حماية السكان الاصليين – النزاعات الداخلية	العرقية الوقاية – الوقاية من الحوادث – الوقاية من العنف المنزلي والاعتداء على الاطفال – العنف ضد النوع – السجن والتعذيب المنظم والاختفاء – النفاذ للمعلومات العامة			على سكن لائق –الرعاية الصحية المادية والاقتصادية – التمكن من التخطيط الاسري الآمن – نوعية الرعاية الطبية –الوعي والمعارف الاساسية حول انماط الحياة الصحية

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مقاربة القدرة

يتبين من خلال ما ورد في هذا الفصل، أن مقاربة القدرة تعد مقاربة نظرية ملائمة جدا للدراسات التي تجمع بين متغيري اللأمن الإنساني ومجتمع المعلومات في نفس الدراسة، وذلك نظرا لاحتوائها على مفاهيم تشترك فيها مع الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات في آن واحد، مثل حرية الأفراد، واستدامة التنمية، وزيادة القدرات والتي تعني التمكين، ومفاهيم عديدة أخرى، غير أن هذه المقاربة لوحدها لا تعد كافية لتفسير العلاقات بين هذين المتغيرين، بل يمكن الإستفادة منها في قياس كل من ظاهرتي الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات، كما يمكن الاستفادة منها كمقاربة مكملة وداعمة لمقاربات ونظريا مهمة أخرى حول كل متغير على حدى، والتي اخترنا في هذه الدراسة أن تكون المقاربة الأمنية النقدية، ونظرية مجتمع المعلومات.

وفي حين وظفت هذه الدراسة المقاربة الأمنية النقدية إلى جانب مقاربة القدرة في تحديد القائمة النظرية للقدرات المرتبطة بالأمن الإنساني، والتي ينبغي قياسها لاحقا في المجتمع الماليزي، كما استعانت بها للتعامل مع متغير الأمن الإنساني في تفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة في سياقاتها الكمية والنوعية معا، فإنها وظفت في المقابل نظرية مجتمع المعلومات للتعامل مع متغير مجتمع المعلومات من حيث قياس قدرات المجتمع الماليزي وتفسير النتائج النهائية للدراسة.

ومن خلال التعرف على التحولات النظرية الأساسية لمفهوم الأمن عبر مراحله المختلفة وصولا إلى مرحلة الأمن الإنساني في بداية هذا الفصل، تبين أن وصف المنظورين الواقعي والليبيرالي على أنهما يشكلان منظورا تقليديا للأمن، لا يعني إطلاقا أنه تم استبدالهما بالمنظورات الحديثة اليوم، فتأثير التفكير الواقعي والليبرالي لا يزال قوي جدا في مجال العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، كما لا يزال توجها مفضلا للحكومات في إجراءات سياساتها الخارجية والأمنية على أرض الواقع بغض النظر عن توجهات الدراسات الأمنية الراهنة.

كما أنه رغم وجود عدة دراسات عالجت موضوعات مرتبطة بالأمن الإنساني في عدة مجالات مثل التنمية الدولية ومجالات الصحة والبيئة والغذاء، ومجالات ذات العلاقة المباشرة بالدراسات الأمنية كالنزاعات وبناء السلام، إلا أن النظر إلى الأمن الإنساني كمقاربة تحليلية في مجال الدراسات الأمنية لا يزال يشكل إما طموحا يسعى إلى تحقيقه أنصار الأمن الإنساني، أو أدات تحليلية تستخدم لخدمة أهداف إستراتيجة، أكثر من كونه أداة تحليلية علمية فعلية للظواهر المرتبطة بالأمن الإنساني.

فمسألة التعامل مع الأمن الإنساني كأداة تحليلية مفيدة بالنسبة للبحث العلمي، تعد من أهم الإشكاليات النظرية التي يواجهها الباحثين في مجال دراسة الأمن الإنساني حتى الآن، وقد ذهب إلى ذلك كل من رولاند باريس، وايدوارد نيومان مدعما برؤية كل من كيث كراوس وباري بوزان، ورغم الرؤية المهمة التي قدمها إدوارد نيومان سنة 2010 للاستفادة من المقاربة الأمنية النقدية لتضييق هذه الفجوة باقتراح تطوير ما سماه بدراسات الأمن الإنساني النقدية Critical Human Security Studies، إلا أن فكرة الأمن الإنساني كأداة تحليلة لا تزال تفتقد إلى مزيد من الإسهامات من قبل العلماء والباحثين في هذا المجال لكي تكون عملية للباحثين، ونظرا لوجود هذه الفجوة النظرية، لم تكن مقاربة الأمن الإنساني إطارا مفضلا في هذه الدراسة، وفضلنا بدلا من ذلك توظيف المقاربة الأمنية النقدية.

أما فيما يتعلق بمتغير مجتمع المعلومات، فإن وجود عدد هائل من النظريات حوله، وعدم وجود قاعدة مشتركة ترتكز عليها مفاهيم مجتمع المعلومات، إضافة إلى الفوضوية المتزايدة الموجودة بين مختلف التخصصات العلمية بخصوص سبل دراسة هذه الظاهرة تعكس وجود أزمة منهجية في مجال دراسات مجتمع المعلومات كما ذكرنا سابقا، ويعتبر هذا أحد أهم الفجوات النظرية التي لا تزال تتحدى الباحثين في مجال دراسة مجتمع المعلومات.

ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة نظريات القطيعة والذاتية Discontinuous Subjective Theories لمجتمع المعلومات، وهي تمثل الصنف الثاني في تصنيف وضعه كريستيان فاكس Christian Fucks سنة 2012 لنظريات مجتمع المعلومات اعتمد فيه على الجمع بين معياري درجة الجدة ونمط التنظير السوسيولوجي، فنظريات القطيعة والذاتية هي نظريات تعتقد أن تحولات العقود الماضية شكلت تغير مجتمعي جذري وأننا الآن نعيش في مجتمع واقتصاد جديدين ليس لديهما أي وجه للتشابه مع المجتمع والاقتصاد قبل 100 أو 150 سنة مضت، وهي في نفس الوقت تؤكد على أهمية المعرفة الإنسانية أي الفكر والنشاطات العقلية في المجتمع المعاصر.

وقد وظفنا تلك النظريات من خلال مفاهيمها في تحليل وتفسير هذه الدراسة، فهي تركز على مفاهيم كاقتصاد المعرفة، والمجتمع مابعد الصناعي الذي استعمله دانيال بيل كمرادف لمجتمع المعلومات، ومجتمع مابعد الحداثة، والمجتمع القائم على المعرفة.

فنظرا لندرة الدراسات التي جمعت بين المتغيرين الرئيسيين لدراستنا – أي مجتمع المعلومات والأمن الإنساني– في دراسة واحدة،*[1] فإن تحديد الإطار النظري الذي يخدم دراستنا هذه كان من بين التحديات التي واجهتها الدراسة على المستوى النظري، ولذلك لجأت الدراسة إلى عملية التثليث النظري بالجمع بين الأطر النظرية الثلاثة المذكورة، وتم توظيفها وفقا للحاجة إليها في مختلف مراحل البحث.

* حيث توصل بحثنا في الأدبيات إلى ورقة بحثية واحدة وهي لفولفغانغ بينيديك Wolfgang Benedek جمعت بشكل مباشر بين متغيري الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات، ولم يتم فيها التطرق إلى إطارها النظري.

الفصل الثاني:

تحليل نقدي لأدبيات مجتمع المعلومات والأمن الإنساني في ماليزيا

الفصل الثاني

تحليل نقدي لأدبيات مجتمع المعلومات والأمن الإنساني في ماليزيا

يسعى الفصل إلى تحديد موقع الدراسة في سياق الدراسات السابقة في موضوع البحث، وذلك من خلال تقديم توليفة تحليلية نقدية لأدبيات الدراسة التي تمكنا من جمعها في عدة مجالات حول المتغيرات المتصلة مباشرة بموضوع الدراسة، كما يحاول تشخيص الفجوات الموجودة داخل تلك الأدبيات مجتمعة للمساهمة في تقليصها، والتي يمكنها أن تكون في نفس الوقت نقطة انطلاق لمشاريع بحثية جديدة لاحقا.

ونظرا للطبيعة المتعددة الإختصاصات التي تميز موضوع الدراسة فقد شمل البحث في أدبياته ما تمكنا من الوصول إليه بشكل مباشر من كتب وأبحاث ودراسات وأطروحات دكتوراه ومقالات وأوراق بحثية وتقارير منشورة بطرق علمية ورسمية في مجالات مختلفة كالسياسة والأمن والاقتصاد والتنمية والبيئة والتغذية والصحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من المجالات ذات العلاقة بإشكالية البحث ومتغيراته.

واتبعنا لتحقيق هذا الهدف استراتيجيتي التصنيف الموضوعاتي Thematic والزمني Chronological في عمليتي تنظيم وعرض ما جاءت به الدراسات السابقة من مساهمات وإضافات في الموضوع، فيما اقتصرنا على استراتيجية التصنيف الموضوعاتي في عملية التحليل النقدي، وتم تناول تلك الأدبيات وفقا لموضوعاتها المتعلقة بمفهوم الأمن الإنساني وطرق قياس كل من الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات والعلاقة بينها، إضافة إلى تناول دراسات كل من الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات في السياق الماليزي، ثم التحليل النقدي الشامل لعلاقة الأمن الإنساني بمجتمع المعلومات، لإستخلاص الفجوات البحثية وتحديد موقع دراستنا في مجال دراسة العلاقة بين الظاهرتين في سياقها الماليزي، وكان هذا بالاستعانة بالخرائط الذهنية وبتقنية المصفوفات.

المبحث الأول

أهم أدبيات الأمن الإنساني

المطلب الأول: أدبيات مفهوم الأمن الإنساني وأساليب قياسه

إن الجذور التاريخية لنشأة مفهوم الأمن الإنساني سبقت انتهاء الحرب الباردة بكثير،[1] غير أن أغلب الباحثين يعتبرون الأمن الإنساني أحد أهم المفاهيم التي أنتجتها البيئة السياسية والأمنية الدولية لنهاية الحرب الباردة، وذلك لكونه مفهوما لم يلق انتشارا واهتماما سياسيا وأكاديميا واسعا إلا مع منتصف التسعينات، خاصة بعد تبنيه من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP في تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994، والذي اعتبرته أغلب الأدبيات كمرجعية رسمية لإنطلاقة مفهوم الأمن الإنساني في العلاقات الدولية وفي الدراسات الأمنية ودراسات التنمية الإنسانية وغيرها.

ولأن مفهوم الأمن الإنساني وظف من قبل الكثير من الباحثين والحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية في سياقات متعددة ولأهداف مختلفة، فإننا نجد العديد من الكتب والأبحاث والدراسات والأطروحات تناولت موضوع الأمن الإنساني من حيث المفهوم وبنيتة الأساسية، كما أن هناك العديد من السياسات الدولية التي قدمت نظرتها الخاصة للأمن الإنساني وساهمت في تشكيل فهمه العام من خلال ممارساتها، ورغم تلك المحاولات إلا أن الأمن الإنساني كمفهوم يفتقر حتى الآن إلى اجماع حوله، وقد تم تصنيف تعريفاته المتنافسة إلى مجموعتين تمثلت في التعريفات الضيقة والتعريفات الواسعة، وانعكس ذلك أيضا

---

[1] حيث يشير التتبع التاريخي لطرح هذا المفهوم في الوسط الأكاديمي إلى أنه طرح لأول مرة في 1966 على يد William Ernest Blatz عندما قدم رؤيته حول الأمن الفردي، في كتابه Human Security: Some Reflections، حيث أكد أن الدولة الآمنة لا تعنى بالضرورة الأفراد الآمنين، واعتبر ذلك أول تحدى نظري للفكر التقليدي القائم على محورية أمن الدولة، للمزيد انظر: خديجة عرفة محمد، "مفهوم الأمن الإنساني"، ***مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة***، العدد 13، القاهرة: 2006، ص 31.

وبشكل مباشر على التفكير في أساليب قياس الأمن الإنساني، وتضم التعريفات الواسعة نظرة كل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ولجنة الأمن الإنساني ونظرة كل من محبوب الحق وامارتيا سن وغيرهم، إضافة إلى وجهة النظر اليابانية، ويمكننا إيجاز ما جاءت به تلك الأدبيات فيمايلي:

تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994 الذي نظر إلى معنى الأمن الإنساني من جانبين رئيسيين; الأول متعلق بالسلامة من التهديدات المزمنة كالجوع والمرض والقمع، والثاني متعلق بالحماية من الاضطرابات المفاجئة والمؤذية لأنماط الحياة اليومية، سواء كان ذلك في المنازل أو الوظائف أو المجتمعات المحلية، ويمكن لهذه التهديدات أن تكون في جميع مستويات الدخل الوطني والتنمية، وذكر التقرير عنصرين أساسيين يتحقق من خلالهما الأمن الإنساني هما التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة،[1]وقد أثمرت نقاشات التسعينات حول هذه الحريات فيما بعد عنصرا ثالثا يضاف إلى العنصرين السابقين وهو حرية العيش بكرامة،[2]وحدد نفس التقرير قائمته الشهيرة للأبعاد السبعة الأساسية لمهددات الأمن الإنساني التي تتلخص في الأمن السياسي والاقتصادي والمجتمعي والصحي والبيئي والغذائي والشخصي.[3]

وفي 1995 رأى **محبوب الحق** بأن العالم يدخل حقبة جديدة يتغير فيها مفهوم الأمن بشكل كبير جدا، وأنه سيتم تفسير الأمن على أنه أمن الشعب وليس فقط الإقليم، أمن الأفراد وليس فقط الأمم، أمن من خلال التنمية وليس فقط من خلال السلاح، أمن جميع الناس في كل مكان; في بيوتهم، في وظائفهم، في شوارعهم، في مجتمعاتهم وفي بيئتهم.[4]

---

[1] United Nations Development Programme (UNDP), "***Human Development Report 1994"***, New York: Oxford University Press,1994, pp 23-24.
[2] United Nations Trust Fund for Human Security (UNTFHS), ***"Human Security for All"***, p 23, Access date 12/03/2014 in http://www.un.org/humansecurity/about-human-security/human-security-all#
[3] United Nations Development Programme (UNDP), op. cit., pp 24-25 .
[4] Mahbub ul Haq, ***"Reflections on Human Development"***, New York: Oxford University Press, 1995,p 115.

أما **أمارتيا سن** فقد وصف الأمن الإنساني بأنه كلمة مفتاحية تشمل جميع المخاطر التي تهدد البقاء والحياة اليومية والكرامة الإنسانية وتعزز الجهود المبذولة لمواجهة تلك التهديدات، وقد أسس تعريفه هذا بناءا على رؤية رئيس الوزراء الياباني أوباشي كايزو Obuchi Keizo الذي ركز على البقاء والحياة اليومية والكرامة الإنسانية،[1]وأشترك أمارتيا سن مع ساداكو أوغاتا في رئاسة **لجنة الأمن الإنساني*** التي أصدرت تقريرها الأمن الإنساني الآن Human Security now سنة 2003، حيث ينظر التقرير إلى الأمن الإنساني على أنه مكمل لأمن الدولة، ويعزز حقوق الإنسان ويدعم التنمية الإنسانية، ويسعى إلى حماية الناس ضد مجموعة واسعة من التهديدات التي يتعرض لها الأفراد والمجتمعات، والأكثر من ذلك لتمكينهم من التصرف بأنفسهم إزاء ذلك، ويجمع الأمن الإنساني بين العناصر الإنسانية للأمن والحقوق والتنمية، ويوسع التركيز من أمن الحدود إلى أمن الناس والمجتمعات المحلية داخل وعبر تلك الحدود[2] ويربط الأمن الإنساني عدة أنواع من الحرية مثل التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف، وكذلك حرية التصرف الذاتي.[3]

وتتضح العلاقة بين الأمن الإنساني والقدرات والمجتمع المحلي من خلال نص التقرير على أن الأمن الإنساني ينبغي أن يهدف إلى تنمية قدرات الأفراد والمجتمعات المحلية لاتخاذ خيارات مدروسة والتصرف إزاء المصالح في عدة مجالات، ولهذا ينطلق الأمن من الإعتراف بأن الناس هم المشارك الأكثر نشاطا في تحديد رفاههم، وهو يعتمد على جهود الناس وتعزيز ما يقومون به من أجل أنفسهم.[4]

أما النظرة **اليابانية**، فإن خطابات أوباتشي كايزو سنة 1998 تعد أهم دعائمها، حيث طورت اليابان فيمابعد أجندة سياسية للأمن الإنساني استنادا إلى تلك الخطابات، وقد استعمل اوباتشي مفهوم الأمن

---

[1] Amartya Sen, ***"Why Human Security?"***, presentation at the International Symposium on Human Security, Tokyo, 28 July, 2000, p1, Access date 22/12/2011 in http://www.ucipfg.com/Repositorio/MCSH/MCSH-05/BLOQUE-ACADEMICO/Unidad-01/complementarias/3.pdf

* كان أحد أهدافها الاساسية هو تطوير مفهوم الأمن الانساني كأداة لوضع السياسات وتنفيذها.

[2] Commission on Human Security (CHS), ***Human Security Now***, New York: Commission on Human Security, 2003, pp 2-6.

[3] Ibid., p 10.

[4] Ibid., p 4.

الإنساني للإشارة إلى السياسات التنموية من منظور محوره الإنسان بدلا من السياسات الأمنية التقليدية المركزة على الجانب العسكري، وينص التقرير الرسمي الدبلوماسي لسنة 2000 أن رئيس الوزراء أوبوشي وضع بوضوح الأمن الإنساني في السياسة الخارجية لليابان، في حين يشير التقرير الرسمي الدبلوماسي سنة 2001 للأمن الإنساني بأنه حجر الزاوية للتعاون الدولي مع اليابان في القرن 21، وهي تعمل على جعل القرن الجديد قرن محوره الإنسان، وبعدها أصبح الأمن الإنساني منظورا أساسيا لها في سياستها الخارجية،[1] فالصياغة اليابانية للأمن الإنساني ترتبط بشكل وثيق بنموذج الإحتياجات الإنسانية الأساسية Basic Human Needs Model، وتركز على جانب التحرر من الحاجة للأمن الإنساني[2] دون إهمالها لجانب التحرر من الخوف.[3]

ومن بين الإنتقادات الهامة التي واجهتها التعريفات الواسعة للأمن الإنساني، هي مسألة الغموض والاتساع، التي تجعل من الأمن الإنساني مفهوما غير عملي، وهو ما جعل بعض المنشغلين به يتوجهون نحو تضييق المفهوم، وكان أبرزها تقرير الأمن الإنساني لسنة 2005 وشبكة الأمن الإنساني وغيرها، وقد حدد أغلبها الأمن الإنساني كتحرر من العنف المنظم،[4] كما انتقد نيل ماكفارلين Neil MacFarlane ويوين فونغ خونغ Yuen Foong Khong المفهوم الواسع الذي استخدمته كل من الأمم المتحدة والحكومة اليابانية لإدراجها مجموعة واسعة من التهديدات، فالتهديدات البيئية مثلا مهمشة في نقاش وحجج نيل ويوين، وبالنسبة لهما فإن جوهر نقاش الأمن الإنساني يدور حول التنمية والحماية، ونظرا إلى مفهوم الحماية بأنه

[1] Elena Atanassova-Cornelis, "Defining and Implementing Human Security: The Case of Japan", in Tobias Debiel and Sascha Werthes (Eds.), ***Human Security on Foreign Policy Agendas: Changes, Concepts and Cases***. Duisburg: Institute for Development and Peace, University of Duisburg-Essen INEF Report, 80/2006, pp 44-45.
[2] Elena Atanassova-Cornelis, "Japan and the Human Security Debate", ***Graduate Journal of Asia-Pacific Studies***, volume 3 Issue2, 2005, p61.
[3] Ibid., p 66.
[4] Sakiko Fukuda-Parr and Carole Messineo, "***Human Security: A Critical Review of the Literature***", Centre for Research on Peace and Development (CRPD) Working Paper No 11, Leuven: Centre for Research on Peace and Development, January 2012, P7.

يقتصر على حماية الحياة ضد الهجوم العنيف، فحماية الصحة مثلا وحماية أي شيء ضد أي شيء آخر لا يمثل معنى الحماية، لكنهما لم يسعيا لحصر الخطاب الأمنى في المستوى الوطني.[1]

وبالنسبة **لكينغ غاري وكريستوفر موراي في 2001**، فقد حددا الأمن الإنساني لفرد ما، بعدد سنوات الحياة المتوقعة التي يعيشها خارج حالة الفقر المعمم، ويحدث الفقر المعمم عندما يسقط الشخص تحت عتبة أي مجال من مجالات الرفاه الإنساني رئيسية، وبالتالي الأمن الإنساني للسكان بالنسبة لهما هو مجموع أمن الإنسان للأفراد، وقد تضمن تعريفهما للأمن الإنساني مجالات الرفاه الإنساني الضرورية فقط أو البالغة الأهمية.[2]

ونظرت **الحكومة الكندية** إلى الأمن الإنساني على أنه في جوهره يعني أمان الناس من كل التهديدات العنيفة وغير العنيفة، وهو شرط أو حالة التميز بالتحرر من التهديدات الشاملة لحقوق الناس وسلامتهم، أو حتى حياتهم، ومن وجهة نظر السياسة الخارجية الكندية، يمكن فهم الأمن الإنساني بشكل أفضل على أنه تحول في المنظور أو التوجه، فهو وسيلة بديلة لرؤية العالم ويأخذ الناس كنقطة مرجعية بدلا من حصر التركيز في أمن الإقليم أو الحكومات، ومثله مثل مفاهيم الأمن الأخرى (الأمن القومي، والأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي) يتمحور الأمن الإنساني حول الحماية، فهو ينطوي على اتخاذ تدابير وقائية للحد من التعرض للمخاطر وتقليلها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند فشل تلك التدابير.[3]

إن الطبيعة المتغيرة لمهددات الأمن الإنساني تجعل البحث في معايير لقياسه أيضا إحدى التحديات التي تواجه الأكاديميين ولا تزال تواجههم في هذا المجال، ولأن موضوع هذه الدراسة يتعلق بتعزيز الأمن الإنساني

[1] Des Gasper, ***"The Idea of Human Security"***, GARNET Working Paper No 28, January 2008, p 21. Access date 02/04/2012 in *www.unhistory.org/reviews/Garnet_HumanSecurity.pdf*

[2] Gary King and Christopher Murray, "Rethinking Human security", ***Political Science Quarterly***, volume 116, issue 4, 2001-02, pp 592- 593.

[3] Lloyd Axworthy, ***"Human Security: Safety For People In a Changing World"***, Department of Foreign Affairs and International Trade, April 1999. Access date 04/06/2012, in : http://www.summit-americas.org/Canada/HumanSecurity-english.htm

فإن اشكالية القياس هنا بالغة الأهمية، حيث ساهمت العديد من الدراسات في تقديم معايير ومؤشرات لقياس الأمن الإنساني وفقا للأهدافها المرجوة من كل قياس، ولذلك يصعب إجماع الباحثين والمهتمين حول موشرات أو معايير يقاس من خلالها الأمن الإنساني، مثله مثل قياس العديد من الظواهر الإجتماعية وخصوصا الظواهر المرتبطة بالأمن الإنساني، ومن أهم الإسهامات التي قدمت معايير لقياس الأمن الإنساني نجد :

تقرير برنامج التنمية الإنسانية لسنة 1994، والذي اعتبر التحديد الكمي الدقيق لمؤشرات الأمن الإنساني أمرا مستحيلا، ورشح بعض المؤشرات تفيد في تقديم إنذار مبكر وهي; انعدام الأمن الغذائي، إنعدام الأمن الوظيفي وأمن الدخل، انتهاكات حقوق الإنسان، النزاعات الإثنية والدينية، اللامساواة، والإنفاق العسكري،[1]كما أشار التقرير إلى الحاجة لمجموعة من المؤشرات لتحديد التهديدات العالمية، وجمعها مع المؤشرات الوطنية، كما اعترف أن المؤشرات المذكورة هي مجموعة جزئية لا تغطي أبعاد الأمن الإنساني، وإذا اتجهت المؤشرات نحو نفس الإتجاه فهذا يعني أن البلد قد يتجه نحو مشكلات.[2]

أما **كانتي باجباي Kanti Bajpai** فاعتمد على ربط الأمن الإنساني بنوعين من التهديدات لسلامة وحرية الأفراد، وهي التهديدات المباشرة والتهديدات غير المباشرة، وأسس منهجية لتقييم الأمن الإنساني بناءا على تحليل ومناقشة المفهوم، وتبني نظرتي كندا وتقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994، ورأى أن تحقيق هذا الهدف يعتمد على تحديد التقدم أو التراجع في التهديدات المباشرة وغير المباشرة لحرية الأفراد وسلامتهم الجسدية، وتقييم القدرة على التعامل مع تلك التهديدات وهو ما يعني تعزيز المعايير والمؤسسات ودمقرطة التمثيل في هياكل صنع القرار،[3] فمخطط التهديدات/القدرات، يمكن استخدامه لإجراء مقارنات على مستويات

[1] United Nations Development Programme (UNDP), Op.cit., p38.
[2] Ibid.
[3] Kanti pajpai, ***"Human security: Concept and Measurment"***, University of Notre Dam, Kroc Institute Occasional Paper no19, pp 53-54, access date 02/04/2013 in http://www.hegoa.ehu.es/dossierra/seguridad/Human_security_concept_and_measurement.pdf

مختلفة، كما يرى أنه يمكن إعمال المراجعة التدقيقية للأمن الإنساني Human Security Audit بطريقتين; كمية ونوعية، واقترح إنشاء مؤشر للأمن الإنساني اعتبره جزءا مهما في المراجعة التدقيقية للأمن الإنساني.[1]

وفي مقال **غاري كينغ وكرستوفر موراي**"إعادة التفكير في الأمن الإنساني" اعتبرت قضية قياس الأمن الإنساني قضية قياس لمجالات الرفاه الإنساني well-being، واعتبر أن هناك نموذجين وجها قياس الرفاه الإنساني، الأول هو قياس الدخل الفردي والثاني هو مؤشر التنمية الإنسانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،[2] ولأن هدف الباحثين لم يكن تقدير حجم الأمن الإنساني بل تحديد عتبة لقياسه، فقد تم اقتراح الدخل، الصحة، الديمقراطية والحرية السياسية، التعليم كمجالات للقياس، واعتبرت عدة مجالات أخرى للرفاه الإنساني تدخل بشكل غير مباشر ضمن المجالات المذكورة، وأي مجال يؤثر في معدلات الحياة المتوقعة مثل البيئة والتنوع الحيوي يتم تضمينها آليا في قياس الأمن الإنساني دون الحاجة لإنشاء مجالات جديدة منفصلة لقياسها.[3]

فبالنسبة للدخل الفردي اعتبر الباحثان أن أفضل القياسات المتوفرة بخصوصه هي احتساب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الذي يحدد البنك الدولي على أساسه عتبة الفقر بـ 365 دولار، أما الصحة فلديها عاملين أساسيين تضمنهما تعريف الأمن الإنساني، العامل الأول هو البقاء والذي يعتبر مكون مهم جدا، والعامل الثاني هو إمكانية نزول حالة الأفراد الذين هم على قيد الحياة عن العتبة الصحية،[4] واقترح

[1] Ibid., pp 54-56.
[2] Gary King and Christopher J. L. Murray, Op.cit., p 597.
[3] Ibid., p 598.
[4] Ibid., p599.

الباحثان اعتبار عتبة الجانب الصحي هي 0.25 حيث أن سلم احتسابها يتراوح بين 0(موت) و 1 (صحة جيدة).[1]

أما بخصوص الديمقراطية والحرية السياسية فقد اعتمدا على قياسات بيت الحرية Freedom House، والتي تحكم على الديمقراطية بالتحديد الكمي للحقوق السياسية وتحكم على الحريات السياسية بالتحديد الكمي للحريات المدنية والتي تتضمن حرية تشكيل الرأي والمؤسسات والإستقلال الشخصي عن الدولة، ويذكر المقال أن أزيد من 800 مقياس تم بناؤها لقياس الديمقراطية والحرية السياسية، لكنها في الغالب تركز على تقييم الحكومات أكثر من الأمن السياسي لمواطنيها، وهذا جعل الباحثان يظيفان مؤشر آخر لقياس الديمقراطية وهو حق الفرد في انتخابات حرة ونزيهة، أما بخصوص مجال التعليم، فاعتبر المقال أن هناك خياران لقياسه، وهما معدل الأمية ومعدل سنوات التمدرس، وفضل استعمالهما بشكل مقارن في حال توفرهما معا.[2]

وأشار المقال إلى الحاجة إلى معلومات جيدة حول تلك المجالات في مراحلها المختلفة كانطلاقة أساسية لقياس الأمن الإنساني للشعوب، وانطلاقا من مفهوم الفقر المعمم ابتكر الباحثان ثلاثة طرق لقياس الأمن الإنساني تستعمل وفقا لمستوى التحليل المراد إجراؤه وهي; 1) سنوات الأمن الإنساني للفرد Years of Individual Human Security (YIHS) وأعطى مثالا توضيحيا لحسابها بشخص عمره 40 سنة وعدد سنوات حياته المتوقعة 35 سنة إضافية، واحتمال بقائه خارج دائرة الفقر المعمم هو 50% فقط، فإن أمنه الإنساني هو 17.5 سنة، فوحدة قياس الأمن الإنساني للأفراد هو سنوات الحياة، 2) هي الأمن الإنساني للفرد Individual Human Security (IHS)، وهي النسبة التي تشكلها سنوات الأمن الإنساني للفرد(YIHS)

[1] Ibid., p 600.
[2] Ibid.

إلى إجمالي مدة حياة الفرد، 3) هي سنوات الأمن الإنساني للسكان Population Years of Human Security (PYHS) والتي تساوي معدل عدد سنوات الأمن الإنساني للفرد على مستوى المجتمع. [1]

أما **تقرير الأمن الإنساني لسنة 2005** فعالج قضية قياس الأمن الإنساني في نهاية فصله الثاني، وانتقد المؤشرات التي طرحها كينغ وموراي لتركيزها على قضايا التنمية فقط وعدم احتوائها على معايير تتعلق بالعنف، كما انتقد مسألة غياب تحديث للبيانات، وأضاف معايير جديدة حددها في معدلات الموت بسبب المعارك، ومعدلات الموت غير المباشر،*ومعدلات القتل والاغتصاب.[2]

ويرى التقرير أن هناك تحديات منهجية تواجه الباحثين في هذا السياق وتجعل من المستحيل ولا المرغوب إنشاء مؤشر جاد وموثوق للقياس،[3] وأكثر تلك التحديات أهمية هي أن البيانات الموجودة المستعملة للقياس هي بيانات ليست شاملة بما يكفي، كما ان أغلبها لا يتم تحديثها سنويا، فالبيانات حول جرائم القتل والاغتصاب مفقودة غالبا عندما يتعلق الأمر بأقل الدول أمنا في العالم، كما أنه لا توجد بيانات شاملة حول الموت غير المباشر، ولذلك يرى أن تقديم البيانات حول الأمن الإنساني بشكل متفرق يقدم قياسا أوضح مما يقدمه تجميع البيانات في مؤشر مركب واحد،[4]ويطرح في نفس الوقت تساؤلا حول الكيفية التي ينبغي بها تقدير المعايير المختلفة عند الجمع بينها، ورغم أن الطريقة المطروحة تفيد بشكل جيد في حالة الدول الأقل أمنا فإن التقرير يرى أنها لن تكون ذات فائدة عملية بخصوص الدول الأكثر أمنا في العالم، وتكمن الصعوبة في أنه لا يوجد الكثير من اللاأمن لقياسه.[5]

---

[1] Ibid, pp 595-597.

* ويقصد به الموت الذي تسببه الامراض ونقص الغذاء وغياب المياه النظيفة وغياب الرعاية الصحية والناجمة كلها عن الحروب.

[2] Human Security Center, ***"Human Security Report 2005: War and Peace In 21st century"***, University of British Colombia Canada , New York : Oxford University Press, 2005, P90.

[3] Ibid.

[4] Ibid., p91.

[5] Ibid.

وتم في التقرير تقديم قوائم لـ29 دولة أقل أمنا اعتمادا على ثلاثة مقاييس قدمتها بيانات مركز الأمن الإنساني حول معدلات الموت بسبب العنف السياسي في 2003، ومقياس الإرهاب السياسي لقسم العلوم السياسية بجامعة كارولينا الشمالية، والذي يقيس انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية وسجل الدول وفق سلم من 5(أسوأ) إلى 1(أفضل) سنة 2003، ومؤشر عدم الإستقرار السياسي وغياب العنف للبنك الدولي، وهو مؤشر يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومات او الإطاحة بها بطريقة غير دستورية او عن طريق العنف بما فيها العنف الداخلي والإرهاب، وتم ترتيبها من 0 (اسوأ) إلى 100 (افضل).[1]

وتم تسجل ملاحظة وهي أن غياب قياس للعنف الإجرامي يشكل مصدر قلق، لان عددا من الدول التي لم تواجه أية حروب ولا عدم استقرار سياسي لديها مستوى عالي من العنف الإجرامي، فهناك أناس يخشون العنف الإجرامي أكثر مما يخشون العنف السياسي، وهو ما يعني أن العنف الإجرامي ينبغي أن يدخل في مركبات مؤشر القياس، كما يسجل ملاحظة غياب بيانات عن الوفيات غير المباشرة للحروب حيث أضهرت البيانات أن الأمراض وسوء التغذية الناجمة عن الحروب تقتل أكثر مما تقتل المعارك في حد ذاتها.[2]

وبالنسبة **للمركز العالمي لبحوث التنمية** Global Development Research Center فإنه رأى أن الأمن الإنساني هو قضية معقدة التقويم والقياس ويخضع لأولويات وقيم مختلفة، وركز طرحه في قياس الأمن الإنساني على ضرورة مراعات وفهم الإرتباطات المحلية لكل مؤشر وعلاقته بالأمن الإنساني في حد ذاته، ووضع مؤشرات تهدف للمساعدة على صناعة سياسات تتوافق مع طرح تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994، وذلك بتحديد الأبعاد السبعة لقياس الأمن الإنساني، وتحت كل بعد وضع مجموعة مؤشرات لم

[1] Ibid.
[2] Ibid.

يحصرها في ما طرحه التقرير المذكور فقط بل تم جمعها من وثائق وتقارير مختلفة، وتمثلت تلك المؤشرات فيما يلي:[1]

الأمن الاقتصادي: ويضم مؤشرين هما الدخل والتوظيف، ومؤشر الدخل بدوره يتضمن متغيرات هي مستوى الدخل، مدى إمكانية الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي، موثوقية الدخل، كفاية الدخل، مستوى المعيشة، أما مؤشر التوظيف فتضمن حصة العاملين والعاطلين عن العمل، خطر البطالة، الحماية من البطالة.

الأمن الغذائي: ويضم النفاذ إلى المواد الغذائية الأساسية وتوفر الإمدادات الغذائية والتغذية النوعية وحصة ميزانية الأسرة من الغذاء والنفاذ إلى الغذاء أثناء الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي يصنعها الإنسان.

الأمن البيئي: ويضم تقويم تلوث الماء والهواء، منع إزالة الغابات، الحفاظ على الأراضي من التصحر، الإهتمام بالمشاكل البيئية، القدرة على حل المشاكل البيئية، الحماية من النفايات السامة والخطرة، الوقاية من حوادث السير والآثار ذات الصلة، تخفيف المخاطر الطبيعية كالجفاف والفيضانات والأعاصير والزلازل.

الأمن الصحي: ويضم تقويم الوضع الصحي، النفاذ الآمن للمياه، العيش في بيئة آمنة، التعرض غير المشروع للمخدرات، الحصول على السكن اللائق، الوصول إلى أنظمة الرعاية الصحية المادية والاقتصادية، التمكن من التخطيط الأسري الآمن، نوعية الرعاية الطبية، الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وغيرها من الأمراض، الوعي والمعارف الأساسية حول أنماط الحياة الصحية.

[1] Global Development Research Center, ***"Human security: Indicators for Measurement"***, Access date 23/12/2014 in http://www.gdrc.org/sustdev/husec/z-indicators.html

الأمن الشخصي: ويضم الخوف من العنف (التعذيب الجسدي،الحرب، التوترات العرقية، الانتحار وغيرها)، الوقاية من الحوادث، مستوى الجريمة، الأمن من المخدرات غير المشروعة، كفاءة المؤسسات، الوقاية من التحرش والعنف ضد النوع، الوقاية من العنف المنزلي والاعتداء على الأطفال، النفاذ للمعلومات العامة.

الأمن المجتمعي: ويضم الخوف من النزاعات المتعددة القوميات والأقاليم، الخوف من النزاعات الداخلية، الحفاظ على ثقافات التقليدية واللغات والقيم، إلغاء التمييز العرقي، حماية السكان الأصليين.

الأمن السياسي: مستوى الديمقرطة، الحماية ضد قمع الدولة (حرية الصحافة والتعبير والتصويت الخ)، احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، التوقعات الديمقراطية، إلغاء الإعتقال السياسي والسجن والتعذيب المنظم، وسوء المعاملة، والإختفاء.

أما **تايلور اوين Taylor Owen**، فقد قدم عدة أعمال أكاديمية مهمة ناقش فيها بوضوح مسألة قياس الأمن الإنساني، كان أهمها فصل بعنوان "قياس الأمن الإنساني: التحديات المنهجية وأهمية المحددات الجغرافية"،[1]ورأى فيه أن التقييم الشامل باستعمال معايير متعلقة بالمعنى الواسع للأمن الإنساني هو أمر مستحيل، لأن الناس ببساطة يمكن أن يتضرروا من مجموعة هائلة من التهديدات، والتي لا يمكن عمليا تغطيتها بالكامل من الناحية المفهوماتية والتطبيقية والتحليلية،[2]وذكر طريقتين للتغلب على التعامل مع القائمة الخارجة عن السيطرة للتهديدات الممكنة للأمن الإنساني، الأولى هي تحديد قائمة التهديدات التي سيتضمنها

[1] كان فصلا في كتاب نشر في 2008 حرره بيتر ليوتا Peter Liotta بعنوان Measuring Human Security in Environmental Change and Human Security: Recognizing and Acting on Hazard Impacts, وسبق هذا العمل عدة اعمال أخرى لتايلور اوين اهتمت ايضا بقضية قياس الأمن الإنساني وهي: Measuring Human Security: overcoming the paradox (2003), Human Security Mapping: a New Methodology (2003), Challenges and opportunities for defining and measuring human security (2004).

[2] Taylor Owen, "Challenges and opportunities for defining and measuring human security", ***disarmament forum***, Number 3, 2004, p 21.

والتي لن يتضمنها تصميم البحث، ويقول أن طرق القياس التي تستعمل هذا الأسلوب ستترك حتما عددا من أسباب انعدام الأمن الإنساني، والطريقة الثانية هي ترك البيانات والمعلومات المتوافرة تقود معايير التقييم، ويفترض هذا الأسلوب في التقييم أنه إذا كان هناك ضرر حقيقي وجدي من شيء ما، فهناك شخص ما سيقوم بقياسه.[1]

أهم ما ساهم به هذا النموذج هو إضافة منهجا جديدا للقياس سماه رسم خريطة الأمن الإنسانيHuman Security Mapping، واستند فيه على تعريف الأمن الإنساني بأنه يعني حماية الجوهر الحيوي لحياة الإنسان من التهديدات الخطيرة والواسعة الإنتشار في المجالات الإقتصادية والبيئية والصحية والغذائية والسياسية والشخصية، كما استند إلى نتائج تحليله النقدي لبعض المناهج السابقة،* فخلص إلى أن المنهج الجديد ينبغي أن يراعي أمرين أساسيين; الأول هو الإبتعاد عن وضع معايير موحدة للمؤشرات المدخلة والتركيز فقط على التهديدات المهمة جدا لأمة أو إقليم معين، والأمر الثاني هو إعادة توجيه النطاق نحو مستوى ما دون الوطني لرصد تهديدات الأمن الإنساني المتناثرة محليا.[2]

وقد طور تايلور نموذجه مستخدما نظام المعلومات الجغرافية Geographic Information System (GIS) ونهج ما دون الدولة في جمع وتحليل البيانات، وركز على عزل النقاط الساخنة التي يتجمع فيها انعدام الأمن، ويحدد الإرتباطات المكانية بين التهديدات الأمنية الناذرة المقارنة، وتساهم هذه الطريقة في

[1] Ibid.

*مثل منهج تقرير الأمن الإنساني ومنهج غاري كينغ وكريستوفر موراي ومنهج كانتي باجباي.

[2] Owen Taylor, "Measuring Human Security: Methodological Challenges and the Importance of Geographically-Referenced Determinants". In Peter Liotta ed, ***Environmental Change and Human Security: Recognizing and Acting on Hazard Impacts,*** Springer NATO Science Series, 2008.p53.

مناقشة معضلة القياس بمحاولتها علاج مشكلة تجميع أنواع مختلفة من البيانات مع بعظها البعض، وهي طريقة تركز على تحديد النقاط الساخنة المحلية المهددة للأمن الإنساني بدلا من إنشاء مؤشر وطني لها،[1]

وتمر طريقة قياس تايلور بثلاثة مراحل هي:[2]

1) مرحلة تقييم التهديد، وفيها يتم السعي إلى تحديد التهديدات الخاصة ببلد أو منطقة معينة من خلال بحوث تجريبية ونوعية، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق مقابلات مع خبراء محليين في كل من المجالات الستة المذكورة في تعريف الأمن الإنساني الذي تبناه تايلور، وأهم نقطة في هذه المرحلة أنها تقلص قائمة مهددات الأمن الإنساني وتترك فقط المهددات الفعلية للمنطقة المراد قياس أمنها الإنساني.

2) مرحلة جمع وتنظيم المعلومات، فبعد تحديد وتصنيف مهددات الأمن الإنساني المؤثرة على بلد أو المنطقة المعينة، ينبغي جمع بيانات تفصيلية عنها، ويمكن لهذه البيانات أن تكون بنوعيها كمية ونوعية، ولكنها جميعا ينبغي أن تكون تحت بعد معين، ويستعمل لجمع البيانات الباحثون المحليون، والمنظمات غير الحكومية، والدوائر الحكومية، والمنظمات الدولية، فمفهوم ما دون الوطنية له أهمية خاصة في جدوى عملية جمع البيانات، وبعد الإنتهاء من جمع البيانات يتم تنظيمهم في نظام المعلومات الجغرافية (GIS) وفقا لمرجعيتهم المكانية.

3) مرحلة تحويل البيانات إلى خرائط وتحليلها، وفيها يتم تحويل بيانات التهديدات المحددة إلى خرائط ، حيث تتوفر لدينا في هذه المرحلة بيانات مفصلة وفقا للمناطق وخطورة التهديد داخل البلد فجميع المعلومات لها مرجعية مكانية، وكل تهديد يمكن ترجمته إلى خرائط باستعمال نظام المعلومات الجغرافية.

[1] Ibid.,p53.
[2] Ibid., pp 54-56.

المطلب الثاني: دراسات حول الأمن الإنساني والتنمية في السياق الماليزي.

نشرت دراسة **لمحسن محمد صالح** في 2008 بعنوان: "النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الإقتصادي" وهي دراسة كشفت أن أحد أسباب تقدم ماليزيا ونجاحها هو تحقيق معادلة التعايش العرقي والديني، وأشارت إلى أنه في بدايات بناء الدولة كان الصينيون هم المسيطرون على الاقتصاد والتجارة، بينما يعيش الملاي في فقر وجهل، فما كان من دولة ماليزيا إلا أن عملت على تمكين الملاي ومنحهم المزايا والحوافز الاقتصادية والتعليمية لتأهيلهم تأهيلا يضمن مشاركتهم في ثروات بلادهم، وفي نفس الوقت حرصت على عدم ظلم الصينيين والهنود، فمنحتهم المواطنة الكاملة وسمحت لهم بالحفاظ على عاداتهم ولغاتهم، كما ركزت الدراسة على قطاع التعليم والتدريب في ماليزيا، وتمت الإشارة إلى كونه أحد أهم الأسباب التي مكنت ماليزيا من النهوض، ويكفي أن نعرف بأن ماليزيا تخصص 20–25% من ميزانيتها السنوية للتعليم والتدريب، وهذه النسبة من أكبر النسب على مستوى العالم كما أنها تشكل ثلاثة أضعاف ما تنفقه ماليزيا على الجيش والدفاع،[1]

ومن التحليلات الموضوعية للدراسة ما ذكره المؤلف عن عامل مهم ساعد ماليزيا على تحقيق التنمية والازدهار، وهو وجودها بعيدة عن بؤر الصراع الساخنة، فهي بعيدة عن المنطقة النفطية التي اجتذبت مختلف أنواع النزاعات والأطماع، وبعيدة عن الصراع العربي– الإسرائيلي، كما أنها تنتهج سياسة داخلية ديمقراطية معتدلة، وسياسة خارجية تحرص على إبقاء العلاقات مع دول الجوار في أفضل حال،

[1] محسن محمد صالح، ***"النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي"***، دراسات استراتيجية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2008، ص ص 1–134.

ويشير المؤلف إلى الرؤية البراغماتية لماليزيا حيث توجه علاقاتها بما يتفق مع صالح الدولة اقتصاديا ومع خططها التنموية عبر مختلف المراحل.[1]

أما كتاب **محمد شريف بشير الشريف** بعنوان "أضواء على التجربة التنموية الماليزية" الذي نشر سنة 2009، فتناول الجذور النظرية للتنمية الآسيوية والماليزية المتمثلة في نظرية الإوز الطائر وسياسة التوجه شرقا، ثم تناول كل من الثقافة الماليزية والقيادة السياسية وعلاقتهما بالتنمية،[2] وتعرض بالتفصيل إلى التخطيط التنموي الصناعي، ودور التعليم في النهضة التنموية من حيث النظام ودور الدولة وتطوير القوانين والسياسات والمؤسسات التعليمية، كما تناول نظامي التدريب الصناعي والرعاية الصحية، ومصادر التراكم الرأسمالي.[3]

كما فصل في عدد من السياسات الماليزية وبالتحديد سياسات إدارة الازمة المالية وتنمية السياحة ومكافحة الفقر،[4]وركز على ثلاثة تجارب هي تجربة القروض المتناهية الصغر، وتجربة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتجربة تخصيص المؤسسات العامة،[5] وتوصل إلى ستة عناصر نجاح للتجربة التنموية الماليزية حددها في السياسات الاقتصادية المستقرة، وتراكم رأسالمال المادي والبشري، المزاوجة بين التدخل الحكومي والحرية الاقتصادية،اقتناء المعرفة التقنية واستيعابها، تشجيع القطاع الخاص، وتوظيف القيم الثقافية والمعنوية.[6]

---

[1] نفس المرجع.

[2] محمد شريف بشير الشريف،***"أضواء على التجربة التنموية الماليزية"*** ماليزيا: جامعة العلوم الاسلامية الماليزية، ط1، 2009، ص ص 27-70.

[3] نفس المرجع، ص ص 71- 180.

[4] نفس المرجع، ص ص 181-224.

[5] نفس المرجع، ص ص 225- 270.

[6] نفس المرجع، ص ص 272-277.

وفي مقال **لنادية فاضل عباس فضلي**، بعنوان " التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 – 2010" نشر في 2012 في مجلة الدراسات الدولية، انطلقت من فرضية مفادها أن وجود قادة الفكر التنموي في ماليزيا مكنها من الوصول الى المستوى التنموي المرموق الذي تمتاز به فضلا عن لاعتماد على قيم الإسلام النبيلة وجعلها سلوكا يوميا للتعامل، مما دفعها للتقدم داخليا وخارجيا متظافرة مع القيم الآساوية.[1]

تناول هذا المقال تركيز ماليزيا على جعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته وتأكيدها على تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة والمساواة الاقتصادية، مع الاهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة من السكان الأصليين من الملاي، وتشجيعهم على العمل في القطاعات الانتاجية، واعتبر فكر رئيس الوزراء الماليزيا الاسبق مهاتير محمد، هو الفكر التنموي المحفز لقيادة ماليزيا نحو تحقيق دولة صناعية متميزة على المستوى الآسيوي على الأقل.[2]

وتبنى المقال مفهوما للتنمية بمعناها الواسع والشامل للاقتصادي والاجتماعي،والسياسي والتي تعني العملية الاجتماعية الواعية والمواجهة لايجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد، وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الإرتباط بين المكافأة والجهد ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الإحتياجات الأساسية، وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي.[3]

---

[1] نادية فاضل عباس فضلي، "التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 – 2010" ***مجلة الدراسات الدولية*** العدد 54، 2012، ص 157، تم الاطلاع بتاريخ 05/18/ 2013 على الرابط: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=76021

[2] نفس المرجع، ص 155.

[3] نفس المرجع، ص 161.

كما تناول المقال أيضا نظرة عامة عن ماليزيا من حيث الجغرافيا والموارد والإمكانات الغابية والحيوانية والمعدنية والصناعية، وكذلك من حيث الأديان والأعراق واللغات والمرحلة الإستعمارية،[1] ثم تطرق إلى العوامل الداعمة للتنمية بماليزيا أهمها القيادة السياسية، التعايش والمشاركة، ودور الإسلام في التنمية، والقيم الآسياوية والماليزية،[2]وتناول المقال أيضا تحليلا لمؤشرات التنمية من سنة 2000 إلى سنة 2010، وتم حصر ملامح نجاح التنمية الماليزية في الإقتصاد المعرفي والإجراءات الحكومية المساندة للتنمية البشرية والاقتصادية وتعزيز الابتكار والابداع، وبناء قوة عالية التأهيل، وتطوير البنية التحتية للدولة والتي يدخل تحت إطارها توفير شبكات معلومات واتصالات متقدمة جدا وخدمات معلوماتية عالية الجودة وتطوير المراكز الصناعية المجمعات التكنولوجية ومراكز الابتكار والابداع، وحماية الملكية الفكرية.[3]

وخلص المقال إلى أن التجربة الماليزية نجحت في بيئة متنوعة دينيا وعرقيا ولغويا، وتقدمت بفعل القيادات السياسية والنخبة التي حكمتها، فضلا عن وجود شعب متسامح ويمتلك قيما انسانية نبيلة قوامها حب البناء والتقدم وعدم الميل للعنف وتفكيك الوحدة الوطنية للبلاد، كما نجد أن ماليزيا تقدمت بفعل نجاح النظام السياسي بتحقيق معادلة للتوازن بين ماهو سياسي واقتصادي وعدم تدخل المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية واقتصار دورها على حماية حدود وسيادة البلاد، والعدالة بين الولايات بالتوزيع العادل لمصادر الدخل الناجمة عن عملية التنمية، فدخل مفهوم المساواة والعدالة الاجتماعية في تركيبة مشروع التنمية الذي تضمن برنامجا طويل المدى ودون إلحاق الضرر بالآخرين وعلى أساس أن الجميع يستفيد من عملية التنمية وثمارها.[4]

---

[1] نفس المرجع، ص ص 162- 167.

[2] نفس المرجع، ص ص 169- 173.

[3] نفس المرجع، ص ص 177- 179.

[4] نفس المرجع، ص 183.

وتبنت مقالة **لراشيلا راملي Rashila Ramli** وآخرون نشرت في 2012 والتي كانت بعنوان Towards a Modified Approach to Human Security in Southeast Asia - A Perspective from Bangi "نحو مقاربة معدلة للأمن الإنساني في جنوب شرق آسيا: وجهة نظر من بانغي" النظرية البنيوية وأعطت للأمن الإنساني تسعة أبعاد بناءا على برنامج الأمم المتحدة الانمائيUNDP ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO، وتمثلت تلك الأبعاد في كل من الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن البيئي والأمن الإجتماعي والأمن الشخصي والأمن المجتمعي والأمن السياسي والأمن الثقافي،[1]واعتبر الباحثون النماذج الصادرة عن الأمم المتحدة مفيدة وشاملة، لكن إذا أريد لها أن تكون قابلة للتطبيق عالميا، فإنها تحتاج إلى تعديل عند تطبيقها على مناطق أو بلدان محددة مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصيات كل منطقة.[2]

لذلك قام الباحثون بتعديل النموذج وسموه بمقاربة بانغي للأمن الإنساني، وتم في هذه المقاربة تحليل قضايا الأمن الإنساني إلى مجموعتين رئيسيتين هما "قضايا من صنع الإنسان" و"الكوارث الطبيعية"، وأنتج المقال بعدين جديدين للأمن الإنساني،بعد متعلق بالضمان الإجتماعي وبعد يدمج الأمن الشخصي بالأمن المجتمعي، ويساهم ذلك في فهم أفضل للأمن الإنساني في سياقه الجنوب شرق آسياوي وفي سياقات أخرى.[3]

وفي مقالة **لمايكل ماكاميت Michael I. Magcamit** بعنوان: A Case for Cohabitative Security: The Philippine and Malaysian Experience ، حالة لمزاوجة الأمن: التجربة الفلبينية والماليزية، نشرت في 2014، حاولت الدراسة استكشاف وتحليل الأدلة المتعلقة بدمج مفهوم الأمن الإنساني في أطر الأمن القومي لدول الآسيان باستخدام الفلبين وماليزيا كحالتين للدراسة، ويحدد المقال الجهات الرسمية وصناع

[1] Rashila Ramli, et All, "Towards a Modified Approach to Human Security in Southeast Asia - A Perspective from Bangi" ***Pertanika Journal of Social Sciences and Humanities***, Volume 20, Issue 3, 2012, pp 582-586.
[2] Ibid ., p 577.
[3] Ibid., p 578.

القرار الذين يعيدون تعريف وتصور الأمن القومي من خلال دمج العناصر غير التقليدية والتمحور حول الناس للأمن الإنساني، ويعني الدمج هنا جهود الحكومات الوطنية في دمج الأبعاد الدولتية والإنسانية للأمن وذلك عند صياغة وتنفيذ خطاباتهم واجنداتهم الأمنية الوطنية، وتجادل المقالة بأن الأمن الإنساني يكمل طبيعيا أمن الدولة، والعكس بالعكس، وبذلك فإن الأمن الإنساني وأمن الدولة يتعايش بطريقة تعزز من المستوى العام للأمن الوطني.[1] واحدى النتائج المهمة التي خلصت إليها الدراسة هي أنه رغم القيود التي تواجهها الحكومة الماليزية في الإدماج التام لمفهوم الأمن الإنساني في إطار أمنها الوطني، إلا أنها تعطي أهمية ملموسة للعناصر غير التقليدية، والعناصر التي محورها الناس كموضوعات مرجعية مشروعة للأمن القومي، فبدلا من التقليل من أهمية مفهوم مركزية الدولة فهي تسلط الضوء على نموذج مركزية الناس وهذه إحدى الطرق التي تحاول تجاوز التصور الذي يعتبر الدولة كقوة تعيق تحقيق الأمن الإنساني،[2]ويعتبر هذا المقال ماليزيا فشلت في الدمج التام للأمن الإنساني بمعناه الإثني ضمن مفهومها للأمن القومي.[3]

[1] Michael I. Magcamit, "A Case for Cohabitative Security: The Philippine and Malaysian Experience", ***Journal of Human Security***, Volume 10, Issue 1, 2014, p 32. Access date 12/12/2014 in www.librelloph.com/journalofhumansecurity/article/download/153/pdf

[2] Ibid., p 34.

[3] Ibid., p 39.

المبحث الثاني

أهم أدبيات مجتمع المعلومات

المطلب الأول: أساليب قياس مجتمع المعلومات

لقد أخذت مسألة قياس مجتمع المعلومات حيزا معتبرا في الإهتمام السياسي وبدرجة أقل في الإهتمام الأكاديمي، فقدمت العديد من الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية إضافة إلى الأكاديمية عدة معايير لقياس مجتمع المعلومات، ومن أهم تلك المساهمات كانت نماذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال تقاريرها في السنوات 2005 و2009 و2011، والإتحاد الدولي للاتصالات من خلال تقاريره الصادرة في 2011، 2012، 2013، 2014، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي بدأت جهوده في القياس منذ 2004، وكذلك الورقة البحثية التي قدمها مجموعة من الباحثين في 2013 بعنوان "مسح قياس مجتمع المعلومات".

فقد أشار **تقرير منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD** المنشور في 2009 إلى أن فريق العمل المعني بمؤشرات مجتمع المعلومات ناقش أول دليل لقياس مجتمع المعلومات في اجتماعه في أفريل 2005، وتم نشر الدليل للمرة الأولى بشكل إلكتروني في نهاية عام 2005،[1] ثم نشرت المنظمة نسختها المطبوعة الأولى لدليل قياس مجتمع المعلومات في 2011،[2] وركزت تلك التقارير على مجتمع المعلومات من الناحية الإحصائية، وحددت الفئة المستهدفة لاستعمال هذا الدليل بالمحللين والمفسرين الإحصائيين، والحكومات وصانعي السياسات، وشركات الأعمال، والباحثين من مختلف المجالات، والمنظمات

---

[1] Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), ***"Guide to Measuring the Information Society, 2009"***, OCDE, 2009, p2. Access date 14/02/2012 in http://www.oecd.org/sti/sci-tech/43281062.pdf
[2] Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), ***"OCDE Guide to Measuring the Information Society 2011"***, OCDE, 2011, p 3.

الدولية،[1] وتعتمد المنظمة في قياسها لمجتمع المعلومات في الدول النامية على ستة معايير مختلفة وهي إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، التزويد بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، طلب قطاع الأعمال لتكنولوجيات المعلومات والإتصالات، طلب الأفراد والأسر لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، المحتوى المعلوماتي.[2]

كما يعتبر **الاتحاد الدولي للاتصالات** أحد أهم المنظمات الدولية التي قدمت معايير ومؤشرات لقياس مجتمع المعلومات منذ 2009، سمي بمؤشر نمو تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وهو مؤشر يصدر في تقرير سنوي* يعتمد على ثلاثة معايير أساسية هي:[3]

أولا: البنية التحتية والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويقاس من خلال خمسة مؤشرات فرعية وهي النسبة المؤوية لعدد السكان المشتركين في الهاتف الثابت، النسبة المؤوية لعدد السكان المشتركين في الهاتف الخليوي، الإنترنت الدولي عريض نطاق (بايت / ثانية) لكل مستخدم للإنترنت، نسبة الأسر المزودة بجهاز حاسوب، نسبة الأسر التي لديها نفاذ للأنترنت.

ثانيا: استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويقاس من خلال ثلاثة مؤشرات وهي نسبة الأفراد الذين يستعملون الأنترنت، النسبة المؤوية لإشتراكات السكان في النطاق العريض الثابت (السلكي)، النسبة المؤوية للإشتراكات النشطة للسكان في النطاق العريض النقال (اللاسلكي).

---

[1] Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), ***" Guide to Measuring the Information Society, 2009"***, Op.cit., pp 11-15.

[2] Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), ***"OCDE Guide to Measuring the Information Society 2011"***, Op.cit., pp 192- 196.

* انظر تقارير قياس مجتمع المعلومات الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات، سنة 2011 ص ص 135-137، سنة 2012 ص ص 193-195، سنة 2013 ص ص 209- 211، سنة 2014 ص ص 221- 224.

[3] International Telecommunication Union (ITU), ***"Measuring the Information Society Report 2014"***, Geneva Switzerland: ITU, 2014, pp 221-224.

ثالثا: المهارات في مجال المعلومات والإتصالات، ويتضمن معدل الأمية لدى البالغين، ونسبة التسجيل الإجمالية في المستوى الثانوي فمافوق.

ومنذ عام 2004، **يقوم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD** بجمع البيانات الإحصائية من الدول النامية حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من طرف الشركات وحول القطاع المتعلق بإنتاج تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من خلال مسح سنوي، ويعتمد الإستبيان على القائمة الأساسية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.[1]

وتكونت تلك القائمة من 53 مؤشرا في مجالات البنية التحتية والنفاذ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (10 مؤشرات)، نفاذ الأسر والأفراد واستخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (12 مؤشرا)، النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات واستخدامها من قبل الشركات (12 مؤشرا)، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة في سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (4 مؤشرات)، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم (8 مؤشرات)،تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة (7 مؤشرات). [2]

وقد تم إنشاء هذه القائمة نتيجة عملية تشاور مكثفة في إطار الشراكة العالمية لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، والتي تشارك فيها مكاتب إحصائية وطنية لجميع أنحاء العالم، وتستند المؤشرات على معايير المتفق عليها دوليا من بينها المعايير التي وضعها الإتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقد تم الإتفاق على القائمة الأصلية للمؤشرات في الاجتماع الموضوعي لقياس مجتمع المعلومات بجنيف، 7-9 فيفري 2005، والذي حضره 270 مندوبا من

[1] United Nations Conference on Trade And Development (UNCTAD), ***"UNCTAD's Work on ICT Measurement"*** Access date 12/04/2013 in http://new.unctad.org/templates/Page____697.aspx

[2] Ibid., http://new.unctad.org/templates/Page____604.aspx

85 دولة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وقدمت القائمة الأساسية رسميا خلال قمة مجتمع المعلومات بتونس في نوفمبر 2005، وفي الشراكة العالمية لقياس مجتمع المعلومات في 2008، قدمت تنقيحات وإضافات إلى القائمة الأساسية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتعليق من قبل جميع الدول، فنتجت عن ذلك مؤشرات أساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم والحكومة الإلكترونية.[1]

ومن أحدث أدبيات قياس مجتمع المعلومات الورقة البحثية التي نشرها مجموعة من الباحثين سنة 2013 من بينهم **إيمانويل باباتوندي اجالا** Emmanuel Babatunde Ajala كانت بعنوان "مسح قياس مجتمع المعلومات"، كان الهدف الرئيسي لهذه الورقة هو مسح القياسات الموجودة لمجتمع المعلومات من أجل اقتراح إطار مفاهيمي عام قابل للاستخدام في أي قطاع، ففي كل أداة قياس، تناولت الورقة مسألة تعريف مجتمع المعلومات، وما يتم قياسه، والإطار والمنهجية المستخدمة للقياس، ونقاط القوة والضعف، وأوضحت هذه الورقة من خلال تحليلها لنماذج القياس أن هناك عدم توافق في الآراء حول تعريف عملي لمفهوم مجتمع المعلومات، فموثوقية المؤشرات والبيانات المستخدمة أمر غير مضمون، وأنه لا يوجد اتفاق مفهوماتي بين جميع النماذج حول ما ينبغي أن يقاس.[2]

وتبنت الورقة مفهوم مجتمع المعلومات الذي يعني المجتمع الذي تكون فيه الإمكانيات التفاعلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعناصر الاقتصادية والسوسيو ثقافية تفيد في توليد المعارف والمهارات للإنسان وتحقق التنمية في المجتمع، وتتصور هذه الورقة إطارا عاما لقياس مجتمع المعلومات من خلال

[1] Ibid.
[2] Ajala E. B, et All, "Survey of Information Society Measurement", ***International Journal of Computer and Information Technology*** Volume 02, Issue 04, July 2013, p798

تحليل جهود النماذج الحالية لقياس مجتمع المعلومات، وتحاول منهجية هذه الورقة ضمان موثوقية مؤشرات القياس،[1] وقد اقترحت تقنية تحليل الشبكة الاجتماعية كاسلوب لقياس مجتمع المعلومات.[2]

وتم بناء المقياس وفقا لوتيرة الاستعمال، والتأثير، ومخرجات مجتمع المعلومات،[3] وتضم وتيرة الاستعمال بعدين اساسيين هما تكرار الاستعمال و تنوع الاستعمال ويضم هذين البعدين 27 مؤشرا، أما التأثير فيضم أربعة أبعاد هي توليد المهارات وخلق فرص العمل وتحسين الأداء الوظيفي والتبسيط، وتضم هذه الأبعاد الأربعة 28 مؤشرا، وكذلك مخرجات مجتمع المعلومات تحتوي على أربعة أبعاد هي العولمة وزيادة الدخل وتوليد جودة رأس المال الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة وتضم هذه الأبعاد الأربعة 13 مؤشرا.[4]

المطلب الثاني: دراسات حول مجتمع المعلومات في السياق الماليزي.

في ورقة بحثية بعنوان "نحو مجتمع معرفة ماليزي" Towards a Malaysian Knowledge Society، والتي قدمها **هانس ديتر ايفيرس Hans-Dieter Evers** في المؤتمر الدولي الثالث للدراسات الماليزية في بانغي سنة 2001، حاول الإجابة على السؤال " إلى أي مدى تقدمت ماليزيا نحو مرحلة مجتمع المعرفة؟"، وأبرز من خلالها السمات الأساسية لمجتمع المعرفة، وحلل شروطه الثقافية والإجتماعية المسبقة ونتائج وصول المجتمع إلى هذه المرحلة،[5] واعتمدت هذه الورقة البحثية على منظور تاريخي ومقارن في النظر إلى وضع واتجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية بماليزيا، وقدم هانس ديتر فرضية أخذها عن نظرية التحول، مفادها أن الانتقال من فترة تاريخية أو نمط اجتماعي إلى آخر، يحدث كلما تم إدخال عامل إنتاجية ابتكاري

[1].Ibid.
[2] Ibid., p 804.
[3] Ibid., p 805.
[4] Ibid., pp 805-806.
[5] Hans-Dieter Evers, ***"Towards a Malaysian Knowledge Society"***, paper presented in the 3rd International Malaysian studies conference (MSC3), Bangi, 6 – 8 August 2001, p 1.

جديد.[1]وقد قارن وضع ماليزيا فيما يتعلق بمجتمع المعرفة مع كوريا وألمانيا وهولندا.[2] واستعمل مجموعة من المؤشرات لمجتمع المعرفة أهمها، عدد كل من الهواتف النقالة والحواسيب الشخصية لكل 1000 ساكن، عدد مزودي الأنترنت لكل 10000 ساكن، عدد المهندسين والعلماء في بحوث التطوير لكل مليون ساكن، صادرات التكنولوجيا الفائقة نسبة إلى صادرات الصناعات التحويلية، عدد براءات الإختراع لكل من المقيمين وغير المقيمين،[3]وأوضحت المقارنة أن ماليزيا تفوقت آنذاك على كل من ألمانيا وكوريا وهولندا في مؤشر عد الهواتف النقالة لكل 1000 ساكن، بينما تبقى الفجوة واسعة جدا بينها وبين نفس الدول في باقي المؤشرات، خاصة مؤشر عدد العلماء والمهندسين في مجال بحوث التطوير ومؤشر عدد براءات الإختراع.[4]

وفي بحث "سياسة العلم والتكنولوجيا في ماليزيا"، الذي قدمه **محمد السيد سليم** سنة 2007، عرض الباحث الخصائص الجوهرية لسياسة العلم والتكنولوجيا في ماليزيا، وقام بتقييم نجاحات وإخفاقات تلك السياسة، وذلك من خلال تناوله لتصور النخبة الماليزية الحاكمة لدور العلوم والتكنولوجيا في التنمية، واستعراض مراحل تطور تطبيق تلك السياسة، ثم التعمق في حالة تكنولوجيا المعلومات كنموذج لحالة التطور التكنولوجي في ماليزيا، وفي الأخير قام بتقييم سياسة العلم والتكنولوجيا في ماليزيا.[5]

فالتصور الماليزي للعلم والتكنولوجيا بدأ منذ 1970 في إطار السياسة الاقتصادية جديدة التي كان هدفها تحقيق نقلة اقتصادية واجتماعية نوعية، مع تركيزها على رفع مستوى المالاي ونصيبهم من الثروة القومية، ومع مجيء مهاتير اعتبرت النخبة أن التكنولوجيا هي مفتاح التنمية، من زاويتين اقتصادية واجتماعية، و اشارت رؤية 2020 إلى أن التحدي السادس الذي يواجه ماليزيا هو تحدي إنشاء مجتمع

---

[1] Ibid., p3.
[2] Ibid., p5.
[3] Ibid., p6.
[4] Ibid.
[5] محمد السيد سليم، *"سياسة العلم والتكنولوجيا في ماليزيا"،* بحث مقدم إلى مؤتمر السياسات العامة في ماليزيا، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية بمركز الدراسات الآسياوية، 8 مارس 2007، ص2.

علمي وتقدمي وابتكاري لا يقتصر على استهلاك التكنولوجيا بل يساهم أيضا في حضارة المستقبل العلمية والتكنولوجية،[1] ومن أهم العناصر التي تمت الإشارة إليها، هي التركيز على القطاعات التكنولوجية التي تجر معها عناصر التنمية التكنولوجية الأخرى، وتم تحديد قطاعي تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات كأكثر القطاعات أهمية، حيث يمكن من خلالهما تحويل ماليزيا إلى مجتمع معرفة، كما أنهما يدفعان المجتمع في طريق التنمية الشاملة، وتمت الإشارة أيضا إلى أن سياسة العلم والتكنولوجيا لا يمكن أن تتم في إطار محلي بل ينبغي أن تكون ذات بعد إقليمي.[2]

وميز هذا البحث مرحلتين لتطور سياسة العلم والتكنولوجيا في ماليزيا، الأولى بين 1970 و1990، وهي مرحلة نقل التكنولوجيا، والثانية بين 1990 وإلى غاية 2007 (وهو تاريخ تقديم محمد السيد سليم لبحثه) وهي مرحلة تطوير وتصدير التكنولوجيا،[3]وفي تقييمه لتلك السياسات اعتبر هذه السياسة كانت إحدى المكونات المهمة للارتقاء في مقياس التنمية الإنسانية التي ازدادت بشكل مستمر منذ 1975، كما تعد ماليزيا أكبر مصدر لأشباه الموصلات في العالم، وثاني أكبر مصدر لهذه السلعة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد اليابان، وحتى 2007 كانت ماليزيا تصنع 80% من مكونات الحاسوب، وحققت طفرة في صناعة السيارات وهي تصدر نموذجي بروتون وبيردوا اللتان يتم تصنيعهما بالكامل في ماليزيا.[4]

ومن الواضح أن هذه السياسة اعطت نتائج جيدة للتطور الاقتصادي، غير أنها افرزت إلى جانبها انعكاسات سلبية، حيث هناك ضعف في الإنفاق على البحوث والتطوير ومحدودية العاملين في هذا القطاع مقارنة بالمتوسط العام للدول النامية، وبالتالي لاتتوفر ماليزيا على قاعدة وطنية للبحث العلمي، كما يلاحظ

---

[1] نفس المرجع، ص ص 3-4.

[2] نفس المرجع، ص 5.

[3] نفس المرجع، ص 6.

[4] نفس المرجع، ص 13.

تركيز شديد على التكنولوجيا مقارنة بالعلم مما أدى إلى تبعية ماليزيا للشركات الغربية، وقد غاب البعد الاجتماعي عن جزء مهم من سياسة العلم والتكنولوجيا رغم أن هذا البعد كان من أهم أهداف تلك السياسة، لأن تلك السياسة قسمت البلاد إلى مناطق غنية معلوماتيا وأخرى فقيرة معلوماتيا.[1]

وفي مقال **لجورا رملان Jorah Ramlan والصادق موسى احمد Elsadig Musa Ahmed وليو بوينتون Leo Pointon,** نشر في 2007 بعنوان " تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، رأس المال البشري وإجمالي معامل الإنتاجية في ماليزيا: منظور إحصائي" "ICT, Human Capital and TFP in Malaysia: A Statistical Approach"، هدف الباحثين إلى تحديد ما إذا كان هناك تأثير كبير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إجمالي معامل الانتاجية (TFP) في النمو الاقتصادي بماليزيا، كما هدفوا إلى تحديد مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية رأس المال البشري بماليزيا.[2]

وقد انطلق المقال من لمحة عامة حول تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا وتضمنت رأس المال البشري وديناميكية تلك التكنولوجيا في النمو الاقتصادي من حيث الحجم والبنية والآداء والتصنيف، كما تناول الالتزامات الوطنية اتجاه تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،[3] وقد توصلوا إلى أن تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي بماليزيا عال جدا حيث حقق معدل 13% للفترة بين 1966 و2005، مقابل 4.7% من إجمالي عامل الإنتاجية (TFP) و9.7% من الناتج المحلي الإجمالي و9.6% من رأس المال و3% من العمالة، ويشير تحليل نمو رأس المال البشري إلى أن مساهمة كثافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كانت الأعلى في الفترة مابين 1987 و2005 بنسبة قدرها 14%، وانتاجية عمل بنسبة 3.4%، وهذا يشير إلى أن الإلتزامات الماليزية نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

[1] نفس المرجع، ص ص 14-15.
[2] Jorah Ramlan, Elsadig Musa Ahmed and Leo Pointon, "ICT, Human Capital and TFP in Malaysia: A Statistical Approach", ***The Journal of Knowledge Economy & Knowledge Management***, Volume 2, Fall 2007, p3.
[3] Ibid,. pp 4-9.

مهمة في تطوير رأس المال البشري بماليزيا، ومع ذلك فإن نتائج اجمالي عامل الإنتاجية تشير إلى أن الانتاجية الماليزية في حاجة أكبر إلى تفعيل في تطوير رأس المال البشري من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام بماليزيا.[1]

وأهم النتائج التي استخلصتها هي أن الاستثمار في معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والبنية التحتية يعد مهما لتحقيق النمو الاقتصادي بماليزيا كما أنه يعتبر ملازما لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعد مساهما رئيسيا في تكوين رأس المال البشري بماليزيا. وأن سياسات زيادة إجمالي عامل الانتاجية (TFP) لم تنجح .[2]

وأبرزت مقالة Framework of Malaysian Knowledge Society: Results from Dual Data Approach **لنورسية عبد الحميد وحليمة بديع الزمان** في 2009 دراسة أجريت في ماليزيا لاقتراح إطار لمجتمع معرفة ماليزي، واستخدمت فيها تقنية الديلفي وتضمنت خمسة جولات مع عشرة خبراء، والمقابلة شبه المنظمة مع اثنين من الشخصيات البارزة بماليزيا، ودعمت نتائج المقال الإطار المقترح والذي يحتوي على سبعة أبعاد رئيسية من أجل جعل ماليزيا مجتمع معرفة في المستقبل وهي رأس المال البشري، القيم الروحية، الاقتصاد، المجتمع، المؤسساتية، الاستدامة، والقيادة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وليس البعد المعرفي وحده،[3] وقد دمج المقال بين البعدين المعرفي ورأس المال البشري في بعد واحد تحت مسمى رأس المال البشري.[4]

وفي مقال **لعلي سلمان** نشر سنة 2009 بعنوان "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسائل الاعلام الجديدة(الانترنت) والتنمية: التجربة الماليزية" تم التركيز على قضايا متعلقة بالسياسات الماليزية لتكنولوجيا

[1] Ibid., p1.
[2] Ibid,. p 15.
[3] Norsiah Abdul Hamid and Halimah Badioze Zaman, "Framework of Malaysian Knowledge Society: Results from Dual Data Approach", ***International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic and Management Engineering*** Volume 3, Number 10, 2009, p 366.
[4] Ibid., p 368.

المعلومات والاتصالات وأهميتها، ووسائل الإعلام الجديدة وفوائدها وتوظيفها كمحرك للتنمية،[1] فتناول التطبيقات التجريبية السبعة لـMSC وهي الحكومة الالكترونية، بطاقة متعددة الأغراض، المدارس الذكية، التطبيب عن بعد، البحث والتطوير، صناعة مواقع الويب عبر العالم، والتسويق بلا حدود، واعتزام شركة تطوير الوسائط المتعددة MDC توسيع نطاقها في خطة ماليزيا التاسعة (MP9) لتسريع نمو منظمي التكنولوجيا المحليين وخلق صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر استدامة في ماليزيا،[2]كما تناول اهتمام الحكومة الماليزية بلغة المحتوى الرقمي الذي من شأنه أن يحد من الفجوة الرقمية بين المواطنين الريفيين ومواطني المدينة، حيث اهتم رئيس الوزراء الماليزي بمسألة زيادة المحتوى الرقمي باللغة الوطنية المتمثلة في البهاسا مالايو، وذلك لكون اللغة الإنجليزية ضعيفة الإستعمال في الأوساط الريفية.[3]

وأثار مسألة ضعف تبني الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإحصاءات جمعية SMI الماليزية أشارت أن 30٪ فقط من منتسبيها لديها تواجدا على شبكة الإنترنت، وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل مقنع في أعمالها، فرغم جهود الحكومة في توفير البنية التحتية والدعم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا تزال الشركات قليلة الاهتمام بأحدث أنظمة تكنولوجيا المعلومات،[4] وعن فائدة وسائل الاعلام الجديدة في التنمية، ركز بشكل واضح على كونها بيئة للفرص خاصة الاتصالية والتعليمية والتجارية إضافة إلى الحوكمة الالكترونية.[5]

وفي 2010 نشر **راماتشاندران راماسامي Ramachandran Ramasamy** مقالا بعنوان قياس ماليزيا في مجتمع المعلومات العالمي: تراجع أم تقدم؟ Benchmarking Malaysia in the Global

[1] Ali Salman, "ICT, the New Media (Internet) and Development: Malaysian Experience", ***The Innovation Journal: The Public Sector Innovation Journal***, Volume 15, issue 1, 2009, pp 1-10, Access date12/12/2011 in http://www.innovation.cc/scholarly-style/salman_internet_malaysian3final5.pdf
[2] Ibid., p 2.
[3] Ibid., pp 3-5.
[4] Ibid.
[5] Ibid., p 10.

Information Society: Regressing or Progressing?، أوضح فيه كيف أن دمج طريقة التقسيم الطبقي لدالينيوس Dalenius وهودجيس Hodges المستخدمة عادة في أخذ العينات، مع القياس عبر مؤشر الترتيب يصبح أداة سياسية قوية لتصنيف وقياس ظاهرة مجتمع المعلومات العالمي.[1]

واقترح المقال نموذج سوسيو تكنولوجي بالتركيز على تسعة متغيرات أساسية تدخل تحت النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانتشارها، واستعمالها، والمهارات وأولى ماليزيا اهتماما خاصا في القياس، فبعد تمتعها بالنمو لعقدين من الزمن لتجاوز العهد الزراعي الصناعي، تفقد ماليزيا ميزتها الاقتصادية لصالح عدد من الاقتصادات المحررة الجديدة، وخاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكانت ماليزيا إحدى أوائل الدول التي تبنت تكنولوجيا الإنترنت بين الدول النامية وكانت رائدة في إصدار سياسات اقتصاد قائم على المعرفة للتغلب على خسائرها في ميزة الاستثمار لصالح عدد من البلدان ذات الأجور المنخفضة في آسيا،[2] واصبح هذا مصدر اهتمام كبير للآداء الاقتصادي خاصة في ظل معايير جديدة لعصر المعلومات،وقد طرح المقال مجموعة من التساؤلات أهمها لدراستنا هذه هي: ماهي الدول الـ20% الأعلى في سلم مجتمع المعلومات العالمي بين عامي 2002 و2007؟ وماهي الدول الرائدة في فيما يتعلق بديناميكية النمو؟ وفي هذه التطورات أين تتموقع ماليزيا خلال السنتين المذكورتين؟ وهل هناك علاقة بين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والمتغير السكاني؟ وماهي العوامل الحاسمة التي تتطلب اهتماما فوريا بماليزيا للمضي قدما خاصة فيما يتعلق بتبني تكنولوجيا معلومات واتصالات قائمة على الابتكار؟[3] وقد تبنى المقال تعريف مجتمع المعلومات بأنه المجتمع الذي يكون فيه الاقتصاد والتحويلات المالية والاتصالات وتبادل المعلومات وبناء العلاقات الاجتماعية والتفاعلات التي تشمل الأفراد والمنظمات والحكومات والمجتمعات

[1] Ramachandran Ramasamy, "***Benchmarking Malaysia in the Global Information Society: Regressing or Progressing?***" 2010 , p 67, Access date 13/02/2012 In http://centrum.pucp.edu.pe/adjunto/upload/publicacion/archivo/benchmarking_malaysia_in_the_global_information_society.pdf

[2] Ibid.

[3] Ibid., P 70.

كلها تجري عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتم بذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق المعلومات التي يتم تحويلها إلى معلومات من خلال إخضاعها لبعض المعالجات ثم إلى معرفة وهذه المعلومات والمعرفة المنتجة في بيئة افتراضية تصبح واسعة الانتشار على نحو متزايد، بغض النظر عن الوقت، والثقافة، والتقاليد، والأهم من ذلك أنه يتم استخدامها لتعزيز الإبداع والابتكار والإنتاجية والقدرة التنافسية، إضافة إلى تحسين نوعية الحياة.[1]

وذكر الباحث أن ماليزيا تراجعت إلى الرتبة 88 كما أن ترتيبها جاء بعد الصين وفيتنام وماكاو وكازاخستان وتايلاند وأذربيجان، وهونغ كونغ، وسنغافورة، وتوصل إلى أن هناك علاقة قوية بين المهارات والاستخدام والنفاذ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمعنى آخر الدول التي لديها نفاذ قوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديها أيضا مهارات تعليم عالية والتي بدورها أظهرت علاقة قوية مع مستوى عالي لمهارات الاستخدام،[2]واعتبر توفير النطاق العريض والتعليم العالي أهم تحديات مجتمع المعلومات الماليزي.[3]

وفي أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع قدمتها **وان منيرة وان جعفر Wan Munira Wan Jaafar** سنة 2011 بعنوان "شبكات على الخط، رأس المال اللإجتماعي والاندماج الاجتماعي: دراسة حالة المجتمعات المحلية على الخط بماليزيا" تم البحث عن إجابة لأربع تساؤلات أساسية كان الأول حول الأسباب المنطقية لصياغة سياسة ماليزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز مجتمعات محلية على الخط، والثاني كان حول الطريقة التي تعمل بها المجتمعات المحلية على الخط في سياق المجتمع المتعددة الإثنيات، والسؤال الثالث كان حول إذا ما كانت الشبكات على الخط تخلق رأس مال اجتماعي بين الأعضاء المتنوعين للمجتمعات المحلية على الخط، والسؤال الأخير كان ما هي أنماط الشبكات على الخط ورأس المال الاجتماعي؟ وهل تساهم في تشكيل مستقبل المجتمعات المحلية على الخط في إطار الاندماج

[1] Ibid.
[2] Ibid., p74.
[3] Ibid., p 80.

الاجتماعي والوحدة الوطنية بماليزيا؟[1] وقد تناولت الأطروحة تحليلا مفصلا حول السياسة الماليزية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من 1996 الى 2011،[2]وتبنت ثلاثة مقاربات نظرية هي المجتمع الشبكي ورأس المال الاجتماعي والإندماج الاجتماعي، واتبعت منهج دراسة حالة بمنهج مختلط وهي دراسة حالة استكشافية متعددة جمعت بين ستة مجتمعات محلية على الخط في نفس الدراسة،[3] وقد تم جمع البيانات والمعلومات من خلال الاستبيان على الخط والمقابلة شبه المنظمة،[4] وسلطت هذه الأطروحة الضوء على عوامل رأس المال الثقافي كاستعمال اللغة والملاحظات الدينية والثقافية كونها مهمة في تشكيل أنماط التشبيك الإجتماعي، وبشكل عام فإن قضية الاندماج الإثني في سياق المجتمعات المحلية على الخط بماليزيا تبقى في أحسن الأحوال عامل يتحدى تشكيل رأس المال الاجتماعي على الخط وخارجه.[5]

وفي دراسة أجراها **بشار الحاج أحمد**، بعنوان "التجربة الماليزية: هل نجحت ماليزيا في لعبة الدول التقانية الحديثة؟؟" والتي نشرت بشكل الكتروني في العدد 61 لمجلة المعلوماتية في مارس 2011، تساءلت هذه الدراسة عن الكيفية التي بدأت بها التجربة الماليزية، والتحديات التي واجهتها، وكذلك عن الكيفية التي استطاعت بها ماليزيا التغلب على هذه التحديات في مدة قصيرة، وعن الفوائد الممكن استنتاجها من هذه التجربة، وعن الكيفية التي تحولت بها ماليزيا من بلد يعتمد على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية، إلى بلد هام ومصدر للمواد والمنتجات الصناعية والكهربائية والإلكترونية،[6] انطلق الباحث من السرد التاريخي

---

[1] Wan Munira Wan Jaafar, ***"On-line Networks, Social Capital and Social Integration: A Case Study of On-line Communities in Malaysia"*** , A thesis submitted in fulfillment of the requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Sociology in the University of Canterbury, 2011, pp 17-18. Access date 2/10/2013 , in http://ir.canterbury.ac.nz/bitstream/10092/5441/1/thesis_fulltext.pdf

[2] Ibid., pp 44-47

[3] Ibid., pp 95-99.

[4] Ibid., p 104.

[5] Ibid., p 257.

[6] بشار الحاج أحمد، "التجربة الماليزية: هل نجحت ماليزيا في لعبة الدول التقانية الحديثة؟؟" ***مجلة المعلوماتية*** العدد 61، مارس 2011، تاريخ الاطلاع 2012/01/11، على الرابط التالي:
http://infomag.news.sy/index.php?inc=issues/showarticle&issuenb=61&id=1177

لفترة حكم مهاتير محمد وركز على استراتيجية النظر شرقا ورؤية 2020 التي طمحت الى جعل ماليزيا بلدا على درجة عالية من التقدم الصناعي بحلول سنة 2020، وحددت المعالم الرئيسية للتحديات في مراعاة التعددية العرقية والدينية للنسيج الاجتماعي الماليزي، تركيز المسلمين على الدراسات الدينية وابتعادهم عن العلوم الطبية والفزيائية والرياضية، بوصف ماليزيا إحدى دول العالم الثالث احتاجت إلى نقل تجارب دولية ناجحة ومشابهة من حيث المقومات لما تمتلكه ماليزيا وحددت تلك التجارب باليابان وكوريا، وأنتج التحالف الاستراتيجي مع اليابان تصنع السيارات الماليزية بروتون وبرودوا، التحدي الآخر هو العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية نحو ماليزيا،[1] واعتبرت الدراسة أن ماليزيا نجحت فيما يتعلق بخلق أمة ماليزية موحدة ذات مصير واحد ومشترك، وولاء واحد للوطن والدولة، وأسست لخلق مجتمع أخلاقي ناجح ومتحرر ومسالم، يكون مواطنوه أحرارا في معتقداتهم وعاداتهم وثقافاتهم، إضافة إلى خلق قاعدة وطنية تساهم في جعل هذا المجتمع مجتمعا علميا متقدما قادرا على الابتكار والإبداع واستشراف المستقبل، ويتميز بالعدالة الاقتصادية بين أفراد المجتمع ككل.[2]

أما فيما يتعلق بتحدى نقل التقانة فقد ركزت الحكومة اهتمامها على المجالات التقانية المتقدمة كالصناعات الدوائية، وتقانة المعلومات، والتقانة الحيوية، وتقانة الطيران والفضاء، وتقانة الإلكترونيات وغيرها، ولكنها لم تقم بتقليد التقانات والصناعات اليابانية تقليدا استنساخيا كما تفعل أغلب الدول التي تعتمد على نقل التقانات الخارجية بل قام الماليزيون بتهيئة المناخ الملائم والبيئة اللازمة لاستيعاب التقانات اليابانية القادمة، وكان ذلك من خلال عدة إجراءات والسياسات المدروسة اهمها كان التخطيط للتعليم من حيث المناهج والتخصصات، والاختراعات والمدارس الذكية.[3]

[1] نفس المرجع.
[2] نفس المرجع.
[3] نفس المرجع.

وبخصوص التحدى المتعلق بالاستثمارات فقد واجهته من خلال ثلاثة مستويات هي السياسات الحكومية على المستوى الاجتماعي والسياسات حكومية على مستوى الاستثمار نفسه والسياسات الحكومية لتحفيز التدريب وتشجيع التطوير المتعلق بالقوى البشرية ، وكان من نتائج هذه السياسات أن الحكومة الماليزية استطاعت أن تحقق ما يسمى بالوظيفة التعليمية المتعلقة بتنمية الموارد البشرية وتوفير رأس المال البشري، وتحقق أيضاً الوظيفة البحثية وذلك بتشجيع الابتكار والبحث العلمي والتقاني داخل الدولة.[1]

وتناولت ورقة بحثية **لجلال الدين عبد المالك وآخرون** نشرت في 2012، تأثير تنفيذ مشروع الكمبيوتر JENii، للمقيمين في الهيئة الاتحادية لتطوير الاراضي FELDA في ولاية باهانج بماليزيا، وهذا المشروع هو منتج في مرحلة التجريب صمم من طرف المعهد الماليزي للأنظمة الإلكترونية الدقيقة MIMOS، ويهدف للحد من الفجوة الرقمية بين سكان الريف، وقد تبنت هذه الورقة البحثية نظرية الإحتواء الرقمي،[2]التي نشأت في 2009 على يد هيلي Heeley وداموداران Damodaran.[3]وتم استعمال المنهج التجريبي اعتمادا على الأسلوبين الكمي والنوعي معا في جمع البيانات بالتركيز على أربعة متغيرات أساسية ذات علاقة بالمبحوثين وهي المتغير الديموغرافي ومتغير الحالة السوسيو- اقتصادية ومتغير الأمية المعلوماتية، ومتغير القدرة على استعمال التكنولوجيا بعد تلقي التدريب،[4]وقد توصلت الدراسة إلى أن المشروع ساعد في تحسين مهارات المبحوثين في استخدام الكمبيوتر حيث أن 75% او اغلبية المبحوثين اكتسبوا مهارات الكمبيوتر بشكل ملحوظ بعد التدريب،[5] ومع ذلك تبقى المهارات متوسطة، فالمشروع ساعد في تقليص الفجوة الرقمية وزيادة الثقة لدى المبحوثين وبالتالي الحد من الرهاب التكنولوجي لديهم.[6]

---

[1] نفس المرجع.

[2] Jalaluddin Abdul Malek, et All, “Digital Inclusion Society in Malaysia Felda Agricultural Area”, ***WSEAS Transactions on Information Science and Applications,*** Volume 9, Issue 4, April 2012, p 115.

[3] Ibid., p 117.

[4] Ibid., p 122.

[5] Ibid.

[6] Ibid., p 123.

المبحث الثالث

التحليل النقدي للأدبيات

المطلب الأول: التحليل النقدي لكل من أدبيات الأمن الانساني ومجتمع المعلومات:

من خلال تتبع مفهوم الأمن الإنساني في الدراسات السابقة وكذلك من خلال ما ذكرناه في الفصل الأول في العنصر المتعلق بالأمن الإنساني كمقاربة تحليلية، نجد أن تعريف الأمن الإنساني لايزال يخضع للكثير من التجاذبات والنقاشات حتى الآن، سواء كان ذلك في الأوساط السياسية أو الأكاديمية، غير أن النقطتين المحوريتين اللتين تتفق حولهما أغلب الأدبيات هما كون الأمن الإنساني يتمحور حول الناس وكونه متعلق بحماية الأفراد من التهديدات، وقد حددها تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1990 بالأبعاد السبعة الشهيرة.

كما نجد أن أغلب التعريفات الواسعة لمفهوم الأمن الإنساني، إضافة إلى بعض التعريفات الضيقة، بنت فهمها للأمن الإنساني على أسس تربط الأمن مباشرة بمنظور تنموي، حيث ركز تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994 على أن مفهوم الأمن الإنساني يعني السلامة من التهديدات المزمنة، والحماية من الإضطرابات المفاجئة والمؤذية، وأشار إلى أن التهديدات يمكن أن تكون على جميع المستويات ومن بينها مستوى التنمية، كما ذكر محبوب الحق أن الأمن الإنساني يتمركز على الناس والأفراد وليس فقط الأقاليم والأمم، وركز على أن الأمن يمكن أن يكون من خلال التنمية وليس فقط من خلال السلاح، وارتبطت نظرة أمارتيا سن بالنظرة اليابانية حول المفهوم المرتبط بتعزيز الجهود المبذولة لمواجهة المخاطر التي تهدد البقاء والحياة اليومية والكرامة الإنسانية، كما استخدمت النظرة اليابانية الأمن الإنساني للإشارة إلى السياسات التنموية من منظور محوره الإنسان أي منظور التنمية الإنسانية معتمدة في ذلك على نموذج الإحتياجات الإنسانية الأساسية، وبالنسبة لتقرير الأمن الإنساني الآن لسنة 2003، فقد اعتبر الأمن الإنساني مكمل لأمن الدولة ويعزز

حقوق الإنسان ويدعم التنمية ويركز على الحماية من التهديدات، وبأنه يجمع العناصر الإنسانية لكل من التنمية والأمن وحقوق الإنسان، كما أن نيل ويوين أيضا نظرا إلى المفهوم على أنه يدور حول التنمية والحماية، وحصرا الحماية في مفهوم ضيق يعني الحماية من الهجوم العنيف فقط دون تهديدات أخرى، وكل هذا يدعم الفرضية الأولى في الشقها المتعلق بالارتباط البنيوي بين الأمن الإنساني والتنمية،وقد اعتبر التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف مركبات أساسية للأمن الإنساني في كل من تقرير التنمية الإنسانية، والنظرة اليابانية التي أضافت أيضا حرية العيش بكرامة، وكذلك في تقرير الأمن الإنساني الآن 2003، والذي أضاف حرية التصرف الذاتي، واعتبر الأمن الإنساني يسعى كذلك لتمكين الناس من التصرف بأنفسهم إزاء التهديدات، كما يهدف إلى تنمية قدرات الأفراد والمجتمعات المحلية، ويتوافق هنا مع مقاربة القدرة الإنسانية.

وفي بعض النظرات الضيقة للأمن الإنساني، ركز كينغ وموراي على نظرية الفقر المعمم في فهمهما للأمن الإنساني، حيث اعتبراه الحياة المتوقعة للفرد خارج دائرة الفقر المعمم، وحددا مجال الرفاه الإنساني الضرورية في الصحة والتعليم والدخل والحرية السياسية والديمقراطية، بينما ركزت النظرة الكندية على أمان الناس من التهديدات العنيفة وغير العنيفة أي تحرر من التهديدات الشاملة لحقوق الناس وسلامتهم وحياتهم بأخذ الناس كمرجعية للأمن ويتمحور حول الحماية والتدابير الوقائية للحد من المخاطر ونقلها.

وتمثلت مساهمة **تقرير برنامج التنمية الانسانية لسنة 1994** فيما يتعلق بالقياس في كونه الإنطلاقة الأولى لطرح التفكير في قضية قياس الأمن الإنساني، إضافة إلى إدراكه المبكر لصعوبة الوصول إلى القياس الكمي الدقيق للأمن الإنساني في مؤشر موحد يضم جميع أبعاد الأمن الإنساني، كما ساهم بإدراجه لمؤشرات وطنية توفر إنذارا مبكرا، إلا أن تلك المؤشرات لم تكن شاملة للأبعاد السبعة التي حددها التقرير لمهدادات الأمن الإنساني، فهي لم تتضمن مؤشرات للأمن البيئي والصحي والشخصي، كما أوضح

طريقة حساب بعض المؤشرات فقط ولم يوضح طريقة الحساب الكمي لعدد من المؤشرات الفرعية كالمعدلات العالية والطويلة المدى للبطالة والتعذيب والإختفاء والرقابة على الصحافة، وساهم أيضا بالدعوة إلى التفكير في مؤشرات قياس عالمية لتعمل إلى جانب المؤشرات الوطنية، ويؤخذ عليه أنه لم يشر إلى المستويين المحلي والفردي لمؤشرات القياس، وللتقرير أيضا مساهمة هامة في التصور المفهوماتي للأمن الإنساني في مستواه الواسع ومن حيث مؤشره للتنمية الإنسانية، والتي وظفت فيمابعد في نماذج حاولت وضع قياسات للأمن الإنساني كنموذج المراجعة التدقيقية لباجباي، ونموذج كينغ ومووراي، ونموذج المركز العالمي لبحوث التنمية، وترجع تلك الثغرات إلى كون هدف التقرير لم يكن تقديم طرق قياس الأمن الإنساني بل كان الهدف في الأساس هو التركيز في إعادة فهم الأمن من خلال الأبعاد السبعة التي أوردها بدلا من المفهوم التقليدي للأمن، كما كان التركيز أيضا في العلاقة بين التنمية المستدامة والأمن الإنساني.

أما بالنسبة لنموذج **كانتي باجباي Kanti Bajpai** فيعد من أوائل الأعمال الأكاديمية التي طرحت تساولات مباشرة حول إيجاد طريقة لقياس الأمن الإنساني، وقد ساهم بتوجيه السؤال والبحث حول مدى إمكانية تطوير مراجعة تدقيقية تمكننا من قياس الأمن الإنساني على مستوى سلامة وحرية الأفراد في أنحاء العالم من التهديدات، وعلى مستوى القدرات الموجودة لمكافحة تلك التهديدات، كما ساهم أيضا في اقتراح أول مؤشر للأمن الإنساني والذي اعتبره جزءا لا يتجزأ من المراجعة التدقيقية للأمن الانساني ووظفه فيما بعد عدة باحثين، ما أضافه هذا النموذج هو أنه رغم تركيزه على المستويات عبر الوطنية وبين الوطنية إلا أنه أشار إلى المستوى المحلي في القياس، كما أدرك أن القياس ينبغي أن يوظف الأسلوبين الكمي والنوعي معا، غير أنه يؤخذ عليه أنه لم يعطي تفاصيل كافية عن طريقة توظيف الأسلوبين معا، ويتفق هذا النموذج مع نموذج تقرير التنمية الإنسانية في اعتمادهما على الإنذار المبكر كفكرة أساسية لتطوير مؤشرات القياس، ويضيف نموذج كانتي باجباي على ذلك أفكار أخرى مثل تركيز الإهتمام على مجالات المشكلة وأن تعيد

المؤشرات تعريف أولويات السياسات الوطنية والدولية وأن تولد معرفة علمية اجتماعية جديدة، وقد قدم باجباي نقدا ذاتيا لمؤشره في قياس الأمن الإنساني من حيث الصدق والثبات، ومن حيث تجميع أنماط مختلفة من بيانات في مقياس واحد، وكون مستوى قياس المؤشر وطني لا يمكنه أن يفيد محليا، ومن حيث أن مؤشر الأمن الإنساني هو قياس موضوعي نسبيا وهو يعاني من مشكلات تفسير الواقع الإجتماعي ولذلك اقترح إمكانية الإستعانة بمناهج للتقويم مثل قياس الرأي العام.[1]ولم يحدد بشكل كاف طريقة التطبيق.

وبالنسبة لنموذج **كينغ وموراي** فيمكن اعتبار هذا النموذج إلى جانب نموذج باجباي من أهم الجهود المبكرة في مجال قياس الأمن الإنساني، ويختلف عن النموذجين السابقين في كونه اعتمد مفهوما ضيقا للأمن الإنساني متوازيا مع مفهوم الفقر وبذلك تم فهم الأمن الإنساني على أنه يتحقق بتحقيق الرفاه الإنساني، وما يؤخذ على هذا النموذج أنه على الرغم من توظيفه لمؤشرات التنمية الإنسانية لقياس الرفاه الإنساني إلا أنه لم يأخذ مفهوم الأمن الإنساني بمعناه الواسع كما ورد في نفس التقرير، فضيق المفهوم بربطه بالمتغير التنموي والاقتصادي أكثر، وتعتبر مساهمة هذا النموذج الأساسية في أنه هدف إلى تحديد عتبة لمؤشرات الأمن الإنساني الخمسة التي حددها، ولم يهدف إلى قياس الأمن الإنساني ككل، كما ابتكر هذا النموذج ثلاثة طرق لحساب الأمن الإنساني وفقا للمستوى المراد قياسه ومن الملاحظ أن النموذج وضع تحديد كميا لبعض المؤشرات كما هو الحال في مؤشر الدخل الفردي ومؤشر الصحة، إلا أنه ذكر كيفية حسابه لمؤشر التعليم دون أن يحدد عتبته كما فعل مع مؤشرات الدخل والصحة، أما في المجال السياسي أي مؤشري الديمقراطية والحريات السياسية التي اعتمدا فيها على قياسات بيت الحرية والتي تقيس الديمقراطية كميا بعدد الحقوق السياسية وتقيس الحريات السياسية كميا بالحرية المدنية، فقد ساهم هنا بإضافة مؤشر حق الفرد في انتخابات حرة ونزيهة لكنه لم يوضح طريقة حسابه وعتبته، ويحسب لهذا النموذج أيضا

[1] Kanti pajpai, *Human security: Concept and Measurment*, University of Notre Dam, Kroc Institute Occasional Paper no19, pp 58-59, access date 02/04/2013 at http://www.hegoa.ehu.es/dossierra/seguridad/Human_security_concept_and_measurement.pdf

إثارته لإشكالية جودة البيانات وتحديثها، حيث أشار إلى الحاجة إلى المعلومات الجيدة حول جميع تلك المجالات في مراحلها المختلفة كانطلاقة أساسية لقياس الأمن الإنساني للشعوب.

وعلى خلاف كينغ ومواري فإن **تقرير الأمن الانساني لسنة 2005** ركز على التهديدات العنيفة ولم يتضمن المجال التنموي ولا الاقتصادي ولا البيئي في القياس، هذا رغم اعتماده هو الآخر على مفهوما ضيقا للأمن الإنساني، وقد أضاف هذا التقرير معيار معدلات الموت بسبب المعارك ومعيارا معدلات الموت غير المباشر والذي قصد به الموت الذي تسببه الحروب بطريقة غير مباشرة، كما ساهم في إبراز بعض التحديات المنهجية التي اعتبر أهمها هو عدم شمولية البيانات بما يكفي لإجراء القياس، كما أثار مشكلة عدم التحديث الدوري للبيانات وهو يتفق مع نموذج كينغ ومواري في هذه النقطة وهذا يؤثر بالتأكيد على جدوى القياس أصلا، وساهم التقرير في إثارة نقطة مهمة متعلقة بالأمن الشخصي، وهي أن بيانات معدلات جرائم القتل والإغتصاب والموت غير المباشر هي في الغالب مفقودة عندما يتعلق الأمر بأقل الدول أمنا، كما أثار إشكالية العنف الإجرامي التي سجل غيابها في عدة قياسات خاصة المتعلقة بالدول التي لم تواجه أيه حروب ولا عدم استقرار لكنها تعاني من العنف الإجرامي، وهو ما يعني ضرورة إدخال العنف الإجرامي ضمن مؤشرات قياس الأمن الإنساني، وفضل التقرير أن يتم الاعتماد في القياسات على البيانات المقدمة بشكل متفرق ومنفصل لأنها ستكون أوضح في القياس من وضعها جميعا في مؤشر مركب واحد، غير أن هذا النموذج كذلك يطرح تساؤلا حول طريقة التقدير والجمع بين مختلف تلك القياسات المتفرقة ولم يصل إلى إجابة على ذلك.

أما نموذج **المركز العالمي لبحوث التنمية** ومن خلال مصفوفته التي أعدت كقائمة موجهة لصناع السياسات المهتمين بالأمن الإنساني، فتعد من أشمل النماذج مقارنة بالنماذج الأربعة السابقة فيما يتعلق باحتواء قائمتها لعدد كبير من متغيرات القياس وشملت الأبعاد السبعة التي حددها تقرير التنمية الإنسانية،

إلا أنه لم يتم إبراز الأسس التي تم على أساسها بناء القائمة وتم الاكتفاء بالتعليق حول أن البيانات جمعت من مصادر وتقارير مختلفة، فمن المهم توضيح المنطلقات الأساسية لعملية القياس كون قضية القياس تحتاج إلى أكثر من الإحصاء العددي للمهددات، فهي تحتاج إلى مناقشة لكونها لاتزال قضية جدلية إلى الآن، وذكرت مقدمة هذه القائمة إشكالية صعوبة القياس، ولم نتمكن من التعرف على المنهج العلمي المستخدم للقياس بل حصلنا فقط على أشمل قائمة لقياس الأمن الإنساني، كما لم تفصل كذلك في طريقة حساب قيمة كل متغير بل أعطت فقط قائمة المتغيرات وهو ما يعني أن استعمالها للأسلوب الكمي كان فقط على مستوى تعداد المتغيرات وليس على مستوى طريقة حساب محتوى كل متغير.

أما **تايلور اون** فمن أهم ما ساهم به نموذجه في القياس هو محاولته إيجاد حلول لسعة الأمن الإنساني وتحديد ما ينبغي أن تحتويه قائمة تهديداته وما لا ينبغي أن تحتويه، حيث رأى أنه يمكن التغلب على هذا المشكل إما بتحديدنا المسبق لقائمة المهددات أثناء تصميمنا للبحث، أو بتركنا للبيانات والمعلومات المتوفرة تقودنا في معايير التقييم، وقد استفاد تايلور في وضعه لهذا النموذج من أعمال سابقيه في عدة نقاط أساسية، أهمها أنه ابتعد عن وضع معايير موحدة للمؤشرات وركز على التهديدات المهمة فقط لإقليم أو أمة معينة، وحاول إعادة توجيه النطاق نحو مستوى ما دون الدولة لرصد تهديدات الأمن الإنساني المتناثرة محليا، كما وظف تايلور نظام المعلومات الجغرافية مستفيدا من التقدم التقني في المجال الجغرافي، وحاول حل الإشكالية التي واجهت أغلب النماذج المذكورة سابقا والمتعلقة بتجميع أنواع مختلفة من البيانات، ووظف هذا النموذج الأسلوبين الكمي والنوعي معا في القياس، ورغم تغطيته لأغلب أبعاد تهديدات الأمن الإنساني غير أنه يؤخذ على هذا النموذج إهماله لقياس تهديدات الأمن الإجتماعي دون ذكر أي مبررات لتركه دون قياس، كما يلاحظ أيضا تحيز نسبي في اختيار النظام المعلوماتي من المجال الجغرافي كونه في مجال تخصصه العلمي حيث أنه لم يبرر موضوعيا لماذا اختار هذا النظام دون غيره، ويلخص الجدول الموالي

تقييما لأساليب القياس الستة المذكورة، وفقا لمعيارين أساسيين هما مدى تغطيتها لعناصر وأبعاد الأمن الإنساني، ومنهجها المتبع في القياس.

الجدول (3): تقييم أساليب ومناهج قياس الأمن الإنساني.

نموذج القياس	قياس التحرر من الخوف				قياس التحرر من الحاجة			قياس كمي	قياس نوعي
	أ.سياسي	أ. بيئي	أ.مجتمعي	أ.شخصي	أ.إقتصادي	أ.غذائي	أ.صحي		
تقرير التنمية الإنسانية1994	X		X		X	X			X
تدقيق الأمن الانساني لكانتي باجباي	X	X	X	X	X	X	X	X	X
كينغ ووراي	X				X		X	X	X
تقرير الأمن الإنساني2005	X		X	X				X	X
المركز العالمي لبحوث التنمية	X	X	X	X	X	X	X		X
خريطة الأمن الإنساني لتايلور اوين	X	X		X	X	X	X	X	X

المصدر: الباحثة اعتمادا على محتوى الوثائق المذكورة في الجدول.

وفيما يتعلق بأساليب قياس مجتمع المعلومات فإن الأدبيات تبرز أن مجتمع المعلومات هو الآخر لايزال مجال بحث في طور النمو وذلك ما يعكسه عدم وجود منهج قياس له يحظى بإجماع أو اتفاق بين الباحثين تماما كما هو الحال بالنسبة للأمن الإنساني، فمن الواضح أن النماذج الأربعة المذكورة في قياس مجتمع المعلومات تختلف في أغلب معاييرها في القياس، غير أنه يوجد اتفاق بي ثلاثة منها حول إدراج

معيار تقني يتمثل في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفاذ إليها، حيث عبر عنه تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتزويد بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعبر عنه تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات بالبنية التحتية والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويقيسه من خلال خمسة مؤشرات فرعية وهي النسبة المؤوية لعدد السكان المشتركين في الهاتف الثابت، النسبة المؤوية لعدد السكان المشتركين في الهاتف الخليوي، الإنترنت الدولي عريض نطاق (بايت / ثانية) لكل مستخدم للإنترنت، نسبة الأسر المزودة بجهاز حاسوب، نسبة الأسر التي لديها نفاذ للأنترنت، وعبر عنه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالبنية التحتية والنفاذ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويدخل ضمنها 10 مؤشرات، ونفاذ الأسر والأفراد واستخدامهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتتضمن 12 مؤشر، والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات واستخدامها من قبل الشركات تتضمن كذلك 12 مؤشرا، فيما لم يشر النموذج الرابع والذي قدمه ايمانويل باباتوندي اجالا وزملاؤه إلى البنية التحتية ضمن مؤشراته لقياس مجتمع المعلومات.

ولأن كل من OCDE وUNCTAD هما منظمتان هدفهما اقتصادي بالدرجة الأولى فإن المعايير الاقتصادية والتجارية حاضرة بقوة في مقياسيهما، وذلك من خلال إدراج إنتاج وطلب وتجارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن معاييرها، حيث عبرت عنها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وطلب قطاع الأعمال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وطلب الأفراد والأسر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بينما عبر عنها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة في سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضمت 4 مؤشرات، ويمكن هنا ايضا إدراج بعض الابعاد جاءت ضمن نموذج قياس إيمانويل باباتوندي اجالا وزملاؤه، وهي خلق فرص العمل وتحسين الأداء الوظيفي والتي تدخل ضمن معيار التأثير، والعولمة وزيادة الدخل وتوليد جودة رأس

المال الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة والتي تحتوي مجتمعة على 13 مؤشرا، وتدخل تحت معيار مخرجات مجتمع المعلومات.

أما المعايير المعرفية فقد كانت بارزة بوضوح في كل من نموذج قياس تقارير الاتحاد الدولي للاتصالات حين أدرجت معيار المهارات في مجال المعلومات والاتصالات والمتضمن معدل الأمية لدى البالغين، ونسبة التسجيل الإجمالية في المستوى الثانوي فمافوق، ومعيار استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمتضمن ثلاثة مؤشرات هي نسبة الأفراد الذين يستعملون الانترنت، النسبة المؤوية لاشتراكات السكان في النطاق العريض الثابت، النسبة المؤوية للإشتراكات النشطة للسكان في النطاق العريض النقال، كذلك نموذج قياس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حين أدرجت معيار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، والذي تضمن8 مؤشرات، كما يمكن أيضا اعتبار معيار المحتوى المعلوماتي الذي أدرجته منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية أيضا ضمن المعايير المعرفية، أما نموذج قياس ايمانويل باباتوندي اجالا وزملاؤه، فإن المعايير المعرفية تجسدت في معيار وتيرة الاستعمال، والتي ضمت بعدين أساسيين هما تكرار الاستعمال وتنوع الاستعمال ويضم هذين البعدين 27 مؤشرا، ومعيار التأثير في بعده توليد المهارات والذي يعد واحد من بين أربعة أبعاد لمعيار التأثير، ومعيار مخرجات مجتمع المعلومات في بعده توليد جودة رأس المال الاجتماعي والذي يعد أحد ابعاد معيار مخرجات مجتمع المعلومات الأربعة.

ومن الملاحظ أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو النموذج الوحيد الذي أدرج معيار مخصصا لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الحكومة والذي تضمن 7 مؤشرات، وهو معيار، كما يلاحظ من الناحية المنهجية أن جميع نماذج القياس المذكورة اعتمدت على نهج إحصائي كمي.

المطلب الثاني: تحليل نقدي لعلاقة مجتمع المعلومات بالأمن الإنساني

يبرز من خلال تتبع أدبيات الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات أن دراسة الظاهرتين حظيت باهتمام الباحثين والسياسيين منذ فترة طويلة لكنها كانت بشكل منفصل، وقد كانت أول مساهمة جمعت بشكل واضح ومباشر بين الأمن الانساني ومجتمع المعلومات في دراسة واحدة، هي الورقة التي قدمها فولفغانغ بينيديك Wolfgang Benedek سنة 2012 بعنوان "الأمن الإنساني في مجتمع المعلومات" في ورشة عمل عقدت بالنمسا حول "مستقبل الأمن الإنساني في مجتمع المعلومات: تنظيم المخاطر – تمكين الناس".*

وقد اعتبر التعامل مع التهديدات الأمنية المباشرة وغير المباشرة المؤثرة على الفرد العادي، هو تحدي بالنسبة للأمن الإنساني في مجتمع المعلومات، وفي هذا السياق قدمت الورقة تهديدات الأمن الإنساني على أنها يمكن أن تتعلق بالتحرر من الخوف، وهذا يعني الأمن الشخصي، والتهديدات لمستخدمي الإنترنت وانتهاك حقوقهم المدنية والسياسية، كما يمكن أن تتعلق بالتحرر من الحاجة، وهذا يعني تهديدات مستخدمي الإنترنت التي تؤثر على حقوقهم الاقتصادية والإجتماعية والثقافية، والحق في التعليم، والصحة والتنمية.[1]

وقد أشارت هذه الورقة إلى أن مفهوم الأمن الإنساني يتعامل أيضا مع تمكين الأفراد للتعامل مع تلك التهديدات، وهى فرصة توفرها الأنترنت، واتخذت المبادرات المدنية للربيع العربي كمثال لذلك، كما أشارت إلى أنه يمكن أيضا أن يساء استخدام الإنترنت من طرف الحكومات لفرض سيطرة أكبر على الأفراد، كالحد من حريتهم في التعبير مثلا، وتم النظر إلى علاقة الأمن الإنساني بمجتمع المعلومات في سياق حقوق

* كانت الورشة بتعاون عدة مؤسسات أكاديمية واستراتيجية، من أهمها معهد القانون الدولي والعلاقات الدولية لجامعة غراز Graz وأكاديمية الدفاع الوطني لجمهورية النمسا.

[1] Wolfgang Benedek, "Human Security in the Information Society", in 5 th Graz Workshop on ***" The Future of Human Security in the Information Society: Regulating Risks - Empowering People"***, University of Graz, Austria, Friday, 16 March 2012, p 3. Access date 13/07/2012 in http://www.etc-graz.at/typo3/fileadmin/user_upload/ETC-Hauptseite/human_security/hs-perspectives/pdffiles/issue1_2012/4-HSP12_Benedek__FINAL_.pdf

الإنسان وخاصة فيما يتعلق بأمن البيانات والخصوصية لأن حقوق الإنسان أيضا تحمي وتمكن الأفراد،[1] تطرقت الورقة أيضا إلى التهديدات المتعلقة بسرقة الهويات الرقمية، وخطابات الكراهية والعنصرية والتطرف على شبكة الأنترنت، إضافة إلى المواد الإباحية المرتبطة بالأطفال، وهو ما يعني أن الأفراد في مجتمع المعلومات يواجهون نقاط ضعف محددة والتي تحتاج لمعالجة من طرف مفهوم الأمن الإنساني،[2]وهناك مشكلات أخرى تنشأ عندما تكون الدولة هي مصدر انعدام الأمن حيث هناك خطر لتطبيق قوانين مكافحة الإرهاب أو القوانين ضد الجريمة المنظمة وترى الورقة أن مسؤولية حماية أمن الأفراد لا تقع على عاتق الدولة والمؤسسات وحدها بل أيضا تتطلب مساهمة الأفراد أنفسهم،[3] فجميع الفاعلين يخضعون للتهديد كما ينبغي عليها المشاركة في التدابير العلاجية، ومفهوم الأمن الإنساني يتميز باحترام حقوق الإنسان وهي أيضا ذات صلة بالتهديدات الأمنية المرتبطة بالأنترنت، وعالجت الورقة الموضوع في سياقه الأوروبي.[4]

وقد اعتبرت هذه الورقة البحثية المجال الثقافية ضمن جانب التحرر من الحاجة فيما نعتبره ضمن التحرر من الخوف، كما أنها ركزت أكثر على التهديدات التي تواجه الأمن الإنساني في مجتمع المعلومات فيما تحاول دراستنا تشخيص الدور بشقيه السلبي والإيجابي لمجتمع المعلومات في التأثير على مستوى الأمن الإنساني، وقد تعاملت الورقة مع مجتمع المعلومات على أنه يعني استخدام الأنترنت فقط وأهملت دور التكنولوجيات الإتصالية والمعلوماتية الأخرى، كما أن إتخاذ الربيع العربي كمثال يعتبر أمرا شديد التفاؤل فالواقع لا يثبت أن الأنترنت قامت بدور إيجابي في تمكين الأفراد من التعامل مع تهديدات أمنهم الإنساني، ويعالج العلاقة من حيث كون التهديدات التي يواجهها الفرد في مجتمع المعلومات ينبغي أن يعالجها مفهوم الأمن الإنساني، تتفق دراستنا مع فكرة أن مجتمع المعلومات يوفر فرص التمكين للأفراد لمواجهة تهديدات

[1] Ibid., PP 4-5.
[2] Ibid., p 6.
[3] Ibid., p 9.
[4] Ibid., p 11.

أمنهم الإنساني. كما يلاحظ أن الورقة تميل إلى التحليل الإستراتيجي أكثر من التحليل العلمي المنهجي حيث لم يتم ذكر المناهج والمقاربات النظرية التي قادت هذه الورقة البحثية.

المطلب الثالث: تحليل نقدي للسياق الماليزي للدراسة

يتضح من خلال أدبيات السياق الماليزي في مجال الأمن الإنساني والتنمية أن دراسة كل من راشيلا راملي ومايكل ماكاميت هي أكثر الدراسات المذكورة ارتباطا بمتغير الأمن الإنساني،[1] فيما تعتبر دراسات كل من محسن محمد صالح ومحمد شريف بشير ونادية فاضل عباس مرتبطة أكثر بعوامل نجاح التجربة التنموية الماليزية، ولم تركز في تحليلاتها على متغير الأمن باستثناء تبني دراسة نادية فاضل لمفهوم واسع وشامل للتنمية في بعدها الاقتصادي والاجتماعي، والسياسـي، وإبراز علاقة بنيوية للأمن والتنمية عندما اعتبرت التنمية هي ضمان للأمن الفردي والإجتماعي والقومي، وهي في هذا تتفق مع طرح محبوب الحق الذي ذكرناه سابقا، وقد اعطت راشيلا وزملاؤها تسعة أبعاد للأمن الإنساني، وهي البعد الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والإجتماعي والشخصي والمجتمعي والسياسي والثقافي، فيما جادل مايكل بأن الأمن الإنساني يكمل طبيعيا أمن الدولة، وهو في هذا يتفق مع نظرة تقرير الأمن الإنساني الآن لسنة 2003، وقد حاول استكشاف وتحليل الأدلة المتعلقة بدمج مفهوم الأمن الإنساني في أطر الأمن القومي.

واتفقت دراسات كل من محسن محمد صالح ومحمد شريف بشير ونادية فاضل عباس فضلي على كون المتغير المعرفي أحد أهم عوامل نجاح التجربة التنموية الماليزية، حيث ركزت دراسة محسن على قطاع

[1] كما اشرنا في عنصر الدراسات السابقة في المقدمة أن هناك دراستين مهمتين حول الأمن الإنساني بماليزيا لكن لم نتمكن من اجراء دراسة نقدية لهما، وهما: الدراسة الجماعية لزارينا عثمان Zarina Othman وآخرون حول "الأمن الإنساني وشبكات الأمان الإجتماعي" المنشورة عام 2005 بالجامعة الوطنية الماليزية UKM، وذلك لكونها بلغة المالاي ولم نجد لها ترجمات إلى أي من اللغات العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية، ودراسة Benny TEH Cheng Guan, Human Security: Developing a conceptual framework for Malaysia, 2012، والتي رغم اتصالنا بصاحبها إلا أننا لم نتمكن من الحصول على نسختها الكاملة بل اطلعنا على ملخصها فقط

التعليم والتدريب في ماليزيا، باعتباره أحد أهم الأسباب التي مكنت ماليزيا من النهوض، وحللت دراسة محمد شريف دور التعليم في النهضة التنموية من حيث النظام التعليمي ودور الدولة وتطوير القوانين والسياسات والمؤسسات التعليمية، ونظام التدريب الصناعي، واعتبر اقتناء المعرفة التقنية واستيعابها واحدة من بين ستة عناصر للنجاح، أما نادية فأعتبرت الإقتصاد المعرفي والإجراءات الحكومية المساندة للتنمية الإنسانية والاقتصادية وتعزيز الإبتكار والإبداع، وبناء قوة عالية التأهيل، وتطوير البنية التحتية للدولة والتي يدخل تحت إطارها توفير شبكات معلومات واتصالات متقدمة جدا وخدمات معلوماتية عالية الجودة، وتطوير المجتمعات التكنولوجية ومراكز الابتكار والابداع، وحماية الملكية الفكرية كملامح لنجاح التنمية الماليزية، وهذا يدعم اختيارنا للبعد المعرفي في التنمية الإنسانية الشاملة ضمن متغيرات دراستنا، وفي الفرضيات.

ومن الناحيتين النظرية والمنهجية فإن محسن محمد صالح لم يشر إلى النظرية المتبناة في تحليلاته غير أنه أشار إلى توظيفه لمقابلات مع شخصيات لها دور في صناعة القرار بماليزيا، كما لم يشر محمد شريف بشير كذلك إلى الإطار النظري لدراسته واكتفى بعرض الجذور النظرية التي تبنتها ماليزيا والمتمثلة في نظرية الإوز الطائر وسياسة التوجه شرقا، ورغم أن دراسة نادية تعد واسعة وشاملة من حيث المضمون، كما أنها ذكرت الفرضية التي انطلقت منها على عكس باقي الدراسات، حيث انطلقت من فرضية مفادها أن وجود قادة الفكر التنموي في ماليزيا مكنها من الوصول إلى المستوى التنموي المرموق الذي تمتاز به فضلا عن لاعتماد على قيم الإسلام النبيلة وجعلها سلوكا يوميا للتعامل، إلا أننا لاحظنا غياب تحديد الإطار المنهجي المتبع في المقال، وكذلك التمسنا مبالغة وتحيز في صياغة الفرضية إلى صالح وجهة نظر المالاي، أما راشيلا وزملاؤها، فقد تبنوا النظرية البنيوية ومنهجا كميا في انجاز دراستهما أما دراسة مايكل، فرغم كونها أكثر الدراسات تحليلا لمتغير الأمن الإنساني في ماليزيا إلا أنها كذلك لم تبرز إطارها النظري والمنهجي بوضوح، وقد لاحظنا من خلال أدبيات الأمن الإنساني علاقة قوية تربط بين الأمن الإنساني

ومتغير التنمية إلى درجة استناد بعض الدراسات إلى نفس الأساليب لقياس كل من الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية، كما لاحظنا شح شديد لدراسة علاقة متغير الأمن الإنساني بمتغير مجتمع المعلومات وحتى علاقته بالمتغيرات ذات الطابع التكنولوجي بشكل عام.

أما فيما يخص متغير مجتمع المعلومات، فنجد أنه على اختلاف تسمياته، فإن التركيز الموضوعاتية للدراسات، كان حول تقييم تقدم ماليزيا نحو تحقيق مجتمع المعلومات، وتحليل وتقييم سياسات العلم والتكنولوجيا وخاصة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحديات التي واجهتها، وكذلك تناول علاقة تلك التكنولوجيا بالنمو الاقتصادي والإنتاجية والتنمية الإنسانية وتطوير رأس المال البشري والاقتصاد المعرفي والمتغير السكاني، ومفاهيم عديدة أخرى، كما تم التعرض إلى سياقات التعددية الإثنية والاندماج الاجتماعي والوحدة الوطنية، وكذلك تم تحديد تموقع ماليزيا ومقارنتها في السلم العالمي لمجتمع المعلومات، وتم أيضا تشخيص العوامل الحاسمة التي تتطلب الاهتمام فيما يتعلق بتكنولوجيا معلومات واتصالات قائمة على الابتكار.

ومن الملاحظ ان التوجه الموضوعاتي والتحليلي العام لدراسات مجتمع المعلومات المتوفرة هو توجه اقتصادي وسياساتي وتنموي ومعرفي، وفي جميع الدراسات لم يعالج المجال الأمني إلا باعتباره أحد تحديات مجتمع المعلومات، وبالتالي نلتمس نقصا حادا في دراسة مجتمع المعلومات وعلاقتها بالمتغير الأمني.[1]

وفي حين أن عدة دراسات لم تشر صراحة إلى أطرها النظرية والمنهجية، كما هو الحال في دراسات كل من جورا رملان وزملائها، وعلى سلمان، وبشار الحاج احمد، و محمد السيد سليم (والذي لم يذكر اطاره النظري والمنهجي غير أنه ضمنيا استخدم منهج نوعي مع وجود دلالات احصائية في البحث مستقاة من عدة وثائق)، نجد في المقابل أن بقية الدراسات عالجت الموضوع وفق اتجاهات نظرية ومنهجية مختلفة

[1] لا نقصد هنا الأمن المعلوماتي، بل الأمن بمعناه الواسع.

ومتعددة، مثل نظرية التحول والمنظورين التاريخي والمقارن في دراسة هانس ديتر، واستخدام نورسية عبد الحميد وحليمة بديع الزمان لتقنيتين في جمع المعلومات هما تقنية الديلفي والمقابلة شبه المنظمة، ودمج رامتشاندان راماسامي لطريقة التقسيم الطبقي لداالينيوس Dalenius وهودجيس Hodges المستخدمة في أخذ العينات مع طريقة القياس عبر مؤشر الترتيب، وتبني الورقة البحثية لجلال الدين عبد المالك وزملاؤه لنظرية الإحتواء الرقمي، واستعمالها لمنهج تجريبي اعتمادا على الاسلوبين الكمي والنوعي معا، وتبني أطروحة وان منيرة وان جعفر لثلاثة مقاربات نظرية في نفس الدراسة وهي نظريات المجتمع الشبكي ورأس المال الاجتماعي والاندماج الاجتماعي، متبعة منهج يمزج دراسة حالة استكشافية متعددة بمنهج مختلط.

ورغم أن ابتكار أساليب لقياس مجتمع المعلومات لم تكن الهدف الأساسي لأي من الدراسات المذكورة، إلا أن هناك ثلاثة دراسات منها أولت أهمية لذلك، فقدم هانس ديتر مؤشرات تمثلت في عدد الهواتف النقالة والحواسيب الشخصية، عدد مزودي الأنترنت، عدد المهندسين والعلماء في بحوث التطوير، صادرات التكنولوجيا الفائقة نسبة إلى صادرات الصناعات التحويلية، عدد براءات الإختراع لكل من المقيمين وغير المقيمين هانس ديتر، بينما ركز رامتشاندران راماسامي على تسعة متغيرات أساسية تدخل تحت النفاذ الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانتشارها، واستعمالها، والمهارات، فيما جمع جلال الدين عبد المالك وزملاؤه بياناتهم بالتركيز على أربعة متغيرات أساسية كانت جميعها متعلقة بالمبحوثين وهي المتغير الديموغرافي ومتغير الحالة السوسيو- اقتصادية ومتغير الأمية المعلوماتية، ومتغير القدرة على استعمال التكنولوجيا بعد تلقي التدريب.

وبناءا على كل ما ورد في هذا الفصل، يمكن تشخيص عدد من الفجوات لاتزال تواجه الباحثين، وفي حاجة إلى مزيد من الاهتمام البحثي الأكاديمي، فبعد الفحص الموضوعاتي والتحليلي للأدبيات المتوفرة حول الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات والسياق الماليزي لهما، وجدنا أنه على الرغم من وجود كم هائل

من الدراسات التي عالجت إشكاليات كل من الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات بشكل منفصل في سياق علاقتهما بالتنمية، وبمتغيرات عديدة أخرى، إلا أن أهم الفجوات المسجلة هي شح الدراسات التي تعالج علاقة مباشرة بين متغيري مجتمع المعلومات والأمن الإنساني، كما سجلنا أيضا تناقضات بين الدراسات الواردة حول تقييم التجربة الماليزية فيما يتعلق بالقيادة السياسية ودور القيم الدينية في تحقيق الأمن والتنمية الإقتصادية في ماليزيا، حيث أن أغلب القراءات باللغة العربية متفائله في تصويرها لنجاح التجربة الماليزية، فيما نجد أن الدراسات غير العربية تحكم في أغلبها بعدم نجاح ماليزيا في هذا الخصوص، وهذا ما يبرز حاجة لإجراء مزيد من البحوث يكون طابعها نقدي وتجريبي وميداني ومعمق ومقارن في إعادة تقييم دور القيادة السياسية والقيم الدينية في تحقيق الأمن والتنمية في ماليزيا.

ومن الناحية المنهجية، لاتزال هناك فجوة متعلقة بالكيفية التي يمكن من خلالها الجمع بين البيانات الكمية والبيانات النوعية في نفس المقياس فيما يخص قياس الأمن الإنساني، وكذلك البحث في أنسب تقنيات معالجة المعلومات التي يمكنها المساعدة في قياس المفهوم الواسع للأمن الإنساني، كما لاحظنا أن أساليب قياس مجتمع المعلومات يغلب عليها الطابع الكمي، وبالتالي تبرز حاجة إلى إدراج الطابع النوعي إلى جانب الكمي بهدف رفع نسبة الموثوقية في القياس، ويلاحظ أيضا أن أغلب جهود قياسه كانت خاضعة لهيئات ومنظمات دولية تخدم في أغلبها أجندات إقتصادية وتكنولوجية، وهذا انعكس بشكل واضح على طبيعة معايير القياس، وهنا تبرز الحاجة إلى توجه البحث نحو إدراج معايير إنسانية أيضا ضمن معايير قياس مجتمع المعلومات، كما أن أغلب الدراسات التي أنجزت باللغة العربية فيما يتعلق بالسياق الماليزي، كانت تحمل طابعا كيفيا، وابتعدت كليا عن الطابع الكمي، وهنا تبرز حاجة إلى توجه الدراسات باللغة العربية إلى استخدام النهج الكمي في دراساتها إلى جانب النهج النوعي، وذلك من أجل تحقيق هدف تكاملي وتنموي لدراسات هذا المجال.

وقد ساهمت أدبيات الدراسة المذكوره في تعميق الفهم النظري للظاهرتين وكذلك فهمها في سياقها الماليزي، وكذلك في تحديدنا لمفاهيم ومتغيرات الدراسة، والتعرف على طرق قياس الظاهرتين لتوظيف المناسب منها لقياسها في السياق الماليزي، وقد ساعدتنا بشكل واضح في تطبيق مقاربة القدرة في مرحلة التحديد النظري لقوائم القدرات، والتي أوردناها في الجدولين (1) و(2) في الفصل السابق، كما ساعدت أغلب الأدبيات في صياغتنا لفقرات الإستبيان الذي تم توزيعه على طلبة الدراسات العليا بالجامعات الماليزية، وبالتالي أسئلة المقابلات، كما ساعدت أيضا إلى جانب الإطار النظري للدراسة في تفسيرنا للنتائج النهائية التي توصلت إليها.

وتحاول دراستنا هذه المساهمة في ردم بعض الفجوات التي تم تشخيصها، من خلال إدراج إطار منهجي فصله الفصل الثالث، وهو إطار يجمع الجانب الكمي بالجانب النوعي في معالجة موضوع الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات في السياق الماليزي، وذلك بتبني المنهج المختلط، كما تحاول الاستفادة من المنهج عبر التخصصي نظرا لتشعب وتعقيد ظواهر الدراسة والاستفادة من المعرفة الموجودة لدى الخبراء والممارسين في مجالات الدراسة، وتساهم من الناحية الموضوعاتية بتحليل ودراسة العلاقة بين متغيري الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات والتي أشار فولفغانغ بينيديك Wolfgang Benedek إلى أن ورقته "الأمن الإنساني في مجتمع المعلومات" والتي قدمها سنة 2012، كانت أول عمل يجمع بين هذين المتغيرين في دراسة واحدة، ولذلك اخترنا الاستعانة بمتغير وسيط وهو التنمية الإنسانية الشاملة لدراسة تلك العلاقة.

الفصل الثالث:

الإطار المنهجي للدراسة

الفصل الثالث

الإطار المنـهجي للدراسة

هدف هذا الفصل هو عرض وتحديد ومناقشة المناهج والأساليب والتقنيات التي وجهت البحث، حيث تبنت الدراسة في الأساس استراتيجية دراسة حالة إستكشافية Exploratory Case Study مستعينة بالمنهجين المختلط Mixed Methods والعابر للإختصاصات Trans-disciplinary Method، وتم خلالها استعمال ثلاثة أدوات وأساليب لجمع البيانات والمعلومات وهي الوثائق Documents، المقابلات شبه المنظمة Semi-Structured Interviews، والإستبيان Questionnaire، كما استعنا ببرنامجي SPSS 21، و Atlas.ti 7 وبعملية التثليث Triangulation في تنظيم ومعاجة البيانات والمعلومات.

وقد اعتمدت الدراسة على بيانات ومعلومات نوعية وكمية في آن واحد، تم جمعها من مصادر في تخصصات متعددة ذات علاقة بموضوع ومتغيرات البحث، فاستخدمت وثائق متنوعة (بيانات كمية ونوعية) حول موضوعات مجتمع المعلومات والأمن الإنساني والتجربة الماليزية في سياق هاتين الظاهرتين، كما استخدمت المقابلات الشخصية (بيانات نوعية) مع خبراء مختصين في مجالات مختلفة مرتبطة بظواهر الدراسة كإحدى أدوات جمع المعلومات، واعتمدنا كذلك على إستبيان (بيانات كمية) شمل عينة من طلبة الدراسات العليا الذين يعيشون في ماليزيا ويزاولون دراستهم في تخصصات مختلفة في جامعاتها الحكومية.

ويشرح هذا الفصل بالتفصيل تلك المناهج ودواعي اختيارها،كما يوضح كيفية تحديد عينات الدراسة والأساليب والتقنيات التي دعمت هذه الدراسة عمليا والتي وظفناها لجمع وتحليل المعلومات المذكورة أعلاه.

المبحث الأول

مناهج الدراسة وتحديد عينات الملاحظة

إن الغرض المباشر لإجراء هذه الدراسة هو استكشاف وفهم كيفية ومدى الدور الذي يلعبه مجتمع المعلومات اتجاه تعزيز الأمن الإنساني في المجتمع الماليزي، لهذا تم تصميم الدراسة في الأساس كدراسة حالة استكشافية Exploratory Case Study، ونظرا لارتباط جودة دراسة أي حالة بتنوع وتعدد مصادر الأدلة والمعلومات، إستعنا بأسلوب البحث المختلط (نوعي وكمي) Mixed Method (Qualitative and Quantitative)، وبالمنهج عبر التخصصيTransdisciplinary Method نظرا لطبيعة متغيرات الدراسة المتمثلة في مجتمع المعلومات، التنمية الانسانية الشاملة بمافيها المعرفية والاقتصادية ، والأمن الإنساني.

وقد استدعت الضرورات البحثية عدم الإقتصار في جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها على المعرفة المتداولة حول الموضوع في مجال تخصصنا وحده – أي مجال العلاقات الدولية أوالدراسات الأمنية– بل تطلبت الطبيعة المتعددة الاختصاصات للأمن الإنساني ومجتمع المعلومات والعلاقة بينهما اتباع توليفة بين المناهج المذكورة والمرتبطة بشكل وثيق بإشكالية البحث والمقاربات النظرية المختارة ومفاهيم الدراسة وبالتالي حاولنا تكييف أسلوب البحث مع طبيعة الموضوع محل الدراسة.

وتوضح المطالب الثلاثة الموالية المناهج المستخدمة وتقنياتها ودواعي اختيارها، وكيفية توظيفها في البحث، وتحديد مجتمع الدراسة وعينات الملاحظة.

المطلب الأول: منهج دراسة حالة Case Study Method

يرى روبيرت إي ستيك Robert E. Stake (2005) أن دراسة الحالة هي ليست منهجا في حد ذاتها بل ترتبط بالنظر بعمق ومن عدة زوايا إلى الشيئ المدروس،[1]وتعرف هيلين سيمونس Helen Simons (2009) دراسة حالة على أنها استكشاف عميق من منظورات متعددة للتعقيد والتفرد الموجود في مشروع أو سياسة أو مؤسسة أو برنامج أو نظام ما في سياق الحياة الواقعية،[2]وهناك أربعة انماط أساسية لتصميم دراسة حالة، أوضحها روبيرت يين Robert Yin من خلال الشكل التالي:

الشكل(3): الأنماط الأساسية لتصميم دراسة حالة.

	تصميم فردي الحالة	تصميم متعدد الحالة
كلي (وحدة تحليل واحدة)	النوع الأول	النوع الثالث
جزئي (متعدد وحدات التحليل)	النوع الثاني	النوع الرابع

ترجمت عن المصدر التالي: Robert K. Yin, *Case Study Research: Design and Methods*, Fourth edition, Lose Angeles, London, India, Singapore: SAGE Publications, 2009, p39.

[1] Gary Thomas, ***"How to do Your Case Study: A guide for students and researchers"***, Los Angeles London New Delhi Singapore Washington: SAGE, 2011, p 9.
[2] Ibid, p 10.

1- لماذا دراسة حالة؟

لقد اخترنا دراسة حالة كاستراتيجية أساسية لدراستنا لأنها توفر لنا معلومات مستفيضة تساعد على فهم أشمل للعلاقة بين ظاهرتي مجتمع المعلومات والأمن الإنساني في ماليزيا بصورة أكثر عمقا مما تقدمة لنا مناهج البحث الأخرى، كما أن هذا المنهج يساعدنا على تفسير نتائج التحليلات النوعية والإحصائية كما يفيدنا في استنباط فروض جديدة في نهاية الدراسات الاستكشافية والتي تفتح مجالا لزيادة تعميق البحث في المجال، هذا بالإضافة إلى مرونة هذه الاستراتيجية بإعطائها حرية أكبر للباحث من خلال تعدد مصادر المعلومات وإمكانية تكيفها مع جوانب مثل الجانب الإحصائي والجانب التحليلي النوعي والجانب المتعدد الإختصاصات، وتهدف دراسة الحالة الاستكشافية إلى تحديد أسئلة وفرضيات لإجراء دراسات لاحقة أو إلى تحديد الجدوى من البحث المرغوب فيه، وكثيرا ما يجرى جمع البيانات والعمل الميداني المسبق لتحديد الاسئلة والفرضيات النهائية، وهذا النوع من الدراسات غالبا ما تعتبر دراسات تمهيدية لمشاريع بحثية أخرى.

ويرى روبيرت يين Robert K. Yin أن دراسة حالة هي الاستراتيجية البحثية المفضلة عندما تتحقق ثلاثة شروط أساسية هي: [1]

- عندما تكون طبيعة السؤال المطروح للبحث هي كيف؟ او لماذا؟.
- عندما يمتلك الباحث سيطرة قليلة على الحدث أو الظاهرة.
- وعندما يكون محور الدراسة هي ظواهر حالية وفي سياق الحياة الواقعية.

وبالنظر إلى شروط روبيرت يين المذكورة فإن السؤال المحوري لدراستنا ومدى سيطرتنا على الظواهر المدروسة وغرض البحث كلها عوامل تطلبت دراسة حالة كأنسب استراتيجية لإجراء هذا البحث.

[1] Robert K. Yin, ***"Case Study Research: Design and Methods",*** Lose Angeles, London, India, Singapore: SAGE Publications, 4th edition, 2009, p 1.

2-لماذا ماليزيا كحالة للدراسة؟

من بين الأنماط الأربعة الموضحة في الشكل (3) لدراسة حالة، اخترنا قبل الانطلاق في إجراء البحث النمط الأول المتمثل في دراسة حالة فردية بوحدة تحليل واحدة، وقد حددنا ماليزيا بالذات كحالة للدراسة دون غيرها، نظرا لعدة اعتبارات نلخصها فيما يلي:

- كونها ذات أهمية خاصة باعتبارها شكلت مثالا متفردا لمجتمعات دول الجنوب التي تتميز بهوية مجتمعية معقدة لكنها تحقق في نفس الوقت ازدهارا اقتصاديا واستقرارا سياسيا ملحوظا حتى الآن عند مقارنتها بمجتمعات أخرى أقل تعقيدا من حيث الهوية المجتمعية، حيث تبرز أهمية ماليزيا هنا في اعتبارها نموذجا ناجحا للاندماج الإجتماعي من طرف تقرير التنمية الإنسانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي1994، وهو نفس التقرير المؤسس لأبعاد الأمن الإنساني.[1]
- ارتباط تحسين نوعية حياة الفرد في المجتمع الماليزي بعدة متغيرات يعتبر المتغيرين الاقتصادي والمعرفي من أهمها، وبالتالي تولدت الرغبة لدى الباحثة في الاستكشاف العلمي والميداني للمتغيرات الأكثر ارتباطا وتأثيرا في الأمن الإنساني بماليزيا، والتعرف عن قرب وبعمق على التوجهات الفعلية للأمن الإنساني في المجتمع الماليزي، خاصة بعد إنتهاج الحكومات الماليزية المتعاقبة سياسات واضح تخص مجتمع المعلومات والمعرفة.
- لأن ماليزيا تعتبر من بلدان عالم الجنوب التي أخذت فترة تعد كافية نسبيا في تبنيها لسياسات مجتمع المعلومات والمعرفة والتي تبنتها منذ بداية التسعينات، وبالتالي تعد حالة مناسبة جدا لدراسة استكشافية حول دور مجتمع المعلومات في تعزيز الأمن الإنساني في مجتمعها، فرغم وجود عدة دول من عالم الشمال يبرز في مجتمعاتها دور مجتمع المعلومات بشدة إلا أن كون دراستنا تبحث في علاقته بالأمن

[1] United Nations Development Programme (UNDP), Op.cit., p44.

الإنساني بالذات تجعل من دراسة هذه العلاقة في دول عالم الشمال لا تشكل أفضل الحالات لأنها لن تبرز بوضوح تلك العلاقة لكون تهديدات الأمن الإنساني من الناحية التطبيقية مرتبط بعالم الجنوب أكثر بكثير من ارتباطها بعالم الشمال.

- كما يعتبر النفاذ للمعلومات واهتمام الباحثة بدراسات الأمن غير التقليدي لمنطقة آسيا عموما وجنوب شرق آسيا خصوصا أحد العوامل المهمة في اختيار ماليزيا كحالة للدراسة.

3-طريقة توظيف هذا المنهج في البحث:

تحتوي استراتيجية دراسة حالة على خمسة عناصر أساسية ومهمة هي:[1]

- أسئلة الدراسة.
- فرضيات الدراسة.
- وحدة او وحدات التحليل.
- الربط المنطقي للبيانات بالفرضيات.
- معايير لتفسير النتائج.

فبعد تحديدنا لإشكالية الدراسة وأسئلتها البحثية وفرضياتها ووحدة التحليل الأساسية كما سبق الذكر في مقدمة هذه الدراسة، قمنا باتباع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: جمع البيانات والمعلومات من خلال ثلاثة تقنيات أساسية هي البحث الوثائقي لجمع المعلومات الأساسية حول الحالة وقد تعددت الوثائق من حيث الطبيعة وتنوعت من حيث التخصصات والمجالات، ثم المقابلة شبه المنظمة لجمع المعلومات الأساسية غير المتوفرة في الوثائق وكذلك فحص صحة بعض المعلومات الواردة في الوثائق والتعمق في فهم الواقع الماليزي فيما يتعلق بإشكالية الدراسة،

[1] Robert K. Yin, Op.cit., pp 28.

والإستبيان كونه تقنية تساعد على استكشاف وقياس الظواهر محل الدراسة كما يمكنه تغطية بعض العجز الموجود في الوثائق والمقابلات، وكانت الإنطلاقة بجمع المعلومات من خلال الوثائق ثم الجمع بشكل متزامن باستعمال التقنيات الثلاثة المذكورة.

الخطوة الثانية: بعد جمعنا للمعلومات قمنا بترتيبها وتصنيفها إلى أجزاء تتماشى مع إشكالية البحث وأسئلتها الفرعية، وقد تعاملنا مع بيانات ومعلومات كل تقنية بشكل منفصل عن الآخر واستعنا في ذلك بالبرامج الحاسوبية SPSS version 21 و Atlas.ti version 7، وفي هذه المرحلة تطلب الأمر استمرارا في جمع المعلومات في بعض العناصر التي احتاجت مزيدا من البحث.

الخطوة الثالثة: قمنا بتحليل المعلومات المحصل عليها حول كل جزء من أجزاء إشكاليتنا، مع التقيد بمتطلبات تحليل كل تقنية من تقنيات البحث المستعملة، وفي هذه الخطوة بدأت عملية الدمج في تحليل نتائج البحث التوثيقي ونتائج المقابلات نظرا لانسجام الطابع التحليلي لكليهما وتم تحويل البيانات الكمية في الوثائق إلى بيانات نوعية فاصبحت لدينا مجموعة بيانات نوعية منسجمة محصل عليها من الوثائق والمقابلات، بينما أجرينا تحليل نتائج الإستبيان بشكل مستقل.

الخطوة الرابعة: قمنا بدمج نتائج البحث النوعي والبحث الكمي فيما يعرف بعملية التثليث، كما قمنا بالربط بين نتائج الدراسة وفرضياتها وتفسيرها مستخدمين في ذلك ما جاء في الإطار النظري للدراسة ودراساتها السابقة.

الخطوة الخامسة: قمنا بكتابة التقرير النهائي وتلخيص نتائج البحث، وقد تطرق المبحث الثاني لهذا الفصل إلى إجراءات الخطوات من 1 إلى 4 بالتفصيل أكبر.

المطلب الثاني: المناهج المساعدة

لدعم منهج دراسة حالة اخترنا في هذه الدراسة المنهجين المختلط وعبر التخصصي كمنهجين مساعدين، وكون كلا المنهجين حديثي الإستخدام نسبيا فإنه حتى الآن تطرح حول استخدامهما العديد من التساؤلات، وهذا يجعلنا في حاجة إلى تقديم هذين المنهجين وإبراز أسباب اختيارهما وطريقة توظيفهما في البحث.

1- المنهج المختلط Mixed Method:

وهو منهج يجمع أو يربط بين أشكال البحث والتحقيق النوعية والكمية، وتتضمن افتراضات فلسفية، ويستخدم فيه مناهج كمية ونوعية، ويدمج كلا المنهجين في دراسة واحدة، وبالتالي فهو أكثر من مجرد جمع وتحليل لكل من البيانات الكمية والنوعية، فهو ينطوي أيضا على استخدام كلا المنهجين جنبا إلى جنب لتقوية الدراسة بشكل أكبر مما يفعله البحث النوعي أو الكمي وحده،[1] وقد حدد بعض الباحثين من بينهم فينكاتيش Venkatesh سبعة أهداف للمنهج المختلط وهي: [2]

- هدف تكامليComplementarity : للحصول على وجهات نظر متبادلة حول التجارب المتماثلة.
- هدف تكميليCompleteness : لضمان التمثيل الكلي للتجارب.
- هدف تنمويDevelopmental : لبناء أسئلة وصياغة فرضيات جديدة لفحصها في دراسات لاحقة.
- هدف توسيعيExpansion : لتوضيح او تدقيق المعرفة المحصل عليها من أحد المنهجين.
- هدف توكيديConfirmation : لتقييم الجدارة بالثقة فيما يخص استدلالات أحد المنهجين.
- هدف تعويضي Compensation: لتعويض النقص الموجود في أحد المنهجين باستخدام الآخر.
- هدف تنوعي Diversity : للحصول على وجهات النظر المتعارضة حول نفس التجربة.

[1] John W. Creswell, "***Research Design: Qualitative, Quantitative and Mixed Method Approaches***", Lose Angeles, London, India, Singapore: SAGE Publications, 3rd edition, 2009, p2.
[2] Gail D. Caruth, Demystifying Mixed Methods Research Design: A Review of the Literature, ***Mevlana International Journal of Education (MIJE)*** Volume 3, issue 2, 1 August, 2013, pp 113-114.

وتم اختيار المنهج المختلط كمنهج مساعد في دراستنا هذه، نظرا لانسجامه مع منهج دراسة حالة، فهو يساعد في زيادة جودة دراسة الحالة من حيث تنوع مصادر وطبيعة البيانات المعتمدة لأنها ترفع من مستوى الموضوعية والثقة في صحة نتائج البحث، كما أن طبيعة الأسئلة المطروحة (السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية) لا يمكن أن يغطيها المنهج النوعي وحده بل تحتاج إلى المنهج الكمي للوصول إلى نتائج أفضل، ويساعد المنهج المختلط في شمولية وتعميق فهم الظواهر المدروسة كون دراستنا هي دراسة استكشافية، كما يساعدنا على توليد رؤى وفرضيات جديدة من خلال اختلاف نتائج المناهج وتحديد الفجوات التي تحتاج إلى مزيد من البحث والتحليل في موضوع الدراسة.

وقد ذكر كريسويل creswell ستة أنماط أو طرق يمكن من خلالها تطبيق المنهج المختلط صنفها اعتمادا على أربعة معايير هي الزمن، الوزن، الدمج، التنظير، وهذه الطرق هي; نمط التثليث المتزامن ويسمى أحيانا بالنمط المتقارب المتزامن، والنمط المترسخ، والنمط التفسيري المتتابع، والنمط الاستكشافي المتتابع، النمط التحويلي المتتابع، والنمط التحويلي المتزامن، [1]ويعتبر كل من نمط التثليث المتزامن والنمط المترسخ والنمط التفسيري المتتابع والنمط الاستكشافي المتتابع أكثر الأنماط استخداما في مجال العلوم الاجتماعية حتى الآن،[2]وبالنظر إلى أهداف دراستنا هذه نجد أنه من بين الأنماط الستة المذكورة يتناسب معها استخدام نمطين فقط من بين الأنماط الستة، وهو إما نمط التثليث المتزامن أو الإستكشافي المتتابع، وقد اخترنا اتباع نمط التثليث المتزامن لعدة اعتبارات هي:

- أن الفترة المحددة لجمع البيانات (اي الفترة المحددة لتواجد الباحثة في مجتمع البحث) غير كافية لاستخدام النمط الاستكشافي المتتابع، كونه يتطلب البدء بالمنهج الكيفي من جمع بيانات وتحليلها أولا

[1] John W. Creswell Op.cit., pp 168-172

[2] W.Alex Edmonds and Tom D.Kennedy, "***An Applied Reference Guide to Research Designs: Quantitative, Qualitative, And Mixed Methods***", Lose Angeles, London, India, Singapore: SAGE Publications, 2013, pp 145-174.

ثم على أساسها يتم الانتقال إلى تصميم المنهج الكمي وجمع بياناته وتحليلها، ثم الانتقال إلى دمج النتائج الكمية والنوعية في مرحلة المناقشة والتفسير.

- أنه مقارنة بالنمط الإستكشافي المتتابع، نجد أن النمط التثليث المتزامن يستثمر الوقت بشكل أفضل خاصة أنه يتم فيه جمع البيانات الكمية والنوعية في مرحلة واحدة.
- أن نمط التثليث المتزامن هو النمط الأكثر استخداما والأفضل بالنسبة للباحثين الذين يستخدمون المنهج المختلط لأول مرة في أبحاثهم، وهذا ينطبق على حالة الباحثة.

ويوضح المخطط الموالي مراحل إجراء التثليث المتزامن في المنهج المختلط والذي اتبعته الدراسة.

الشكل(4): مخطط يوضح مراحل إجراء التثليث المتزامن في المنهج المختلط.

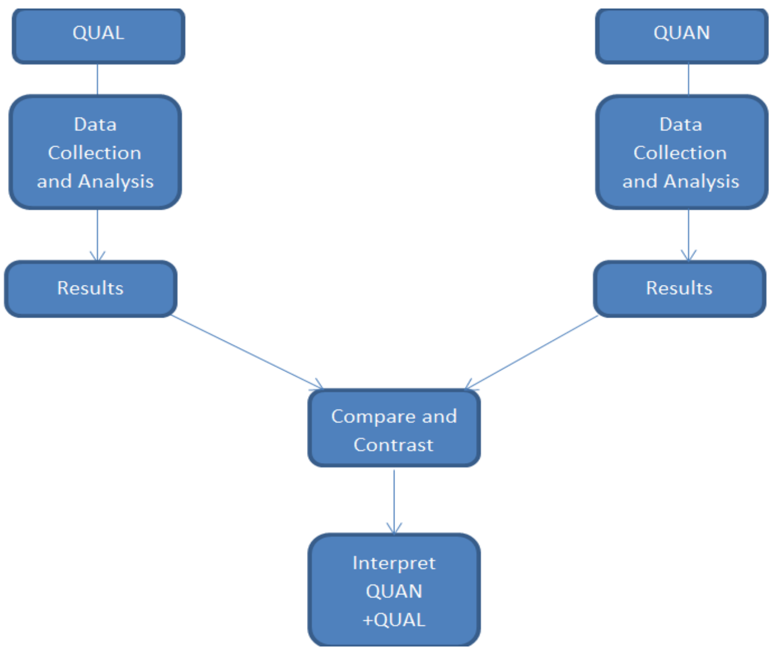

المصدر: W.Alex Edmonds and Tom D.Kennedy, ***An Applied Reference Guide to Research Designs: Quantitative, Qualitative, And Mixed Methods***, Lose Angeles, London, India, Singapore: SAGE Publications, 2013, p151.

ويقوم الباحث في نمط التثليث المتزامن للمنهج المختلط بجمع البيانات الكمية والنوعية في وقت واحد، ثم يقارن قاعدتي البيانات لتحديد ما إذا كان هناك تقارب، أو اختلافات، أو بعض الامتزاج بين البيانات،

ويستخدم هذا النمط الأساليب الكمية والنوعية منفصلة عموما كوسيلة لتعويض نقاط الضعف الكامنة في أحد الأسلوبين بنقاط القوة الكامنة في الآخر، فجمع البيانات الكمية والنوعية في هذا النمط يكون في مرحلة واحدة بشكل متزامن، ويكون وزن البيانات الكمية والنوعية متساو، لكن من الناحية العملية يمكن إعطاء أولوية لأحدهما على حساب الآخر، وفي هذا النمط عادة ما تكون عملية الدمج في مرحلة التفسير أوالمناقشة، وهو ما يعني تحويل أحد النوعين من البيانات إلى النوع الآخر حتى تتم مقارنة أو دمج نتائج قواعد البيانات بسهولة في المناقشة،[1] وقد تم توظيف المنهج المختلط في هذه الدراسة على مستوى النظريات، مناهج البحث وأساليب جمع المعلومات، وتحليل وتفسيرالنتائج.

2- المنهج العابر للإختصاصات Trans-disciplinary Method:

تبين من خلال الفصل الثاني كيف أن موضوعي الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات متأصلان في عدة مجالات معرفية، وأن البحث في إشكالية العلاقة بينهما أو دور أحداهما في تعزيز الآخرى لا يمكن معالجته من خلال ما قدمته ولا تزال تقدمة المعرفة في مجال العلاقات الدولية وحدها أو الدراسات الأمنية وحدها أو في أي تخصص معرفي آخر بشكل منفرد، ولهذا فإن توظيف المنهج عبر التخصصي إلى جانب منهج دراسة حالة والمنهج المختلط يحتل أهمية منهجية كبيرة لإنجاز هذه الدراسة، وذلك لكون إشكالية البحث تتطلب التحقيق في علاقة تربط ظاهرتين كلاهما يدخل في مجالات معرفية متعددة.

ويعتبر المنهج عبر التخصصي منهجا حديث النشأة نسبيا قام بتطويره الفيلسوف وعالم النفس السويسري جان بياجيه Jean Piaget في فرنسا سنة 1970 حين استخدم مصطلح عبر التخصصي لأول مرة في محادثاته مع ايريك جانتش Erich Jantsch واندريه ليكنروفيتش André Lichnerowicz في ورشة عمل دولية حول تعددية الإختصاصات في التدريس والمشكلات البحثية في الجامعات " Interdisciplinarity –

[1] John W. Creswell, Op.cit., p174.

"Teaching and Research Problems in niversities" وقد نظمت تلك الورشة بالتعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED ووزارة التعليم الفرنسية وجامعة نيس.[1]

ويمكن القول أن المنهج عبر التخصصي تطور من خلال نوع خاص من المشكلات، وهي المشكلات التي تكون على أرض الواقع ومعقدة وذات الإرتباط الاجتماعي، والتي تتطلب التكامل بين المعرفة العلمية والمجتمع، وأغلب تلك المشكلات مرتبطة بقوة بالتنمية المستدامة، وأصبح من الشائع اليوم، فهم عبر التخصصية كعملية أو نشاط يؤدي إلى دمج، وتزاوج المعرفة في المجالات التكنولوجية والعلمية والاجتماعية، كما أن عبارة "العبر Trans" تشير إلى أن اهتمامات عبر التخصصية تتجاوز تخصص الواحد.[2]

ويمكن من خلال هذا المنهج الدمج بين مجموعة متنوعة من المقاربات والابستيمولوجيات والإحتواء على عدة تخصصات معرفية يمكن أن تتراح بين العلوم الطبيعية والعلوم الإجتماعية، ويعتمد تحديد تلك التخصصات وفقا لنطاق تركيز البحث، والجهات المشاركة فيه، ولا تعتمد بحوث المنهج عبر التخصصي على المعرفة العلمية وحدها بل يمكن للمعرفة المحلية أيضا أن تلعب دورا فيها، وقد استخدم هذا المنهج في عدة مجالات مثل التخطيط والتصميم وصنع السياسات والرعاية الصحية والبيئة ومجال التكنولوجيا.[3]

وللمنهج عبر التخصصي أهمية مركزية في النقاشات حول العلاقات الجديدة بين العلم والمجتمع، وهو مرتبط بشكل خاص بالمجالات ذات الإشكاليات المركبة والمعقدة[4] كما هو حال دراستنا هذه، ويستعمل للتحقيق في إشكاليات نابعة من الحياة اليومية، ويشارك فيه خبراء وممارسين من مختلف المجالات ذات

---

[1] Basarab Nicolescu, "Methodology of Transdisciplinary – Levels of Reality, Logic of The Included Middle and Complexity", ***Transdisciplinary Journal of Engineering & Science*** Volume 1, Issue 1,December, 2010, p19.
[2] Roland W. Scholz, Daniel J. Lang, et all, "Transdisciplinary case studies as a means of sustainability learning: Historical framework and theory", ***International Journal of Sustainability in Higher Education,*** Volume 7, Number 3, 2006, p 231.
[3] Davide Cassinari, Jean Hillier et al, "***Transdisciplinary Research in Social Polis***", Socio-economic Sciences and Humanities programme,2011, p7. Acssess date 13/02/2012 in http://public.citymined.org/Transdisciplinarity_print.pdf
[4] Matthias Bergmann, Bettina Brohmann et al, ***"Quality Criteria of Transdisciplinary Research: a Guide for the Formative Evaluation of Research Projects"***, Frankfort: Institute for Social- Ecological Research ISEO, 2005, P9.

العلاقة بالأسئلة التي يطرحها البحث،[1]وقد حدد بول وهيرش هادورنPohl and Hirsch Hadorn في 2007 ثلاثة حالات تدعو للحاجة لاستخدام المنهج عبر التخصصي وهي: [2]

- عندما تكون المعرفة حول حقل المشكلة الاجتماعية المعنية غير مؤكدة.
- وعندما تكون طبيعة بنية المشكلة المراد دراستها متصدعة.
- وعند وجود الكثير من الرهانات تواجه المهتمين بالمشكلات والتعامل معها، مثل الفقر، الصحة، الهجرة، التحولات الثقافية، التغير المناخي، الهندسة الحيوية وغيرها.

وقد تم توظيف هذا المنهج في الفصلين الأول والثاني من الدراسة أي في التوليفة النظرية وفي الدراسات السابقة، وكذلك في عملية تحديد مصادر المعلومات وعينات الملاحظة المختارة في مقابلات واستبيان الدراسة كما تم توظيفها أيضا في تحليل وتفسير نتائج الدراسة.

المطلب الثالث: تحديد مجتمع الدراسة وعينات الملاحظة

رغم أن مسألة تحديد عينات الدراسة في البحوث التي توظف المنهج المختلط تعد من بين التحديات التي لم يتم الفصل فيها بعد، إلا أنه بالنظر إلى أهداف توظيفنا للمنهج المختلط كمنهج مساعد في الدراسة نجد من المفيد جدا في هذا البحث الاعتماد على تقنية أخذ العينات الهادفة Purposive Sampling (والتي تسمى أحيانا التقنية التحكيمية في أخذ العينات Judgmental Sampling).

وصممت هذه التقنية من أجل توليد عينات تعالج الأسئلة البحثية، وتسعى أحيانا إلى الوصول للتعميم، وعادة يتم اختيارها لمعالجة قضايا محددة تتعلق بالأسئلة البحثية، ويختار الباحث من خلالها الحالات التي يمكن أن يتعلم منها أكثر حول الظاهرة المدروسة، وتركز هذه التقنية على عمق المعلومات

[1] Ibid, P7.
[2] Davide Cassinari, Jean Hillier et al, Op.cit, p6.

الناتجة عن أفراد العينات، كما تركز على البيانات السردية أوتوليد البيانات الرقمية، ويتم تحديدها قبل أن تبدأ الدراسة، أو أثناء الدراسة، ويتم انجازها بعد التحكيم من قبل خبراء،[1] وتدخل هذه التقنية ضمن تقنيات أخذ العينات غير الإحتمالية ، حيث يتم اختيار العينات فيها على أساس معرفة الباحث الخاصة بمجتمع البحث وعناصره وطبيعة أهداف البحث، ويعني ذلك أن اختيار مجتمع البحث لا يكون بشكل عشوائي بل يتم اختياره على أساس صفات معينة في الأفراد للإجابة على الأسئلة المهمة حول منتج أو قضية معينة، وبالتالي فالباحث هنا قادر على اختيار المشاركين على أساس معرفته الخاصة بصفات المبحوثين،[2] إضافة إلى طبيعة المعلومات المراد الحصول عليها من طرفهم.

ويعتبر استعمالنا لمنهج دراسة حالة والمنهجين المختلط والعابر للاختصاصات وكذلك استعمالنا للمجتمع الماليزي كوحدة تحليل أساسية في الدراسة إظافة الى طبيعة متغيرات الدراسة، كلها عوامل ساهمت بشكل كبير في تحديد معالم وخصائص مصادر المعلومات (عينة الملاحظة).

1- مجتمع وعينة المقابلة:

اعتمادا على تقنية تحديد العينات الهادفة تم تحديد مجتمع الدراسة بالخبراء الذين يمتلكون المعرفة أو الخبرة في مجالات اللأمن الإنساني والتنمية الإنسانية والدراسات الماليزية ودراسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ماليزيا، وتطبيقا للمنهج عبر التخصصي في الدراسة فإن الخبراء المختارين هم من الأوساط الأكاديمية ومن المهتمين أو الممارسين في الميدان ممن لهم علاقة بواحد أو أكثر من المجالات المذكورة، وقد ساعدنا البحث التوثيقي وتوجيهات المشرفين في تحديد واختيار قائمة الخبراء.

---

[1] Charles Teddlie and Fen Yu, “Mixed Methods Sampling: A Typology With Examples”, ***Journal of Mixed Methods Research***, Volume 1 Number 1 January 2007, p 84.

[2] Bobbie Latham , “***Sampling: What is it? Quantitative Research Methods”***, March 8, 2007, p9, access date 14/03/2013
http://webpages.acs.ttu.edu/rlatham/Coursework/5377(Quant))/Sampling_Methodology_Paper.pdf

ورغم أن أغلب الأدبيات لم تحدد بدقة طريقة لحساب عدد أفراد العينة في الدراسات النوعية عموما وفي تقنية المقابلة خصوصا – على عكس الإستبيان التي حددها الإحصائيون بطرق حسابية دقيقة– إلا أنه معروف عن المناهج النوعية أنها تركز في المقام الأول عند اختيار عدد أفراد العينات على التشبع*، غير أن جون كريسويل John W. Creswell يرى أنه في الدراسة النوعية يمكننا دراسة عدد قليل من الأفراد، لأن التركيز الأهم يكون على عمق الصورة التي يقدمها المبحوثين، كما أنه في بعض الحالات يمكن للدراسة النوعية أن تركز على فرد واحد، وفي حالات أخرى يمكن أن تركز على عدة أفراد،** فنظرا للحاجة إلى التفاصيل حول كل فرد فإن العدد الكبير للأفراد يمكن أن يكون غير عملي فينتج نظرة سطحية، إضافة إلى أن جمع البيانات النوعية وتحليلها يأخذ وقتا معتبرا،[1]وفيما يخص دراسة حالة حدد كريسويل عدد المشاركين في عينة البحث بين 3 إلى 5 مشاركين،[2]وتأسيسا على نظرة كريسويل في تحديد العينات النوعية قمنا بالاتصال بـ 9 خبراء في مجالات المذكورة سابقا وذات الصلة بموضوع الدراسة، فاستجاب من بينهم ثلاثة خبراء فقط في مجالات الدراسات الماليزية والتنمية الاقتصادية والإنسانية ومجتمع المعلومات واعتذر خبيران أحدهما في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثانية خبيرة في مجال الدراسات الماليزية وذلك بسبب انشغالاتهما خارج ماليزيا، أما الأربعة الباقين فلم يستجيبوا دون ذكرهم أسبابا لذلك، وقد تم الاتصال بهم جميعا عبر الهاتف والإيميل معا، فتم إجراء مقابلتين عبر الإيميل نظرا لظروف تواجد الخبيرين في كل من سنغافورة والسعودية، كما تم تسجيل المقابلة الثالثة وجها لوجه مع خبير في مجتمع المعلومات بماليزيا في مقر عمله بدمنسارا.

* المقصود بالتشبع وفقا لماثويل بي مايلز Matthwel B. Miles وميشيل هابرمان A. Michael Huberman الحصول على فهم شامل من خلال الاستمرار في أخذ عينات الى غاية الوصول إلى حالة عدم الحصول على أي معلومات موضوعية جديدة.

** تتراوح بين 1 أو 2 الى 30 او40

[1] John W. Creswell, "***Educational Research: Planning, Conducting, and Evaluating Quantitative and Qualitative Research"***, Pearson: Boston,Columbus, Indianaplis, New York, San Francisco, Amesterdam, Cape Town, Dubai, London, Madrid, Milan, et al, 4th edition, 2012 , p209.

[2] Anthony J. Onwuegbuzie and Kathleen M. T. Collins, "*A Typology of Mixed Methods Sampling Designs in Social Science Research*", ***The Qualitative Report*** Volume 12 Number 2 June 2007 p 288.

2- مجتمع وعينة الإستبيان:

تم تحديد مجتمع البحث في هذه الدراسة بطلبة الدراسات العليا الذين يعيشون وسط المجتمع الماليزي وينتسبون إلى إحدى الجامعات الحكومية الماليزية التي تضم الـ20 جامعة المذكورة في الجدول(4)، وتطبيقا لتقنية تحديد العينات الهادفة ومن أجل تمثيل أكثر موضوعية وخدمة لأهداف البحث راعينا عدة معايير عند توزيعنا للإستبيان على عينة الدراسة، كأن تتضمن العينة طلبة ينتسبون إلى برامج مابعد الدبلوما أو الماستر أو الدكتوراه أو ما بعد الدكتوراه بشكل نظامي في إحدى الجامعات الحكومية الماليزية، وأن تتضمن العينة طلبة من تخصصات ذات العلاقة بواحد أو أكثر من مجالات الاقتصاد، السياسة والأمن، الدراسات الماليزية، البيئة، التغدية والزراعة، المعلومات والاتصالات، المعرفة، الصحة، القانون، وتخصصات أخرى، لكوننا انتهجنا أيضا المنهج العابر للاختصاصات، وأن تتضمن العينة طلبة من جامعات مختلفة من حيث التواجد الجغرافي (العاصمة كوالالمبور، شمال ماليزيا، جنوب ماليزيا، القطاع الشرقي صباح وسراواك)، وأن تتضمن العينة طلبة من الذكور والإيناث بشكل متوازن، وأن تتضمن العينة طلبة ماليزيين وأجانب بشكل متوازن، وأن تتضمن فئة الطلبة الماليزيين الأعراق المختلفة المشكلة للمجتمع الماليزي "ملاي، هنود، صينيون، إيبان،...الخ".

الجدول(4): الجامعات الحكومية الماليزية

1	International Islamic University Malaysia (IIUM), Selangor.	11	Universiti Putra Malaysia (UPM), Selangor.
2	Sultan Idris Education University,Perak.	12	Universiti Sains Islam Malaysia (USIM),Negeri Sembilan.
3	Universiti Kebangsaan Malaysia (UKM), WP Kuala Lumpur.	13	Universiti Sains Malaysia, Penang.
4	Universiti Malaysia Kelantan (UMK), Kelantan.	14	University of Malaya, WP Kuala Lumpur.
5	Universiti Malaysia Pahang (UMP), Pahang.	15	Universiti Sultan Zainal Abidin (UniSZA), Terengganu.
6	Universiti Malaysia Perlis (UniMAP), Perlis.	16	Universiti Teknikal Malaysia Melaka (UTeM), Melaka.
7	Universiti Malaysia Sabah, Sabah.	17	Universiti Teknologi Malaysia (UTM), Johor.
8	Universiti Malaysia Sarawak (UNIMAS) Sarawak	18	Universiti Teknologi MARA (UiTM) Selangor
9	Universiti Malaysia Terengganu (UMT), Terengganu	19	Universiti Tun Hussein Onn Malaysia (UTHM), Johor
10	Universiti Pertahanan Nasional Malaysia (UPNM), WP Kuala Lumpur.	20	Universiti Utara Malaysia, Kedah

المصدر: تم إعداد الجدول من طرف الباحثة بناءا على بيانات موقع وزارة التعليم العالي الماليزية.

أما عدد طلبة الدراسات العليا في الجامعات الحكومية الماليزية عموما، فقد قمنا بحسابها من خلال البيانات التي قدمها تقرير الكشف الإحصائي الإجتماعي لماليزيا 2013 وهو تقرير صدر عن قسم الإحصاء التابع للحكومة الماليزية، ووردت به أرقام مفصلة تعلقت بتعداد الطلبة بماليزيا سنة 2012، وقمنا بجمع تعداد طلبة الدكتوراه والماجيستير ومابعد الديبلوما معا وهي مقدرة على التوالي بـ 25040 و54593 و4136 فوجدناها 83769 طالبا، ولأن التقرير لم يورد العدد الدقيق لطلبة مابعد الدكتوراه بشكل منفصل بل

كان مدرجا ضمن الطلبة المهنيين (Professional) والذي قدر عددهم الإجمالي بـ 2178،[1] فإن تقديرنا لمجتمع البحث كان تقريبيا بالزيادة، حيث أضفنا العدد 2178 إلى العدد 83769 للحصول على العدد الإجمالي المقدر بـ 85947 وهو ما اعتبرناه القيمة الرقمية لحجم مجتمع الدراسة، وقد اعتمدنا القيمة التقريبية بالزيادة وليس بالنقصان من أجل الحصول على عينة أفضل تمثيلا"Representative Sample".

وهناك عدة طرق يستعملها الباحثون والإحصائيون لحساب عدد أفراد العينة المطلوبة فيما يتعلق بأي استبيان، واعتمدنا في دراستنا هذه على طريقة الحساب التي قدمها روبيرت كريجيا Robert V. Krejcie وداريلي مورغانDaryle W. Morgan سنة 1970، حيث حدد جدولهما العينة المطلوبة بـ 383 فردا[2]، وهو رقم يتطابق أيضا مع الرقم الذي قدمته الحاسبات الإلكترونية المعدة خصيصا لحساب أحجام العينات والتي توفرها مواقع إلكترونية كثيرة مثل Raosoft و calculator،[3] وبإدراجنا لحجم مجتمع الدراسة المقدر بـ85947 ونسبة ثقة (Confidence Level) تقدر بــ95% وهامش خطأ(Error Margin) يقدر بـ5 % وجدنا أن العدد المطلوب في العينة ينبغي أن لا يقل عن 383 فردا، وقد اعتمدنا هذه الطريقة في حساب العينة لأنها الطريقة الأكثر انتشارا بين الباحثين كما أنها توفر حجم تمثيل معقول لمجتمع الدراسة باعتبار أن الزيادة في حجم التمثيل تؤدي إلى تعميم أصدق للنتائج على مجتمع البحث.

[1] Department Of Statistics Malaysia, *“**Social Statistics Bulletin Malaysia 2013**”*, December 2013 pp 87-88.access date 22/04/2014 in:
http://www.statistics.gov.my/portal/index.php?option=com_content&view=article&id=2009&Itemid=169&lang=en
[2] Robert V. Krejcie and Daryle W. Morgan, *“**Determining Sample Saze for Research Activities**”*, Educational and Psychological Measurment 1970, p 2. Access date 14/02/2013 in
http://home.kku.ac.th/sompong/guest_speaker/KrejcieandMorgan_article.pdf
[3] يمكن استخدامها أو الاطلاع عليها في المواقع التالية:
http://www.calculator.net/sample-size-calculator.html?type=1&cl=95&ci=5&ps=85947&x=58&y=18
http://www.raosoft.com/samplesize.html

المبحث الثاني

أساليب جمع ومعالجة البيانات والمعلومات

وضح المبحث السابق كيف أن طبيعة الظاهرة المدروسة وأسئلة البحث وأدبيات الدراسة كلها تشكل عوامل مهمة تتحكم في اختيار منهج البحث المتبع في الدراسة، ومن المعروف لدى الباحثين أن منهج البحث بدوره يتحكم في اختيار الأساليب والتقنيات المناسبة لجمع وتحليل البيانات والمعلومات حول موضوع الدراسة، وكما هو الحال بالنسبة لدراستنا هذه، فكثيرا ما يجد الباحث نفسه مضطرا لتوظيف العديد من المناهج من أجل دراسة ظاهرة واحدة أو تفاعل ظاهرتين أو أكثر، فيكون أحد هذه المناهج رئيسيا وتكون المناهج الأخرى مساعدة.

ويرى بعض المشتغلين بمناهج وأساليب البحث العلمي من جهة أخرى أن اختيار الأدوات والتقنيات المستخدمة في أي بحث لا تخضع لطبيعة الظواهر المدروسة ومناهجها وحدها، بل تخضع أيضا إلى مجموعة من الإعتبارات أهمها:[1]

- تكلفة جمع البيانات والمعلومات ومدى قدرة جهة البحث على تمويل عملية جمع البيانات والمعلومات.
- مدى كفاية الوقت المحدد لإنهاء جمع البيانات والبحث بجميع مراحله من التصميم، الترخيصات، تحديد العينات، إجراء العمل الميداني، التحليل، وكتابة تقرير البحث، فجميعها مراحل تستغرق وقتا معتبرا.
- مهارات الباحث ومدى تدربه على استعمال التقنيات المختارة للتحرك في الميدان وإنهاء جمع البيانات في الوقت المتاح لذلك.

[1] Margaret C. Harrell and Melissa A. Bradley, *Data Collection Methods: Semi-Structured Interviews and Focus Groups*, National Defense Research Institute RAND cooperation: USA, 2009, p8.access date 12/05/2012 in http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/technical_reports/2009/RAND_TR718.pdf

- مدى الإمكانية المتاحة للنفاذ والوصول إلى المعلومات والمواد وعينات الملاحظة.

ولأن دراستنا هذه كما أسلفنا الذكر هي دراسة حالة استكشافية مدعمة بالمنهجين المختلط والعابر للاختصاصات، فإنها تتطلب أيضا استخدام مصادر وطرق جمع البيانات متعدد ومتنوعة في طبيعتها، منها المصادر الأولية والتي شملت الاستبيان والمقابلة والتقارير الرسمية الصادرة عن هيئات حكومية ماليزية أو تابعة لهيئة الأمم المتحدة، وأحيانا تابعة لمنظمات غير حكومية، والمصادر الثانوية والتي تمثلت في وثائق تحليلية ومساهمات قيمة قدمها العديد من الباحثين والمهتمين بمتغيرات الدراسة والمنشورة إما ككتب اوكمقالات علمية في دوريات متخصصة أو كرسائل تخرج من مختلف الجامعات.

ويمكننا تصنيف تلك الأساليب منهجيا وفقا لطبيعة البيانات والمعلومات إلى البحث في الوثائق (والذي يحتوى على بيانات كمية ونوعية معا) والمقابلات شبه المنظمة (تحتوي على بيانات نوعية) إضافة إلى الاستبيان(يحتوي على بيانات كمية) ومن خلال المطالب الثلاثة الموالية نوضح إجراءات كل منها وطريقة التحليل كما نوضح كيفية دمج وتثليث البيانات والمعلومات في عملية التحليل والتفسير.

المطلب الأول : الوثائق والمقابلات شبه المنظمة

لأن جمع البيانات من خلال الوثائق والمقابلات تعد من بين الأساليب الكيفية (النوعية) في جمع البيانات، فقد تم التعامل معها كمجموعة بيانات منسجمة وتم تحليل كلاهما بطريقة التحليل الموضوعاتي، فرغم استعمالنا لعدة وثائق وتقارير تحتوي على بيانات إحصائية ورقمية، إلا أننا قمنا بشكل متزامن بتحويل بياناتها الرقمية إلى بيانات نوعية أثناء التحليل لجعلها قابلة للتحكم في عملية الدمج بينها وبين بيانات المقابلات.

1- الوثائق:

يعرف كثير من الباحثين البحوث الوثائقية على أنها تتضمن البحث في المذكرات والتقارير المؤسسية والمنشورات الإحصائية، والتصريحات والإجراءات الحكومية، واليوميات وغيرها من المصادر المكتوبة التي لا تعد ولا تحصى، وكذلك المصادر المرئية والتصويرية في أشكالها المختلفة، وغالبا ما يستخدم هذا الأسلوب كمكمل للأساليب العامة الأخرى لجمع المعلومات في العلوم الاجتماعية، وتحليل الوثائق التي تحتوي على معلومات حول الظاهرة التي نود دراستها، كما يتم استخدامه في التحقق وتصنيف المصادر المادية، والوثائق المكتوبة الأكثر شيوعا،[1]وهناك نوعان من المصادر في البحوث الوثائقية، هي الوثائق الأولية والوثائق الثانوية، الوثائق الأولية تعني تلك الوثائق التي كتبها أناس عايشوا أو شاركوا في الحدث أو الظاهرة المراد دراستها، والوثائق الثانوية هي الوثائق الصادرة عن أناس لم يكونوا موجودين في مكان الحدث أو الظاهرة ولكنهم جمعوا المعلومات عن أشخاص عايشوا الحدث أو قرأوا عنهم.[2]

وقد تم وضع مجموعة من المعايير لمراقبة جودة مصادر الوثائق في البحث الوثائقي، وهي; الأصالة، وتعني أن الأدلة في صميم الموضوع ومن مصدر قوي، المصداقية، وتعني أن الأدلة نموذجية في نوعها، التمثيلية، وتعني أن الوثائق المستعملة هي تمثيلية من مجمل الوثائق المتعلقة بالموضوع، والمعنى، والذي يعني أن تكون الأدلة واضحة ومفهومة،[3]وقد تم توظيف البحث الوثائقي بشكل كبير في تحديد الإطار النظري وتحليل أدبيات الدراسة والإطار المنهجي، وكذلك في الفصل المتعلق بالتحليل النوعي لدور مجتمع المعلومات في تعزيز الأمن الإنساني في ماليزيا، وقمنا بتحليل الوثائق من خلال التحليل الموضوعاتي.

[1] Jashim Uddin Ahmed, “Documentary Research Method: New Dimensions”, ***Indus Journal of Management & Social Sciences***, volume 4, issue 1, Spring 2010, p 2.
[2] Monageng Mogalakwe, “The Use of Documentary Research Methods in Social Research”, ***African Sociological Review***, volume 10, issue 1, 2006, p 223.
[3] Jashim Uddin Ahmed, Op.cit., p 3.

2- المقابلة شبه المنظمة:Semi-structured Interview

تعد المقابلة إحدى وسائل جمع البيانات والمعلومات الأولية، ويتم استخدامها لجمع معلومات من الأفراد حول ممارساتهم الخاصة أو معتقداتهم وآرائهم، كما يمكن استخدامها لجمع معلومات حول التجارب والسلوكيات السابقة والحالية، بالإضافة إلى ذلك يمكن للمقابلات أن تستخدم لجمع المعلومات الأساسية والاستفادة من الخبرة والمعرفة المتخصصة لفرد معين،[1] وقد اخترنا المقابلة شبه المنظمة Semi-Structured Interview كونها تستعمل في كثير من الأحيان لجمع معلومات وبيانات نوعية Qualitative data حول مواضيع محددة وتغطيها بأسلوب التخاطب، وساهمت في ذلك أيضا طبيعة الظواهر المدروسة والأسئلة البحثية المطروحة وفرضياتها ومناهجها المتبعة، كما ساهمت في اختيارها اعتبارات أهمها:

- أنها متناسبة مع المناهج الثلاثة المتبعة في إنجاز البحث.
- كونها أنسب الوسائل للتعمق في المعلومات المتعلقة بالظواهر المدروسة والوصول إلى فروض ومتغيرات قد تخفى على الباحث ويكون لها علاقة بموضوع الدراسة.
- أن تطبيقها كان أمرا ضروريا نظرا لكون مجال البحث كما أوضحته أدبيات الدراسة يعتبر جديدا نسبيا ويكتنفه الكثير من الغموض والتناقضات.
- وجود امكانية للوصول إلى خبراء في مجال الظواهر المدروسة من مختلف مؤسسات المجتمع الماليزي نظرا لتواجد الباحثة في مجتمع البحث أثناء جمعها لبيانات ومعلومات الدراسة.

وكوننا نسعى للحصول على المعرفة المتوفرة لدى الخبراء المشاركين في المقابلات حول الحالة الماليزية فيما يخص متغيرات الدراسة، فقد اعتمدنا في صياغة أسئلة مقابلاتنا على الأسئلة ذات النهايات المفتوحة Open- ended questions.

[1] Margaret C. Harrell and Melissa A. Bradley, Op.cit., p24.

ولأن تصميم أسئلة المقابلات كان من حيث التسلسل الزمني بعد الانتهائنا من تصميم أسئلة الإستبيان وتحكيمه من طرف أربعة خبراء أكاديميين – الواردة أسماؤهم على الإستبيان في الملحق (5)–، فإن أسئلة المقابلة كانت في أغلبها موجودة ضمنيا داخل أسئلة الإستبيان، مع مراعاتنا لمعايير متعلقة باختصاصات الخبراء المشاركين في المقابلات أثناء صياغتنا لأسئلة المقابلات، وكانت أسئلة المقابلات مصممة حسب تخصصات الخبراء كما يضحها الملحق رقم(1).

وكما سبق الذكر فقد قمنا باجراء ثلاثة مقابلات، مقابلتين كانتا بشكل إلكتروني وأخرى وجها لوجه، فكانت المقابلة الأولى إلكترونية مع خبير السياسات الماليزية الدكتور أووي كي بينغ Ooi Kee Beng بتاريخ 19 جوان 2014، والذي تعذرت مقابلتة وجها لوجه نظرا لارتباطاته المهنية في معهد دراسات جنوب شرق آسيا بسنغافورة وعدم تمكن الباحثة من التنقل إلى مقر عمله هناك وبالتالي تم الاتفاق مع الخبير على إجرائها إليكترونيا. والمقابلة الثانية كانت إلكترونية أيضا مع خبير التنمية الاقتصادية الماليزية الدكتور محمد شريف بشير Mohamed Sharif Bashir بتاريخ 22 نوفمبر 2014، والذي وجدنا أنه انتقل للعمل في السعودية وبالتالي لم تتمكن الباحثة أيضا من مقابلته وجها لوجه فتم اللجوء إلى إجرائها إلكترونيا، والمقابلة الثالثة كانت وجها لوجه مع خبير مجتمع المعلومات بماليزيا السيد راماتشاندران راماسامي Ramachandran Ramasamy في مقر عمله بدمنسارا بتاريخ 27 نوفمبر 2014، وقد وافق الخبراء الثلاثة المشاركين في هذه الدراسة بالتصريح بأسمائهم، وقمنا بمعالجة المقابلات من خلال التحليل الموضوعاتي بالإستعانة ببرنامج Atlas.ti 7.

3- التحليل الموضوعاتي للبيانات النوعية:

التحليل الموضوعاتي Thematic Analysis هو عملية ترميز المعلومات النوعية،[1] وهو أسلوب تحليل مرن ويتناسب مع كل من البحث الوثائقي والمقابلات شبه المنظمة، وقد اتبعنا إجراء التحليل كما يلي:[2]

تحقيق الألفة مع البيانات: فمن المهم أن تصبح البيانات مألوفة جدا لدى الباحث، وإذا كانت بيانات صوتية ففي هذه المرحلة يتم نسخها إلى بيانات نصية، ويجب قراءة البيانات أكثر من مرة، ويتم اثناء القراءة البحث عن المعاني والأنماط، وفي هذه المرحلة يتم أخذ الملاحظات الأولية حول الأفكار دون ترميز.

إنشاء الرموز الأولية: تشمل هذه المرحلة إنتاج الرموز الأولية للبيانات المتوفرة، ويمكن أن يكون الترميز بشكل يدوي أو عن طريق برامج حاسوبية مثل Nvivo (في دراستنا استعملنا الترميز اليدوي للبحث في الوثائق وبرنامج Atlas.ti في التعامل مع المقابلات)، ويجب في هذه المرحلة ترميز جميع البيانات، ومن المهم هنا إنشاء أكبر عدد ممكن من الرموز والموضوعات، وبعد الترميز يجب تجميع البيانات التي صنفت تحت نفس الرمز مع بعضها البعض.

البحث عن الموضوعات: في هذه المرحلة ينبغي أن تكون لدينا قائمة طويلة من الرموز المختلفة، ويتم التركيز على مستوى أوسع من الموضوعات وتشمل فرز الرموز تحت الموضوعات الممكنة، وفي نهاية هذه المرحلة ينبغي أن نحصل على مجموعة من الموضوعات وموضوعات فرعية.

---

[1] Boyatzis, R.E, "***Transforming qualitative information: Thematic analysis and code development***",Thousand Oaks, London, & New Delhi: SAGE Publications, 1998, p vii.

[2] "***How to Use a Thematic Analysia***", access date 13/02/2o13 in https://sites.google.com/site/howtousethematicanalysis/home/how-to-use-thematic-analysis

استعراض ومراجعة الموضوعات: تشمل هذه المرحلة تنقيح الموضوعات، فبعض الموضوعات تدخل ضمن موضوعات أخرى، وبعضها يمكن تقسيمها إلى عناصر أصغر، وتتم هذه المرحلة على مستويين، الأول مستوى الرموز والثاني مستوى الموضوعات، ويمكن الإستعانة في ذلك بالخارطة الذهنة.

تحديد وتسمية الموضوعات: هذه الخطوة هي من أجل الوصول إلى جوهر كل من الموضوعات المحصل عليها، وهنا يتم إنشاء سرد شامل لجميع البيانات، وتحليل كل موضوع بشكل فردي وتحديد إذاما كان يتوافق مع السرد الشامل وإذا ما كان هناك موضوعات فرعية له، في هذه المرحلة ينبغي تقديم تسمية نهائية ورسمية للموضوعات، وينبغي أن تكون الأسماء موجزة وتعطي القارئ شعور فوري بالموضوع الذي يحمل الاسم، وفي نهاية هذه المرحلة ينبغي التحديد بشكل واضح ماهي الموضوعات التي ستبقى وماهي الموضوعات التي ستستبعد.

كتابة التقرير: هذه المرحلة تشمل تحرير التقرير وكتابة التحليل بطريقة توفر أدلة كافية عن كل موضوع باستخدام أمثلة حية من البيانات المتوفرة لدينا.

المطلب الثاني: الإستبيان

وفقا لموسوعة دراسة الحالة فإن بحوث دراسة حالة تستخدم الاستبيانات فيها بطريقتين; الأولى هي أن تكون الاستبيانات هي الاستراتيجية الأساسية لجمع البيانات، والثانية هي استخدام الاستبيانات إلى جانب تقنيات أخرى مثل الملاحظة، والمقابلات، وتحليل الوثائق،[1] وقد استخدمنا هذه التقنية في البحث وفقا للطريقة الثانية.

[1] Colin Chasteauneuf, "Questionnaires", in Albert J. Mills and Gabrielle Durepos and Eiden Wiebe, ***Encyclopedia of Case Study Research,*** 2010, access date 11/03/2012 in http://srmo.sagepub.com/view/encyc-of-case-study-research/n282.xml

1- تصميم الاستبيان ودراسته الاختبارية

فيما يخص تصميم الإستبيان Designing the Questionnaire، تكون الإستبيان من ثلاثة أجزاء رئيسية، تضمن الجزء الأول أسئلة تهدف لقياس مدى معرفة أفراد العينة لمفهومي الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات وكان عددها 4 وإجاباتها ذات طبيعة إسمية، وأسئلة أخرى هدفها قياس معرفتهم العامة حول أهم عوامل التنمية بماليزيا وعددها 8 وصممت إجاباتها على المقياس الخماسي لقياس المدى (1 لا تساهم إطلاقا، 2 إلى مدى قليل،3 إلى مدى متوسط، 4 إلى مدى كبير، 5 إلى مدى كبير جدا).أما الجزء الثاني وهو جزء مهم جدا في دراستنا فتضمن أسئلة تقيس حالة الأمن الإنساني بماليزيا من وجهة نظر أفراد العينة وكان عدد الاسئلة 13 سؤالا صممت إجاباتها على مقياس ليكرت الخماسي للموافقة (1 لا أوافق بشدة، 2 لا أوافق، 3 محايد، 4 أوافق، 5 أوافق بشدة)، كما تضمن أيضا 21 سؤالا لقياس حالة مجتمع المعلومات بماليزيا صممت إجاباتها على المقياس الخماسي لقياس المستوى (1 منخفض جدا، 2 منخفض، 3 محايد، 4 مرتفع، 5 مرتفع جدا). الجزء الثالث من الإستبيان تضمن أسئلة تحدد المواصفات الديمغرافية لأفراد العينة وكان عددها 3 صممت إجابتها جميعا إسمية، وأسئلة أخرى تحدد البرامج التي ينتمي إليها أفراد العينة تضمنت 5 أسئلة منها ما صممت إجاباتها إسمية ومنها ما صممت إجاباتها ترتيبية.

وقد توصلنا إلى التصميم النهائي المذكور أعلاه بعد تعديلات أجريناها على التصميم الأولي الذي أعددناه وعرضناه على 10 طلبة، 4 منهم طلبة دكتوراه و6 طلبة ماجيستير، كما عرضناه على 5 أساتذة وخبراء متخصصين في مجالات العلوم السياسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والدراسات الإحصائية. وذلك للتاكد من دقة صياغة فقرات الإستبيان ووضوحها وشمولها لعناصر الدراسة وفرضياتها، وقد أفاد هؤلاء الطلبة والأساتذة والخبراء كثيرا في إعادة صياغة بعض الفقرات وإضافة عبارات أخرى لرفع درجة مصداقية الإستبيان، والملحق رقم(04) يوضح فقرات الإستبيان بالتفصيل.

أما فيما يتعلق بالدراسة الإختبارية للإستبيان The Pilot Study، فقد قمنا بجمع البيانات الأولية ثم ترميزها وإدخالها إلى برنامج SPSS Version 21 وذلك لإتمام الدراسة الإختبارية (استطلاعية) للإستبيان وتحديد قيمة صدقيته وثباته أي مدى جاهزيته العلمية للتوزيع النهائي على عينة الدراسة، واتبعنا في ذلك ما يلي:

أ- **جمع البيانات:** كدراسة إختبارية تهدف إلى قياس ثبات وصدقية الإستبيان قبل توزيعه النهائي، قمنا بتوزيعها على 50 فردا اخترناهم عشوائيا من مجتمع الدراسة في تخصصات مختلفة في الجامعة العالمية الاسلامية ماليزيا IIUM وجامعة مالايا UM، وقد تم استرجاع جميع الاستمارات الموزعة أي بنسبة %100 .

ب- **ترميز وإدخال البيانات الى برنامج SPSS:** قمنا بعمليتي ترميز البيانات وإدخالها بشكل متزامن، وأعطينا رمزا لكل سؤال بشكل تسلسلي وفقا لترتيب الأسئلة كما سوف يتضح من خلال الشرح الموالي والملحق (6)، ففي صفحة Variable View الخاصة بإدخال البيانات نجد10 أعمدة ينبغي إدخال بيانتها، وهي من اليسار إلى اليمين بالترتيب كما يلي:

Name : خانة خاصة باسم مختصر للمتغير أو السؤال وقد رمزنا لأسئلتنا بالرمز Q يرافقه رقم السؤال. سنوضح ترميزنا بشكل مفصل في الجدول المرافق.

Types : وهي تحدد طبيعة البيانات واخترنا لها صيغة رقمية ولهذا اخترنا من قائمتها "Numeric" لجميع متغيراتنا (اسئلتنا).

Wigth: هو العرض ويقصد به العدد الذي يحدد عرض البيانات المدخلة لتسمية المتغيرات و هنا تركناها كما هي 8 في جميع الحالات.

Decimals: هو عدد الخانات العشرية (أي الأرقام بعد الفاصلة) التي نرغب في استعمالها في إدخال البيانات وهنا جعلنا قيمتها 0 لأننا سنستعمل أرقاما صحيحة فقط في إدخالنا للبيانات وهو ما يعني أننا لا نحتاج إلى أي خانة عشرية.

Label: هو الإسم الكامل للمتغير ويفيدنا في حالات تشابه الأسئلة في الصياغة. والملحق رقم (6) يوضح ذلك بالتفصيل.

Values: هذه الخانة مهمة جدا في إعطاء قيم يحددها الباحث لكل إجابة في كل سؤال وفي حالتنا ينبغي أن تكون القيم رقمية لأننا اخترنا طبيعة رقمية Numeric لإدخال البيانات منذ البداية.

Missing: في حالة البيانات المفقودة وهي الأسئلة التي لم يجب عليها المشارك لأي سبب من الأسباب قد تكون سهوا أو بشكل متعمد في حالتنا رمزنا لجميع البيانات المفقودة بالرقم 99 لتمييزها عن بقية البيانات في شاشة عرض البيانات

Columns: يحدد عرض الأعمدة، وفي حالتنا لم نغير تركناه كما هو في القيمة 8.

Align: يحدد محاذات البيانات إلى اليمين أو اليسار أو الوسط.

Measure: وهو تدريج المقياس لتحديد نوع البيانات ترتيبية Ordinal، أو تدرجية كمية Scale، أو إسمية Nominal، كما يوضح ذلك الملحق(6).

ج- حساب معاملي الصدق والموثوقية: بعد القيام بترميز البيانات وإدخال بيانات الـ50 حالة إلى برنامج SPSS بالطريقة الموضحة سابقا، قمنا بحساب معامل الموثوقية (The Reliability) بأكثر الطرق الإحصائية شيوعا وهو معامل " كرونباخ ألفا " Cronbach's Alpha، وهو معامل تتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمة معامل كرونباخ من الواحد كان الثبات مرتفعا وكلما اقتربت من الصفر

كان الثبات منخفضا،[1] وفي العلوم الاجتماعية يكون معامل الثبات ذو دلالة احصائية (أي مقبولا) اذا كان أكبر أو يساوي 0.7.[2] وقمنا باستخراج قيمة كرونباخ ألفا من SPSS باتباع الخطوات الموالية:

الشكل (5) فتح ملف بيانات الاستبيان.

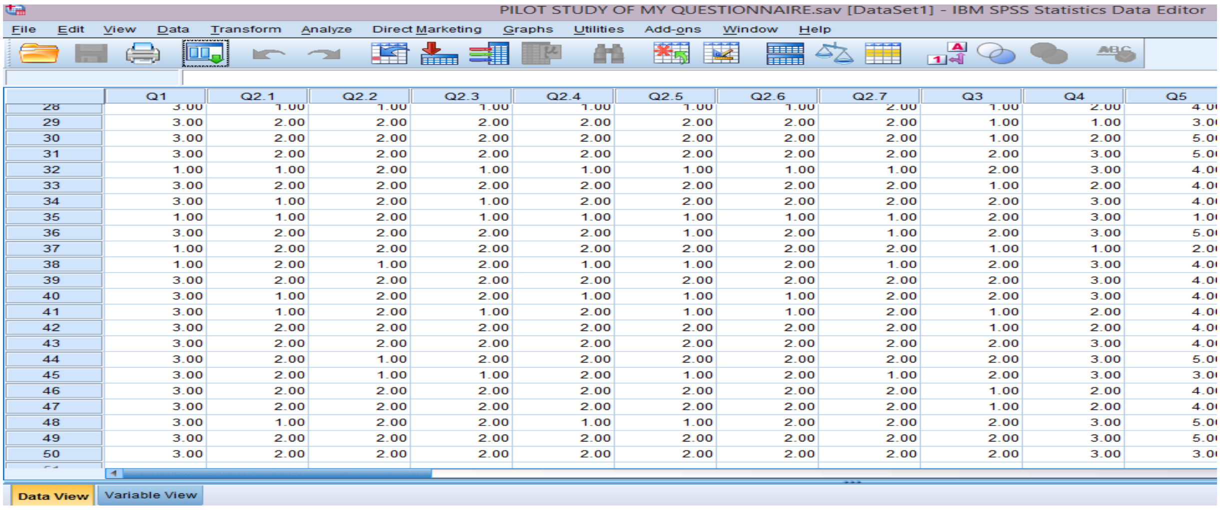

الشكل (6) اختيار Reliability Analysis

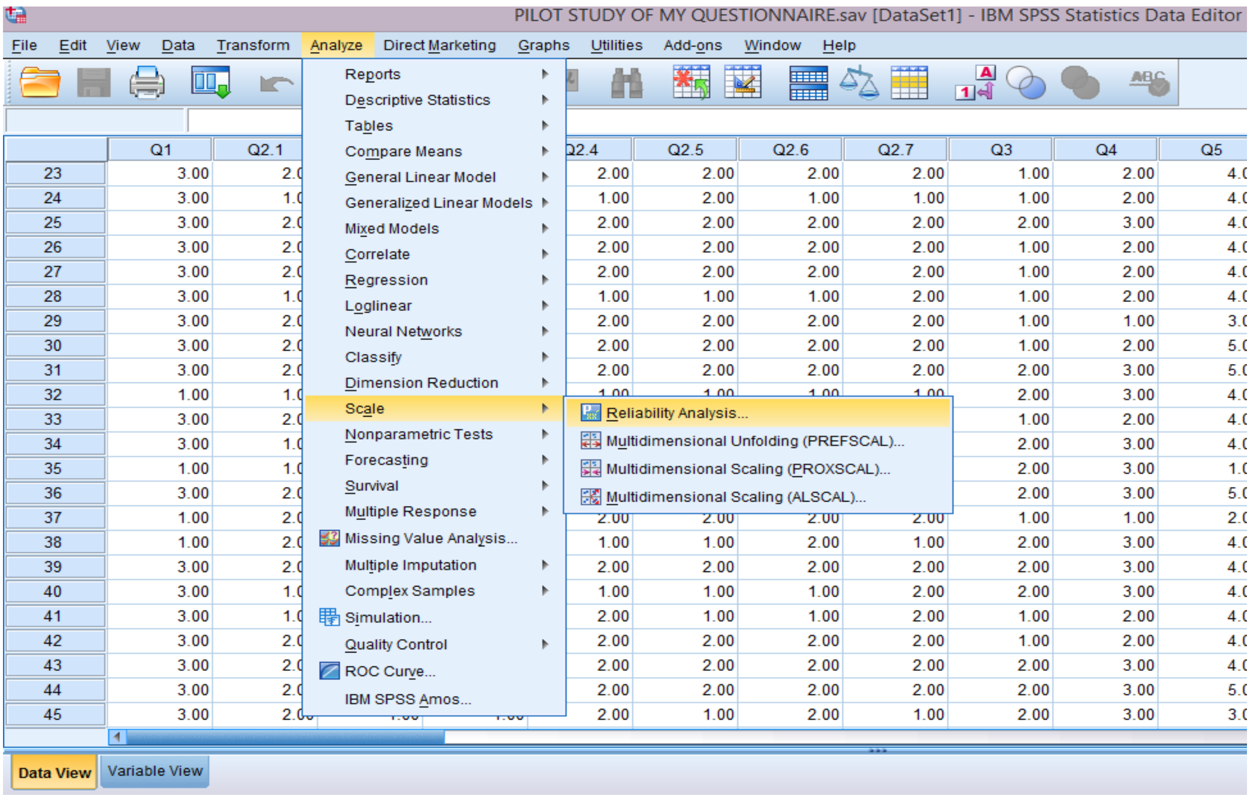

[1]Adewale Abideen Adeyemi, ***"Structural Equation Modeling"***, a Workshop organized by SLEU, International Islamic University Malaysia, held on 22-23 November 2014.
[2] Ibid.

الشكل(7): الدخول إلى قائمة أسئلة المدخلات لحساب معامل الموثوقية

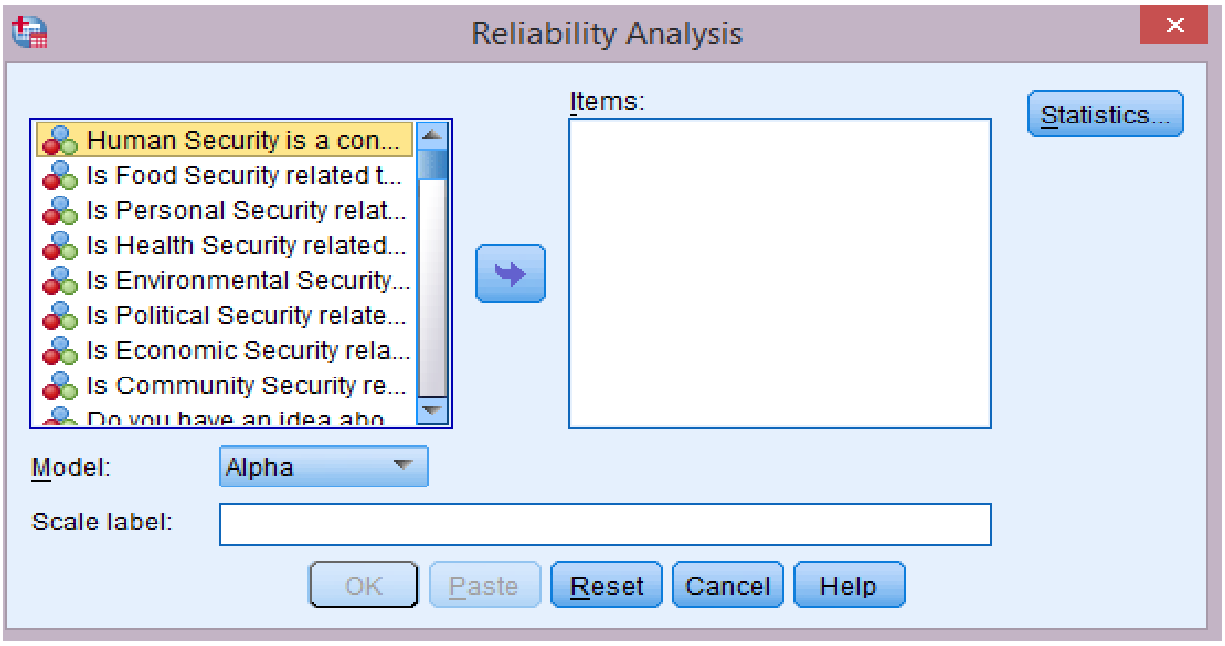

الشكل (8): ترشيح الأسئلة المدخلة من القائمة في اليسار ونقلها باستخدام السهم في الوسط

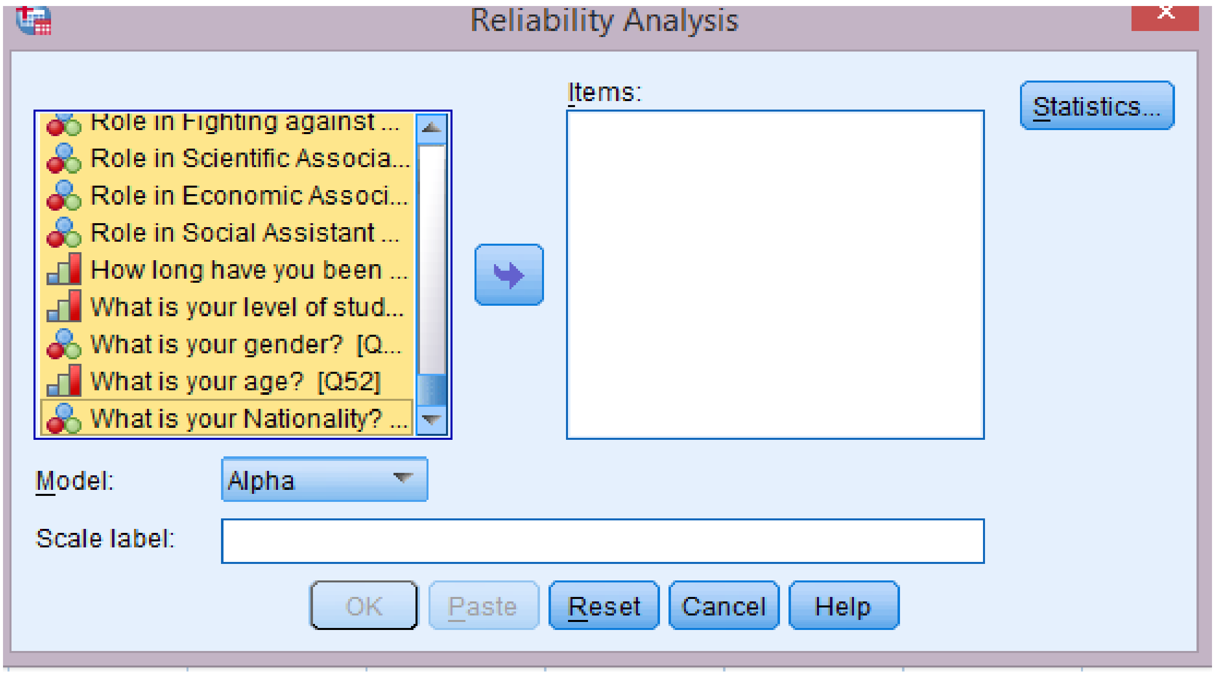

الشكل (9): ننقل البيانات الى خانة Items وفي عبارة Model نختار Alpha ونضغط على statistics

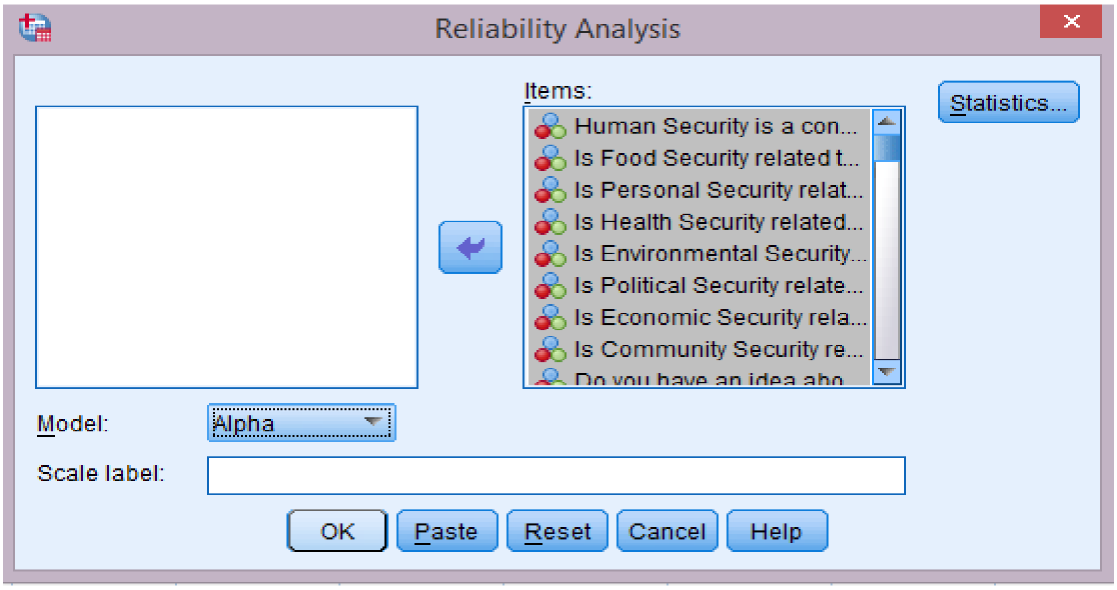

الشكل (10) نؤشر على Scale If Item Deleted ضمن مربع Discriptive For ثم نضغط على Continue

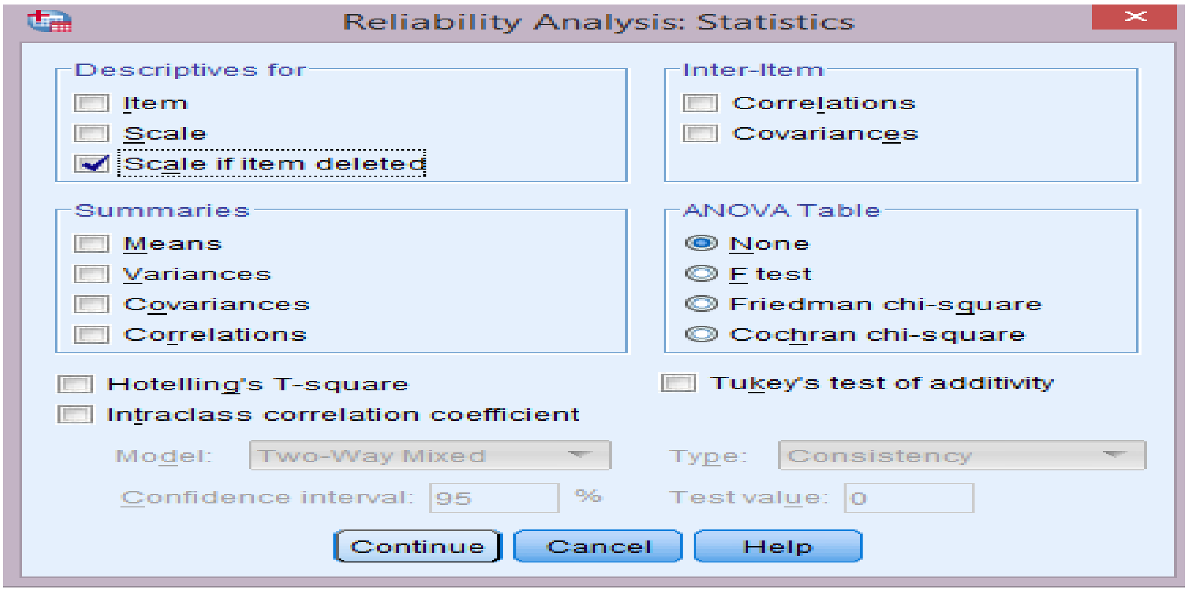

عند الضغط على continue تعيدنا الشاشة إلى النافذة السابقة كما توضحه الشكل(9) فنضغط OK، وبعدها ننتظر النتائج التي يقوم SPSS بفتحها في صفحة خاصة بالمخرجات وعرضها في شكل جداول، نختار من بينها جدول إحصاء الثبات وهو الجدول الموالي:

الجدول (5): احصائيات الموثوقية

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.879	67

ومن خلال قراءة جدول الموثوقية المستخرج من SPSS نجد أن معامل الموثوقية "كرونباخ ألفا" لدراستنا الاستطلاعية هو0.879، وبما أنه في دراستنا الاستطلاعية هذه أكبر من 0.7 فإن معامل ثبات الذي حصلت عليه الدراسة الاختبارية للإستبيان يعتبر مقبولا جدا وهو ما مكننا من توزيع الإستبيان على العينة المطلوبة دون إشكال، أما قيمة صدق الإستبيان فهو يساوي الجذر التربيعي لقيمة الموثوقية أي يساوي 0.9375499986667378

2- جمع البيانات والمعلومات:

بعد إنهاء الدراسة الاختبارية للاستبيان قمنا بعملية جمع البيانات من العينة المطلوبة، وكان عدد الاستبيانات الموزعة فعليا 400 استبيان وزعناها بشكل مباشر في 9 جامعات من بين الجامعات الحكومية الـ20 الموجودة في ماليزيا بينما وزعنا في بقية الجامعات الـ11 استبيانات بشكل اليكتروني وقد لاحظنا أن الاستجابة بخصوص الاستبيانات الالكترونية كانت ضعيفة جدا.

فمن بين الـ400 استبيان الموزعة هناك 300 استبيان وزعناهم بشكل ورقي من خلال المقابلة الشخصية والزيارات الميدانية للجامعات الـ 9 المذكورة بالتفصيل في الجدول (6)، و100 استبيان وزعناهم بطريقة الكترونية من أجل النفاذ الى طلبة بقية الجامعات التي لم نتمكن من التنقل إليها، وقد راعينا اثناء

التوزيع التقيد بالمعايير التي حددناها مسبقا للعينة. فكان مجموع ما تم استعادته من بين الـ400 استبيان هو 336 استبيانا يدخل ضمنهم 26 استبيانا تم الرد عليهم بشكل اليكتروني، وبعد فحصنا لمدى صلاحية الاستبيانات المسترجعة قمنا باستبعاد 22 استبيانا لعدم صلاحيتها، فكان العدد الاجمالي للاستبيانات الصالحة والتي اجريت حولها الدراسة فعليا هو 314 استبيان أي ما نسبته 84% من عدد الاستبيانات المسترجعة و78.5 % من العدد الكلي للاستبيانات الموزعة. وكانت فترة التوزيع والجمع على العينة في فترات مختلفة خلال سنة 2014. والجدول الموالي يوضح تفاصيل حول عمليتي توزيع وجمع الاستمارات :

الجدول (6): اعداد ونسب توزيع واسترجاع الإستبيانات

الجامعة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة
International Islamic University Malaysia (IIUM), Selangor.	30	30
Universiti Malaysia Perlis (UniMAP), Perlis. And Universiti Utara Malaysia (UUM) In, Sintok Kedah	50	50
Universiti Malaya, Kuala Lumpur	30	28
Universiti Teknologi MARA In Shah Alam Selangor	30	30
Universiti Teknikal Malaysia Melaka (UTeM), Melaka.	40	37
Universiti Kebangsaan Malaysia (UKM), WP Kuala Lumpur.	30	30
Universiti Teknologi Malaysia (UTM), Johor Bahru.	40	39
Universiti Malaysia Sarawak In Kuching	50	44
بقية الـ11 جامعة تم التوزيع فيها بشكل الكتروني	100	26
المجموع	400	**336**
النسبة المئوية	%100	% 84

المصدر: من إعداد الباحثة.

التحليل العاملي* Factor Analysis:

يهدف التحليل العاملي إلى تلخيص البيانات بحيث يمكن تفسير وفهم العلاقات والأنماط بسهولة، ويستخدم عادة لتجميع المتغيرات في مجموعات محدودة بناءا على تباينها المشترك، وبالتالي فهو يساعد في عزل البنى والمفاهيم، أهم تقنيتين للتحليل العاملي هما التحليل العاملي الاستكشافي Exploratory Factor Analysis(EFA) والتحليل العاملي التوكيدي Confirmatory Factor Analysais(CFA)، يحاول التحليل العاملي الاستكشافي كشف الأنماط المعقدة من خلال استكشاف مجموعة البيانات واختبار التنبؤات، بينما يحاول التحليل العاملي التوكيدي تأكيد الفرضيات،[1] وبما أن غرض حالة الدراسة هو استكشاف العلاقة بين مجتمع المعلومات والأمن الإنساني، وتحديد عوامل مجتمع المعلومات التي لها دور في تعزيز الأمن الإنساني بماليزيا، فإن التحليلي العاملي الاستكشافي يعتبر تقنية مناسبة جدا للتحليل الاستدلالي للنتائج المحصل عليها من الاستبيان.

ويستخدم التحليل العاملي الاستكشافي عندما يرغب الباحث في استكشاف عدد من العوامل المؤثرة على المتغيرات، لتحليل أي المتغيرات يمكن أن تجمع مع بعض، والافتراض الأساسي للتحليل العاملي الاستكشافي هو أن هناك عوامل مشتركة كامنة يمكن استكشافها داخل مجموعة بيانات، والهدف منه هو إيجاد أقل عدد ممكن من العوامل المشتركة التي من شأنها تفسير الارتباطات والعلاقات، وفي استخدام التحليل العاملي يفضل أن لا يقل حجم العينة عن 300 فرد.[2]

ويتم تنفيذ التحليل العاملي الاستكشافي على برنامج SPSS عبر الخطوات التالية:

---

* لتفاصيل اكثر حول هذا النوع من التحليل انظر: أمحمد بوزيان تيغزه،التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي: مفاهيمها ومنهجيتها بتوظيف حزمة SPSS وليزرل LISREL، دار المسيرة للطباعة والنشر،2012.

[1] An Gie Yong and Sean Pearce , “A Beginner’s Guide to Factor Analysis: Focusing on Exploratory Factor Analysis”, ***Tutorials in Quantitative Methods for Psychology***, Volume 9, issue 2, 2013, p 79.
[2] Ibid, p 80.

الشكل (11):الخطوة الاولى لإجراء التحليل العاملي الاستكشافي

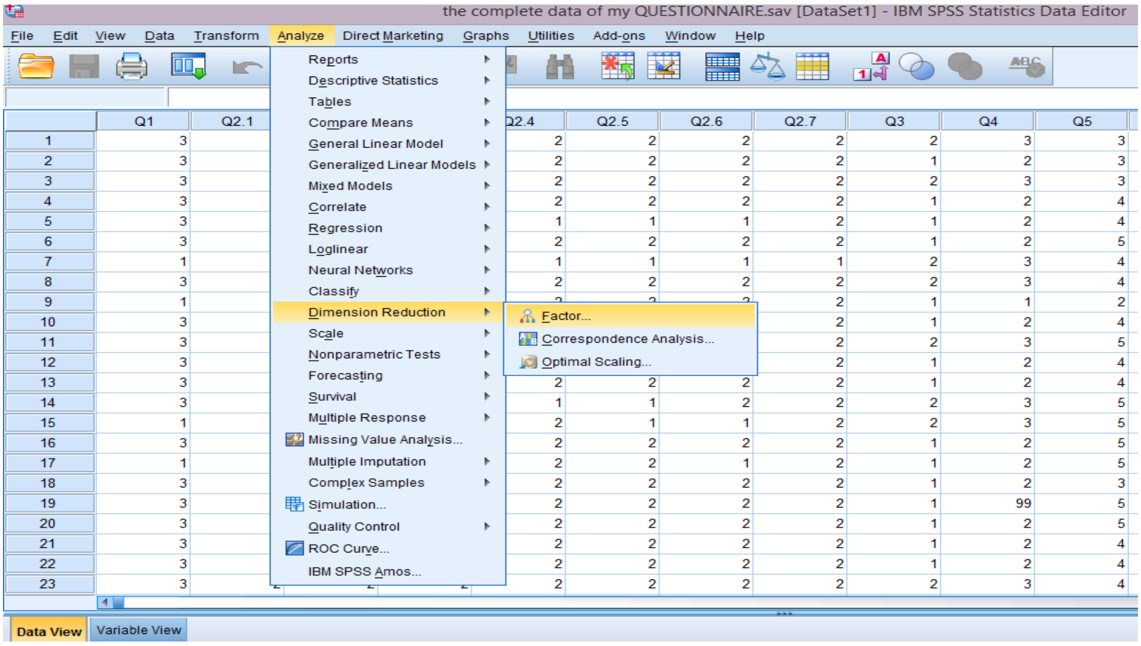

الشكل (12): الخطوة الثانية لإجراء التحليل العاملي الاستكشافي

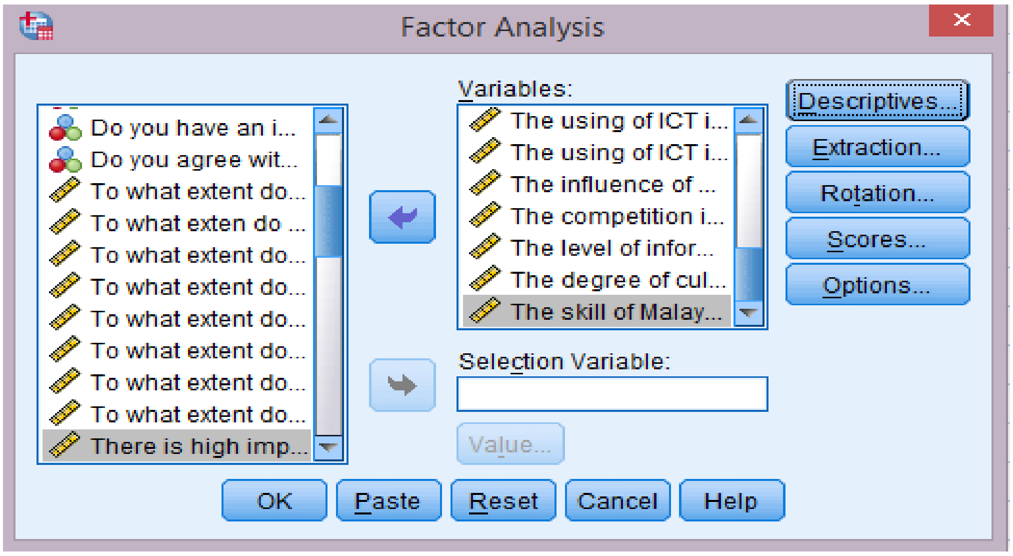

الشكل (13):الخطوة الثالثة لإجراء التحليل العاملي الاستكشافي

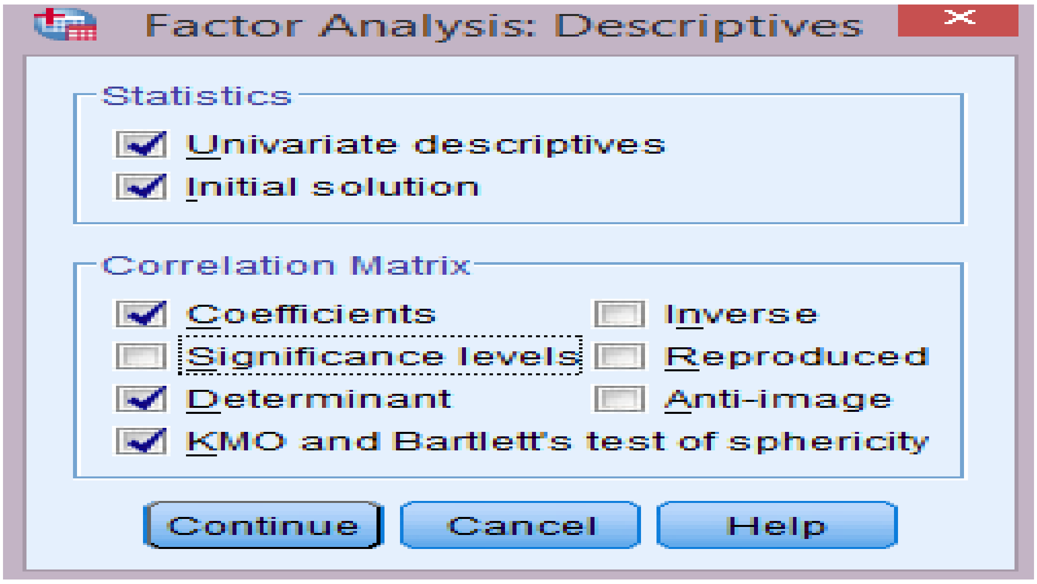

الشكل (14): الخطوة الرابعة لإجراء التحليل العاملي الاستكشافي

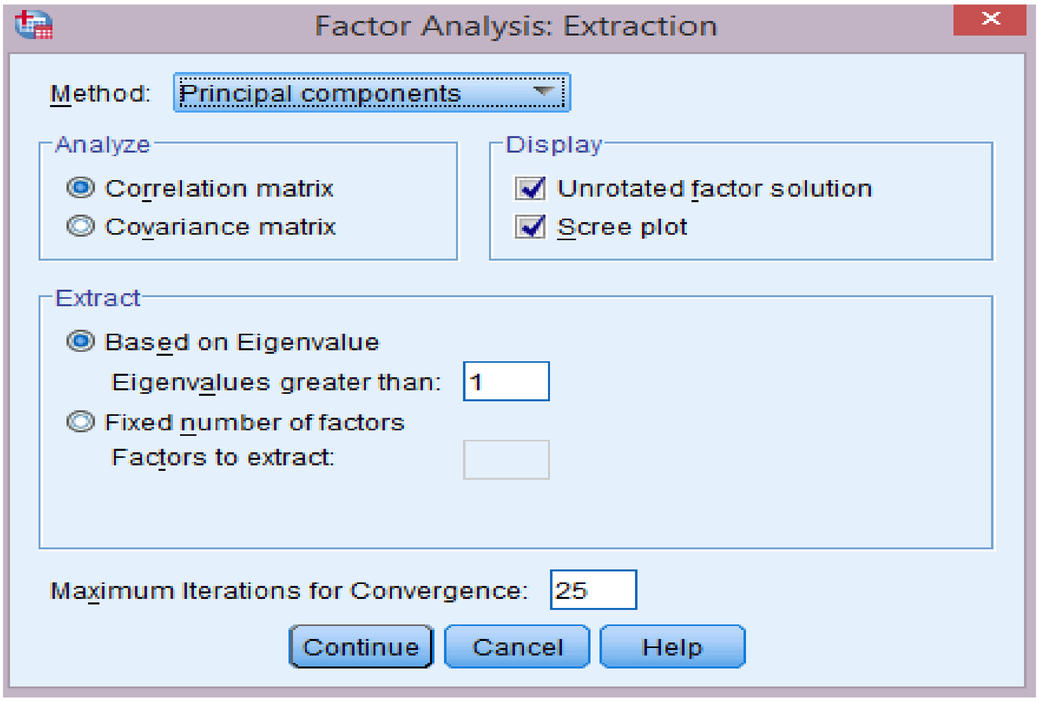

الشكل (15):الخطوة الخامسة

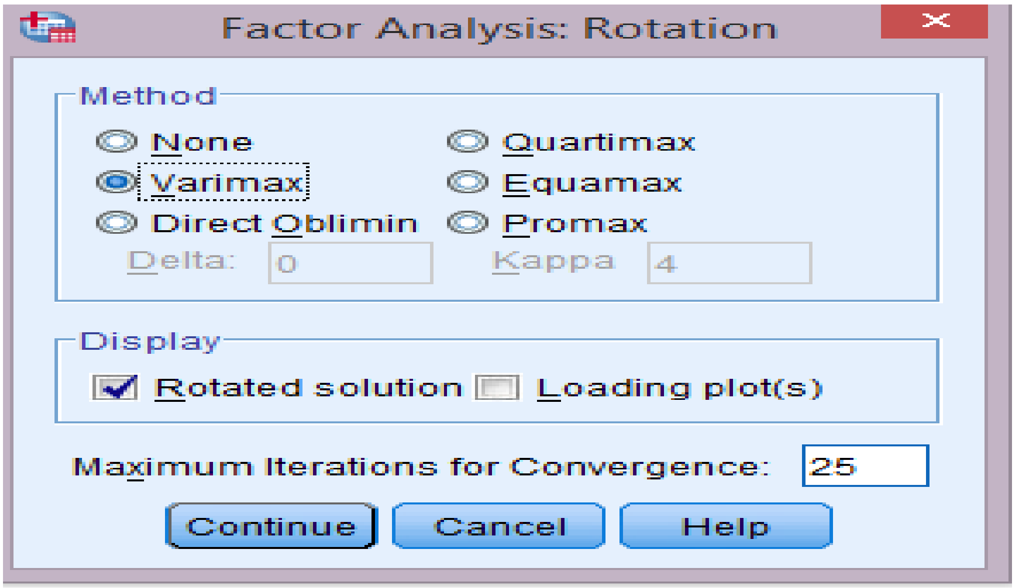

الشكل (16): الخطوة السادسة لإجراء التحليل العاملي الاستكشافي

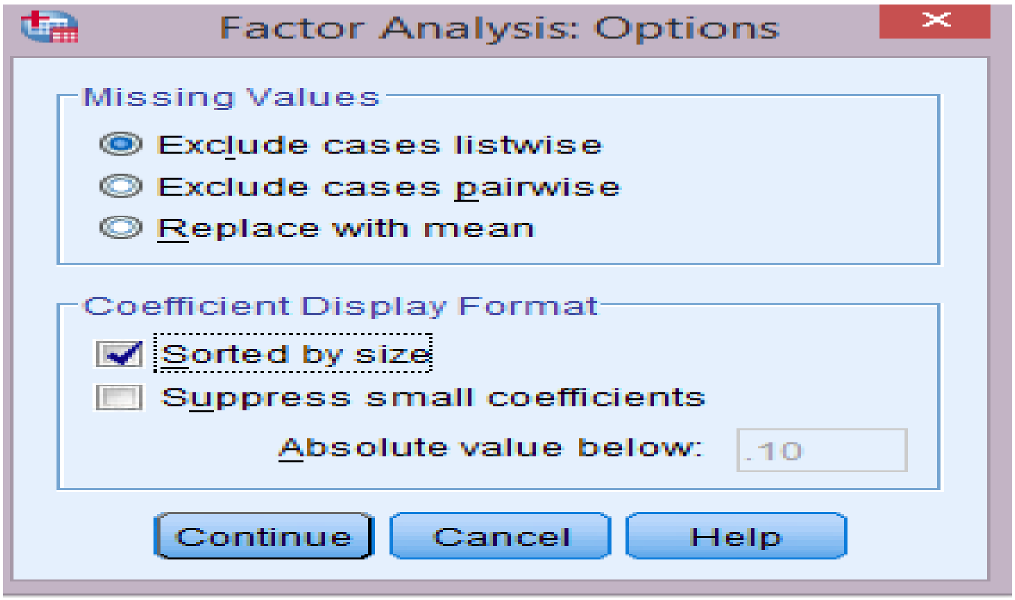

المطلب الثالث: التثليث Triangulation

1- المقصود بالتثليث وأنواعه:

يعني التثليث عملية التحقق التي تزيد من نسبة الصدق عن طريق دمج عدة وجهات نظر ومناهج، وفي العلوم الاجتماعية عموما فهي تشير إلى الجمع بين اثنين او أكثر من النظريات، اومصادر المعلومات، او المناهج، او الباحثين في دراسة واحدة لظاهرة معينة لتلتقي في هيكل واحد، وتستخدم في الدراسات الكمية والنوعية معا،[1] ويعود استعمال التثليث في العلوم الاجتماعية الى كامبل Campbell وفيسكل Fiskel في 1959، وتم تطويره فيمابعد من طرف ويب Web في 1966 ثم من طرف دينزين Denzin في 1970.[2]

ويمكن أن يتحقق التثليث أيضا من خلال استخدام تقنيات بحث مختلفة، ويساعد تثليث التقنيات في الفحص المتعدد كما يستخدم في تقديم التأكيد أو التكامل وهو ما يجلب توازن بين اثنين أو اكثر من أنواع البحوث المختلفة، والغرض من ذلك هو زيادة مصداقية وصحة النتائج، وفي أكثر الأحيان يكون ذلك في سياق الحصول على تأكيد النتائج من خلال تقارب وجهات نظر مختلفة.[3]

ووفقا لدينزين هناك عدة أشكال للتثليث يستخدمها الباحثون وهي تثليث البيانات ويقصد بها أخذ البيانات من عدة مصادر مختلفة لتشكيل هيئة واحدة من البيانات، تثليث المحققين أو الباحثين ويعني استخدام عدة مراقبين بدلا من مراقب واحد أثناء جمع وتفسير البيانات، تثليث نظري ويعني استخدام عدة وجهات نظرية في تفسير البيانات، تثليث منهجي ويعني استخدام عدة مناهج بحث أو تقنيات في جمع البيانات.[4]

[1] Sabina Yeasmin and Khan Ferdousour Rahman, "Triangulation Research Method as the Tool of Social Science Research"***, Bub Journal*** , Volume 1, Issue 1, September 2012,p156.
[2] Ibid, p 154.
[3] Ibid, p157.
[4] Ibid.

فالتثليث النظري يعرف بأنه استخدام نظريات متعددة في نفس الدراسة لغرض دعم أو دحض النتائج، فكل من النظريات ذات الصلة أو المنافسة يمكن استخدامها في صياغة فرضيات بغرض تقديم فهم أعمق وأوسع لمشكلة البحث محل الدراسة،[1]والتثليث المنهجي* هو استخدام أكثر من منهجين في نفس الدراسة، وقد يحدث هذا النوع من التثليث على مستوى تصميم الدراسة أو مستوى جمع البيانات والمعلومات،[2]والتثليث التحليلي يشير إلى تثليث في تحليل البيانات، وتوصف بأنها استخدام أكثر من أسلوبين في تحليل نفس المجموعة من البيانات والمعلومات بغرض التحقق من صحة النتائج، كما يمكن وصفها بأنها استخدام أكثر من طريقتين لتحليل البيانات والمعلومات الكمية والنوعية داخل نفس الدراسة لأغراض التأكد من صحة وتكامل النتائج معا.[3]

أما تثليث المحققين أو الباحثين: يمكن تعريفه على أنه استخدام أكثر من باحثين في أي مرحلة من مراحل البحث لنفس الدراسة، وتشتمل على الملاحظين، القائمين بالمقابلات، أو محللي البيانات والمعلومات في نفس الدراسة بغرض التأكيد[4]ومن بين الأشكال المذكورة يعد التثليث المنهجي هو الأكثر شيوعا للتعبير عن مصطلح التثليث، ويتم اختيار شكل التثليث عادة اعتمادا على الهدف من إجراء الدراسة، ويمكن استعمال أكثر من شكل للتثليث في نفس الدراسة،[5] كما هو الحال في دراسنا هذه والتي اعتمدت على التثليث النظري والمنهجي والتحليلي في آن واحد.

[1] Ashatu Hussein, “The use of Triangulation in Social Sciences Research: Can qualitative and quantitative methods be combined?”, ***Journal of Comparative Social Work,*** 2009/1, p3.

* هناك طريقتان للتثليث المنهجي، التثليث داخل المناهج within-method triangulation يستخدم عندما يكون الغرض توكيدي فقط، والتثليث بين المناهج between-method triangulation، وعندما يكون الغرض تكاملي نستعمل الإثنين معا

[2] Ashatu Hussein, Op.cit, p4.
[3] Ibid, p3
[4] Ibid.
[5] Sabina Yeasmin and Khan Ferdousour Rahman, Op.cit, p157.

2- لماذا نستعمل التثليث في الدراسة؟

لقد حدد شيه Shih 1998 سببين أساسيين لاستعمال التثليث وهما; تثليث بغرض التكامل completeness بين النتائج، وتثليث بغرض تأكيد confirmatory النتائج[1]، وتبرز فائدة التثليث بالنسبة للباحثين فيما يلي :[2]

- توفر للباحثين ثقة أكبر في نتائج دراساتهم.
- تحفز إنشاء مناهج ابتكارية وطرق جديدة متعلقة بالبيانات والمعلومات لتحقيق توازن مع الأساليب التقليدية لجمع البيانات والمعلومات، وهذا قد يساعد في كشف الابعاد الاستثنائية للظاهرة المدروسة كما يمكنه أيضا أن يعطي اختبارا نقديا للظاهرة محل الدراسة بحكم شموليتها لنظريات متنافسة.
- يقلل التثليث من القصور الذي تحتويه البحوث ذات المصدر الواحد، فعند اعتماد مصدرين أو اكثر بشكل متكامل أو للتحقق من بعضها البعض، يساعد ذلك في التقليل من تأثير التحيز، ويوفر معلومات أكثر ثراء وأكثر شمولا.
- أيضا استعمال عدة مناهج وطرق في وقت واحد تساعد على استبعاد التفسيرات الندية للظاهرة المدروسة.

والتثليث لغرض التكامل في النتائج، يوظفه الباحثون لزيادة قدرتهم على التعمق في فهم الظواهر المراد دراستها، وذلك من خلال الجمع بين مناهج ونظريات عديدة، ويستخدم التثليث بغرض التكامل أساسا في البحوث ذات المشكلات الاستكشافية،[3] كما أنه مفيد جدا في الدراسات ذات الظواهر المركبة والمعقدة،[4] ولأن

[1] Ibid.,p158.
[2] Ibid,p159.
[3] Ibid,p158.
[4] Ashatu Hussein, Op.cit., p8.

دراستنا تعد دراسة ذات طابع استكشافي لظاهرة معقدة ومركبة، فإننا احتجنا القيام بعملية التثليث غالبا بصفتها التكاملية أكثر منها توكيدية، مع وجود بعض النتائج التي تم تأكيدها باستخدام التثليث.

3- الطريقة المعتمدة في التثليث:

بالنسبة للتثليث بغرض تكامل النتائج، يمكن للباحث البدء بتوظيف التثليث داخل المنهجي في المنهج النوعي لجمع بيانات أغنى والحصول على فهم أوسع للظاهرة محل الدراسة، بعد الحصول على معلومات غنية عن طريق المنهج النوعي، يقوم الباحث بتوظيف المنهج الكمي في طريقة جمع البيانات وتحليلها من أجل الحصول على صورة أعمق وأشمل للظاهرة المراد دراستها،[1] وهذا يتماشى تماما مع المراحل المذكورة في منهج دراسة حالة وكذلك مع نمط التثليث المتزامن في المنهج المختلط الذي أوضحه سابقا الشكل (4).

فبعد تصميم البحث وجمع البيانات والمعلومات قمنا بإجراء عملية التثليث التحليلي اعتمادا على ما ورد في أعمال بعض الباحثين مثل غرين جي سي Greene J. C. واونواغبازي اي جي وتيديليا سي Onwuegbuzie A. J. and Teddlie C. و ماري لي سميث Mary Lee Smith ولي وآخرون Li et al والتي لخصت في أطروحة دانيال ماري سكيازا Daniela Marie Schiazza في سبعة مراحل هي:[2]

مرحلة تقليص البيانات: نظرا لكون دمج البيانات الكمية والنوعية عمليا هو أمر غير ممكن فإن الباحثين يستعملون استراتيجية تقليص البيانات إلى مجموعة بيانات في أشكال قابلة للتحكم.

[1] Ibid., p8.

[2] Daniela Marie Schiazza, ***" A Case Study of a Mixed Methods Study Engaged in Integrated Data Analysis"***, A PhD Dissertation Submitted to Faculty of the Graduate School In candidacy for Degree of Doctor of Philosophy, Loyola University Chicago, August 2013, pp 38-45.

مرحلة عرض البيانات: في هذه المرحلة يتم عرض النتائج الكمية والنوعية بشكل بصري جنبا إلى جنب، وفي البيانات الكمية تعتبر الرسوم البيانية والخرائط هي الأشكال الأكثر شعبية في عرض النتائج، أما بالنسبة للبيانات النوعية فتشمل المصفوفات والدوائر البيانية، ويعتبر بعض الباحثين هذه المرحلة كافية للبدئ في تفسير البيانات دون الانتقال الى مراحل التحليل الخمسة الموالية، وأن العرض المرئي للبيانات يمكنها أن تؤدي إلى عدة أنواع من التحليل.

مرحلة تحويل البيانات: في هذه المرحلة يقوم الباحث بتحويل أحد النوعين من البيانات إلى النوع الآخر، وهناك طريقتين مختلفتين للقيام بذلك; إما تحويل البيانات الكمية إلى بيانات نوعية Qualitize the data أو تحويل البيانات النوعية إلى بيانات كمية Quantitaze the data وهو الأكثر شيوعا بين الباحثين، ولا يوفر تحويل البيانات عادة إمكانية تفسير النتائج في حد ذاته، ولكنه يسهل التحليل المشترك للنتائج الكمية والنوعية، والتحليل المشترك يمكن ان تشمل ربط او تدعيم او مقارنة البيانات.(اخترنا في دراستنا هذه تحويل البيانات الكمية الى بيانات كيفية)

مرحلة ربط علاقة البيانات: تشمل هذه المرحلة تحويل البيانات النوعية إلى متغيرات كمية او العكس من أجل ربط البيانات المحولة بالبيانات الأخرى.

مرحلة توحيد البيانات: تشمل هذه المرحلة دمج البيانات الكمية والنوعية لإنشاء متغير جديد أو لتوحيد متغيرات أو مجموعة بيانات، وتستخدم المتغيرات أو مجموعة البيانات الجديدة أو الموحدة للتحليلات اللاحقة.

مرحلة مقارنة البيانات: والتي تحتوي على عدة طرق هي المقارنة بالتصنيف typology، المقارنة بتحليل الحالة المتطرفة extreme case analysis، المقارنة بإستيراد البيانات data importation، والمقارنة

بالتحليل عبر المساري cross-track analysis، ورغم أن كل طريقة تصلح لأنماط محددة للمنهج المختلط إلا أنها جميعا تصلح للمنهج المختلط للغرض التكاملي، وهو ما يعني أن أي من هذه الطرق هو مناسب لتحليل بيانات دراستنا، (اخترنا طريقة المقارنة بالتصنيف نظرا لكونها الطريقة الأقل استهلاكا للوقت، كما أنها منسجمة عمليا مع أسلوب التحليل الموضوعاتي المتبع في تحليلنا للبيانات النوعية).

مرحلة دمج البيانات: تشمل هذه المرحلة استخدام النتائج المحصل عليها من المراحل السابقة لدعم التفسيرات والاستدلالات والاستنتاجات، وتضمن هذه المرحلة النهائية أن كل البيانات دمجت في وحدة متماسكة، ويتضمن إنشاء هذه الوحدة المتماسكة استخدام استراتيجيات تحليل تختلف عن المستخدمة في المراحل السابقة.

وهناك استراتيجيتين لدمج البيانات، الأولى وهي المعتمدة في الدراسة من خلال الاستقراء التحليلي وتتضمن تكرار قراءة البيانات لانشاء مجموعة من التأكيدات ذات مصداقية، وعندما يحدد الباحث التأكيدات فإنه يبدأ في عملية إضفاء الشرعية لتلك التأكيدات من خلال جمع أدلة تؤكد أو تنفي التأكيدات غير المضمونة أو مراجعتها للتطابق مع البيانات، والاستراتيجية الثانية في الدمج التحليلي للبيانات هي تجميع وتوليف مجموعة مختلفة من أنواع البيانات لتحقيق فهم متماسك وشامل، وهذه الطريقة لا تستعمل اي نوع من الاساليب التحليلية لدمج نتائجها، وبدلا من ذلك فإن الدمج ينعكس في نتائجها ببساطة لتسهيل هذا الفهم المتماسك والشامل من خلال تقديم شامل لنتائجها وتفسيراتها.

والجدول الموالي هو خلاصة لجميع الأساليب والأدوات المنهجية المطبقة في الدراسة:

الجدول (7): خلاصة الأساليب والأدوات المنهجية المعتمدة في الدراسة

	منهج البحث			
تقنيات جمع ومعالجة المعلومات	منهج دراسة حالة Case Study Method	المنهج المختلط Mixed Method	المنهج عبر التخصصي Trans-disciplinary M	ملاحظات حول التحليل
الوثائق	بيانات كمية وكيفية	بياناتها كمية وكيفية معا	بيانات كمية وكيفية من مختلف التخصصات العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة	تم تنظيمها وتحليلها يدويا باستعمال المصفوقات والخرائط الذهنية
المقابلات	بيانات كيفية حول حالة الدراسة	تم دمج نتائجها في الأخير مع نتائج البحث الكمي	المشاركون في المقابلات من تخصصات مختلفة ذات علاقة بالموضوع كما انها شملت اكادميين وممارسين	تم تنظيمها وتحليلها بالاستعانة بـ Atlas.ti 7 .
الاستبيان	بيانات كمية حول حالة الدراسة	تم دمج نتائجه في الاخير مع نتائج البحث الكيفي	الطلبة المستهدفون كانوا من تخصصات علمية مختلفة ومتخصصين في أحد أبعاد الأمن الإنساني او مجتمع المعلومات	تم التحليل باستخدام SPSS 21

المصدر : من إعداد الباحثة

الفصل الرابع:

التحليل الكيفي لدور مجتمع المعلومات في تعزيز الأمن الإنساني في ماليزيا

الفصل الرابع

التحليل الكيفي لدور مجتمع المعلومات في تعزيز الأمن الإنساني بماليزيا

يهدف هذا الفصل إلى استكشاف وقياس حالة كل من مجتمع المعلومات والأمن الإنساني في ماليزيا وتشخيص العلاقة بين الظاهرتين لاستخلاص دور مجتمع المعلومات في تعزيز الأمن الإنساني، وذلك من خلال توظيف ما قدمته الوثائق المختلفة فيما يتعلق بتحليل وضع كل من الظاهرتين والعلاقة بينهما في المجتمع الماليزي إضافة إلى ماقدمته نتائج المقابلات التي أجريت مع الخبراء الثلاثة، الدكتور أووي كي بانغ والدكتور محمد شريف محمد بشير والسيد راماتشاندران راماسامي.

وينطلق هذا الفصل من تحليل واقع الإندماج الماليزي في مجتمع المعلومات، بعرض الجهود المختلفة التي سعت إلى تحقيق ذلك، وتحليل واقع وتحديات مجتمع المعلومات في المجتمع الماليزي، إضافة إلى تحليل واقع واتجاهات الأمن الإنساني من خلال إبراز مكانته في السياسات الحكومية الماليزية وتحليل واقعه وتحدياته في ظل مجتمع المعلومات الماليزي.

ويتم في هذا الفصل تحليل الظاهرتين أولا من خلال الوثائق المتوفرة في هذا المجال، ثم بتحليل المقابلات التي أجريت مع الخبراء بهذا الخصوص، ليتم في الأخير استخلاص دور مجتمع المعلومات في تعزيز الأمن الإنساني بدمج نتائج البحث في الوثائق والمقابلات كمرحلة أولى، من أجل الانتقال لاحقا في الفصل الخامس إلى تحليل العلاقة بين الظاهرتين واستخلاص هذا الدور من خلال البحث الكمي، ثم تثليث النتائج الكلية للبحث.

المبحث الأول

واقع الإندماج في مجتمع المعلومات بماليزيا

المطلب الأول: التحول الماليزي نحو مجتمع المعلومات.

رغم وجود بعض البرامج في المجال التكنولوجي منذ الثمانينات مثل البرنامج ماليزي للتعاون التقني إلا أن "رؤية 2020" تعد أهم منطلقات تحول المجتمع الماليزي نحو مجتمع المعلومات، وهذه الرؤية هي عبارة عن مشروع طويل الأجل أعلنته الحكومة الماليزية في فيفري 1991، وقاد إلى خطة نحو بناء مجتمع ماليزي متقدم وغني بالمعرفة كليا بحلول 2020، وذلك من خلال تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام تلك التكنولوجيات لرفع مستوى التنافسية العالمية لماليزيا.[1]

فماليزيا – وتحديدا على مستواها الحكومي– أدركت بشكل مبكر أن القدرة التحويلية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمكنها أن تدفع ماليزيا للتحول نحو الاقتصاد الحديث المبني على المعرفة، فأولت الحكومات الماليزية المتعاقبة منذ ذلك الوقت إهتماما خاصا بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فاوجدت عدة هيئات ومؤسسات مهمتها السهر على عملية اندماج ماليزيا في مجتمع المعلومات، كما قامت بصياغة مجموعة من الإستراتيجيات والسياسات والبرامج والمبادرات لتحقيق هذا الهدف، كما قامت أيضا بإنشاء صناديق تدعم هذا التوجه، وسهرت على سن قوانين تعمل على تكييف ماليزيا مع التغيرات التي رافقت الخوض في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونلخص أهم تلك الجهود فيما يلي:

[1] Norsiah Abdul Hamid and Halimah Badioze Zaman, "Framework of Malaysian Knowledge Society: Results from Dual Data Approach", ***International Journal of Social, Education, Economics and Management Engineering*** Volume 3, Number 10, 2009, p 366.

1- أهم هيئات الإنتقال إلى مجتمع المعلومات:

المجلس الوطني لتكنولوجيا المعلومات National Information Technology Council (NITC):

تم تشكيل هذا المجلس خلال الخطة الماليزية السادسة (1990-1995) وهي الهيئة الأولى في البلاد التي تدير استراتيجيا تكنولوجيا المعلومات من أجل مصلحة الأمة، ووظيفته الأساسية هي تقديم النصح والاستشارة للحكومة في الأمور المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التنمية الوطنية الماليزية، ويعمل المجلس على دفع عجلة رؤية ماليزيا 2020 في تطوير مجتمع معرفة بقالب ماليزي، حيث يكون المجتمع غني بالمعلومات ومدعم بالمعرفة، مرسخ بنظام قيم مميز ومسير بشكل ذاتي.[1]

كما يعمل المجلس من خلال عمليات الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، التنسيق والتقييم، تقييم التكنولوجيا والتنبؤ،الترقية، على تحقيق أربعة مهام رئيسية وهي; تعزيز نمو مستدام في مجال تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها عبر التخطيط والاستراتيجيات، ضمان الاندماج السلس للتكنولوجيات الحديثة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تحديد التأثيرات المحتملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاقتصاد والمجتمع، تعزيز وشرح إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحويل المجتمعات في جميع أبعادها. [2]

شركة تطوير الوسائط المتعددة The Multimedia Development Corporation (MDeC): تأسست في 1996 للإشراف على تطوير المبادرة الوطنية الماليزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (MSC)، وتقديم المشورة للحكومة الماليزية حول التشريعات والسياسات إضافة إلى وضع معايير معرفية مهمة لعمليات الوسائط المتعددة، وفي أكتوبر 2010 أعطت الحكومة هذه الشركة مهمة إضافية وهي تطوير خطة لإقتصاد

[1] Official portal of NITC Malaysia, access date 24/12/2014 in http://nitc.kkmm.gov.my/index.php/the-national-it-council/about-nitc/vision-and-mission
[2] Ibid.

رقمي يعتمد على الفرص الهائلة التي خلقها العالم الرقمي، وهو ما أنتج برنامجا سمي بـ" ماليزيا الرقمية" Digital Malaysia والذي كشف عنه رسميا للعامة في ماي 2012.[1]

اللجنة الماليزية للاتصالات والوسائط المتعددة the Malaysian Communications and Meltimeda Commission(MCMC):هي وكالة حكومية أنشئت سنة 1998، ومكلفة بتشجيع وتنظيم صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن تطبيق القوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلاد، وهي الوكالة الماليزية الرائدة للتمكين من خلال الربط الرقمي والمكلفة بتنمية ودعم تمثيل ماليزيا على الانترنت إضافة إلى تعزيز تنمية العمالة الماهرة ورأس المال في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[2]

2- الإستراتيجيات والسياسات والمبادرات الماليزية للإندماج في مجتمع المعلومات:

الأجندة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات(NITA) National Information Technology Agenda: أعلن عنها في ديسمبر 1996 من طرف المجلس الوطني لتكنولوجيا المعلومات(NITC) وتعمل على توجيه الإستخدام الإستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ماليزيا والمساهمة في دفع عجلة رؤية 2020، يترأسها رئيس مجلس الوزراء، وتضم أعضاء من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني ذوي العلاقة والاهتمام بتكنولوجيا المعلومات وتعمل كدبابة فكرية تقدم المشورة للحكومة في هذا الشأن،[3] ورؤية هذه الأجندة هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحويل كل المجتمع الماليزي إلى مجتمع المعلومات، ثم إلى مجتمع المعرفة، وأخيرا إلى مجتمع قائم على قيم المعرفة values-based knowledge society، وتركز

[1] Multimedia Development Corporate, Official Website, ***"Overview"*** , Access Date 15/12/2014 in http://www.mdec.my/about-us/overview

[2] United Nations Children's Fund (UNICEF), ***"Exploring the Digital Landscape in Malaysia: Access and use of digital technologies by children and adolescents"***, Malaysia: UNICEF 2014, p12.

[3] Mazni Buyong, ***"Digitalization: making some sense of convergence in Malaysia"***, access date 22/03/2013 in http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/apcity/unpan005831.pdf

الأجندة على تنمية الناس، والبنية المعلوماتية، والتطبيقات لخلق القيمة، وذلك لتوفير العدالة والنفاذ لجميع الماليزيين، وتحويل المجتمع الماليزي نوعيا إلى مجتمع قائم على قيم المعرفة قبل عام 2020.[1]

الإستراتيجية الوطنية لخارطة طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات The National Strategic ICT Roadmap : إرتبطت هذه الإستراتيجية بالخطة الوطنية الماليزية التاسعة (2006-2010)، وطرحها المجلس الوطني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأهم توصيات هذه الإستراتيجية لتشكيل سياسات وبرامج ومخططات استراتيجية لتسريع تحول ماليزيا نحو اقتصاد قائم على المعرفة هو إتباع ثلاثة استراتيجيات رئيسية هي:[2]

- الأولى : أن تكون ماليزيا رائدة عالميا في ثلاثة مجالات مرتكزة على تكنولوجيا المعلومات، وهي البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالتحديد شبكات الإستقبال اللاسلكية، والبنية التحتية المعلوماتية أو ما أسمته بالتحليلات التنبؤية Predictive Analytics، والأنترنت الثلاثية الأبعاد أي المحتوى الرقمي للوسائط المتعددة. - الثانية: هي عقلنة الترتيبات المؤسساتية وتسريع النظام المعتمد على المعرفة، وذلك لضمان نظام قوي ومستدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تحدد خارطة طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خطط عمل إستراتيجية لخلق نظام بيئي قائم على المعرفة بدمج التكنولوجيات المقترحة في قطاعات رئيسية للاقتصاد.

- الثالثة: هي استخدام معالم ومناطق رؤية لإدارة الفرص والمخاطر، فالاستراتيجية الوطنية لخارطة طريق تكنولوجيا المعلومات والإتصالات توفر منهجية مستمرة لرصد ردود الفعل لتحسين إدارة الفرص والمخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا وأثرها السريع على السوق، ويتم مراقبة مشهد التكنولوجيا العالمية لتطوير مجالات الرؤية على المدى القريب، والمتوسط والبعيد خاصة فيما يتعلق بالقطاعات الرئيسية للاقتصاد الماليزي.

[1] Ibid.
[2] Official Website of Ministry of Science, Technology and Innovation (MOSTI), ***"National Strategic ICT Roadmap"***, Access date 22/03/2013 in http://www.mosti.gov.my/wp-content/uploads/policy/ict-roadmap.pdf

السياسة الوطنية للأمن السيبيراني National Cyber Security Policy (NCSP): تم تصميم هذه السياسة لتسهيل انتقال ماليزيا نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، وتمت صياغتها بناءا على إطار وطني للأمن السيبيراني ضم التشريعات والتنظيمات والتكنولوجيات والتعاون بين القطاعين العام والخاص والجوانب المؤسساتية والدولية، كما تسعى للتصدي للمخاطر التي تواجه البنيات التحتية الوطنية الحساسة للمعلومات التي تشمل نظم المعلومات الشبكية لعشرة قطاعات حساسة هي الأمن والدفاع الوطني، القطاع المالي والمصرفي، قطاع المعلومات والاتصالات، قطاع الطاقة، قطاع النقل، المياه، قطاع الخدمات الصحية،القطاع الحكومي، قطاع خدمات الطوارئ، وقطاع الزراعة والغذاء،[1] وتركز هذه السياسة على ثمانية توجهات أساسية تمثلت في الحوكمة الفعالة، الإطار التشريعي والتنظيمي، إطار لتكنولوجيا الأمن السيبيراني، ثقافة الأمن وبناء القدرات، البحث والتطوير للاعتماد على الذات، المرونة والانفاذ، الاستعداد لحالات الأمن السيبيراني الطارئة، التعاون الدولي.[2]

المبادرة الوطنية للنطاق العريض National Broadband Initiative(NBI): جاءت هذه المبادرة تحت إشراف اللجنة الماليزية للإتصالات والوسائط المتعددة (MCMC)، وتسمى أيضا الإستراتيجية الوطنية لتنفيذ النطاق العريض، وتهتم بجلب النطاق العريض لجميع الأمة الماليزية، وفي 2007 حددت من خلالها الحكومة الماليزية هدفا لتحقيق نسبة 50% فيما يخص إنتشار النطاق العريض في المنازل مع نهاية سنة 2010، وقدمت الحكومة من أجل تحقيقه عدة مبادرات، منها مبادرة توزيع مليون كمبيوتر محمول على الطلبة الفقراءعلى المستوى الوطني، مبادرة ضبط الأكشاك الإلكترونية، مبادرة توسيع التغطية فيما يخص الهواتف الخليوية. [3]

[1] Critical National Information Infrastructure (CNII) Portal, access date 13/10/ 2014 in http://cnii.cybersecurity.org.my/main/ncsp/tncsp.html
[2] Ibid. http://cnii.cybersecurity.org.my/main/ncsp/policy_thrusts.html
[3] Official Portal Of Malaysia Communication and Multimedia Commission(MCMC), Access date 24/12/2014 in http://www.skmm.gov.my/Sectors/Broadband/National-Broadband-Initiative.aspx

المبادرة الوطنية الماليزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات Malaysia's national ICT initiative (MSC) كانت تسمى سابقا Multimedia Super Corridor: هي مبادرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية في ماليزيا تهدف إلى جذب شركات التكنولوجيا عالميا وتعمل على تهيئة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية، وتحظى بدعم كامل من الحكومة الماليزية، تقود نحو التحول لاقتصاد المعرفة منذ العقد ونصف الماضيين، وتعتبر هذه المبادرة بوابة لصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ماليزيا والمنطقة.[1]

برنامج ماليزيا الرقمية Digital Malaysia Program:ماليزيا الرقمية هو برنامج وطني تشترك فيه عدة أطراف ومستفيدين، وهي مبادرة موجهة من طرف شركة تطوير الوسائط المتعددة MDeC ووكالات أخرى وتعمل تحت إشراف وزير الاتصالات والوسائط المتعددة، تم بناء هذا البرنامج لتحقيق ثلاثة أهداف إستراتيجية تتمثل في دفع البلاد نحو اقتصاد رقمي متقدم بحلول 2020، وإنشاء بيئة تشجع على انتشار استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل جوانب الاقتصاد لربط المجتمعات على المستوى العالمي والتفاعل في الوقت الحقيقي مما يؤدي الى زيادة الدخل القومي، وزيادة الإنتاجية وتحسين ظروف المعيشة،[2]ويرتكز هذا البرنامج على ثلاثة محاور أساسية هي الإنتقال من العرض إلى الطلب، والتحول من الإستهلاك إلى الإنتاج، ونمو النشاطات من المعرفة ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى المعرفة ذات القيمة المضافة العالية. [3]

[1] Official Portal Of SMC Malaysia, access date 24/12/2014 in http://www.mscmalaysia.my/what_is_msc_malaysia
[2] Official Website Of Digital Malaysia, access date 24/12/2014 in http://www.digitalmalaysia.my/about-digital-malaysia/overview
[3] Ibid.

3- أهم التنظيمات والقوانين الماليزية للتحول نحو مجتمع المعلومات:

هناك العديد من القوانين والتنظيمات التي سنتها ماليزيا للتعامل مع مجتمع المعلومات أطلق عليها اسم القوانين السيبيرانية Cyber Laws، أهمها كان قانون التوقيع الإلكتروني 1997 الذي تم إصداره لمعالجة القضايا الناشئة عن التوقيعات الإلكترونية، فقد كانت احتمالات الغش كبيرة نظرا لسهولة اعتراض وتغيير المعلومات المرسلة عبر الوسائط الإلكترونية، وجاء هذا القانون لتنظيم استخدام هذه التكنولوجيا، غير أنه لم يكن مرضيا في ذلك الوقت لأنه حدد تكنولوجيا واحدة، ولم يترك مجالا لتكنولوجيات مستقبلية، فهو يعترف بالتوقيع الرقمي فقط ويرفض التوقيع البيوميتري بغض النظر عن ميزاته التكنولوجية العالية، وكنتيجة لذلك فإن التوقيع البيومتري لم يعتمد في التجارة الالكترونية بماليزيا خوفا من وضعيته غير الواضحة،[1] كما سنت ماليزيا بعد ذلك عدة قوانين للنشاط الإلكتروني مثل قانون جرائم الكمبيوتر 1997 وحقوق التأليف 1997،[2] الطب عن بعد 1997،[3] قانون الاتصالات والوسائط المتعددة 1998،[4] قانون الاقراص الضوئية 2000، وانظمة الدفع 2003،[5] التجارة الالكترونية 2006،[6] أنشطة الحكومة الالكترونية 2007 وحماية البيانات الشخصية 2010،[7] خدمات البريد 2012، والعقوبات بما فيها الإرهاب السيبيراني وقانون محتوى الاتصالات والوسائط المتعددة.[8]

[1] Rokiah Kadir, "Malaysian DSA 1997: A Review of Some Unresolved Issues", ***Asian Social Science***, Volume 8, Number 12, 2012, p 223.
[2] United Nations Children's Fund (UNICEF), "***Malaysia, Exploring The Digital Landscape In Malaysia: Access and use of digital technologies by children and adolescents***", United Nations Children's Fund (UNICEF) Malaysia, November 2014, p 30.
[3] Introduction of Cyber Law Acts in Malaysia, 2 march 2013,access date 16/06 2013 in http://malaysiancyberwarriors.blogspot.com/2013/03/introduction-of-cyber-law-acts-in.html
[4] United Nations Children's Fund (UNICEF) Malaysia, "***Exploring The Digital Landscape In Malaysia: Access and use of digital technologies by children and adolescents***", Op.cit., p 30.
[5] Laws of Malaysia, Act 627 Payment Systems Act 2003, 7 August 2003, http://www.bnm.gov.my/documents/act/en_payment_act.pdf
[6] Rokiah Kadir, Op.cit., p 224.
[7] Introduction of Cyber Law Acts in Malaysia, Op.cit.
[8] Ibid.

4- جهود الإندماج الماليزي على المستوى الدولي والإقليمي:

التعاون جنوب جنوب: من خلال البرنامج الماليزي للتعاون التقني The Malaysian Technical Cooperation Programme (MTCP) الذي أعلن عنه رسميا في اجتماع رؤساء دول الكومنويلث بنيودلهي في 7 سبتمبر 1980، كالتزام من طرف ماليزيا في إطار التعاون جنوب جنوب، وخاصة التعاون التقني بين الدول النامية، وتشارك ماليزيا من خلال هذا البرنامج تجاربها التنموية وخبرتها مع دول نامية اخرى، وقد وضع هذا البرنامج على أساس الاعتقاد السائد أن تنمية أي دولة تعتمد على نوعية مواردها البشرية،[1] ويؤكد هذا البرنامج أن تحقيق نوعية الموارد البشرية يتم عن طريق توفير التدريب في المجالات الضرورية لتحقيق التنمية مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إضافة إلى الإدارة العامة والحكم الجيد والتعليم والخدمات الصحية والتنمية المستدامة والزراعة وتقليل حدة الفقر وتشجيع الإستثمار والبنوك، وقد استفاد من هذا البرنامج منذ إطلاقه أكثر من 25000 مشارك من 140 دولة.[2]

التعاون الآسياوي: من خلال التوقيع على اتفاقية الإطار لآسيان الإليكتوني لسنة e-ASIAN 2000 Framework Agreement وإطار الخصوصية للتعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط Asia-Pacific Economic Cooperation Privacy Framework، فإتفاقية الاطار لآسيان الالكتروني خصصت لتعزيز التعاون الاقليمي لتنمية وتقوية تنافسية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء بنية تحتية للمعلومات لدول آسيان وتعزيز فضاء التجارة الالكترونية بمافيهاأنظمة الدفع الالكتروني، وكذلك الانتقال نحو حرية كبيرة لتدفق السلع والخدمات عبر الحدود، الاستثمار والموارد البشرية، وردم الفجوة الرقمية بين الأفراد وبين دول الآسيان، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق آسيان الالكتروني،[3] أما في إطار

[1] Official Portal Of Malaysian Technical Co-operation program (MTCP): access date 24/12/2014 http://mtcp.kln.gov.my/about-mtcp
[2] Ibid.
[3] Page Harpajan Kaur Khera, "Essence of Personal Data Prptection (PDPA) Act 2010 Malaysia: Challenges for Businesses, ***ICT Strategic Review 2012/2013 innovation for Digital Opportunities***, MOSTI and PIKOM,September 2012, p 124.

التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط، فإن وزراء تلك الدول بما فيهم ماليزيا اقروا مخطط عمل في 1998 للتحرك بخصوص التجارة الالكترونية، وغطى هذا المخطط تفاصيل حول لتطوير وتطبيق تكنولوجيات وسياسات لبناء الثقة في سلامة وأمن ,وموثوقية الاتصالات والمعلومات ونظم التسليم وكذلك الخصوصية.[1]

التعاون الإسلامي: كان من خلال فرق إستجابة حالات طوارئ الحاسوب لمنظمة مؤتمر التعاون الإسلامي Computer Emergency Response Teams (OIC-CERT)، والتي كانت مهمتها توفير منصة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لاستكشاف وتطوير المبادرات التعاونية والشراكات الممكنة في المسائل المتعلقة بالأمن السيبراني والتي ينبغي تقويتها في الفضاء السيبيراني،[2] واقترح تشكيلها بين الدول الأعضاء في 2005 خلال الاجتماع السنوي للبنك الإسلامي للتنمية في بوتراجايا، ماليزيا.[3]

المطلب الثاني: تحليل الواقع والتحديات الراهنة لمجتمع المعلومات في ماليزيا.

1- قياس قدرات مجتمع المعلومات الماليزي:

تقدمت ماليزيا بين 1995 و2002 من الرتبة 51 الى الرتبة 41 في نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وصنفت ضمن الرابحين الكبار الـ21 في العالم في هذا المؤشر وفقا لـUNCTAD،[4]ووفقا لتقرير ITU "قياس مجتمع المعلومات لسنة 2014" فإن ماليزيا حققت في 2013 مؤشر نمو في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قدر بـ5.20[5] وهو أعلى من المتوسط العالمي المقدر بـ 4.77[6]، واحتلت بذلك الرتبة

[1] Ibid.
[2] Official website of OIC-CERT, ***"Mission Statement",*** access date 24/12/2014 http://www.oic-cert.org/en/missionstatement.html#.VfxXSN-qqko
[3] Official website of OIC-CERT, ***"History",*** access date 24/12/2014 in http://www.oic-cert.org/en/history.html#.VfxZY9-qqko
[4] United Nation Conference On Trade And Development, ***"The Digital Divide: ICT Development Indices 2004",*** New York and Geneva : United Nations, 2005, p 7.
[5] International Telecommunication Union (ITU), ***"Measuring the Information Society Report 2014",*** Geneva Switzerland: International Telecommunication Union, 2014, p 42.
[6] Ibid., p 91.

9 بين 29 دولة في آسيا والمحيط،[1]وقد تعززت البنية التحتية الماليزية نتيجة تطورات مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كالأنترنت والتكنولوجيا الخليوية والنقالة، وبتوسع شبكة الثابت، أصبحت هذه التكنولوجيا أكثر نفاذا، ولم يكد عدد مستخدمي الأنترنت بداية التسعينات يذكر، ولكن في 2000 كان عددهم 1.7 مليون، وارتفع إلى 13.7 مليون في 2010.[2]

وقد ذكر تشيو كوك هين Chiew Kok Hin رئيس مؤسسة MyIX أن استهلاك الأنترنت ارتفع بـ51% سنة 2013 مقارنة بـ 2012، وأن الهواتف الذكية ذات السعر المنخفض ساهمت بفاعلية في ذلك،[3] ووفقا لتقديرات التقرير الاقتصادي 2014/2013 لوزارة المالية الماليزية فإن عدد مستخدمي الأنترنت سيقفز من 18 مليون في 2012 إلى 25 مليون سنة 2015،[4] وقد ارتفعت اشتراكات النطاق العريض للهاتف الثابت من 19,3 ألف في 2002 إلى أكثر من 2,44 مليون في 2013، وكان الانتشار الشامل للنطاق العريض بين الأسر سنة 2014 يشكل 67,3 %،[5]ويشير مسح المبادرة الوطنية للنطاق العريض في 2012، أن الهواتف الذكية اكتسبت مكانة ضخمة في ماليزيا في السنوات الأخيرة، وارتفعت من 12% في 2011 إلى 26% سنة 2012،[6] ويدعم الشكل الموالي ما تذكره الاحصاءات من خلال مقارنة ماليزيا بكل من المكسيك وتركيا بين سنة 2000 و2012:

[1] Ibid., p93.
[2] Nor Asma Ahmad and Normaz Wan Ismail, et All , "The Role of ICT Infrastructure on Malaysian Trade", ***Journal of Economics and Management***, volume 5 issue 1 ,2011, pp 140-141.
[3] The Malaysian Insider, "***Malaysia's Internet usage rises 51% in 2013***", says industry body, Published in 7 April 2014 1:39 PM access date 14/07/2014 in : http://www.themalaysianinsider.com/technology/article/malaysias-internet-usage-doubled-in-2013-myix#sthash.APBEbppO.dpuf
[4] Malaysia kini online journal, "***25 million Internet users in Malaysia by 2015"***, published in Oct 25th, 2013 8:42 pm access date 14/07/2014 in http://www.malaysiakini.com/news/244954
[5] United Nations Children's Fund (UNICEF) Malaysia, "***Exploring The Digital Landscape In Malaysia: Access and use of digital technologies by children and adolescents"***, Op.cit., p 32.
[6] Ibid., p 33.

الشكل (17): نمو النفاذ للانترنت لماليزيا مقارنة مع المكسيك وتركيا ما بين عامي 2000 و2012.

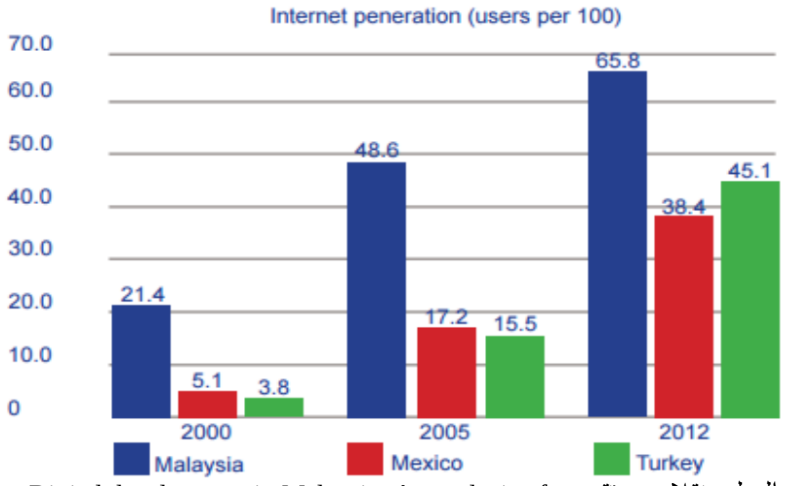

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي نقلا عن تقرير DAKA advisory, Digital development in Malaysia: An analysis of cyber threats and responses, British High Commission in Kuala Lumpur,2014, p 11.

ويذكر تقرير قياس مجتمع المعلومات لسنة 2014 أن مؤشر نفاذ ماليزيا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في 2013 قدر بـ 6.58 واحتلت بهذا الرتبة 61 عالميا،[1] ويرجع البعض هذا التطور السريع الواضح في مجال البنية التحتية لمجتمع المعلومات، إلى التزام الحكومة الماليزية بتطوير البنية التحتية منذ 1996، حيث استثمرت بقوة في هذا المجال من خلال المبادرة الوطنية الماليزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي جذبت الاستثمار المحلي والأجنبي،[2] فقد أنفقت الحكومة الملايين في بناء البنية التحتية لتسهيل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين العامة، كما تجري حملات عامة على نطاق واسع في وسائل الإعلام لتشجيع المزيد من الناس على استخدام أجهزة الكمبيوتر في حياتهم اليومية، ومنذ عام 1995 أطلقت الحكومة مواقع لتحقيق أهداف الأجندة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات، وكانت على رأس أولوياتها لتحقيق مجتمع قائم على المعلومات كل من الخدمات العامة والتعليم والاقتصاد والسيادة الإلكترونية.[3]

[1] International Telecommunication Union (ITU), ***"Measuring the Information Society Report 2014",*** Op.cit.,p 43.
[2] Nor Asma Ahmad, Normaz Wana Ismail and Law Siong Hook, "The Role of ICT Infrastructure on Malaysian Trade", ***Journal of Economics and Management***, volume 5, issue 1, 2011, p 141.
[3] Mazni Buyong, Op.cit.

ويشير معدل مؤشر مهارات استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا سنة 2013 إلى معدل 6.54 واحتلت بذلك الرتبة 105،[1] كما تشير إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الى أن مساهمة منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ماليزيا قدرت سنة 2013 بـ 64407 مليون دولار أمريكي وحقق بذلك نسبة 28.18% من إجمالي التجارة بماليزيا في نفس السنة.[2]

ومنذ منتصف التسعينات، أقرت الحكومة بأن الإنتاجية المكتسبة في قطاع الصناعة قد لقيت تسهيلا من التطور المتزايد من معدات الإنتاج المستوردة والتي تتوفر للمنافسين أيضا، لكن مشكلة الإنتاجية تفاقمت بارتفاع الأجور، فالزيادة المستمرة في الأجور تجاوزت نمو الإنتاجية وأدى ذلك إلى التراجع التدريجي لميزة ماليزيا كمركز إنتاج منخفض الأسعار، ولم تعد التنافسية الماليزيا قادرة على الاعتماد على انخفاض الأجور ولكنها تطلبت حجم كاف من الإبداع والإمكانات المبتكرة التي لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق تحويل ماليزيا من اقتصاد قائم على الانتاج إلى اقتصاد قائم على المعرفة،[3]ووضعت الحكومة المبادرة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كمحور إقليمي خصص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيات الوسائط المتعددة وحدها، وهذا ما يمكنه تفسير عدم فشل تلك المبادرة في جذب شركات عالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، رغم كونها حديثة العهد،[4]ويبين الشكل الموالي نمو أعداد الشركات في هذا المجال:

[1] International Telecommunication Union (ITU), ***"Measuring the Information Society Report 2014",*** Op.cit., p 45.
[2] United Nations Conference on Trade And Development (UNCTAD), ***"Share of ICT goods as percentage of total trade, annual, 2000-2013"***, access date 15/03/2015 in http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx
[3] Mohamed Ariff, "New Perspectives on Industry Clusters in Malaysia" in Mohamed Arif, ***"Analyses of Industrial Agglomeration, Production Networks and FDI Promotion",*** Economic Research Institute for ASEAN and East Asia (ERIA), A Research Project Report 2007-3, Chiba: IDE-JETRO, March 2008, p 380.
[4] Ibid, pp 380-381.

الشكل(18): نمو عدد شركات المبادرة الوطنية الماليزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 1997-2014.

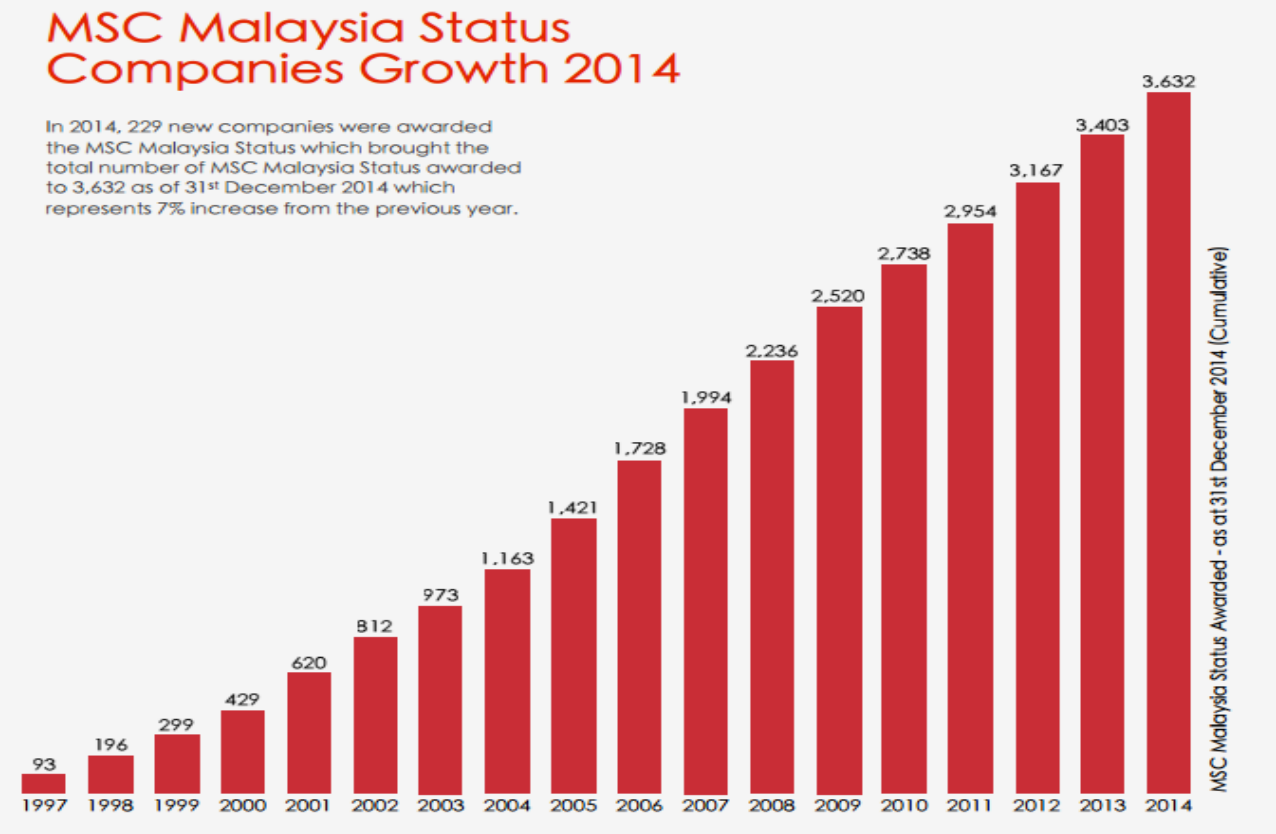

المصدر: Malaysia National ICT Initiative and Digital Malaysia, "MSC Malaysia Annual Industry Report 2014" , p 7.

فمن بين الـ 3632 شركة وصل عدد الشركات الناشطة ضمن المبادرة الوطنية الماليزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في 31 ديسمبر 2014 إلى 2708 شركة، 71% منها تشكل شركات تكنولوجيا المعلومات Info-tech companies وتليها 13% شركات خدمات الأعمال الشاملة Global Business Services ثم 12% شركات الوسائط المتعددة الإبداعية، ثم 4% لمعاهد التعليم العالي،[1]من بين الـ2708 شركة المذكورة 75% منها ذات ملكية ماليزية و23% منها شركات أجنبية و2% مشتركة بنسبة 50% ملكية ماليزية و50% ملكية أجنبية،[2] ووصل الاستثمار الجديد للمبادرة 20.09 بليون رينجت ماليزي

[1] Malaysia National ICT Initiative and Digital Malaysia, "MSC Malaysia Annual Industry Report 2014" , p 8.
[2] Ibid., p10.

85% هي مساهمة الشركات الموجودة في المبادرة أصلا و15% هي مساهمة 229 شركة جديدة انضمت إلى المبادرة.[1]

2- الواقع والإتجاهات الاقتصادية والمعرفية لمجتمع المعلومات بماليزيا

أكدت الخطة الماليزية الحادية عشرة (2016-2020)على قيادة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإقتصاد المعرفة من خلال الابتكار والانتاجية لتعزيز التنافسية وخلق الثروة، ففي صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوجه التركيز نحو تطوير المحتوى الرقمي ضمن القطاع الفرعي للمحتوى ووسائل الاعلام، وكذلك الحلول والخدمات البرمجية كونها المجالات المحتملة لخلق الثروة ولمشاركة الشركات المحلية، فنمو صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيدفع لتقوية البنية التحتية، وهذا أمر أساسي لزيادة القدرة التنافسية لماليزيا.[2]

وإضافة إلى ذلك فإن النفاذ والقدرة على تحمل التكاليف أمرين حاسمين بشكل متساو في النهوض بالاقتصاد وتضييق الفجوة السوسيو اقتصادية من خلال توفير الفرص الرقمية للذين لا يملكونها، فالقوى العاملة العالية المهارة والقادرة على الابتكار والابداع والانتاجية هي أمر مركزي في اقتصاد المعرفة، ولذلك فمن المهم تزويد القوى العاملة بالمهارات المتخصصة لتسهيل النمو في قطاعات مختلفة، وهذا يساهم في ضمان استفادة ماليزيا من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشاركة في تطوراته العالمية،[3]وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة المدارس الموصولة بالأنترنت من النطاق العريض الثابت سنة 2012 قاربت

[1] Ibid., p 11.
[2] Economic Planning Unit, Prime Minister's Department., ***"Driving ICT in the Knowledge Economy"***, strategy paper n15, p1. Access date 14/02/2015 in http://rmk11.epu.gov.my/pdf/strategy-paper/Strategy%20Paper%2015.pdf
[3] Ibid.

90%، ونسبة المدرسين المؤهلين في المجال هي100% مقابل ما يقارب 25% مدرسين مدربين لتدريس موضوعات ومهارات هذا المجال.[1]

وقد أجرى كل من عرفان نوفل عمر ومحمد ترميزي مهد يوسف دراسة هدفت للتعرف على مستويات مهارات المدرسين الماليزيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتحديد مهارات الأساسية والمتقدمة في المجال، ومهارات الإنترنت في البحث عن المعلومات وتبادلها وكذلك مهارات استخدام الإنترنت للاتصال، وشملت الدراسة 2661 معلم من المدارس الابتدائية والثانوية بماليزيا، فأشارت نتائج الدراسة إلى أن المعلمين ذوي مهارات عالية في مهارات البحث عن المعلومات وتبادلها باستخدام الأنترنت بوسط حسابي قدر بـ 3.35 وكذلك في المهارات الأساسية والمتقدمة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوسط حسابي يقدر بـ 3.13، ومهارات استخدام الأنترنت للإتصال بوسط حسابي يقدر بـ 3.01.[2]

وفي دراسة أخرى بحثت في مجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين المعلمين ومديري المدارس الماليزية، وشملت العينة 260 فردا، أوضحت نتائج الدراسة أن جميع المعلمين تقريبا لديهم مستوى عال من المهارات في استخدام الحاسوب، وكذلك المهارات الأساسية اللازمة للمعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات،[3] كما أن الاطلاع على النظام التعليمي الماليزي يساعد على فهم التنمية الاقتصادية وما اسهمت به مخرجات التعليم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات انتاجية عالية وتحسين

[1] International Telecommunication Union (ITU), ***"Measuring the Information Society Report 2014",*** Op.cit., pp22-23.

[2] Irfan Naufal Umar and Mohamad Tarmizi Mohd Yusoff, "5 th World Conference on Educational Sciences - WCES 2013: A study on Malaysian teachers' level of ICT skills and practices, and its impact on teaching and learning", ***"Procedia Social and Behavioral Sciences***", Number 116, 2014, p 979. Access date 12/01/2015 in file:///C:/Users/farida/Downloads/5577b2bc08aeb6d8c01ce538.pdf

[3] Kazi Enamul Hoque qnd Ahmad Zabidi Abdul Razak qnd Mosa. Fatema Zohora, "ICT Utilization among School Teachers and Principals in Malaysia", ***International Journal of Academic Research in Progressive Education and Development***, , Volume 1, Number 4, October 2012, p17.

نوعية الحياة والتحول الهيكلي للاقتصاد القومي من قاعدة انتاجية تقليدية تقوم على المواد الخام والأولية، إلى اقتصاد صناعي حديث يعتمد على منتجات التقنية والمعلومات والمعرفة.[1]

فمنذ 1996، استهدفت الحكومة الماليزيا التعليم كأحد الوسائل الرئيسية لتحقيق التنمية المتسارعة المخطط لها، وتم تحديد المعرفة والمعلومات كمحركات رئيسية وهامة لنمو اقتصاد البلاد وخلق الثروة والقدرة التنافسية، وفي 1997، تم إطلاق مبادرة المدارس الذكية كإحدى التطبيقات الرائدة لـ MSC تحت إدارة شركة تطوير الوسائط المتعددة، وقد جاء مفهوم المدرسة الذكية في جلسة عصف ذهني عقدت في وزارة التربية والتعليم،[2]وعلى المستوى المنظماتي، أظهر مسح أجري في 2003 على منظمات بماليزيا أن هناك استعمال جيد للمعرفة، ومشاركة وكسب معتدل لها، لكن هناك ضعف في نشاطات توليدها، وقدمت ماليزيا في خطتها التاسعة عدة استراتيجيات، قدمت إحداها مفهوم تعزيز القدرات المعرفية.[3]

3- تحديات مجتمع المعلومات بماليزيا:

رغم الاتجاهات الإيجابية التي سجلها مجتمع المعلومات الماليزي عموما، إلا أن النمو التكنولوجي في ماليزيا سجل نتائج سلبية أيضا رافقت عملية اندماجه في مجتمع المعلومات، ومن بين أهم تلك التحديات، الفجوة الرقمية، والتنافسية والمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأمن المعلوماتي الذي يعد من التحديات المتزايدة الأهمية.

فالفجوة الرقمية وفق المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية تعني تلك الفجوة الموجودة بين الأفراد والأسر والشركات والمناطق الجغرافية على مستويات سوسيواقتصادية مختلفة في فرصهم في النفاذ إلى

---

[1] محمد شريف بشير محمد، ***"أضواء على التجربة الماليزية"***، ماليزيا: جامعة العلوم الاسلامية الماليزية USIM، ط1، 2009، ص 81.

[2] Bismillah Khatoon Binti Abdul Kader, ***"Malaysia's Experience in Training Teachers to Use ICT"*** , pp10-11, Access date 13/02/2013 in http://woulibrary.wou.edu.my/weko/eed502/bismillah_khatoon.pdf

[3] G S Batra and Tamana Anand, " Review of Studies as to Knowledge Management Trends in China, Malaysia and India", ***IMED***,Volume 7, Number 2, 2014, p 47.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامهم للأنترنت في مجموعة واسعة من النشاطات، وتعكس الفجوة الرقمية الاختلافات المتعددة بين البلدان أو داخلها،[1] ورغم وجود تعريفات عدة للفجوة الرقمية إلا أنها جميعا تركز على التوزيع غير المتكافئ والاختلافات الموجودة في فرص النفاذ إلى واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين المجموعات السكانية المختلفة سواءا كانوا افرادا أو أسرا أو شركات أو مناطق جغرافية، وينظر بعض الخبراء إلى الفجوة الرقمية كمفهوم قابل للتطور وحددوا تطوره بمرحلتين، مرحلة الفجوة العمودية وتشير إلى الفروقات الموجودة بين المستخدمين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغير المستخدمين لها، ومرحلة الفجوة الأفقية وهي تطور للأولى وتتميز بالفروقات في نوعية وكثافة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[2]

وفي المجتمع الماليزي يبقى التوزيع متفاوتا بشكل كبير، حيث تشير نسبة النفاذ للنطاق العريض مثلا في كوالالمبور إلى 115,7% بينما في كيلانتان لا يشكل سوى 41,2 % من عدد الأسر،[3] كما تشير نسبة سكان الأرياف التي يغطيهم على الأقل الجيل الثالث لشبكة الهاتف النقال سنة 2012 إلى 32% وهي نفس النسبة المحققة سنة 2010، والتي لم تتجاوز الـ10% في 2009،[4] وقراءة أرقام الجدولين المواليين تبرز بوضوح الفجوة الرقمية بين الولايات الماليزية وبين سكان الأرياف وسكان ماليزيا عموما:

[1] Organization of Economic Co-operation and Development, "***Understanding the Digital Divide"***, France: OECD 2001, P5.
[2] International Telecommunication Union(ITU), ***"Building Digital Bridges: Approaches and Best Practice",*** ITU WSIS Thematic Meeting, November 2005, p3.
[3] United Nations Children's Fund (UNICEF), ***" Exploring The Digital Landscape In Malaysia: Access and use of digital technologies by children and adolescents",*** United Nations Children's Fund (UNICEF) Malaysia, November 2014, p 32.
[4] International telecommunication Union (ITU), ***"Measuring the Information Society Report 2014"***, Op.cit., p 8.

الجدول (8): استعمال الافراد للهواتف النقالة والحواسيب والانترنت في ماليزيا في 2013.

Jumlah / *Total* %

Negeri *State*	Telefon bimbit *Mobile phone*	Komputer *Computer*	Internet
MALAYSIA	94.2	56.0	57.0
Johor	93.9	53.8	56.7
Kedah	92.9	45.4	45.0
Kelantan	90.3	43.7	44.0
Melaka	92.0	63.9	63.0
Negeri Sembilan	94.2	54.0	55.1
Pahang	94.2	55.6	55.0
Pulau Pinang	93.2	56.1	59.0
Perak	87.8	44.3	46.0
Perlis	92.5	50.1	54.0
Selangor	97.0	73.0	75.9
Terengganu	93.9	51.5	48.6
Sabah	96.2	46.5	45.8
Sarawak	93.3	45.9	44.8
W.P. Kuala Lumpur	98.8	72.1	74.0
W.P. Labuan	95.7	66.4	66.2
W.P. Putrajaya	99.7	97.6	98.8

المصدر: Department of Statistics Malaysia, The ICT Use and Access by Individuals and Households Survey 2013,P 7.

الجدول (9): استعمال الافراد للهواتف النقالة والحواسيب والانترنت في المناطق الريفية في ماليزيا 2013.

Luar Bandar / *Rural*

%

Negeri *State*	Telefon bimbit *Mobile phone*	Komputer *Computer*	Internet
MALAYSIA	**91.0**	**40.0**	**40.0**
Johor	89.9	42.7	46.8
Kedah	91.1	40.4	39.0
Kelantan	89.7	38.6	39.2
Melaka	85.4	49.4	48.5
Negeri Sembilan	90.1	43.2	44.6
Pahang	91.8	42.8	42.1
Pulau Pinang	90.7	46.1	50.1
Perak	85.4	35.4	37.3
Perlis	91.3	47.8	51.8
Selangor	94.4	53.2	55.4
Terengganu	93.2	44.0	40.6
Sabah	94.6	36.8	36.0
Sarawak	89.9	32.9	29.9
W.P. Kuala Lumpur	-	-	-
W.P. Labuan	94.9	52.6	53.7
W.P. Putrajaya	-	-	-

المصدر: Department of Statistics Malaysia, The ICT Use and Access by Individuals and Households Survey 2013,P 9.

ويشير تقرير النفاذ واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب الأفراد والأسر لسنة 2013 إلى أن أهم خمسة أسباب لعدم النفاذ للانترنت في ماليزيا كانت التكلفة بنسبة 24% وعدم الثقة أو قلة المهارات بنسبة 19% عدم الاهتمام بنسبة 17.2% و ضيق الوقت بنسبة 4.1% والحواجز اللغوية بنسبة 3.8%.[1]

التنافسية: (المهارات) لقد تأخرت ماليزيا من حيث الترتيب من الرتبة العالمية 66 سنة 2012 إلى الرتبة 71 سنة 2013 في مؤشر معدل نمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،[2] وتأخرت من الرتبة 58 في 2012 إلى الرتبة 61 سنة 2013 في مؤشر معدل النفاذ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،[3] كما تأخرت من الرتبة 64 سنة 2012 إلى الرتبة 70 سنة 2013 في مؤشر معدل استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،[4] فيما تعتبر في مرتبة متأخرة جدا مقارنة بالمؤشرات السابقة فيما يتعلق بمؤشر المهارات في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث احتلت المرتبة 105 عالميا لسنتي 2012 و2013.[5]

وسجلت دراسة عرفان نوفل عمر و محمد ترميزي مهد يوسف المذكورة سابقا اختلافات كبيرة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للبحث عن الموارد التعليمية، إنشاء العروض/ وتسليم المواد، وإعداد خطط الدروس بالنسبة للمعلمين من مختلف الفئات العمرية، وذكرت أن الجهات المعنية تحتاج لاقتراح مبادرة وإعداد خطة عمل بحيث تمكن المعلمين، وخاصة كبار السن منهم من اكتساب المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما ينبغي إجراء تدريبات واسعة ومستمرة أيضا لضمان كفاءة المعلمين

[1] Department of Statistics Malaysia, ***"The ICT Use and Access by Individuals and Households Survey 2013",*** p 6. access date 24/01/2015 in https://www.statistics.gov.my/portal/images/stories/files/LatestReleases/ICT_Use/2013/ICT_HS2013BI.pdf
[2] International Telecommunication Union (ITU), ***"Measuring the Information Society Report 2014",*** Op.cit., p 42.
[3] Ibid., p 43.
[4] Ibid., p 44.
[5] Ibid., p 45.

لديهم في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما سيؤدي إلى إنتاج جيل من الطلاب لديهم مستويات عالية في مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المستقبل.[1]

ويلعب **الأمن المعلوماتي** دورا متزايد الأهمية في تطوير هياكل ووظائف القطاعين الخاص والعام، ولذلك يتم اليوم انفاق ملايير الدولارات لشراء التكنولوجيات الجديدة بهدف تحسين الأداء الأمني وتحسين الخدمات المقدمة للمستهلكين أو المواطنين، ورغم أن الأمن المعلوماتي عادة يقدم فوائد كثيرة للمنظمات (والأفراد) إلا أن تطبيقاتها في بعض الأحيان تفشل في تحقيق الأمن، فبعض مجالات التقدم الرقمي لماليزيا جعلت منها بيئة مناسبة لانواع معينة من التهديدات وهي في الأساس مالية، فقضية الأمن المعلوماتي الأساسية التي تثير قلق ماليزيا اليوم هي الجرائم الإلكترونية، فالمجرمين الالكترونيون يدركون نقص الوعي الموجود ويستهدفون الأجهزة النقالة وشبكات التواصل الإجتماعي.[2]

وتشير إحصاءات حول حوادث الأمن السيبيراني نشرت في 31 ماي 2015، أن الأمن السبيراني ماليزيا تمكنت من تسجيل 66000 حادث بين سنتي 1997 و2015 وكان عددها في 1997 حوالي 81 حادثا وفي 2015 حوالي 4581 حادث وكانت أكثر السنوات تعرضا لحوادث هي سنة 2011 والتي سجلت15218 حادث، وقد تنوعت تلك الحوادث بين التطفل، ومحاولة الاقتحام، وهجوم الحرمان من الخدمة، والإحتيال، والتحرش السيبيراني، وحوادث ذات علاقة بالمحتوى، والرموز الخبيثة وغيرها.[3]

[1] Irfan Naufal Umar and Mohamad Tarmizi Mohd Yusoff, Op.cit, p 979.
[2] Amirudin bin Abdul Wahab, " Cyber Security as A Central Strategy to National Sovereignty and Economy", ***ICT Strategic Review 2013/2014 the digital Opportunity***, MOSTI and PIKOM, October 2013, p 109.
[3] Anwer Yusoff, ***"Cyber security trends & strategy for business (digital ?)",*** Cyber Security Malaysia, p 4, access date 24/06/2015, in http://www.bitas.asia/files/bitas2015/presentation-slides/Mohamed%20Anwer-Trend%20&%20Strategy%20for%20the%20Digital%20Business.pdf

المبحث الثاني

واقع واتجاهات الأمن الإنساني في ظل مجتمع المعلومات الماليزي.

المطلب الأول: الأمن الإنساني في السياسات الماليزية

لقد أوضح السفير والممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة حسين حنيف في 2012 النظرة الرسمية الماليزية حول الأمن الإنساني في الدورة الـ66 للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث ذكر أن ماليزيا تنظر إلى هذا المفهوم بحذر لأنه لا يحظى بتعريف متفق عليه حتى الآن، ولذلك فهي تركز النقاش حول ضرورة الاستمرار في محاولة إيجاد تعريف متفق عليه، واشار إلى أنها يمكن أن تقبل الأمن الإنساني في إطار فهم عام وواسع، كما أشار إلى ضرورة أخذه بعين الإعتبار الإختلاف في الثقافة والخلفية التاريخية ومستويات التنمية وقدرة مختلف البلدان،[1]وأشار حسين حنيف بوضوح إلى أن مفهوم الأمن الإنساني لا ينبغي النظر إليه على أنه يحل محل أمن الدولة، وأن على الحكومات أن تحتفظ بالمسؤلية الأولى على ضمان بقاء وعيش وكرامة شعوبها وسكانها، وتؤمن ماليزيا أن الأمن الإنساني ينبغي أن يبنى على أساس الواقع المحلي نظرا لاختلافه من بلد إلى آخر، وعليه فماليزيا تعتبر الملكية الوطنية لتعزيز الأمن الإنساني للشعب في بلد ما ذات أهمية قصوى، كما حددت دور المجتمع الدولي في إكمال جهود الحكومات بناءا على طلبها بهدف تعزيز قدرتها على الإستجابة للتهديدات، وخاصة التهديدات المتعددة الأبعاد والمتداخلة والتي تتطلب مساعدة من الآخرين.[2]

[1] Statement by H.E. Ambassador Hussein Haniff, Permanent Representative of Malaysia to the United Nations, on Agenda Items 14 and 117: Integrated and Coordinated Implementation of and Follow-up to the Outcomes of the Major United Nations Conferences and Summits in the Economic, Social and Related Fields; and Followed-up to the Outcome of the Millennium Summit: Report of the Secretary- General (A/66/763), at the Plenary of the 66th Session of the United Nations General Assembly, New York, 4 June 2012., Access date 27/12/2013 in https://www.un.int/malaysia/sites/www.un.int/files/Malaysia/66th_session/66unga83_1417.pdf

[2] Ibid.

وتؤكد ماليزيا أيضا على ضرورة عدم الخلط بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم مسؤلية الحماية، ودعت إلى تجنب إمكانية استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الدولة أو شعبها، وتعتقد أن هناك حاجة لاستبعاد أي إمكانية للجوء إلى التدخل الإنساني أو حتى عقوبات ضارة، لأنها تؤذي الشعوب فقط، وهي في الأساس تتعارض مع المفهوم الأساسي للأمن الإنساني، وتبعد عن تحقيق التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، كما تمنع قدرة الناس على العيش في حرية وكرامة، وهي لا تشكل سوى سبب لمزيد من الفقر واليأس، فمثل هذا الإجراء وفق ماليزيا لن يخلق سوى مزيد من انعدام الأمن بدلا من تعزيز الأمن الإنساني، وبالتالي ترفض ماليزيا مفارقة خلق عدم استقرار باسم الأمن الإنساني، والتي من شأنها أن تقوض الغرض من الفكرة نفسها.[1]

ورغم أننا لم نعثر في مسار بحثنا في مختلف وثائق السياسات الماليزية على سياسة تحمل صراحة اسم سياسة الأمن الإنساني، إلا أنه إلى جانب ما ذكره السفير حسين حنيف، تبرز وثيقة سياسة الدفاع الوطني الماليزية Malaysia's national Defence Policy الصادرة عن وزارة الدفاع الماليزية، تبني ماليزيا الضمني لعدد مهم من قضايا الأمن الإنساني ضمن سياستها الدفاعية الوطنية، وتمت الإشارة إليها تحت اسم قضايا الأمن غير التقليدي، كما أن احتواء الوثيقة الاستراتيجية الماليزية "رؤية 2020" على عدد مهم من القضايا التي يشملها الأمن الإنساني كلها تبرز أن قضايا الأمن الإنساني تحتل أهمية كبيرة داخل السياسات الماليزية.

وتتبنى ماليزيا بشكل عام، نهجا شاملا إلى حد ما في تحديدها لأمنها القومي، وهي تمزج بين العناصر العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية،[2] وفي وقت تشهد فيه رفقة منطقة جنوب شرق آسيا استقرارا سياسيا نسبيا ونموا اقتصاديا معتبرا، بدأت في الآونة الأخيرة تتشكل مجموعة من

[1] Ibid.
[2] Michael I. Magcamit, "A Case for Cohabitative Security: The Philippine and Malaysian Experience", ***Journal of Human Security***, Volume 10, Issue 1, 2014, p 38. Access date 12/12/2014 in www.librelloph.com/journalofhumansecurity/article/download/153/pdf

القضايا تؤثر بشكل واضح على طبيعة تهديدات الأمن والدفاع القومي الماليزي وخاصة قضايا الأمن غير التقليدية، فاتخذت إجراءات لتطوير الدفاع وتحديث قوات الجيش الماليزي من أجل تشخيص أي تهديدات ممكنة قد تؤثر سلبا على سيادة واستقلال وسلامة ماليزيا، وتهدف سياسة الدفاع الماليزية بشكل أساسي إلى الحماية والدفاع عن المصالح الوطنية التي تشكل أسس السيادة الماليزية والسلامة الإقليمية وازدهارها الإقتصادي، وتطلب هذا الهدف صياغة استراتيجية شاملة للدفاع الوطني أساسها الاعتماد على النفس، وقد شكل هذا التزاما أساسيا لجميع القطاعات،[1] وقد تأثر مفهوم ماليزيا لأمنها القومي بعدة عوامل شملت العوامل الجغرافية والتاريخية والهوية المتعددة الإثنية والدينية، والطموح إلى الإندماج والوحدة الوطنية، والحلم في الالتحاق بالدول المتقدمة، وأن تصبح ماليزيا نموذجا للأمة الإسلامية.[2]

وبالنسبة لرؤية 2020 التي قدمها رئيس الوزراء السابق مهاتير محمد في الخطة الماليزية السادسة (1990-1995)، - أي قبيل تداول المجتمع الدولي لمفهوم الأمن الإنساني- فقد كان محتوى جميع أهدافها يصب في المفهوم الواسع للأمن الإنساني، كما ركز هدفها الأخير على ضرورة اتقان التعامل مع التكنولوجيا والتكيف معها، وكذلك الابتكار بهدف الانتقال إلى مستويات أعلى للتكنولوجيا، وحددت تلك الأهداف بما يلي:[3]

- امتلاك ما يكفي من الغذاء والمأوى مع سهولة الوصول إلى الإحتياجات الصحية والأساسية.

- القضاء على الفقر.

- إزالة التحديد العرقي في الوظائف الاقتصادية الرئيسية، والحصول على التوزيع العادل فيما يتعلق بإدارة وملكية والسيطرة على الاقتصاد الحديث.

[1] Official Portal Ministry of Defence Malaysia, ***"Malaysia's National Defence Policy"***, access date 14/12/2013 http://www.mod.gov.my/phocadownload/DASAR-PERTAHANAN/ndp.pdf
[2] Michael I. Magcamit, Op.cit, p 38.
[3] Mahathir Bin Mohamad, **" Vision 2020 "**, pp 2-4, access date 10/12/2011, in http://www.isis.org.my/attachments/Vision%202020%20complete.pdf

– الحفاظ على معدل نمو سكاني سنوي في 2.5%.

– مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كل عشر سنوات بين عامي 1990 و 2020.

– امتلاك نمو متوازن في جميع القطاعات وهي الصناعة، الزراعة والغابات، والطاقة، النقل،السياحة والاتصالات، والخدمات المصرفية، والماهرة تكنولوجيا والقادرة تماما على التكيف والإبتكار بنظرة تهدف دائما للإنتقال إلى مستويات أعلى من التكنولوجيا.

وقد حددت تلك الوثيقة تسعة تحديات تواجهها ماليزيا للانتقال من بلد نامي إلى بلد متقدم كليا تتلخص تلك التحديات في:1) إنشاء أمة ماليزية موحدة، 2) إنشاء مجتمع ماليزي متحرر نفسيا وآمن ومتطور، 3) تطوير مجتمع ديمقراطي ناضج، 4) تشكيل مجتمع لديه قيم معنوية واخلاقية عالية، وقوة دينية، 5) إنشاء مجتمع ناضج، متحرر ومتسامح، 6) إنشاء مجتمع علمي وتقدمي، 7) إقامة مجتمع الرعاية الجيدة، 8) ضمان مجتمع عادل إقتصاديا، 9) إنشاء مجتمع مزدهر.[1]

وبالنظر إلى رؤية 2020 يتضح أن عددا مهم من قضايا الأمن الإنساني بشقيها المتعلقين بالتحرر من الحاجة والتحرر من الخوف كانت حاضرة بوضوح في تخطيط السياسات الماليزية، غير أن حضور قضايا التحرر من الحاجة في الأهداف كان أبرز من حضور قضايا التحرر من الخوف، فالهدف الوحيد من بين الأهداف المذكورة والمرتبطة بالتحرر من الخوف، هو إزالة التحديد العرقي في الوظائف الاقتصادية الرئيسية، والحصول على التوزيع العادل فيما يتعلق بإدارة وملكية والسيطرة على الاقتصاد الحديث، وهو هدف يدخل في نفس الوقت ضمن الأمن الاقتصادي الذي يصنف في شق التحرر من الحاجة.

وبالنظر إلى التحديات المذكورة في تلك الرؤية، يتضح أن ماليزيا تواجه تحديات جدية للأمن الإنساني على مستوى التحرر من الخوف وهو ما تعكسه التحديات الخمسة الأولى والتي كانت في مجالي

[1] Ibid.

الأمن السياسي والأمن المجتمعي، كما أن التحديات الثلاثة الأخيرة تدخل ضمن التحرر من الحاجة وجميعها تدخل ضمن قضايا الأمن الاقتصادي، فيما يرتبط التحدي السادس بإنشاء مجتمع علمي تقدمي وهو يدعم الهدف المتعلق بالمهارة التكنولوجية والتكيف والإبتكار في جميع القطاعات.

المطلب الثاني: التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة في ظل مجتمع المعلومات الماليزي.

صنفت ماليزيا سنة 2013 في قائمة المتفوقين High Achievers من حيث مؤشر الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية HDI ضمن مجموعة شرق آسيا، والتي ضمت أيضا الصين وأندونيسيا وفيتنام وتايلاندا، وقد حققت معدل تنمية إنسانية قدر بـ 0.769 وكان ترتيبها 64 من بين 187 دولة شملها تقرير البرنامج،[1] كما صنفت كذلك ضمن الدول ذات التنمية الإنسانية المرتفعة وفقا لاحصاءات نفس البرنامج في تقريره لمؤشرات سنة 2014 بمعدل تنمية إنسانية بلغ 0.773 وتقدم ترتيبها إلى المرتبة 62،[2] وتقيس تلك المؤشرات مدى التقدم المحرز على المدى الطويل في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية الإنسانية وهي الحياة الطويلة والصحية وتقاس من خلال متوسط العمر المتوقع، الوصول إلى المعرفة وتقاس من خلال معيارين، الأول هو متوسط عدد سنوات التعليم التي تلقاها السكان البالغين 25 سنة فمافوق، والثاني هو عدد السنوات المتوقعة للدراسة بالنسبة للأطفال الذين وصلوا سن التمدرس، ومستوى لائق للمعيشة، ويقاس عن طريق نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي،[3] ويوضح الجدول إتجاهات التنمية الإنسانية بماليزيا بين 1980 و2013 بقياس المؤشرات الثلاثة.

[1] United Nations Development Programme, ***"Human Development Report 2013: The Rise of the South, Human Progress in a Diverse World"***, USA New York: United Nations Development Programme,pp 143-145.
[2] United Nations Development Programme, "***Human Development Report 2014: Sustaining Human Progress,Reducing Vulnerabilities and Building Resilience"***, USA New York: United Nations Development Programme, 2014, pp 155-166.
[3] Ibid.

الجدول (10): اتجاهات التنمية الإنسانية بماليزيا خلال الفترة الممتدة بين 1980 و2013.

	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	السنوات المتوقعة للتمدرس	متوسط سنوات الدراسة	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي	معدل التنمية الانسانية
1980	68.1	9.0	4.4	7.569	0.577
1985	69.5	9.8	5.6	9.069	0.619
1990	70.7	9.7	6.5	9.767	0.641
1995	71.8	10.2	7.6	13.432	0.681
2000	72.8	11.9	8.2	14.493	0.717
2005	73.7	12.7	8.9	17.149	0.747
2010	74.5	12.7	9.5	19.716	0.766
2011	74.7	12.7	9.5	20.555	0.768
2012	74.8	12.7	9.5	21.048	0.770
2013	75.0	12.7	9.5	21.824	0.773

المصدر: بيانات الجدول من تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2014 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

يبين الجدول السابق أن هناك تقدم مستمر أحرز في ماليزيا في معدل مؤشرت التنمية الإنسانية دون أي تراجع بين عامي 1980 و2013، وقد حقق ارتفاعا من 0.577 الى 0.773 بفارق 0.34، كما ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة بـ 6.9 سنوات، والسنوات المتوقعة للدراسة إرتفعت بـ3.7 سنوات، بينما ارتفع متوسط سنوات الدراسة بـ 5.1 سنوات، وفي المؤشرين الأخيرين يبرز الجدول ثباتا لهما في معدل 12.7 سنة لمؤشر السنوات المتوقعة للتمدرس بين سنتي 2005 و2013 وفي معدل 9.5 سنوات لمتوسط سنوات الدراسة بين سنتي 2010 و2013 دون أي تغير يذكر، وهو ما يعكس إشكالية عدم تحديث البيانات

التي اتفق في الإشارة إليها سابقا كل من كينغ ومواري وتقرير الأمن الأنساني لسنة 2005، أما نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فقد ارتفع بنحو 14259 بين سنتي 1980 و2013.

وفيما يتعلق بالأمن الاقتصادي فقد عالج أميتاف اتشاريا Amitav Acharya، مسألة تعزيز الأمن الإنساني في جنوب شرق آسيا، وقدم في هذا السياق بعض التحليلا المرتبطة بالأزمة الاقتصادية لسنة 1997، التي أثرت بشكل كبير على أربعة دول من جنوب شرق آسيا من ضمنها ماليزيا، فخلال الأسابيع الأولى من شهر جانفي 1998 انخفض الرينجت الماليزي مقابل الدولار الامريكي بنسبة 40% عن قيمته في جويلية 1997، وأظهرت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية أنه بين شهر اوت 1997 وديسمبر 1998 ارتفع معدل البطالة في ماليزيا من 224000 إلى 405000،[1] أما الدخل في ماليزيا فتذكر أرقام دائرة الاحصاءات أن متوسط دخل الأسرة الشهري للماليزيين ارتفع في 2014 بنسبة 11.7 % سنويا الى 4585 رينجت ماليزي بعد ان كان 3626 رينجت عام 2012،[2]وكما أوضحته رؤية 2020 فإن الأمن الاقتصادي كان أولويه ذات أهمية قصوى في الاستراتيجية الماليزية.

وفيما يخص الأمن الصحي فرغم أن ماليزيا لديها مجموعة شاملة من خدمات الرعاية الصحية وتحاول الالتزام بوصول الجميع إلى الرعاية الصحية ذات الجودة العالية، والتي تقدمها من خلال شبكة من العيادات والمستشفيات، إلا أن هناك مشاكل لازالت لم تحل بعد، منها عدم توفر مراكز رعاية صحية عالية الجودة في المناطق النائية، وكذلك نقل المرضى من مراكز صحية معينة إلى مستشفيات أعم يزيد من الأعباء التي بتحملها المريض وأسرته، كما يضيف تكلفة لنظام الرعاية الصحية،[3] وكما أشارت أرقام تقرير

[1] Amitav Acharya, "***Promoting Human Security: Ethical, Normative and Educational Frameworks in South-East Asia"*** a Proceedings of the ASEAN-UNESCO Concept Workshop on Human Security in South-East Asia, Jakarta, Indonesia 25–27 October 2006 , pp 31-33.

[2] The start online, ***" Monthly Household income of Malaysians increase",*** 27/06/2015 in http://www.thestar.com.my/Business/Business-News/2015/06/22/Monthly-household-income-of-Malaysians-increases/?style=biz

[3] Allianz, ***"Health care in Malaysia",*** access date 12/10/2013 in http://www.allianzworldwidecare.com/healthcare-in-malaysia

التنمية الإنسانية المذكورة سابقا حول سنوات العمر المتوقعة عند الولادة والتي حددتها بـ 75 سنة، فإن تقرير وزارة الصحة الماليزية يشير إلى أن هذا المعدل قد ارتفع بين 1990 و2007 من 68.9 سنة للذكور و73.5 سنة للاناث إلى 71.7 سنة و76.46 سنة لهما على التوالي،[1] وتهدد المجتمع الماليزي عدد من الأمراض منها على سبيل المثال لا الحصر حمى الضنك والسمنة وأمراض القلب والأمراض التنفسية وغيرها، فوفق منظمة الصحة العالمية، سجلت أكثر من 35700 حالة منذ أفريل 2015 بما في ذلك 108 حالة وفاة بسبب حمى الضنك، وسجلت بذلك زيادة بنسبة 36% في عدد الحالات مقارنة مع نفس الفترة لسنة 2014،[2] أما السمنة فقد ذكر المستشار العلمي لرئيس الوزراء وتان سري زكري عبد الحميد، أن نتائج جديدة لمجلة British medical journal، أضهرت أن 49% من النساء و44% من الرجال في ماليزيا يعانون السمنة، وصنفت كأعلى دولة في آسيا من حيث نسبة السمنة تليها كوريا الجنوبية ثم باكستان ثم الصين، واعتبرت ذلك مشكلة صحية كبيرة جدا لأنها تحتوي ضمنيا على مرض السكري، ومشاكل القلب وغيرها،[3]وفي 2003 قدرت منظمة الصحة العالمية تكلفة مرض السارس SARS في منطقة آسيا بـ 30 مليار دولار بينما قدرها بنك التنمية الآسياوي بـ60 مليار دولار فانخفضت توقعات المحللين حول النمو الاقتصادي الماليزي سنة 2003 من 5% الى 4 %[4] ومع منتصف جوان 2003 خططت دول جنوب شرق آسيا للتدابير الوقائية ضد تفشي هذا المرض في المستقبل، فاستضافت ماليزيا المؤتمر العالمي لمنظمة الصحة العالمية حول السارس في كوالالمبور، لاستعراض هذا المرض ومناقشة استراتيجيات الرقابة العالمية عليه،[5] وقد كانت أهم خمسة أسباب لدخول مستشفيات وزارة الصحة سنة 2005 هي الولادة الطبيعية، ومضاعفات الحمل، والحوادث، وأمراض الدورة الدموية، وأمراض الجهاز التنفسي، وكانت نفس الأسباب

[1] Ministry of Health Malaysia(MOH), ***" Country Health Plan: 10th Malaysia Plan 2011-2015"*** , Putrajaya Malaysia, p 8, access date 12/12/2014 in http://www.moh.gov.my/images/gallery/Report/Country_health.pdf
[2] Center for Disease Control and Prevention, ***" Dengue in Malaysia",*** Access date 03/05/ 2015 in http://wwwnc.cdc.gov/travel/notices/watch/dengue-malaysia
[3] The Star online, " ***Malaysia's Obesity Rate Highest in Asia"***, Access date 03/01/2015 in http://www.thestar.com.my/News/Nation/2014/06/16/obesity-malaysia-highest-in-asia-says-pm-science-advisor/
[4] Amitav Acharya, Op.cit., pp 34-39.
[5] Ibid.

لسنة 2008 مع تقدم أمراض الجهاز التنفسي الى الرتبة الرابعة وتأخر أمراض الدورة الدموية إلى الرتبة الخامسة،[1] كما يعتبر التعاطي غير المشروع للمخدرات من بين المشكلات الصحية الجدية التي تهدد الأمن الصحي في ماليزيا، حيث قدر عدد متعاطي المخدرات المسجلين حتى عام 2008 حوالي 250000 ويتوقع أن يصل العدد إلى نصف مليون في 2015،[2] أما فيما يتعلق بانتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة فتشير الدراسات إلى أنه آخذ في الازدياد خاصة بين النساء،[3] كما أشار التقرير السنوي لمجلس الإيدز لسنة 2013، بأن العدد الإجمالي لحاملي فيروس نقص المناعة المكتسبة المسجلين حتى ديسمبر 2013 بلغ 101672 حالة 3393 حالة جديد سجلت في 2013 وحدها، و16340 حالة وفاة بسبب هذا المرض، كما أشار نفس التقرير أن عوامل انتقال العدوى لسنة 2013 كانت حقن المخدرات بنسبة 22% والعلاقات الجنسية المختلفة بنسبة 73% و من الأم إلى الطفل بنسبة 2% و3% غير معروفة المصدر.[4]

وفي ظل تحول ماليزيا نحو مجتمع المعلومات قامت وزارة الصحة بتطوير بوابه تحت اسم "MyHEALTH Portal " في إطار المبادرة الوطنية الماليزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (MSC) كتطبيق أساسي للرعاية الصحية، وهي تمكن العامة من الوصول إلى المعلومات الصحية الحالية والنصائح الصحية عبر الإنترنت بسهولة، وتحتوي البوابة موضوعات متعلقة بالصحة كصحة الأطفال والمراهقين، وغيرها كما يحتوي أيضا على منتدى الصحة، وقد كان عدد زيارات البوابة في نهاية اوت 2009 حوالي 697538 وكان المتوسط اليومي 542 وبلغ متوسط الزيارات ويتزايد عدد المسجلين في البوابة بعد أن تفاعلوا مع خبراء في مجال الصحة،[5]كما تم تصميم أداة تسمى العناية الأولية عن بعد "Tele primary care"

[1] Ministry of Health Malaysia,(MOH), Op.cit., p10.
[2] Tam Cai Lian and Foo Yie Chu, "A Qualitative Study on Drug Abuse Relapse in Malaysia: Contributory Factors and Treatment Effectiveness***", International Journal of Collaborative Research on Internal Medicine and Public Health***, Volume 5, Number 4, 2013, p 218.
[3] Md. Nazrul Islam Mondal and Mahendran Shitan, "HIV/AIDS Epidemic in Malaysia: Trend Analysis from 1986–2011", ***Southern African Journal of Demography*** Volume 16 , Number 1, June 2015, p37.
[4] Malaysian AIDS Council and Malaysian AIDS Foundation, ***"Annual Report 2013"***, published in may 2014, pp 8-11.
[5] Ministry of Health Malaysia,(MOH), Op.cit., pp pp 13-14.

من أجل التعامل مع قضية عدم القدرة على الوصول إلى الرعاية ذات الجودة في المناطق النائية، حيث سمحت هذه الأداة للأطباء في المناطق النائية بمناقشة مشكلات الحالات من خلال إجراء مشاورات عن بعد مع المختصين والأطباء في المستشفيات الأخرى.[1]

أما فيما يتعلق بالأمن الشخصي فترى ماليزيا من خلال سياستها الدفاعية أن القرصنة انخفضت بشدة نتيجة زيادة التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وتنسيق جهود البحرية الإقليمية ووكالات التنفيذ، وأن ضهور الدورية التعاونية والتنسيقية MALSINDO، وبرنامج عيون في السماء Eis لسنة 2005 في مضيق ملاكا والذي شمل ماليزيا وسنغافورة واندونيسيا كلها عوامل ساهمت في تحسين الأمن في مضيق ملاكا،[2]وبخصوص الإتجار بالبشر، فقد تسبب نشاطه اليوم في زيادة اعداد السكان في بعض البلدان، ويعتبر هذا شكل من أشكال التهديد للعديد من الدول، وخاصة ماليزيا لكونها تحتل موقعا استراتيجيا وكذلك لكونها بلدا مسالما مع توفرها على مجموعة واسعة من الفرص الاقتصادية، وتعتبر ماليزيا عموما بلد المقصد للرجال والنساء والأطفال الذين يهاجرون بشكل طوعي من إندونيسيا ونيبال وتايلاند والصين والفلبين وميانمار وكمبوديا وبنغلاديش وباكستان والهند وفيتنام للحصول على وظائف، كما تعتبر أيضا بلد المنشأ والعبور للنساء والأطفال ليتم الإتجار بهم لاغراض مختلفة منها تجارة الجنس والعمل القسري،[3] وقد صنفت ماليزيا في تقرير الإتجار في الأشخاص* لسنة 2014 في الطبقة الثالثة والتي تضم البلدان ذات الحكومات غير الممتثلة امتثالا تاما للمعايير الدنيا لحماية ضحايا الإتجار بالبشر، ولا تبذل جهودا كبيرة للقيام بذلك، وهذا بعد أن كانت ضمن الطبقة الثانية التي تضم البلدان ذات الحكومات غير الممتثلة تماما للمعايير الدنيا

[1] Allianz, Op.cit.
[2] Official Portal Ministry of Defence Malaysia, ***"Malaysia's National Defence Policy"*** Op.cit., pp 10-11.
[3] Ahmad Shah Pakeer Mohamed et all, "The Phenomenon of Human Trafficking Activities in Southeast Asian" ***International Journal of Humanities and Social Science*** , Volume 1, Number 13, Special Issue, September 2011, p 174.

* هو تقرير سنوي يصدر منذ سنة 2000 عن الحكومة الامريكية تصنف فيه الدول وفق 3 طبقات، من الطبقة الأولى وهي الأفضل الى الطبقة الثالثة وهي الأسوء.

لحماية ضحايا الإتجار بالبشر ولكنها تبذل جهودا كبيرة لتتقدم بنفسها نحو لامتثال التام،[1]هذا رغم وجود عدة أجهزة وقوانين تكافح الإتجار في الأشخاص، مثل قانون مكافحة الإتجار في الأشخاص لسنة 2007 الذي أعطى السلطة للحكومة للملاحقة وإلحاق عقوبة السجن لمدة تصل إلى 20 سنة وغرامة تصل إلى 500000 رينجت ماليزي، كما أنشأت الحكومة المجلس الوطني لمكافحة الإتجار في البشرMAPO في 2008 لرصد الأنشطة التي تجلب دخول العمال الأجانب إلى البلد وللتأكد من عدم اسغلالهم كعمالة رخيصة أو العمل الجنسي، وهناك هيئات موحدة مسؤولة عن اتحاذ إجراءات أكثر نشاطا في التغلب على تهريب المهاجرين غير الشرعيين مثل الشرطة الملكية الماليزية PDRM، متطوعوا الشعب الماليزي RELA، قسم الهجرة لماليزيا، دائرة الجمارك الملكية الماليزية، القوات المسلحة الماليزية وهيئات موحدة أخرى، ويتم نشاطها عن طريق مراقبة سواحل و حدود البلاد، وتشغيل عمليات منع الدعارة وكذلك تشغيل العمليات في الأحياء الفقيرة بحيث يمكن ردع الإتجار بالبشر،[2]ومن أجل مكافحة هذا النشاط الإجرامي العالمي، ينبغي على البلدان المجاورة لماليزيا مثل سنغافورة واندونيسيا وتايلاند والفلبين وغيرها، أن تشكل أيضا شبكة إقليمية تعاونية وكذلك المشاركة بقوتهم خصوصا في الجوانب التكنولوجية، والاتصالات وشبكة الأمن لضمان اتخاذ تدابير للتعامل مع تجار البشر دوليا والذي يمكن القيام به بشكل منتظم ويكون مفيدة للجميع لفترة طويلة،[3] وأما بخصوص العنف الإجرامي، فتعتبر كل من سيلانغور وكوالالمبور وجوهور بهارو أكثر الولايات تعرضا لاحداث العنف الإجرامي حيث أشارت دراسة غطت حالات العنف الاجرامي بين سنة 2004 و2013 إلى أنه سجل في سيلانغور خلال تلك الفترة حوالي 91962 حالة وفي كوالالمبور 59050 حالة بينما في جوهور بهارو 49105 حالات وكانت برليس أقل الولايات تسجيلا لحالات العنف الإجرامي لنفس الفترة

[1] United State of America, ***"Trafficing In Person Report"*** USA: department of state, june 2014, pp 57-58. Access date 12/12/2014, in http://www.state.gov/documents/organization/226844.pdf
[2] Ahmad Shah Pakeer Mohamed et all, Op.cit, p 176.
[3] Ibid.

بتسجيلها 1240 حالة،[1] وقد ضم العنف الإجرامي لسنة 2013 وفق نفس الدراسة 627 جريمة قتل، و2718 جريمة اغتصاب، و21 حالة سرقة بالأسلحة النارية، و3535 حالة سرقة بدون أسلحة، و98 حالة سطو عصابات بالأسلحة النارية، و16647 حالة سطو عصابات بدون أسلحة نارية، و5699 حالة تسبب عمدي في الأذية الجسيمة،[2]إضافة إلى ذلك تسجل ماليزيا أعدادا مرتفعة في حوادث الطرقات والوفياة الناجمة عنها، حيث في 2011 و2012 سجلت على التوالي 6877 و6917 وفاة بسبب حوادث طريق على التوالي،[3]وبين 2003 و2012 ارتفع عدد الوفيات بين راكبي الدراجات النارية وراكبي السيارة بنسبة 18% و21% على التوالي،[4]وقد نشر موقع بينانغ المستدامة Sustainable Penang في 2013 ترتيبا لأسباب الوفاة في ماليزيا واحتلت حوادث الطرقات الرتبة رابعة بين الأسباب المؤدية للموت في ماليزيا ويليها مباشرة فيروس نقص المناعة المكتسبة،[5]وفيما يتعلق بالأمن المجتمعي فقد التزمت الحكومة الماليزية بتمويل قطاع التعليم في جميع مراحله ومستوياته، وبلغت نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي النفقات العامة على القطاعات الاجتماعية في الخطة الماليزية بين 2001 و2005 حوالي 51% في المتوسط، وتصل مخصصات قطاع التعليم من مجمل الموازنة العامة السنوية الخاصة بالتنمية حوالي 25 % في المتوسط،[6]وقد بلغت نسبة السكان الأكثر من 15 سنة القادرين على القراءة والكتابة سنة 2010 في ماليزيا 93.1 %،[7]ودعمت الحكومة ابتعاث المحاضرين للحصول على درجات علمية من الجامعات البريطانية والأمريكية والأسترالية واليابانية والنيوزيلاندية خاصة بين 1970 و1997، وكان ذلك خاصة بالنسبة لطلبة الملايو الحاصلين على تفوق أكاديمي، وبحلول 2005 وصل عدد الطلاب الماليزيون الذين يدرسون بالخارج

---

[1] Muhammad Amin et al., "A Trend Analysis of Violent Crimes in Malaysia", ***Health and the Environment Journal***, volume 5, number 2,2014, p 46.
[2] Ibid, 48.
[3] Organization of Economy Cooperation and Development (OECD) and International Traffic Safety Data and Analysis Group, "***Road Safety Annual Report 2014: Summary***", international Transport Forum, 2014, p 338, access date 12/04/2015 in http://www.internationaltransportforum.org/pub/pdf/14IrtadReport.pdf
[4] Ibid, p 340.
[5] Sustainable Peneng, " ***Malaysia: Road Traffic Accidents*** " , access date 30/10/2014 in https://sustainablepenang.wordpress.com/2013/11/23/malaysia-road-traffic-accidents/
[6] محمد شريف بشير الشريف، مرجع سابق، ص 95.
[7] Index mundi, ***"Malaysia literacy"*** access date, 12/02/2013 in http://www.indexmundi.com/malaysia/literacy.html

على نفقة الحكومة 11900 طالب، واختلفت مجالات الدراسة بين الطب والهندسة والتكنولوجيا والعلوم.[1]وبالنسبة للأمن الغذائي والذي يعتبر انعدامه مشكلة شائعة بين الأسر ذات الدخل المنخفض في الدول الجنوب عموما بما فيها ماليزيا، فرغم أن ماليزيا حققت زيادة كبيرة في إنتاج العديد من المواد الغذائية الأساسية مثل الأرز والفواكه والخضروات والأسماك والدواجن، إلا انها تعتمد بشكل كبير على استيراد العديد من المنتجات الزراعية مثل القمح ولحم البقر والضأن ومنتجات الألبان بسبب ارتفاع الطلب وكذلك المحدودية النسبية للإنتاج المحلي،[2] أما الأمن البيئي فقد أشارت دراسة أجريت في 2008 أن أهم التهديدات البيئية التي تواجهها ماليزيا هي إزالة الغابات وتلوث المياه والهواء، وتلوث المياه الجوفية، إضافة إلى انجراف التربة،[3]وفيما يخص الأمن السياسي فقد صدر قانون الأمن الداخلي لماليزيا (ISA) في 1 اوت 1960 مباشرة بعد إلغاء قانون الطوارئ، وكان غرضه الواضح هو مواجهة الكفاح المسلح الذي كان يشنه حزب مالايا الشيوعي Communist Party of Malaya (CPM)، وقد أعلن تون رزاق نائب رئيس الوزراء من داخل البرلمان في ذلك الوقت أن قانون الأمن الداخلي أنشئ للتعامل مع النشاطات التخريبية لحزب مالايا، فهدف هذا التشريع هو ليس إسكات المعارضة أو أي صوت مخالف، ولا يفترض أن يكون جهازا في يد الدولة للتعامل مع المجرمين،[4] وبمرور الوقت أخذ قانون الأمن الداخلي يتحول إلى أداة سياسية فعالة في يد السلطة للتخلص من المعارضة والمنافسين، فقد تم انتهاكه وإساءة استخدامه، واصبح أداة سهلة للاعتقال دون محاكمة، وتحت هذا القانون أصبح بالإمكان اعتقال أي شخص لفترة غير محددة دون الحق في محاكمة علنية،[5] ففي اليوم العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر 1998 قدم مجلس نقابة المحامين في

[1] محمد شريف بشير الشريف، مرجع سابق، ص ص 95-96.

[2] Ferdoushi Ahmed and Chamhuri Siwar, "Food security status, issues and challenges in Malaysia: A review", ***Journal of Food, Agriculture & Environment***, Volume 11, issue 2, 2013, p 219.

[3] Rawshan Ara Begum and Joy Jaqueline Pereira, "Environmental Problems in Malaysia: A View of contractors' perception", ***Journal of Applied Sciences***, volume 8, number 22, 2008 P 4232, access date 24/12.2012, in http://scialert.net/qredirect.php?doi=jas.2008.4230.4233&linkid=pdf

[4] Koh Swe Yong, ***"Malaysia: 45 Years Under the Internal Security Act",*** translated by Agnes Khoo,Selangor Malaysia: Strategic Information Research Development 2004, p xv.

[5] Ibid, pp xv- xvi.

ماليزيا مذكرة لرئيس الوزراء يدعون فيها الحكومة لالغاء قانون الأمن الداخلي، وقبل ذلك ببضعة أشهر كان أنور ابراهيم نائب رئيس الوزراء السابق قد احتجز بموجب قانون العقوبات وبعد ايام قليلة تم ابلاغه انه معتقل تحت قانون الأمن الداخلي واتهم بعد ذلك بالفساد، وفي تلك الأثناء كانت أغلب طبقات المجتمع وخاصة الملاي من الطبقة المتوسطة تعبر بشدة عن عدم رضاها بخصوص هذه الحادثة، وهو ما أدى بشكل سريع إلى تشكيل ما عرف بـ Gerak وهو تحالف جميع القوى المعارضة الداعية إلى إلغاء قانون الأمن الداخلي، وقد ضم هذا التحالف العديد من الأحزاب المعارضة مثل ,Party Rakyat(PRM) Democratic Action Party(DAP), Pan-Malaya Islamic Party (PAS), Parti Sosialis Malaysia(PSM)، وعدد من المنظمات غير الحكومية وعدد من أعضاء التحالف الحاكم UMNO الموالين لأنور ابراهيم،[1]وقد قدمت إديولوجية الأمن لمهاتير محمد إطارا ذو وجهين للأمن القومي بإقرار الخطاب الإسلامي غير عنيفة وغير القسري في الساحة الدولية من جهة، بينما تشجع السياسات القسرية والعدوانية في تنفيذ هذه التعاليم في المجال المحلي من جهة أخرى، هذا النهج للأمن الوطني ساعد بشكل فعال في إضفاء الشرعية على الأجهزة الأمنية المحلية، وهو ما يعني استمرار التحالف BN المسيطر عليه من طرف الملاي وبالتالي تضاؤل مساحة التنوع في ماليزيا،[2]واستمرت العقيدة الأمنية لعبد الله أحمد بدوي الذي دعا إلى الإسلام الحضاري في هدف مهاتير في تأمين التحالف، بدلا من التنوع السكاني المتعدد الاثنيات، فهو لا يختلف كثيرا عن فكرة مهاتير حول القيم الآسياوية، وأصبحت مشروع الإسلام الحضاري يعزز من شرعية الإئتلاف الحاكم لماليزيا خارج حدودها، وبذلك نجح بدوي في إحياء الإديولوجية الأمنية للتحالف والتي لم تكن تحظى بشعبية، وكان الهدف الرئيسي لبدوي هو إعادة تقويم الإسلام كدين تقدمي يقدر التنمية الفردية والمجتمعية، وكان يأمل بذلك أن يحتضن نظامه الماليزيين غير المسلمين.[3]

[1] Ibid, pp xv- xviii.
[2] Michael I. Magcamit, Op.cit., p39.
[3] Ibid ., p 40.

المطلب الثالث: نتائج المقابلات حول دور مجتمع المعلومات في تعزيز الأمن الإنساني.

بعد استنساخ نصوص المقابلتين الالكترونيتين التي اجريت مع كل من أووي كي بانغ و محمد شريف بشير، وتحويل النسخة الصوتية لمقابلة راماتشاندران راماسامي إلى نص مكتوب، وقراءة كل منها ومراجعتها عدة مرات، قمنا بمعالجة وتحليل المقابلات الثلاثة بالاستعانة ببرنامج Atlas.ti 7، حيث قمنا بداية باستيراد الملفات الخاصة بنصوص وتسجيلات المقابلات إلى برنامج Atlas.ti 7، ثم أدخلنا الرموز الأولية إلى البرنامج، والتي حددناها من خلال الأسئلة المصممة في المقابلات، والجدول الموالي يوضح الرموز الأولية المدخلة للبرنامج:

الجدول(11): الرموز الأولية لبيانات المقابلات

حول خبرة المبحوث	تعريف الامن الانساني اقتصاديا	تحديات مجتمع المعلومات في ماليزيا
عوامل خارجية مساهمة في رفع نوعية الحياة	تعريف مجتمع المعلومات	طرق مواجهة تحديات الامن الانساني
مدى اعتبار المجتمع الماليزي مجتمع معلومات	متغيرات متحكمة في مجتمع المعلومات الماليزي	طرق مواجهة تحديات الأمن الاقتصادي
نشاطات المشارك المدنية والسياسية	فترة الحكم المركزة على الامن الانساني	طرق مواجهة تحديات مجتمع المعلومات
تعريف الامن الانساني	فترة الحكم المركزة على مجتمع المعلومات	العوامل المساهمة في التنمية الانسانية
مقترجات الخبراء حول اشخاص آخرين للمقابلات	انجازات ماليزيا فيما يخص الامن الانساني	اضافات المبحوثين
تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الانسانية بماليزيا	تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية بماليزيا	تعزيز التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة
تعزيز العيش الكريم	دور مجتمع المعلومات في تعزيز التخرر من الحاجة والخوف والعيش بكرامة	الفهم الخاطئ لفترة حكم مهاتير محمد
تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الامن الانساني بماليزيا	مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الانسانية	عوامل محلية مساهمة في رفع نوعية الحياة

المصدر: من إعداد الباحثة

قمنا بعد ذلك بترميز واقتباس بيانات المقابلات باستخدام الرموز الأولية المذكورة في الجدول بعد إدراجها في برنامجAtlas.ti7، بالإضافة إلى إستخدامنا للترميز من نمط In-vivo coding،[1] مع العلم أن عدد الملفات المسموح بالعمل عليها في النسخة التجريبية لـAtlas.ti7 هي10 ملفات وعدد الرموز المسموحة هو 50 رمزا كأقصى حد وعدد الاقتباسات المرمزة المسموحة هي 100 اقتباس على الأكثر. وقد أفرزت المقابلات الثلاثة النتائج التالية:

1- خبرات المبحوثين:

إضافة إلى ما ذكرناه في الإطار المنهجي للدراسة حول خبرات المشاركين في المقابلات ، تبين أن اووي كي بانغ شغوف أيضا بقضايا بناء الأمة في آسيا وكان دائما يركز على ماليزيا في هذا السياق، وكان طوال حياته يتساءل عن المجتمع، كونه تعلم ونشأ في ماليزيا وكان مهتم دائما بحركيتها، وتاريخها، ولم يكن ذلك اختيارا حتى، أما عن الممارسات السياسية والمدنية، فإن كونه عاش بين 1978 و2004 في اوروبا جعله بعيدا كل البعد عن السياسة،أما محمد بشير شريف فيعتبر خبيرا أكاديمي في مجال التنمية الاقتصادية وشارك في عدة مشاريع بحثية ممولة من قبل الجامعات والجهات الحكومية والقطاع الخاص، تناولت عدة قضايا متعلقة بالتنمية الإنسانية والأمن الاقتصادي في ماليزيا، كالتخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية، وتطوير قطاع السياحة والمشاريع الصغيرة، وعن نشاطاته السياسية والمدنية فقد عمل حوالي 12 سنة في مختلف مؤسسات التعليم العالي في ماليزيا مما مكنه من التخصص في التنمية الاقتصادية، خاصة الاقتصادات الناشئة في جنوب شرق آسيا بما فيها ماليزيا، وقد شارك في أنشطة المنظمات غير الحكومية في دورات الدعم في مجال التدريب والبرامج التعليمية، وبالنسبة لراماتشاندران راماسامي فقد كان وقته

[1] هذا النوع من الترميز يعتمد على استخدام نفس كلمات المبحوثين كرموز، واستخدمناها عندما وجود أفكار مهمة وجديدة يطرحها المبحوثين وليس لها اي امكانية للدخول ضمن الرموز الأولية المذكورة في الجدول بمعني انشاء رموز جديدة وفقا لبيانات المقابلة، علما انه في برنامج Atlas.ti7 لا يتجاوز عدد حروف الترميز الـ40 حرفا.

الكامل منذ 1997 وحتى الآن، مسخرا لأبحاث حول موضوعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو في الأساس إحصائي وديموغرافي، وعمل في الخدمة المدنية بدوام جزئي، فأتيحت له الفرصة للانتقال إلى MIMOS (المركز الوطني للبحث والتطوير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) والمجلس الوطني لتكنولوجيا المعلومات، وهناك بدأ المشروع الأساسي لمؤشر المعرفة، ومن هناك ارتبط بالأمور الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كاقتصاد ومجتمع المعرفة.

2- واقع وتحديات الأمن الإنساني بماليزيا:

من حيث مفهوم الأمن الإنساني في السياق الماليزي ركز أووي كي بانغ على الجانب القانوني للأمن الإنساني لهذا تحدث في نظرته للأمن الإنساني عن مركزية سيادة القانون، شفافية ونزاهة العمليات القانونية، والحق في المحاكمة العادلة، وأجهزة تعديل القوانين، والشرطة، وكذلك اعتبر الإجرام قضية كبرى في ماليزيا، ويقول أنه " بما أنه لدينا نظام ازدواجية القانون، فإن الكثير من الارتباك والانتهازية السياسية تأخذ دورا، وهذا يقوض الشعور بالأمن لدى المواطنين"، وأثار قضية متعلقة بالحكومة الماليزية اعتبرها أيضا قضية كبرى خاصة بعد اعتبار ماليزيا بلد تعددي وهي قضية الإنصاف من أجل دعم القوانين وأن لا تكون الحكومة حزبية وهي امور لم تحدث حتى الآن. [1]

فيما ركز محمد شريف بشير في مفهوم الأمن الإنساني على حماية الناس أثناء تعزيز السلام، وضمان التنمية المستدامة المستمرة، وأن الأمن الإنساني يشمل مساعدة الأفراد باستخدام المقاربة المرتكزة على الناس لتسوية الفوارق التي تؤثر على الأمن، ومن منظور اقتصادي، فإن قضية الأمن الإنساني تشمل الحكم الرشيد والصحة والتنمية والموارد والبيئة، ويرى أن في هذا السياق عملت الحكومات الماليزية جاهدة منذ الاستقلال لتنفيذ سياسات التنمية السليمة لتأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين، سواء في الصحة أو التعليم

[1] Interview with Ooi Kee Bang, held online on Thursday, June 19, 2014 7:38:24 AM

أو البنية التحتية، ويمكننا الآن رؤية تقدم ماليزيا مقارنة بالبلدان النامية الأخرى، ويعتبرها قصة نجاح مذهلة لتحقيق التنمية الإقتصادية،[1]وحول فترات الحكم الماليزية التي ركزت على قضايا الأمن الإنساني فقد اختلف كل من اووي كي بانغ و محمد شريف بشير حولها، حيث يعتقد اووي كي بانغ ان فترات الحكم الأولى (اي التي تلت استقلال ماليزيا) كانت أكثر اهتماما على مثل هذه القضايا مما هي عليه الحكومات الآن، حيث كانت لدى الحكومات الأولى فكرة واضحة حول ما يتطلبه بناءالأمة في مجتمع متنوع، ويتم فقدان هذه الفكرة الآن، اما محمد شريف بشير فيرى ان مفهوم الأمن الإنساني كان قضية مركزية تحت حكم مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا الرابع الذي حكم في الفترة بين (1981 – 2003)، حيث شهدت ماليزيا فترة التطور السريع والنمو الاقتصادي، وبدأت حكومته عددا من المشاريع والبرامج في التعليم والصحة والخدمات الإجتماعية، ويمكننا تفسير اختلاف المبحوثين حول فترات الحكم الأكثر اهتماما بقضايا الامن الانساني في كونهما يختلفان في نظرتهما للمفهوم اصلا كما لاحظنا سابقا، حيث ينظر اووي كي بانغ من منظور الامن الانساني المركز على التحرر من الخوف فيما ينظر محمد شريف بشير إلى المفهوم اكثر من المنظور المركز على التحرر من الحاجة، ويمكننا من خلال ذلك القول أن اهتمام ماليزيا بقضايا الأمن الإنساني يمكن تاريخيا تصنيفه الى مرحلتين مرحلة الحكومات الاولى والتي ركزت أكثر على القضايا الامن الانساني المرتبطة بالتحرر من الخوف والثانية هي الحكومات المركزة اكثر على قضايا الأمن الإنساني المرتبطة بالتحرر من الحاجة وتراجع تركيزها على قضايا التحرر من الخوف.

وحول مواجهة تحديات الأمن الإنساني فإن نصيحة اووي كي بانغ للحكومة الماليزية الحالية هي التأكد من أن النظام القانوني قد تحسن قدر الإمكان، حيث ينبغي ان تكون نزاهتها بعيدة عن كل الشبهات، وغير ذلك سيؤدي إلى انعدام الثقة في المجتمع، والتي تنتشر وصولا الى المستوى الفردي، واستخدام

[1] Interview with Mohamed Shareif Bashir, held online on Saturday, November 22, 2014 7:57:17 PM

الاختلافات العرقية والدينية في توزيع الموارد التي تسيطر عليها الدولة والفرص يديم نظام يبقى على الانقسامات بين المواطنين لأطول فترة ممكنة، فيما اقترح محمد شريف بشير، أنه ينبغي النظر إلى الأمن الاقتصادي والانساني في ضوء الحاجة إلى الملكية الوطنية لمبادرات التنمية، ويكون التركيز على بناء القدرات المحلية من خلال تحديد احتياجات الناس، وضمان الأمن والرفاه للشعب، وتطوير الحلول المتجذرة في الواقع المحلي، وبناء الشراكات التي تستهدف فعالية التكلفة والاستفادة من الميزة النسبية، فالسياسات والاستراتيجيات العامة ينبغي أن تعالج في نفس الوقت أمن الإنسان، والقضاء على الفقر والحد من مخاطر الكوارث وحماية البيئة.

وأما العوامل التي ساهمت في التنمية الإنسانية بماليزيا فإن درو العامل المعرفي المتمثل في التعليم والاستثمار في رأس المال البشري يعتبر مهما جدا ويتضح ذلك من خلال تركيز اووي كي بانغ بشكل كبير على التعليم، حيث يرى انه مقارنة بدول الجوار بدأت ماليزيا نظام تعليم كان موضع حسد العديد من دول ما بعد الاستعمار، ونظام التعليم ينظر أليه اليوم كمصدر للمعرفة الجديدة، وسرعة توليدها، وكذلك تركيز محمد شريف بشير على عامل الاستثمار في رأس المال البشري والمادي، الذي أدى إلى زيادة سرعة نمو الدخل الفردي والقوة العاملة المنتجة، واعتبر عدد من السياسات العامة مسؤولة عن نجاح التنمية وهي: إستدامة إدارة اقتصاد كلي معافى وإقامة الآداء الاقتصادي الكلي المستقر، هذا يوفر الإطار اللازم للاستثمار الخاص، كما ولدت **سياسات التعليم** التي تركز على التعليم الابتدائي والثانوي زيادات سريعة في مهارة القوى العاملة، وتدخلت الحكومة بشكل منهجي وعبر قنوات متعددة لتعزيز التنمية الانسانية، بتخصيص النفقات العامة بين التعليم الأساسي والتعليم العالي وهي سياسة عامة رئيسية التي قدمت أداء ماليزي استثنائي فيما يتعلق بحجم التعليم الأساسي المقدم.

وقيم اووي كي بانغ الامن الانساني بماليزيا في جميع الأحوال أنه دون المستوى، فالفجوة في الدخل تعتبر الأكبر بين دول المنطقة، وسيادة القانون التي تعتبر أفضل ضمان ضد الخوف من السلطة التعسفية قد تم تقويضها بشكل سيئ للغاية، وعدم وجود نقاش ووجود مركزية في الهوية الجماعية في صنع السياسات والخطاب السياسي يقلل من الشعور بالكرامة للأفراد الماليزيين، ويرى أن في فترة حكم مهاتير محمد أسيء فهم أهمية حرية التعبير، واحتكار للسلطة التي تتمتع بها الجبهة الوطنية (BN) أعاقت قفز ماليزيا نحو المرحلة المقبلة للتنمية، وعلى خلاف ذلك كان تقييم محمد شريف بشير ايجابي حيث رأى أن ماليزيا بالمقارنة مع بلدان اخرى في نفس مستوى التنمية فعلت امورا جيدة، ومن أجل الاستجابة الإيجابية للتحديات الراهنة يعتقد أن بعض الإجراءات يتعين القيام به لتعزيز التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة وحرية العيش بكرامة، للتأكد من أن مكاسب اليوم لن يتم فقدانها في أزمات الغد بالتركيز أكثر على التمحور حول الناس، محددة السياق واستراتيجيات وقائية شاملة في كل مستوى،غير ان محمد شريف راى أن الربط بين الحرية والمسؤولية هو امر لم يكن مفهوم جيدا أثناء حكم مهاتير، فالشعب ينبغي أن يكون على وعي بالعلاقة بين الحرية والمسؤولية، لأنهما يسيران جنبا الى جنب.

3- واقع وتحديات مجتمع المعلومات بماليزيا:

يرى راماتشاندران أن مفهوم مجتمع المعلومات يعني أن المجتمع أساسا يجب أن يكون ثريا بالبيانات والمعلومات والمعرفة، فكتلة ضخمة من البيانات يتم تحويلها إلى معلومات، والمعلومات أيضا يتم تحويلها إلى المعرفة فالناس يستفيدون منها دائما ويستخدمونها في أنماط حياتهم أو أعمالهم، في كل مجال يتداولون المعلومات اكثر، والفرق الوحيد بين فعل ذلك تقليديا وفي العصر الجديد هو أن النفاذ التقليدي محدود، فكل شيء اليوم يتوفر على الخط في الوقت الحقيقي وقابل للمشاركة ويأتي بشكل واضح، وفي الستينات ايضا كان هناك حديث عن عمال المعرفة لكن الحديث عنهم كان في سياق النظام الصناعي، فاليوم اصبح معنى

المعلومات والمعرفة في العصر التكنولوجي الجديد هو التواصل العالمي دون اعتبارات للزمن والجغرافيا والثقافة والتقاليد، فكل شيء يتحرك الآن، واحيانا يطلق عليها بثورة المعلومات، وبهذا المعنى فالتكنولوجيا تشحن المجتمع،[1]وفيما يتعلق بأكثر فترات الحكم تركيزا على قضايا مجتمع المعلومات فإنه يرى أن فترة حكم مهاتير محمد كانت اكثر اهتماما، لأنه كان يتحدث أكثر عن رأس المال البشري، وعناصر الحكم الجيد كما كان اهتمامه مرتكز حول البنية التحتية ذات النوعية العالية، وقد كان تركيزه على التصنيع ثم بعد ذلك دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد كان الهدف هو جلب الشركات العالمية مثل شركة ميكروسوفت للقيام بإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

من بين التحديات التي واجتها ماليزيا فيما يتعلق بمجتمع المعلومات هي أن تلك الشركات العالمية لم تجد ما يكفي من امدادات **العمالة الماهرة** الى درجة أنها لم ترغب في المجيء للاستثمار، فعدد منها كانت تستثمر في بلدان مثل الهند بسبب قدرتهم على الحصول على الامدادات من العمالة الماهرة، فماليزيا جاءت بالشركات. فقام مهاتير في ذلك الوقت بالتحول نحو **تنمية رأس المال البشري** كما تحول أيضا نحو التكنولوجيا الحيوية، وعندما جات فترة حكم نجيب رزاق أصبح الحديث عن **الاقتصاد القائم على الابتكار** يأخذ معنى أوسع، فهناك اتجاه للحكومة حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بل كانت هناك التزامات الحكومية والسياسية، ولكن في نهاية المطاف وبشكل عام فإن الكفاءة في التنفيذ تلعب فيها **مهارات الناس** دورا مهم جدا، فالحكومة حسب راماتشاندران ليس لديها الخيار ويجب أن تتغير، فالكثير من الناس يحاولون حل مشاكل جديدة باستخدام أدوات قديمة لا تعمل، واعتبره مشكل ذهنية السياسيين اليوم، فهم حسبه يفهمون أن هناك الكثير من الأشياء تغيرت، لكنهم لايزالون في الذهنية القديمة، والتفكير القديم، والتكنولوجيا الجديدة تحتاج إلى تفكير جديد.

[1] Interview with Ramachandran Ramasamy, held in Damansara on Thursday, November 27, 2014.

وعن مدى اعتبار المجتمع الماليزي كمجتمع معلومات، فقد اتفق الخبراء الثلاثة حول الاتجاه الايجابي لماليزيا في تحقيق هذا المجتمع، ويعتقد راماتشاندران أن متغير الاتصال بشبكة الإنترنت هو الأقوى بين المتغيرات المؤثرة في المجتمع الماليزي عامل التنقلية هو العامل الرئيسي حتى اليوم، ورأى اوي كي بانغ بأن المجتمع الماليزي هو في نواح كثيرة سبق العديد من الدول المجاورة في كيفية إدماجه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحياة اليومية، لمنه يرى انه في الـ15 سنة الأخيرة تم كسر المراقبة الحكومية على المعلومات، حيث قامت وسائل الإعلام الاجتماعية بربط الشباب من جميع الأعراق، وهذا بفضل مشروع الوسائط المتعددة فائقة الذي بدأه مهاتير خلال فترة حكمه، وقد ساعد هذا التنمية إلى حد كبير، ويرى محمد شريف بشير أن ماليزيا حققت ماليزيا أساسيات قوية للنمو في مجال تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك الانتشار المنخفض لأجهزة الكمبيوتر، وارتفاع مستويات الدخل وتركيز خطة التنمية الوطنية على التكنولوجيا الفائقة، وهناك فرص واعدة في مجال خدمات تقنية المعلومات، حيث تعمل الحكومة على تنفيذ تدابير تهدف إلى ترقية ماليزيا الى مركز للخدمات الإقليمية، فالاستعانة بالمصادر الخارجية في القطاعات الرئيسية مثل الخدمات المصرفية والمالية يجذب الاستثمار في مراكز البيانات وغيرها من البنى التحتية، وللحكومة عدد من المبادرات الطويلة المدى لإنتاج تكنولوجيا المعلومات وخدماتها، بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية ذات النطاق العريض وعالية السرعة، فالناس يمكنهم الاستفادة من الفرص التي تتيحها حكومة في هذا المجال، ويمكن الاستفادة القصوى وتوسيع نطاق الخياراتهم المتاحة للنفاذ بنجاح إلى مجتمع قائم على المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة في المستقبل القريب.

4- دور مجتمع المعلومات في تعزيز الأمن الإنساني بماليزيا:

عن دور مجتمع المعلومات في تعزيز الأمن الإنساني بعناصره التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة العيش بكرامة، نجد أن اووي كي بانغ يرى أن دورها مؤثر جدا، حيث أنه يقلل من قدرة السياسيين

على السيطرة على الفكر والنقاش، وأنه يجلب انشغال الماليزيين معا بطرق لم تكن ممكنة في الماضي، ويري أن الإتصالات عبر الواي فاي Wi-Fi ستغير ماليزيا إلى أبعد حد نحو تحقيق رؤية 2020.

كما يرى محمد شريف بشير أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اثرت بشكل إيجابي على التنمية الإنسانية في ماليزيا، وان تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ساهمت في تحسين فرص الماليزيين من خلال تحسين التعليم، وتوفير وتعميم فرص الحصول على المعلومات والمعرفة، ودعم الخدمات الصحية وحقوق الإنسان ونشر القضايا المحلية واللامركزية وإصلاح الدولة، وتحسين الإدارة العامة والخاصة، والمشاركة والعمل، وتحسين وخلق فرص لتصدير السلع والخدمات، ودعم التجارة والقدرة التنافسية للبلاد، وحماية البيئة، ومن أجل جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر كفاءة، فمن المهم توفير بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات قوية وآمنة وموثوق بها، كما يحتاج أيضا إلى جذب وتطوير مهن في جودة تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى ذلك، يتعين على الناس ان تدرك أن أي جهود لتعزيز أي حرية ينبغي أن تشمل مساعي عقلانية عميقة.

والجدولين الماليين يوضحان عملية دمج نتائج البحث الكيفي الناتجة عن المقابلات والوثائق.

الجدول (12): دمج نتائج البحث الكيفي على مستوى تفسير الفرضيات

الفرضية	نتائج البحث في الوثائق	نتائج المقابلات
هناك تداخل بين العناصر المكونة لمجتمع المعلومات والعناصر المكونة للأمن الإنساني من حيث ارتباط المفهومين العضوي بالتنمية الإنسانية الشاملة ومن حيث ديناميكية التفاعل بين تلك العناصر.	تعتبر مقاربة القدرة أكثر الأطر النظرية ملاءمة للدراسات التي تجمع بين متغيري الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات في نفس الدراسة، وهي تحتوي على مفاهيم تشترك فيها مع الأمن الإنساني ومع مجتمع المعلومات في آن واحد، كحرية الأفراد، واستدامة التنمية، وزيادة القدرات التي تعني التمكين.	من خلال فهم محمد بشير شريف لمفهوم الأمن الإنساني نجد أن أحد النقاط المهمة التي ركز عليها في التعريف هي اعتبار الأمن الإنساني ضمان للتنمية المستدامة والمستمرة وذكر أن المنظور الاقتصادي للأمن الإنساني يشمل أيضا التنمية إلى جانب الحكم الرشيد والصحة والبيئة والموارد، وأشار إلى سياسات التنمية الماليزية التي عملت على تأمين احتياجات المواطنين الأساسية، كما تبرز العلاقة بين الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية من خلال نصيحته للحكومة الحالية بالنظر إلى الأمن الإنساني والاقتصادي في ضوء الحاجة إلى الملكية الوطنية للتنمية.
إن تزايد اهتمام ماليزيا بتوظيف وسائل مجتمع المعلومات في التنمية الانسانية الشاملة وبالتحديد في بعديها المعرفي والاقتصادي أدى إلى تحقيق تقدم في تعزيز أمنها الإنساني.	ركز المجلس الوطني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاندماج السلس للتكنولوجيا الحديثة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما أن شركة تطوير الوسائط المتعددة من بين مهامها وضع معايير معرفية مهمة لعمليات الوسائط المتعددة، وتطوير خطة للاقتصاد الرقمي وغيرها من مظاهر الاهتمام	يعتبر درو العامل المعرفي المتمثل في التعليم والاستثمار في رأس المال البشري مهما جدا ويتضح ذلك من خلال تركيز اووي كي بانغ بشكل كبير على التعليم الذي رأى انه مقارنة بدول الجوار بدأت ماليزيا نظام تعليم كان موضع حسد العديد من دول ما بعد الاستعمار، ونظام التعليم ينظر إليه اليوم كمصدر للمعرفة الجديدة، وسرعة توليدها، وكذلك تركيز محمد شريف بشير على عامل الاستثمار في رأس المال البشري والمادي، الذي أدى إلى زيادة سرعة نمو الدخل الفردي والقوة العاملة المنتجة، واعتبر عدد من السياسات العامة مسؤولة عن نجاح التنمية وهي: إستدامة إدارة اقتصاد كلي معافى وإقامة الآداء الاقتصادي الكلي المستقر، هذا يوفر الإطار اللازم للاستثمار الخاص، كما ولدت سياسات التعليم التي تركز على التعليم الابتدائي والثانوي زيادات سريعة في مهارة القوى العاملة، وتدخلت الحكومة بشكل منهجي وعبر قنوات متعددة لتعزيز التنمية الانسانية، بتخصيص النفقات العامة بين التعليم

		الأساسي والتعليم العالي وهي سياسة عامة رئيسية التي قدمت أداء ماليزي استثنائي فيما يتعلق بحجم التعليم الأساسي المقدم
نجحت التجربة الماليزية في توظيف مجتمع المعلومات للاقتراب نحو الأمن الإنساني على مستوى التحرر من الحاجة إلى حد بعيد، غير أن هناك العديد من العوائق لازالت تواجه نجاحها على مستوى التحرر من الخوف.	حققت ماليزيا تقدما مهما في مجالات الأمن الإقتصادي، والصحي والغذائي مع وجود تحديات لازالت تعترض هذه المجالات، إلا أن مجالات الأمن المجتمعي والسياسي والبيئي والشخصي تواجه تهديدات أكثر جدية وتعقيدا تقف عائقا أمام نجاح المجتمع والحكومة الماليزية في تحقيق أمن إنساني متكامل.	قيم اووي كي بانغ الامن الانساني بماليزيا بأنه دون المستوى، فحسبه فإن الفجوة في الدخل تعتبر الأكبر بين دول المنطقة، وسيادة القانون قد تم تقويضها بشكل سيئ للغاية، وعدم وجود نقاش ووجود مركزية في الهوية الجماعية في صنع السياسات والخطاب السياسي يقلل من الشعور بالكرامة للأفراد الماليزيين، ويرى أن في فترة حكم مهاتير محمد أسيء فهم أهمية حرية التعبير، وأن احتكار السلطة التي تتمتع بها الجبهة الوطنية (BN) أعاقت قفز ماليزيا نحو المرحلة المقبلة للتنمية، بينما كان تقييم محمد شريف بشير إيجابي حيث رأى أن ماليزيا بالمقارنة مع بلدان أخرى في نفس مستوى التنمية فعلت امورا جيدة، ومن أجل الاستجابة الإيجابية للتحديات الراهنة يعتقد أن بعض الإجراءات يتعين القيام به لتعزيز التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة وحرية العيش بكرامة، للتأكد من أن مكاسب اليوم لن يتم فقدانها في أزمات الغد بالتركيز أكثر على التمحور حول الناس، وراى أن الربط بين الحرية والمسؤولية هو امر لم يكن مفهوما جيدا من طرف الشعب أثناء حكم مهاتير.

المصدر: من إعداد الباحثة

الجدول(13): دمج نتائج البحث الكيفي على مستوى الإجابة على أسئلة البحث

السؤال البحثي	نتائج البحث في الوثائق	نتائج المقابلات
كيف تكيفت ماليزيا مع مجتمع المعلومات وكيف تعاملت لتوظيفه في سياق ترقية أمنها الإنساني؟	تكيفت ماليزيا مع مجتمع المعلومات من خلال عدة جهود ومبادرات حكومية ومؤسساتية، حيث يبرز البحث في الوثائق المتنوعة أن ماليزيا تكيفت مع مجتمع المعلومات نظرا لتركيزها المبكر على التكنولوجيا عموما وتكنولوجيا المعلومات خاصة منذ التسعينات(رؤية 2020)، فاهتمامها بدخول مجتمع المعلومات لم يكن بعيدا من الناحية التاريخية عن اهتمام دول متطورة كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وجسدت ماليزيا ذلك الاهتمام من خلال إنشائها لعدد كبير من الهيئات والاستراتيجيات والمبادرات التي تميزت بالمرونة والتكامل الوظيفي فيما بينها، كما سنت عدة قوانين تماشت تدريجيا مع درجة اندماجها في مجتمع المعلومات بهدف تنظيم مختلف التعاملات داخل هذا المجتمع، إضافة إلى عدم إهمالها للتعاون الدولي والاقليمي، حيث كان تركيزها واضحا على التعاون الآسياوي.	الإجابة على هذا السؤال لم تكن هدفا لأي من المقابلات، لأن البحث في الوثائق كان كافيا للوصول إلى إجابة على هذا التساؤل.
إلى أي مدى نجحت التجربة الماليزية في توظيف مجتمع المعلومات لتعزيز أمنها الإنساني؟	افرز البحث في الوثائق أن التحول الماليزي نحو الاندماج في مجتمع المعلومات ترافقت معه عدة تحولات إيجابية وأخرى سلبية في مسار تحقيق الأمن الإنساني. فالأمن الاقتصادي والامن الغذائي والصحي تأثرت	وفق اووي كي بانغ فإن مجتمع المعلومات يجلب انشغال الماليزيين معا بطرق لم تكن ممكنة في الماضي، ويري أن الإتصالات عبر الواي فاي Wi-Fi ستغير ماليزيا إلى أبعد حد نحو تحقيق رؤية 2020، كما يؤكد محمد شريف بشير أن مجتمع المعلومات أثر بشكل إيجابي على

	بشكل إيجابي في ظل مجتمع المعلومات رغم وجود تحديات لاتزال تواجه هذه المجالات غير ان مجالات الامن السياسي والمجامعي والشخصي والبيئي لا تزال متأخرة جدا من حيث التأثر الايجابي بمجتمع المعلومات، كما ان مجتمع المعلومات وفق البحث في الوثائق جمل معه تهديدات اضافية للأمن في شقه المتعلق بالتحرر من الخوف، كالتهديدات والجرائم الالكترونية والفجوة الرقمية والمعلوماتية وغيرها.	التنمية الإنسانية في ماليزيا، وأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ساهمت في تحسين فرص الماليزيين من خلال تحسين التعليم، وتوفير وتعميم فرص الحصول على المعلومات والمعرفة، ودعم الخدمات الصحية وحقوق الإنسان ونشر القضايا المحلية واللامركزية وإصلاح الدولة، وتحسين الإدارة العامة والخاصة، والمشاركة والعمل، وتحسين وخلق فرص لتصدير السلع والخدمات، ودعم التجارة والقدرة التنافسية للبلاد، وحماية البيئة.

المصدر: من إعداد الباحثة

الفصل الخامس:

التحليل الكمي لدور مجتمع المعلومات في تعزيز الأمن الإنساني في ماليزيا

الفصل الخامس

التحليل الكمي لدور مجتمع المعلومات في تعزيز الأمن الإنساني بماليزيا

يركز هذا الفصل على عرض وتحليل النتائج الكمية التي توصلت إليها الدراسة في ضوء أسئلتها البحثية وأدبياتها المتاحة وإطارها النظري والمفهوماتي ومناهج البحث المتبعة لإنجازها، كما يسعى إلى تفسير وتقويم النتائج والفرضيات الفرعية للبحث، وذلك من خلال تحليل الاستبيان الذي غطى عينة تشكلت من 400 طالب من طلبة الدراسات العليا لمختلف جامعات ماليزيا الحكومية، وقد قمنا بذلك زفقا لمرحلتين:

المرحلة الأولى هي مرحلة التحليل الوصفي لنتائج الاستبيان، وشملت تحليل مجموعة من الاختبارات وهي اختبارات النزعة المركزية والتشتت لجميع أجزاء وفقرات الإستبيان، من المواصفات الديمغرافية للمبحوثين إلى مواصفات برامجهم، الى قياس معرفتهم حول مفهومي الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات، الى قياس نظرتهم العامة حول عوامل التنمية في ماليزيا إلى قياس كل من حالة مجتمع المعلومات والأمن الانساني في المجتمع الماليزي، كما شملت هذه المرحلة اختبار طبيعة توزيع بيانات الاستبيان.

والمرحلة الثانية هي التحليل الاستدلالي الذي شمل حساب معاملات الارتباط وفق طريقة سبيرمان بهدف التعرف على الارتباطات الثنائية التي تجمع بين كل من متغيرات مجتمع المعلومات بكل من متغيرات الأمن الإنساني في ماليزيا، وإجراء التحليل العاملي الاستكشافي لمتغيرات مجتمع المعلومات، بهدف استخراج مجموعة من العوامل التي تعتبر الأكثر تأثيرا في مجتمع المعلومات الماليزي وترتيبها تنازليا وفق درجة التأثير.

المبحث الأول: التحليل الوصفي لنتائج الاستبيان

قمنا بإجراء التحليل الوصفي على مرحلتين، المرحلة الأولى اجرينا فيها تحليلا لاختبارات النزعة المركزية والتشتت، والمرحلة الثانية قمنا باجراء اختبار طبيعة توزيع البيانات.

المطلب الأول: اختبارات النزعة المركزية والتشتت Measures of central tendency and variance:

قمنا بإجراء هذه الاختبارات لاستخراج التكرارات Frequencies والنسب المئوية Percentages لجميع فقرات الاستبيان، واحتساب المتوسطات الحسابية Means والانحرافات المعيارية Standard Deviations لفقرات قياس النظرة العامة للمبحوثين حول العوامل المساهمة في التنمية بماليزيا والفقرات المتعلقة بقياس كل من حالة الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات في ماليزيا، وتوضح نتائج ذلك الجداول من (14) إلى (19) وتعليقاتها.

الجدول (14): المواصفات الديمغرافية للمبحوثين

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	170	%55.7
	أنثى	135	%44.3
السن	من 20 إلى 30 سنة	200	% 66.2
	من 31 إلى 40 سنة	71	%23.5
	من 41 إلى 50 سنة	25	%8.3
	51 سنة وأكثر	6	%2.0
الجنسية	ماليزية	148	%48.1
	غير ماليزية	160	%51.9

المصدر: بناءا على التقرير الناتج عن برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الذكور في العينة شكل نسبة 55.7% بينما 44.3% شكلتها نسبة الإناث، فالفارق بين النسبتين 11.4%، أما بخصوص السن فمن الملاحظ تباين كبير في فئات العينة،

حيث أن سن أغلبية أفرادها تراوح بين الـ20 والـ30 سنة بنسبة 66.2% ثم يليهم أفراد تراوحت أعمارهم بين 31 و40 سنة بنسبة 23.5% ثم 8.3% شكلتها الفئة التي تراوحت اعمارهم بين 41 سنة و50 سنة، ونسبة 2% فقط شكلها من تجاوزت أعمارهم الخمسين سنة، وبخصوص متغير الجنسية فمن الملاحظ أن النسب متقاربة جدا بين الماليزيين وغير الماليزيين وهي على التوالي 48.1% و51.9%، ونشير إلى أن فئة الماليزيين شملت أهم الأعراق المشكلة للمجتمع الماليزي من مالاي وهنود وصينيون وإيبان وغيرهم، وأن فئة غير الماليزيين شملت 37 جنسية غير ماليزية من مختلف قارات العالم.

الجدول (15): مواصفات برنامج المبحوثين

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المستوى الدراسي	ما بعد الدبلوما (Postgraduate Diploma)	9	%2.9
	ماستر Master	179	%57.9
	دكتوراه PhD	117	%37.9
	مابعد الدكتوراه Postdoctoral	4	%1.3
التخصص الدراسي مرتبط بـ	السياسة والامن	46	%14.9
	الاقتصاد	65	%21.1
	الدراسات الماليزية	37	%12.0
	الصحة	24	%7.8
	البيئة	18	%5.8
	التغذية والزراعة	14	%4.6
	المعرفة	17	%5.5
	الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	54	%17.5
	أخرى	33	10.8
المدة التي عشتها في ماليزيا	سنة او اقل	35	%11.1
	أكثر من سنة وأقل من 3 سنوات	47	%15.2
	من 3 الى 5 سنوات	49	%15.9
	أكثر من 5 سنوات لكن ليس طوال حياتي	30	%9.7
	طوال حياتي	148	%47.9
هل تمارس اي نشاط مدني؟	لا	231	%74.3

	نعم		80	%25.7
اذا كنت تمارس نشاطا مدنيا فما طبيعته؟ وماهو دورك في هذا النشاط؟	سياسي	عضو	12	%80
		قائد	3	%20
	ثقافي	عضو	27	%100
		قائد	0	%0
	صحي	عضو	22	%100
		قائد	0	%0
	فني وموسيقي	عضو	27	%100
		قائد	0	%0
	بيئي	عضو	29	%90.6
		قائد	3	%9.4
	محاربة الفقر	عضو	15	%71.4
		قائد	6	%28.6
	علمي	عضو	25	%89.3
		قائد	3	%10.7
	اقتصادي	عضو	13	%86.7
		قائد	2	%13.3
	اجتماعي	عضو	32	%76.2
		قائد	10	%23.8

المصدر: بناءا على التقرير الناتج عن برنامج SPSS

أما مواصفات المبحوثين فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم طلبة ماستر بنسبة 57.9% ثم تليهم فئة طلبة الدكتوراه بنسبة 37.9% ثم طلبة مابعد الديبلوما بنسبة2.9% ثم تليهم فئة مابعد الدكتوراه بنسبة 1.3% ومن حيث ترتيب أحجام الفئات من الملاحظ أن ترتيب أحجام الفئات الأربعة يتطابق مع ترتيب أحجامهم في مجتمع البحث ككل.

أما متغير التخصص الدراسي فنلاحظ أن أعلى نسبة كانت 21.1% وشكلتها فئة الطلبة ذوي تخصصات على علاقة بمجال الاقتصاد ثم يليهم ذوي العلاقة بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 17.5% ثم يليهم ذوي العلاقة بتخصصي السياسة والأمن بنسبة 14.9% ثم يليهم ذوي اختصاص دراسات ماليزية بنسبة 12% ثم فئة التخصصات الأخرى بنسبة 10.8% ثم التخصصات ذات العلاقة

بالمجال الصحي بنسبة 7.8% ثم فئة التخصصات المتعلقة بالبيئة بنسبة 5.8% ثم فئة طلبة علوم المعرفة بنسبة 5.5% وفي آخر الترتيب نسبة طلبة التخصصات ذات العلاقة بالتغذية والزراعة بنسبة 4.8%.

وبخصوص قياس المدة الزمنية التي عاشها أفراد العينة داخل المجتمع الماليزي نلاحظ أن الفئة التي عاشت طوال حياتها بماليزيا شكلت النسبة الغالبة بنسبة 47.9%، وبالنظر إلى عدد الماليزيين وعدد من عاشوا طوال حياتهم بماليزيا نجد أنهم متطابقين وهو ما يرجح أن كل الماليزيين المشاركين في الإجابة على الاستبيان عاشوا طوال حياتهم في ماليزيا، الفئة الثانية من حيث النسبة هي فئة من عاشوا في ماليزيا من 3 الى 5 سنوات بنسبة 15.9% وهي قريبة جدا من نسبة فئة الطلبة الذين عاشوا في ماليزيا أكثر من سنة وأقل من ثلاثة سنوات والتي تشكل نسبتهم 15.2% ، ثم تأتي في الترتيب فئة من عاشوا سنة او أقل في ماليزيا بنسبة 11.1% وتأتي في الأخير نسبة من عاشوا في ماليزيا أكثر من 5 سنوات لكن ليس طوال حياتهم وقد شكلوا نسبة 9.7% من عينة الدراسة، وهذه الارقام عموما تبرز أن الغالبية العظمي لعينة الدراسة 88.9% عاشوا في المجتمع الماليزي لأكثر من سنة و73% عاشوا فيه لأكثر من 3 سنوات وهو مؤشر جيد حول قياس مدى معرفة عينة الدراسة بالمجتمع الماليزي.

أما مدى ممارسة افراد عينة الدراسة للنشاطات المدنية في المجتمع فمن الملاحظ ان ما يقارب ثلاثة ارباع العينة لا يمارسون أي نشاط مدني حيث شكلت هذه الفئة 74.3% فيما شكلت 25.7% فقط نسبة من يمارسون نشاطات موزعة بين السياسة والثقافة والصحة الفن والموسيقى محاربة الفقر ومجالات علمية واقتصادية واجتماعية، وفي أغلبها كان دورهم فيها كأعضاء وناذرا ما كان دورهم القيادة.

الجدول (16): قياس معرفة المبحوثين لمفهومي الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات.

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
(1): الأمن الانساني هو مفهوم يركز على...	مستوى الفرد	63	%20.3
	مستوى الدولة	9	%2.9
	مستوى الفرد والدولة معا	239	%76.8
(2): اشر على الافكار المرتبطة بالامن الانساني	الامن الغذائي	278	%89.4
	الامن الشخصي	286	%92.0
	الأمن الصحي	282	%90.0
	الأمن البيئي	286	%92.0
	الأمن السياسي	271	%87.1
	الأمن الاقتصادي	281	%90.4
	الأمن المجتمعي	288	%92.6
(3): هل لديك فكرة حول ما يعنيه مجتمع المعلومات ؟	لا	158	%51.8
	نعم	147	%48.2
(4): هل يمكننا وصف المجتمع الماليزي بأنه "هو مجتمع يتميز بوتيرة عالية المستوى في تداول المعلومات في الحياة اليومية لغالبية المواطنين; وذلك بالاستعمال المنتشر لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في نطاق واسع للنشاط الانساني سواء كان شخصي، او اجتماعي، او سياسي، او ثقافي وتعليمي، أو اقتصادي وتجاري، وكذلك بالقدرة على تحويل واستقبال وتبادل البيانات الرقمية بسرعة بين الأماكن دون اعتبار للمسافات"؟	نعم	129	%42.4
	لا	28	%9.2
	لا ينبغي ان يجيبوا	147	%48.4

المصدر: بناءا على التقرير الناتج عن برنامج SPSS

بخصوص قياس معرفة المبحوثين لمفهومي الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات، يوضح الجدول أعلاه أن أكثر من ثلاثة أرباع افراد العينة وبالتحديد 76.8% يدركون تماما معنى الأمن الإنساني وذلك لاختيارهم انه مفهوم يركز على الفرد والدولة معا، كما شكل من يعتقدون أنه مفهوم يركز على الفرد فقط 20.3% فيما شكل من يعتقدون أنه يركز على الدولة وحدها 2.9% فقط، أما بخصوص الافكار المرتبطة بالأمن الإنساني فنجد أن 89.4% من العينة يعتقدون أن الأمن الغذائي مرتبط بالأمن الإنساني و92% يعتقدون ارتباطه بالأمن الشخصي ونفس النسبة للامن البيئي و90% يعتقدون ارتباطه بالامن الصحي

و87.1% يعتقدون ارتباطه بالأمن السياسي و90.4% يعتقدون ارتباطه بالأمن الاقتصادي و92.6% يعتقدون ارتباطه بالامن المجتمعي. وكل هذه الارقام هي مؤشر جيد كذلك بأن الفهم والادراك العام لعينة الدراسة حول ما الذي يعنيه الأمن الإنساني يحقق نسبا مرتفعة جدا.

أما فيما يتعلق بمجتمع المعلومات فمن الملاحظ أن نسبة من يعرفون هذا المصطلح ونسبة من لا يعرفونه متقاربة جدا حيث شكلت على الترتيب نسبة48.2% و51.8%، وخصص المتغير الذي يليه لفئة من لا يعرفون معنى مجتمع المعلومات بتقديم وصف له وطلب رأيهم حول ما اذا كان المجتمع الماليزي في رأيهم يحقق هذا المفهوم ولم نطلب ممن يعرفون المفهوم رأيهم في ذلك باعتبارهم لديهم معرفة حوله، فكانت النتيجة أن من بين الـ 51.8% الذين ينبغي ان يجيبوا هناك 42.4% يعتقدون أن المجتمع الماليزي حقق ذلك الوصف (وهو وصف لمجتمع المعلومات) بينما اعتقد 9.2% انه لا يحقق ذلك الوصف.

الجدول (17): قياس النظرة العامة للمبحوثين حول التنمية في ماليزيا

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std deviation	**النتيجة**
(1): إلى أي مدي تعتقد أن الوعي الشعبي العام بالحاجة للتنمية ساهم في التنمية في ماليزيا؟	لم يساهم أبدا	11	%3.5	3.7331	1.00137	**الى حد كبير.**
	الى حد بسيط	17	%5.5			
	الى حد متوسط	91	%29.3			
	الى حد كبير	117	%37.6			
	الى حد كبير جدا	75	%24.1			
(2): إلى أي مدي تعتقد أن التنوع العرقي ساهم في التنمية في ماليزيا؟	لم يساهم أبدا	14	%4.5	3.5016	1.12987	**الى حد كبير.**
	الى حد بسيط	54	%17.4			
	الى حد متوسط	68	%21.9			
	الى حد كبير	112	%36.0			
	الى حد كبير جدا	63	%20.3			
(3): إلى أي مدي تعتقد أن التنوع الديني ساهم في التنمية في ماليزيا؟	لم يساهم أبدا	26	%8.3	3.3397	1.20020	**الى حد كبير.**
	الى حد بسيط	55	%17.6			
	الى حد متوسط	74	%23.7			
	الى حد كبير	101	%32.4			
	الى حد كبير جدا	56	%17.9			
(4): إلى أي مدي تعتقد أن الاهتمام بالمعرفة ساهم في التنمية في ماليزيا؟	لم يساهم أبدا	2	%.6	4.0385	.85911	**الى حد كبير جدا.**
	الى حد بسيط	14	%4.5			
	الى حد متوسط	55	%17.6			
	الى حد كبير	140	%44.9			
	الى حد كبير جدا	101	%32.4			

(5): إلى أي مدي تعتقد أن السياسة الاقتصادية الخارجية بمافي ذلك الاستثمار الاجنبي ساهمت في التنمية في ماليزيا؟	لم يساهم أبدا	2	%.6	3.8237	.97444	**الى حد كبير.**
	الى حد بسيط	37	%11.9			
	الى حد متوسط	57	%18.3			
	الى حد كبير	134	%42.9			
	الى حد كبير جدا	82	%26.3			
(6): إلى أي مدي تعتقد أن السياسة الاقتصادية المحلية ساهمت في التنمية في ماليزيا؟	لم يساهم أبدا	6	%1.9	3.8701	.90745	**الى حد كبير.**
	الى حد بسيط	11	%3.6			
	الى حد متوسط	80	%26.0			
	الى حد كبير	131	%42.5			
	الى حد كبير جدا	80	%26.0			
(7): إلى أي مدي تعتقد أن القيادة السياسية ساهمت في التنمية في ماليزيا؟	لم يساهم أبدا	2	%.6	3.8506	.97715	**الى حد كبير.**
	الى حد بسيط	29	%9.4			
	الى حد متوسط	74	%24.0			
	الى حد كبير	111	%36.0			
	الى حد كبير جدا	92	%29.9			
(8): إلى أي مدي تعتقد أن السياحة ساهمت في التنمية في ماليزيا؟	لم يساهم أبدا	14	%0.0	4.0096	.85805	**الى حد كبير جدا.**
	الى حد بسيط	14	%4.5			
	الى حد متوسط	71	%22.8			
	الى حد كبير	125	%40.1			
	الى حد كبير جدا	102	%32.7			
النتيجة	**لم يساهم أبدا**	**77**	**% 3.0**	**3.7708**	**_____**	**الى حد كبير**
	الى حد بسيط	**300**	**%11.7**			
	الى حد متوسط	**570**	**%22.1**			
	الى حد كبير	**971**	**%37.8**			
	الى حد كبير جدا	**651**	**%25.4**			

المصدر: بناءا على التقرير الناتج عن برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن آراء افراد العينة بخصوص جميع فقرات العوامل المساهمة في التنمية بماليزيا عموما إيجابية، فالمتوسط الحسابي لجميع الفقرات يفوق المتوسط النظري الذي يساوي 3، وكما هو ملاحظ يتراوح المتوسط الحسابي بشكل عام بين 4.0385 كأعلى قيمة له مثلته الفقرة (4) المتعلقة بعامل المعرفة، وبانحراف معياري قدره 85911.، وبين 3.3397 كأقل قيمة للمتوسط الحسابي مثلته الفقرة (3) المتعلقة بعامل التنوع الديني، وبانحراف معياري قدره 1.20020، وهذا يدل على أن هناك اتفاق كبير بين أفراد عينة الدراسة على أن العامل المعرفي هو العامل الأكبر من حيث مساهمته في التنمية بماليزيا، ووجود شبه اتفاق بينهم حول أن مساهمة االتنوع الديني في التنمية بماليزيا كانت الأقل بين العوامل المقاسة.

ومن جهة أخرى نلاحظ أن ترتيب بقية العوامل المساهمة في التنمية بماليزيا كانت كما يلي:

فبعد العامل المعرفي(4) يأتي في الترتيب العامل السياحي (8) بمتوسط حسابي مقدر بـ 4.0096 وانحراف معياري يساوى 85805. ثم يأتي عامل السياسة الاقتصادية المحلية (6) بمتوسط حسابي قدره 3.8701 وانحراف معياري قدره 90745. وبعدها عامل القيادة السياسية(7) بمتوسط حسابي قدر بـ3.8506 وانحراف معياري يساوي 97715. ثم يأتي عامل السياسة الاقتصادية الخارجية بما فيها الاستثمار الأجنبي(5) حيث قدر الوسيط الحسابي لها بـ3.8237 وانحرافها المعياري كان 97444. وجميع هذه العوامل المذكورة سجلت متوسطات حسابية أعلى من المتوسط الحسابي العام الذي يساوي 3.7708، وهذه الارقام تعني ان العوامل (4)(8)(6)(7)(5) يوجد حولها اتفاق كبير بانها ساهمت أكثر في التنمية بماليزيا بينما العوامل، الوعي العام حول الحاجة للتنمية (1) وعامل التنوع العرقي (2) وعامل التنوع الديني (3) فهي على الترتيب الأقل مساهمة في التنمية بمتوسطات حسابية أقل من المتوسط الحسابي العام لكنها تبقى ذات أهمية كون متوسطاتها الحسابية ليست أقل من المتوسط الحسابي النظري 3.

الجدول (18): قياس حالة الأمن الإنساني بماليزيا

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std deviation	النتيجة
(1): هناك تأثير مرتفع لمشكلات التلوث الدولي بماليزيا.	لا أوافق اطلاقا	23	%7.4	3.2219	1.08908	**موافق**
	لا أوافق	51	%16.4			
	محايد	108	%34.7			
	موافق	92	%29.6			
	موافق بشدة	37	%11.9			
(2): هناك تحديات قوية للتنوع البيولوجي (الحيوي) بماليزيا.	لا أوافق اطلاقا	6	%1.9	3.5382	.93570	**موافق**
	لا أوافق	32	%10.2			
	محايد	111	%35.4			
	موافق	117	%37.3			
	موافق بشدة	48	%15.3			
(3): هناك تأثير واضح للتغير المناخي بماليزيا.	لا أوافق اطلاقا	3	%1.0	3.5605	.97140	**موافق**
	لا أوافق	48	%15.3			
	محايد	85	%27.1			
	موافق	126	%40.1			
	موافق بشدة	52	%16.6			
(4): هناك توزيع عادل للثروة في المجتمع الماليزي.	لا أوافق اطلاقا	51	%16.2	2.7389	1.12563	**محايد**
	لا أوافق	80	%25.5			
	محايد	100	%31.8			
	موافق	66	%21.0			
	موافق بشدة	17	%5.4			

(5): هناك تأثير قوي للعولمة على النمو الاقتصادي الماليزي.	لا أوافق اطلاقا	9	%2.9	3.6688	.92801	**موافق**
	لا أوافق	31	%9.9			
	محايد	57	%18.2			
	موافق	175	%55.7			
	موافق بشدة	42	%13.4			
(6): هناك مسؤوليات واهتمام من طرف الحكومة لتخفيض الفقر بماليزيا.	لا أوافق اطلاقا	14	%4.5	3.2803	.97138	**موافق**
	لا أوافق	46	%14.6			
	محايد	120	%38.2			
	موافق	106	%33.8			
	موافق بشدة	28	%8.9			
(7): هناك وتيرة عالية للهجرة غير الشرعية بماليزيا.	لا أوافق اطلاقا	14	%4.5	3.5350	1.06064	**موافق**
	لا أوافق	37	%11.8			
	محايد	88	%28.0			
	موافق	117	%37.3			
	موافق بشدة	58	%18.5			
(8): هناك درجة عالية لانتشار التجارة غير الشرعية للمخدرات بماليزيا.	لا أوافق اطلاقا	11	%3.5	3.3408	.95345	**موافق**
	لا أوافق	37	%11.8			
	محايد	137	%43.6			
	موافق	92	%29.3			
	موافق بشدة	37	%11.8			
(9): هناك درجة عالية للاستقرار السياسي بماليزيا.	لا أوافق اطلاقا	20	%6.4	3.2038	1.06491	**موافق**
	لا أوافق	57	%18.2			
	محايد	111	%35.4			
	موافق	91	%29.0			
	موافق بشدة	35	%11.1			

(10): هناك سياسة مهتمة بالامن الغذائي بماليزيا.	لا أوافق اطلاقا	14	%4.5	3.3949	.93739	**موافق**
	لا أوافق	29	%9.2			
	محايد	119	%37.9			
	موافق	123	%39.2			
	موافق بشدة	29	%9.2			
(11): هناك مساهمة عالية للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي بماليزيا.	لا أوافق اطلاقا	3	%1.0	3.9076	.75055	**موافق**
	لا أوافق	6	%1.9			
	محايد	68	%21.7			
	موافق	177	%56.4			
	موافق بشدة	60	%19.1			
(12): هناك درجة عالية من الاهتمام بمحاربة الامية المعلوماتية بماليزيا.	لا أوافق اطلاقا	3	%1.0	3.4331	.87034	**موافق**
	لا أوافق	40	%12.7			
	محايد	120	%38.2			
	موافق	120	%38.2			
	موافق بشدة	31	%9.9			
(13): هناك درجة عالية من الاهتمام بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا.	لا أوافق اطلاقا	6	%1.9	3.6146	.84667	**موافق**
	لا أوافق	23	%7.3			
	محايد	91	%29.0			
	موافق	160	%51.0			
	موافق بشدة	34	%10.8			
النتيجة	**لا أوافق اطلاقا**			**3.4183**		**موافق**
	لا أوافق					
	محايد					
	موافق					
	موافق بشدة					

المصدر: بناءا على التقرير الناتج عن برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن آراء افراد العينة فيما يتعلق بفقرات حالة الأمن الإنساني بماليزيا إيجابية بشكل عام، فباستثناء الفقرة (4) المتعلقة بالتوزيع العادل للثروة في المجتمع الماليزي، نجد أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يفوق المتوسط النظري الذي يساوي 3، وأن المتوسط الحسابي العام قدر بـ 3.4183، وكما هو ملاحظ يتراوح المتوسط الحسابي للفقرات بين 3.9076 كأعلى قيمة له مثلتها الفقرة (11) المتعلقة بمساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي الماليزي، وبانحراف معياري قدره 75055. وبين 2.7389 كأقل قيمة للمتوسط الحسابي مثلته الفقرة (4) المتعلقة بالتوزيع العادل للثروة، بانحراف معياري قدره 1.12563، وهو ما يعني أن هناك اتفاق كبير بين أفراد عينة الدراسة على أن تقييم مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي الماليزي هو الأحسن مقارنة ببقية الفقرات، أما فيما يتعلق بالتوزيع العادل للثروة فنلاحظ أن النتيجة هي محايد مما يعني أن إجابات أفراد العينة تميل الى حالة عدم التأكد من أن هناك توزيع عادل للثروة في المجتمع الماليزي.

ومن جهة أخرى نلاحظ أن ترتيب تقييم أفراد العينة لحالة بقية الفقرات هي كما يلي:

بعد فقرة مساهمة القطاع الخاص في التنمية بماليزيا(11) تأتي في المرتبة الثانية فقرة تأثير العولمة على النمو الاقتصادي الماليزي (5) بمتوسط حسابي مقدر بـ 3.6688 وانحراف معياري يساوى 92801. ثم تأتي في المرتبة الثالثة فقرة درجة الاهتمام بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا(13) بمتوسط حسابي قدره 3.6146 وانحراف معياري قدره84667. وبعدها تأتي في الترتيب الفقرة المتعلقة بتأثير التغير المناخي (3) بمتوسط حسابي قدر بـ3.5605 وانحراف معياري يساوي 97140. ثم تأتي في المرتبتين الخامسة والسادسة على التوالي الفقرة المتعلقة ب تحديات التنوع البيولوجي(2) والهجرة غير الشرعية(7) بمتوسط الحسابي متقارب جدا وهو على التوالي 3.5382 و3.5350 وانحراف معياري على التوالي كذلك93570.و1.06064 وفي المرتبة السابعة تأتي الفقرة المتعلقة بدرجة الاهتمام بمحاربة الامية المعلوماتية

بمتوسط حسابي قدر بـ 3.4331 وانحراف معياري بقدر بـ87034. وجميع هذه الفقرات سجلت متوسطات حسابية أعلى من المتوسط الحسابي العام 3.4183، وهذه الارقام تعني أن الفقرات (11)(5)(13)(3)(2)(7)(12) يوجد اتفاق كبير بين افراد عينة الدراسة حول تقييمها المرتفع.

أما الفقرات المتعلقة بالاهتمام بالسياسة الغذائية بماليزيا(10) والدرجة العالية لانتشار التجارة غير الشرعية للمخدرات(8) واهتمام الحكومة الماليزية بمحاربة الفقر(6) وتأثير مشكلات التلوث الدولي(1) وتأثير درجة الاستقرار السياسي(9) ذات المتوسطات الحسابية على التوالي 3.3949 و3.3408 و3.2803 و3.2219 و3.2038 والانحرافات المعيارية على التوالي93739. و95345. و97138. و1.08908 و1.06491، فهي على الترتيب فتقييمها منخفض من وجهة نظر عينة الدراسة بين بقية الفقرات فمتوسطاتها الحسابية أقل من المتوسط الحسابي العام لكن تبقى ذات أهمية كون متوسطاتها الحسابية ليست أقل من المتوسط الحسابي النظري 3.

الجدول (19): قياس حالة مجتمع المعلومات في ماليزيا

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std deviation	النتيجة
(1): القدرة على النفاذ للأنترنت بماليزيا	منخفظة جدا	3	%1.0	3.7194	.86384	**مرتفعة**
	منخفظة	23	%7.4			
	محايد	84	%27.1			
	مرتفعة	148	%47.7			
	مرتفعة جدا	52	%16.8			
(2): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق النمو الاقتصادي بماليزيا.	منخفظ جدا	0	%0.0	3.8419	.82684	**مرتفعة**
	منخفظ	23	%7.4			
	محايد	65	%21.0			
	مرتفع	160	%51.6			
	مرتفع جدا	62	%20.0			
(3): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحياة التعليمية بماليزيا.	منخفظ جدا	3	%1.0	3.9129	.80179	**مرتفعة**
	منخفظ	9	%2.9			
	محايد	69	%22.3			
	مرتفع	160	%51.6			
	مرتفع جدا	69	%22.3			
(4): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع الصحي بماليزيا.	منخفظ جدا	0	%0.0	3.6161	.85393	**مرتفعة**
	منخفظ	29	%9.4			
	محايد	108	%34.8			
	مرتفع	126	%40.6			
	مرتفع جدا	47	%15.2			

(5): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتخفيض التدهور البيئي (مثل التلوث والتغير المناخي) بماليزيا.	منخفظ جدا	14	%4.5	3.1194	.94267	**مرتفعة**
	منخفظ	54	%17.4			
	محايد	148	%47.7			
	مرتفع	69	%22.3			
	مرتفع جدا	25	%8.1			
(6): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معدل البطالة بماليزيا.	منخفظ جدا	17	%5.5	3.1774	.96750	**مرتفعة**
	منخفظ	46	%14.8			
	محايد	137	%44.2			
	مرتفع	85	%27.4			
	مرتفع جدا	25	%8.1			
(7): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحفيض معدل الفقر بماليزيا.	منخفظ جدا	30	%9.7	2.8323	.93004	**محايد**
	منخفظ	63	%20.3			
	محايد	157	%50.6			
	مرتفع	49	%15.8			
	مرتفع جدا	11	%3.5			
(8): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز حرية التعبير بماليزيا.	منخفظ جدا	20	%6.5	3.3484	1.04335	**مرتفعة**
	منخفظ	28	%9.0			
	محايد	131	%42.3			
	مرتفع	86	%27.7			
	مرتفع جدا	45	%14.5			
(9): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل الخدمات الحكومية بماليزيا(تحقيق الحكومة الالكترونية).	منخفظ جدا	3	%1.0	3.6820	.89250	**مرتفعة**
	منخفظ	28	%9.2			
	محايد	83	%27.2			
	مرتفع	140	%45.9			
	مرتفع جدا	51	%16.7			

(10): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل محاربة التجارة في البشر بماليزيا.	منخفظ جدا	20	%6.6	3.0623	.97639	**مرتفعة**
	منخفظ	54	%17.7			
	محايد	140	%45.9			
	مرتفع	69	%22.6			
	مرتفع جدا	22	%7.2			
(11): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل محاربة الهجرة غير الشرعية بماليزيا.	منخفظ جدا	28	%9.2	3.0361	1.07085	**مرتفعة**
	منخفظ	59	%19.3			
	محايد	118	%38.7			
	مرتفع	74	%24.3			
	مرتفع جدا	26	%8.5			
(12): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل رفع مستوى الدخل الفردي بماليزيا.	منخفظ جدا	11	%3.6	3.3607	.90744	**مرتفعة**
	منخفظ	31	%10.2			
	محايد	126	%41.3			
	مرتفع	111	%36.4			
	مرتفع جدا	26	%8.5			
(13): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أماكن العمل بماليزيا.	منخفظ جدا	3	%1.0	4.0033	.88666	**مرتفعة جدا**
	منخفظ	11	%3.6			
	محايد	68	%22.3			
	مرتفع	123	%40.3			
	مرتفع جدا	100	%32.8			
(14): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للترفيه بماليزيا.	منخفظ جدا	0	%0.0	4.1410	.81301	**مرتفعة جدا**
	منخفظ	14	%4.6			
	محايد	40	%13.1			
	مرتفع	140	%45.9			
	مرتفع جدا	111	%36.4			

(15): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز حقوق الانسان بماليزيا.	منخفظ جدا	14	%4.6	3.3541	1.00616	**مرتفعة**
	منخفظ	43	%14.1			
	محايد	103	%33.8			
	مرتفع	111	%36.4			
	مرتفع جدا	34	%11.1			
(16): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الديمقراطية بماليزيا.	منخفظ جدا	20	%6.6	3.1947	.98920	**مرتفعة**
	منخفظ	40	%13.2			
	محايد	128	%42.2			
	مرتفع	91	%30.0			
	مرتفع جدا	24	%7.9			
(17): تأثير الشبكات الاجتماعية بماليزيا	منخفظ جدا	0	%0.0	4.2143	.77388	**مرتفعة جدا**
	منخفظ	6	%1.9			
	محايد	48	%15.6			
	مرتفع	128	%41.6			
	مرتفع جدا	126	%40.9			
(18): المنافسة في انتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا.	منخفظ جدا	6	%1.9	3.7597	.91712	**مرتفعة**
	منخفظ	17	%5.5			
	محايد	88	%28.6			
	مرتفع	131	%42.5			
	مرتفع جدا	66	%21.4			
(19): مستوى الأمن المعلوماتي بماليزيا	منخفظ جدا	6	%1.9	3.2727	.84091	**مرتفعة**
	منخفظ	43	%14.0			
	محايد	137	%44.5			
	مرتفع	105	%34.1			
	مرتفع جدا	17	%5.5			

(20): درجة التهديدات الثقافية لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا.	منخفظة جدا	3	%1.0	3.5682	.77747	**مرتفعة**
	منخفظة	14	%4.5			
	محايد	128	%41.6			
	مرتفعة	131	%42.5			
	مرتفعة جدا	32	%10.4			
(21): مهارات الشعب الماليزي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	منخفظة جدا	6	%1.9	3.5130	.83675	**مرتفعة**
	منخفظة	20	%6.5			
	محايد	123	%39.9			
	مرتفعة	128	%41.6			
	مرتفعة جدا	31	%10.1			
النتيجة	**منخفظة جدا**			**3.5109**	**——**	**مرتفعة**
	منخفظة					
	محايد					
	مرتفعة					
	مرتفعة جدا					

المصدر: بناءا على التقرير الناتج عن برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن آراء افراد العينة فيما يتعلق بفقرات حالة مجتمع المعلومات بماليزيا إيجابية بشكل عام، فباستثناء الفقرة (7) المتعلقة باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمحاربة الفقر، نجد أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يفوق المتوسط النظري الذي يساوي 3، وأن المتوسط الحسابي العام قدر بـ 3.5109 ، ونلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرات يتراوح بين 4.2143 كأعلى قيمة له مثلته الفقرة (17) المتعلقة بتأثير الشبكات الاجتماعية في ماليزيا، وبانحراف معياري قدره 77388. وبين 2.8323 كأقل قيمة للمتوسط الحسابي مثلته الفقرة (7) المتعلقة كما ذكرنا باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمحاربة الفقر، بانحراف معياري قدره 93004. وهو ما يعني أن هناك اتفاق كبير بين أفراد عينة الدراسة على

أن تقييم درجة تأثير الشبكات الاجتماعية هو الاكبر مقارنة ببقية الفقرات، أما بخصوص استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمحاربة الفقر فنلاحظ أن النتيجة هي محايد، وهو ما يعني أن إجابات أفراد العينة تميل الى حالة عدم التأكد من أن هناك استعمال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل محاربة الفقر في ماليزيا، كما أن تقييم درجة تأثير الشبكات الاجتماعية هو الأكبر مقارنة ببقية الفقرات، أما بخصوص استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمحاربة الفقر فنلاحظ أن النتيجة محايد، وهو ما يعني أن إجابات أفراد العينة تميل الى حالة عدم التأكد من أن هناك استعمال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل محاربة الفقر في ماليزيا.

ومن جهة ثانية نلاحظ أنه الى جانب الفقرة (7) التي احتلت المرتبة الأولى في قيمة التقييم من طرف افراد عينة الدراسة هناك تقييم مرتفع جدا ايضا للفقرات (14) و(13) والتي تشير على التوالي الى استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للترفيه وإلى استعمالها في اماكن العمل، وقدرت متوسطاتها الحسابية على الترتيب بـ4.1410 و 4.0033 وانحرافاتها معيارية على التوالي ايضا بـ 81301. و88666.

وتأتي على الترتيب في المراتب من اربعة الى إحدى عشر الفقرات (3)(2)(18)(1)(9)(4)(20)(21)، وهي تشير بالترتيب ايضا الى استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحياة التعليمية، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق النمو الاقتصادي في ماليزيا، المنافسة في انتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، القدرة على النفاذ للأنترنت، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل الخدمات الحكومية، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع الصحي، ودرجة التهديد الثقافي لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومهارات الشعب الماليزي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومتوسطاتها الحسابية على الترتيب 3.9129 و3.8419 و3.7597 و3.7194 و3.6820 و3.6161 و3.5682 و3.5130 وانحرافاتها المعيارية ايضا على الترتيب 80179. و82684. و91712. و86384. و89250.

و85393. و77747. و83675.، وكل هذه الارقام تعني أنه يوجد حولها اتفاق كبير بين افراد عينة الدراسة أن تقييمها مرتفع.

أما الفقرات التي قيم متوسطاتها الحسابية اقل من المتوسط الحسابي العام اي اقل من 3.5109 فهي بترتيب تنازلي الفقرات (12)(15)(8)(19)(16)(6)(5)(10)(11)، وهي تشير بالترتيب الى استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رفع مستوى الدخل الفردي، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز حقوق الانسان، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز حرية التعبير، مستوي الامن المعلوماتي بماليزيا، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الديمقراطية، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتخفيض معدل البطالة، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتخفيض التدهور المناخي، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمحاربة الاتجار بالبشر، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمحاربة الهجرة غير الشرعية، ومتوسطاتها الحسابية هي على التوالي3.3607 و3.3541 و3.3484 و3.2727 و3.1947 و3.1774 و3.1194 و3.0623 و3.0361 وانحرافاتها المعيارية على التوالي أيضا 90744. و1.00616 و1.04335 و84091. و98920. و96750. و94267. و97639. و1.07085، فهي ارقام تعني أن تقييمها منخفض من وجهة نظر عينة الدراسة لكنها تبقى ذات أهمية كون متوسطاتها الحسابية ليست أقل من المتوسط الحسابي النظري 3. وتبقى الفقرة الوحيدة ذات التقييم المنخفظ جدا هي الفقرة (7) كما اوضحنا اعلاه.

المطلب الثاني: اختبار الطبيعة:Test of normality

قمنا بإجراء هذا الاختبار لتحديد أي الاختبارات الإستدلالية يمكنها أن تكون صالحة للتطبيق فيمابعد على عينة هذه الدراسة، هل هي الاختبارات البراميترية أو الاختبارات اللابراميترية خاصة فيما يتعلق بحساب معاملات الارتباط التي ينبغي ان تطبق على بيانات دراستنا فهل ينبغي تطبيق معامل بيرسونPearson ام معامل سبيرمان Spearman ؟ واتبعنا لاختبار الطبيعة الخطوات الموضحة في الصور التالية على البرنامج SPSS 21:

الشكل (19): الخطوة الأولى لاختبار الطبيعة

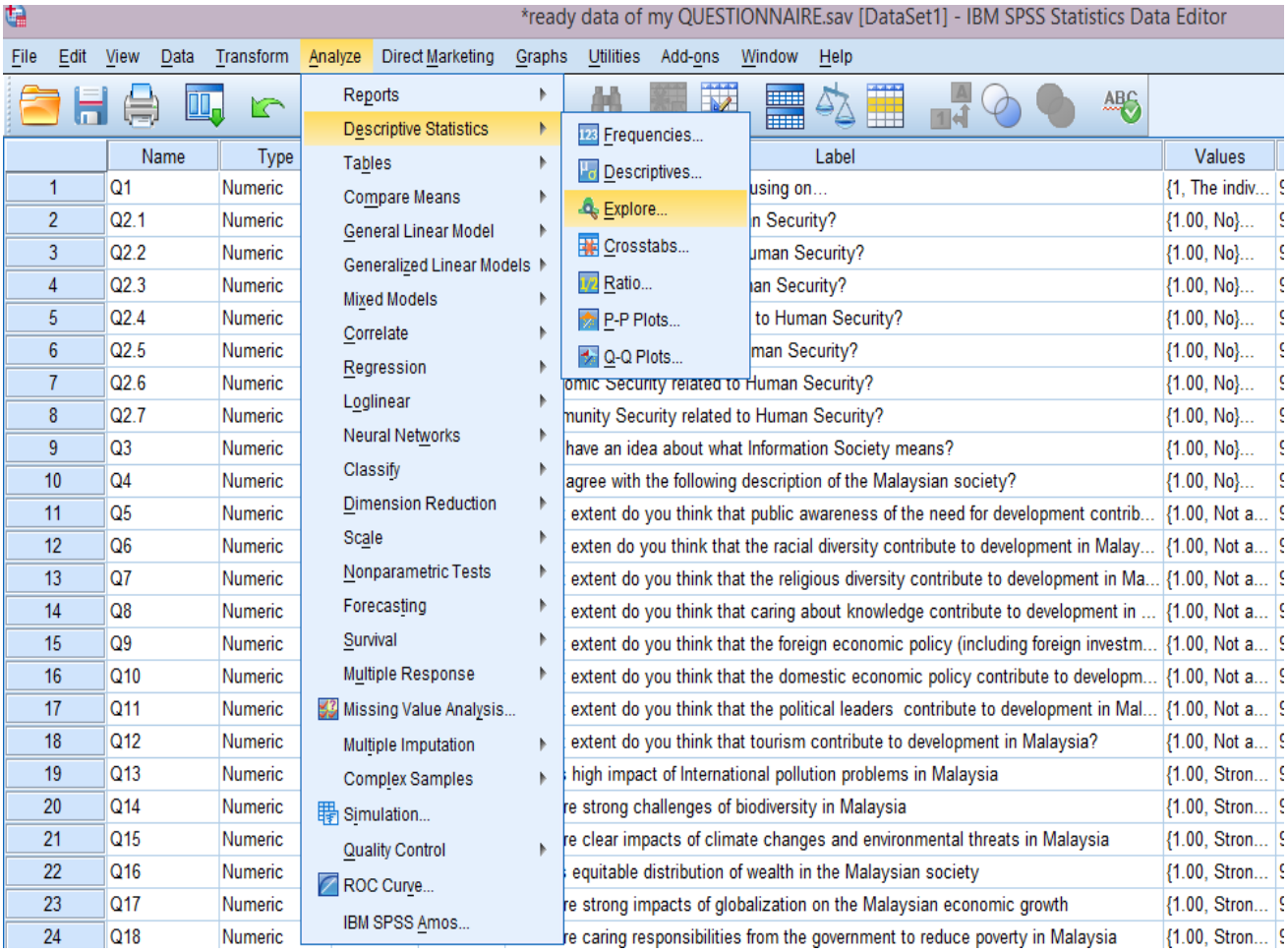

الشكل (20): خطوة الثانية لاختبار الطبيعة

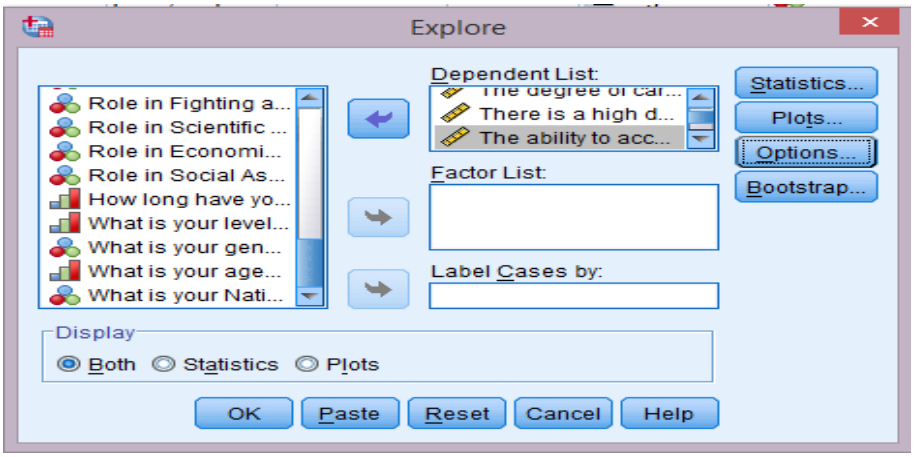

الشكل(21):الخطوة الثالثة لاختبار الطبيعة

الشكل (22): الخطوة الرابعة لاختبار الطبيعة

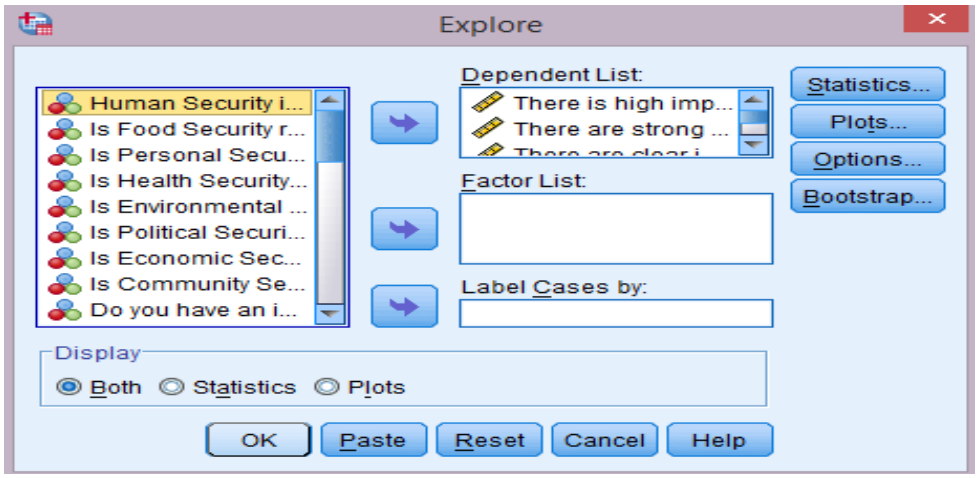

تحصلنا على اختبار الطبيعة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (20): إختبار الطبيعة

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
There is high impact of International pollution problems in Malaysia	.180	283	.000	.911	283	.000
There are strong challenges of biodiversity in Malaysia	.222	283	.000	.885	283	.000
There are clear impacts of climate changes and environmental threats in Malaysia	.240	283	.000	.888	283	.000
There is equitable distribution of wealth in the Malaysian society	.180	283	.000	.910	283	.000
There are strong impacts of globalization on the Malaysian economic growth	.336	283	.000	.820	283	.000
There are caring responsibilities from the government to reduce poverty in Malaysia	.199	283	.000	.902	283	.000
There is high intensity of illegal immigration to Malaysia	.228	283	.000	.890	283	.000
There is a high degree of expansion of illegal drug trafficking in Malaysia	.227	283	.000	.892	283	.000
The degree of political stability in Malaysia is very high	.178	283	.000	.913	283	.000
There are caring policies about food security in Malaysia	.227	283	.000	.877	283	.000
The contribution of the private sector in the economic growth in Malaysia is high	.298	283	.000	.825	283	.000
The degree of caring for fighting against information illiteracy in Malaysia is high	.221	283	.000	.886	283	.000
There is a high degree of caring responsibilities for the ICT sector in Malaysia	.296	283	.000	.849	283	.000
The ability to access the Internet in Malaysia	.279	283	.000	.864	283	.000
The using of ICT for achieving economic growth	.286	283	.000	.849	283	.000
The using of ICT in the education sector	.282	283	.000	.837	283	.000
The using of ICT in the healthcare sector	.234	283	.000	.870	283	.000
The using of ICT to decrease environmental degradation	.244	283	.000	.894	283	.000
The using of ICT to decrease the rate of unemployment	.227	283	.000	.896	283	.000
The using of ICT for decreasing poverty rate	.270	283	.000	.881	283	.000
The using of ICT to promote freedom of expression	.218	283	.000	.889	283	.000
The using of ICT to facilitate governmental services	.261	283	.000	.875	283	.000
The using of ICT for fighting against human trafficking	.237	283	.000	.896	283	.000
The using of ICT for fighting against illegal immigration	.195	283	.000	.914	283	.000
The using of ICT for increasing individual income	.214	283	.000	.883	283	.000
The using of ICT at the workplace	.227	283	.000	.846	283	.000

The using of ICT as an entertainment tool	.249	283	.000	.809	283	.000
The using of ICT in promoting human rights	.222	283	.000	.899	283	.000
The using of ICT in enhancing democracy	.224	283	.000	.894	283	.000
The influence of social networks in Malaysia	.254	283	.000	.808	283	.000
The competition in ICT production in Malaysia	.237	283	.000	.871	283	.000
The level of information security in Malaysia	.233	283	.000	.878	283	.000
The degree of cultural threats when using ICT in Malaysia	.240	283	.000	.851	283	.000
The skill of Malaysian people in using ICT	.233	283	.000	.869	283	.000

a. Lilliefors Significance Correction

المصدر: نتائج تقرير برنامج SPSS

بالنظر إلى قيم اختبارات Shapiro-Wilk و Kolmogorov-Smirnov التي يوضحها الجدول لفقرات حالتي الأمن الانساني ومجتمع المعلومات نجد أن جميعها تساوي 0، وهو ما يعني ان بيانات عينتنا لا تتميز بالتوزيع الطبيعي وبذلك ينبغي اختيار اختبارات لامعلمية non-parametric لحساب معاملات الارتباط بينها وهو اختبار سبيرمان Spearman Test لانه خاص بالمتغيرات الرتبية والكمية ذات التوزيع غير الطبيعي Non-Normal Distributed Data.

المبحث الثاني:

التحليل الاستدلالي لنتائج الاستبيان

قمنا باجراء التحليل الاستدلالي لبيانات الاستبيان من خلال حساب معاملات الارتباط بين متغيرات الأمن الإنساني ومتغيرات مجتمع المعلومات لمعرفة الارتباطات الثنائية بين متغيرات كل منهما، ثم أجرينا التحليل العاملي الاستكشافي لمتغيرات مجتمع المعلومات من أجل معرفة أي متغيرات مجتمع المعلومات هي الأقوى تأثيرا، بالاضافة الى تصنيف تلك المتغيرات إلى عوامل.

المطلب الأول: حساب معاملات الارتباط Correlations :

بعد تحديدنا لطبيعة توزيع البيانات التي حصلنا عليها من عينة الدراسة قمنا بحساب معامل سبيرمان (Spearman) للارتباط بين مجتمع المعلومات والأمن الانساني في ماليزيا، وهو معامل يستخدم إذا كان كلا من المتغيرين مقاسا بمقياس ترتيبي، كما يمكن استخدامه في حالة المتغيرات الكمية أيضا، وقد قمنا بذلك بتتبع الخطوات التالية على برنامج SPSS:

الشكل (23): الخطوة الأولى لحساب معاملات الارتباط

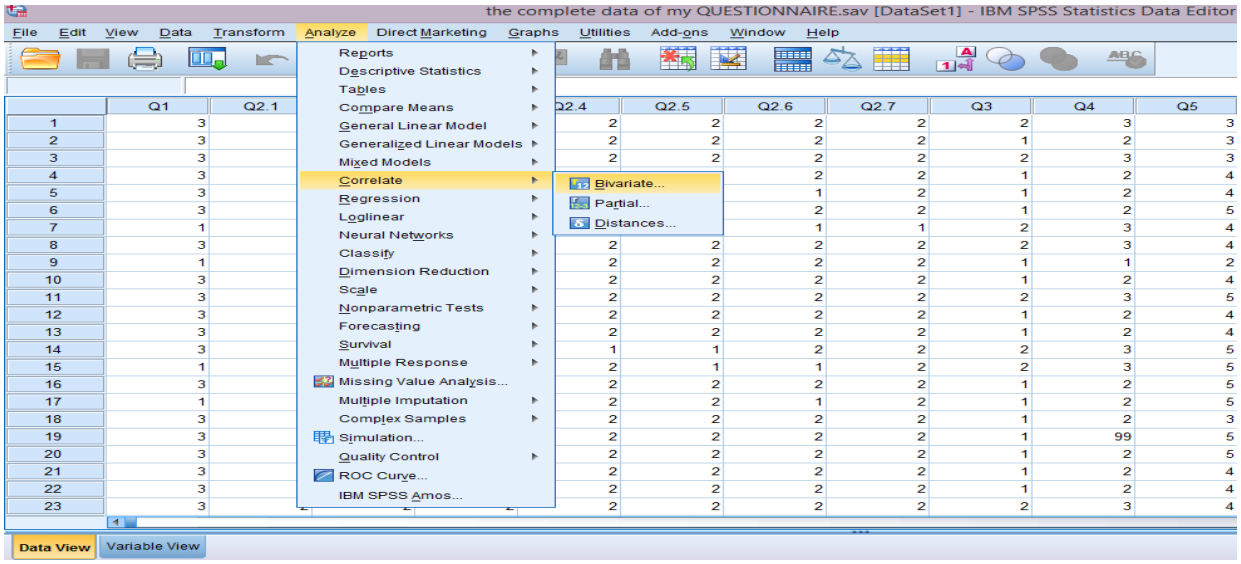

الشكل (24):الخطوة الثانية لحساب معاملات الارتباط

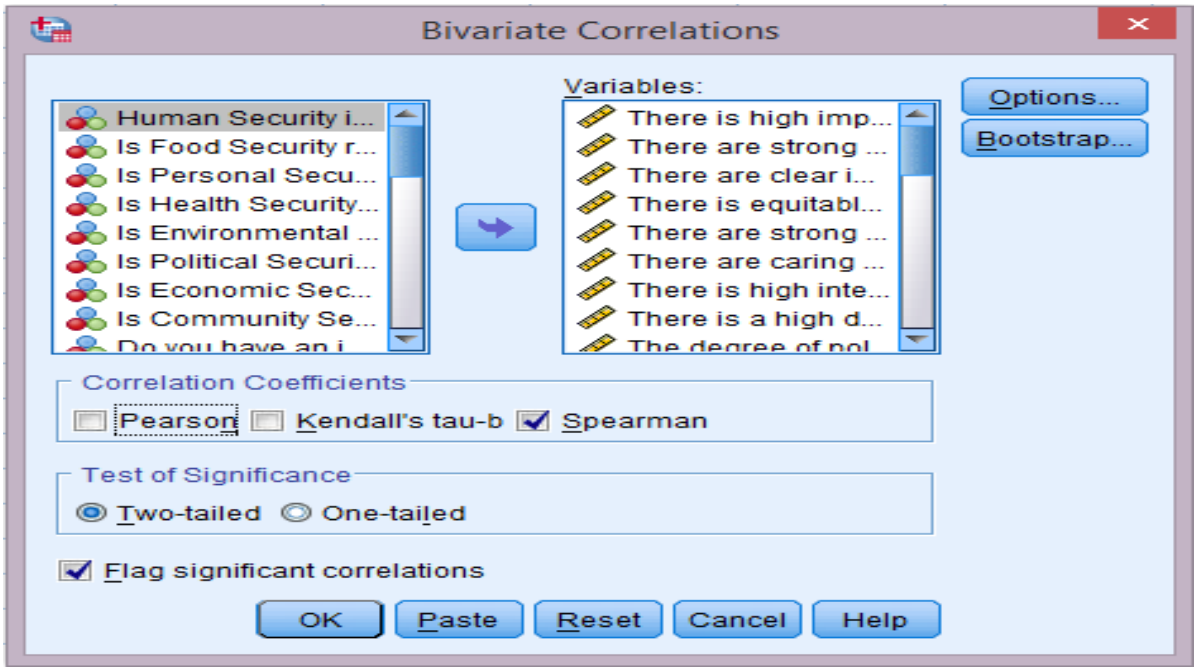

نضغط على موافق فنحصل على مصفوفة مفصلة جدا لمعاملات ارتباط Spearman بين متغيرات الأمن الإنساني ومتغيرات مجتمع المعلومات في ماليزيا، والتي يمكننا تلخيص العلاقة بينهما في الجدول الموالي، مع العلم أن متغيرات الأمن الإنساني هي (1): هناك تأثير مرتفع لمشكلات التلوث الدولي بماليزيا. (2): هناك تحديات قوية للتنوع البيولوجي (الحيوي) بماليزيا.(3): هناك تأثير واضح للتغير المناخي بماليزيا(4): هناك توزيع عادل للثروة في المجتمع الماليزي. (5): هناك تأثير قوي للعولمة على النمو الاقتصادي الماليزي. (6): هناك مسؤوليات واهتمام من طرف الحكومة لتخفيض الفقر بماليزيا(7): هناك وتيرة عالية للهجرة غير الشرعية بماليزيا.(8): هناك درجة عالية لانتشار التجارة غير الشرعية للمخدرات بماليزيا(9): هناك درجة عالية للاستقرار السياسي بماليزيا.(10): هناك سياسة مهتمة بالامن الغذائي بماليزيا.(11): هناك مساهمة عالية للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي بماليزيا.(12): هناك درجة عالية من الاهتمام بمحاربة الامية المعلوماتية بماليزيا.(13): هناك درجة عالية من الاهتمام بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا.

ومتغيرات مجتمع المعلومات هي: (1): القدرة على النفاذ للأنترنت بماليزيا.(2): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق النمو الاقتصادي بماليزيا. (3): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحياة التعليمية بماليزيا. (4): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع الصحي بماليزيا. (5): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتخفيض التدهور البيئي (مثل التلوث والتغير المناخي) بماليزيا. (6): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخفض معدل البطالة بماليزيا. (7): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحفيض معدل الفقر بماليزيا. (8): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز حرية التعبير بماليزيا(9): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهل الخدمات الحكومية بماليزيا(تحقيق الحكومة الالكترونية(10): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل محاربة التجارة في البشر بماليزيا. (11): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل محاربة الهجرة غير الشرعية بماليزيا. (12): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل رفع مستوى الدخل الفردي بماليزيا. (13): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أماكن العمل بماليزيا. (14): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للترفيه بماليزيا. (15): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز حقوق الانسان بماليزيا. (16): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الديمقراطية بماليزيا. (17): تأثير الشبكات الاجتماعية بماليزيا(18): المنافسة في انتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا. (19): مستوى الأمن المعلوماتي بماليزيا(20): درجة التهديدات الثقافية لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا. (21): مهارات الشعب الماليزي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الجدول (21): ملخص العلاقات ذات الدلالات الإحصائية بين متغيرات مجتمع المعلومات ومتغيرات الأمن الإنساني بماليزيا

		متغيرات الأمن الانساني											
		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	(13)
متغيرات مجتمع المعلومات	(1)									.112*				.148**
	(2)						.125*			.124*				
	(3)									.160**			.191**	.146**
	(4)						.171**			.213**	.132*			
	(5)				.113*					.203**	.184**		.137*	.160**
	(6)				.171**		.234**			.199**	.152**		.167**	.166**
	(7)						.137*			.145*				.113*
	(8)					.145*	.162**			.122*	.181**		.146**	
	(9)				.133*		.185**			.152**	.196**		.194**	
	(10)				.133*					.240**	.139*			.176**
	(11)				.162**		.202**			.192**	.205**		.166**	.125*
	(12)	.114*					.177**		.156**	.138*	.153**		.119*	
	(13)					.118*				.131*			.129*	
	(14)							.142*	.175**			.115*	.136*	
	(15)										.177**			
	(16)						.164**							.171**
	(17)					.167**	.129*		.176**					.147**
	(18)	.126*					.115*		.138*	.156**		.154**	.138*	
	(19)						.122*			.165**	.181**			
	(20)			.132*										
	(21)						.140*			.154**			.145*	.118*

المصدر: الباحثة بناءا على التقرير الناتج عن برنامج SPSS

من خلال الجدول الموضح لمعاملات الارتباط نستنتج أن أكثر متغيرات الأمن الإنساني ارتباطا بمتغيرات مجتمع المعلومات من حيث عدد الارتباطات هو المتغير (9) الذي يمثل الدرجة العالية للاستقرار السياسي بماليزيا، وهو مرتبط بـ16 متغيرا من متغيرات مجتمع المعلومات، ثم يليه المتغير(6) أي وجود مسؤوليات واهتمام من طرف الحكومة لتخفيض الفقر بماليزيا، وهو مرتبط بـ 13 متغيرا، ثم يليه المتغير (12) الذي يمثل الدرجة العالية للاهتمام بمحاربة الامية المعلوماتية بماليزيا وهو مرتبط بـ 11 متغير، ويليه المتغيرين(10)(13) والذين يمثلان على التوالي السياسة المهتمة بالامن الغذائي بماليزيا، والدرجة العالية للاهتمام بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا، وكل منهما مرتبط بـ10 متغيرات، كما يلاحظ أن المتغير (2) للأمن الإنساني والذي يمثل التحديات القوية للتنوع البيولوجي، ليس لديه أي ارتباط ذو دلالة احصائية مع اي من متغيرات مجتمع المعلومات الواحد والعشرين، كما أن لكل من المتغيرين (3) و(7) واللذان يمثلان على التوالي التأثير الواضح للتغير المناخي بماليزيا والوتيرة العالية للهجرة غير الشرعية بماليزيا ارتباط بمتغير واحد من متغيرات مجتمع المعلومات.

وبخصوص اكثر متغيرات مجتمع المعلومات ارتباطا بمتغيرات الأمن الإنساني من حيث عدد الارتباطات، فقد مثلتها كل من المتغيرات (6)(12)(18) وهي على التوالي استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معدل البطالة بماليزيا، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل رفع مستوى الدخل الفردي بماليزيا و المنافسة في انتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا، والتي كان لكل منها 6 ارتباطات مع متغيرات الأمن الإنساني، اما أقلها ارتباطا فهما المتغيرين (15) و(20) واللذان يمثلان على التوالي استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز حقوق الانسان بماليزيا و درجة التهديدات الثقافية لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا بارتباط واحد لكل منهمامع متغيرات الامن الانساني.

أما من حيث طبيعة وقوة الإرتباط فإن قيم الارتباط الواردة في الجدول تشير إلى أن جميع القيم ذات الدلالات الإحصائية بين متغيرات مجتمع المعلومات ومتغيرات الأمن الإنساني هي ارتباطات إيجابية (أي طردية)، وأن أكبر ارتباط من حيث القيمة قدر بـ 0.24 وكان بين المتغير (9) للأمن الإنساني اي الدرجة العالية للاستقرار السياسي بماليزيا والمتغير (10) لمجتمع المعلومات أي استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل محاربة التجارة في البشر بماليزيا ، ورغم أن 0.24 لا تعتبر علاقة قوية لانها قريبة من الـ 0 الصحيح أكثر من اقترابها الى الـ 1 الصحيح، الا أن قيم الارتباطات تساعدنا بشكل جيد في تحديد اي المتغيرات هي الاكثر ارتباطا بين المتغيرات الواردة، ونجد ان ثاني ارتباط من حيث القوة كان بين المتغير (6) للأمن الانساني اي وجود مسؤوليات واهتمام من طرف الحكومة لتخفيض الفقر بماليزيا والمتغير (6) لمجتمع المعلومات اي استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معدل البطالة بماليزيا بقيمة ارتباط تقدر بـ 0.234، ويليها، الارتباط بين (9) اي الدرجة العالية للاستقرار السياسي بماليزيا و(4) اي استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع الصحي بماليزيا بارتباط يقدر بـ 0.213، وكان اقل ارتباط ذو دلالة احصاية بين المتغير (9) الدرجة العالية للاستقرار السياسي بماليزيا والمتغير (1) اي القدرة على النفاذ للأنترنت بماليزيا بقيمة ارتباط قدرت بـ 0.112.

وقد حدد الجدول متغيرات مجتمع المعلومات التي لها ارتباطات ذات دلالات احصائية بمتغيرات الأمن الإنساني كما يلي:

(1): القدرة على النفاذ للأنترنت بماليزيا لها ارتباط مع متغيرين لمجتمع المعلومات هما (9) الدرجة العالية للاستقرار السياسي بماليزيا و(13) الدرجة العالية للاهتمام بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا

(2): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق النمو الاقتصادي بماليزيا لها علاقة بمتغيرات الأمن الإنساني (6) مسؤوليات واهتمام الحكومة لتخفيض الفقر بماليزيا و(9) الدرجة العالية للاستقرار السياسي بماليزيا.

(3): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحياة التعليمية بماليزيا لها ارتباط بالمتغير (9) الدرجة العالية للاستقرار السياسي بماليزيا و(12) الدرجة العالية للاهتمام بمحاربة الامية المعلوماتية بماليزيا و(13) الدرجة العالية للاهتمام بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا

(4): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع الصحي بماليزيا لها ارتباط بالمتغيرات (6) المسؤوليات والاهتمام من طرف الحكومة بتخفيض الفقر بماليزيا و(9) الدرجة العالية للاستقرار السياسي بماليزيا و(10) السياسة المهتمة بالأمن الغذائي بماليزيا.

(5): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتخفيض التدهور البيئي (مثل التلوث والتغير المناخي) بماليزيا لها ارتباط بالمتغيرات (4) التوزيع العادل للثروة في المجتمع الماليزي و(9) الدرجة العالية للاستقرار السياسي بماليزيا و(10) السياسة المهتمة بالأمن الغذائي بماليزيا و(12) الدرجة العالية للاهتمام بمحاربة الامية المعلوماتية بماليزيا و(13) الدرجة العالية للاهتمام بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا.

(6): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخفض معدل البطالة بماليزيا لها ارتباط بالمتغيرات (4) التوزيع العادل للثروة في المجتمع الماليزي و(6) مسؤوليات واهتمام الحكومة لتخفيض الفقر بماليزيا و(9) الدرجة العالية للاستقرار السياسي بماليزيا و(10) السياسة المهتمة بالامن الغذائي بماليزيا و(12) الدرجة العالية للاهتمام بمحاربة الامية المعلوماتية بماليزيا و(13) الدرجة العالية للاهتمام بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا

(7): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحفيض معدل الفقر بماليزيا لها ارتباطات بالمتغيرات(6) مسؤوليات واهتمام الحكومة بتخفيض الفقر بماليزيا (9) الدرجة العالية للاستقرار السياسي بماليزيا (13) الدرجة العالية من الاهتمام بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا.

(8): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز حرية التعبير بماليزيا لها ارتباط بمتغيرات الأمن الانساني (5) التأثير القوي للعولمة على النمو الاقتصادي الماليزي و(6) مسؤوليات واهتمام الحكومة لتخفيض الفقر بماليزيا و(9) الدرجة العالية للاستقرار السياسي بماليزيا و(10) السياسة المهتمة بالأمن الغذائي بماليزيا و(12) الدرجة العالية للاهتمام بمحاربة الامية المعلوماتية بماليزيا.

(9): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهل الخدمات الحكومية بماليزيا(تحقيق الحكومة الالكترونية لها ارتباط بالمتغيرات (4) التوزيع العادل للثروة في المجتمع الماليزي و(6) مسؤوليات واهتمام الحكومة بتخفيض الفقر بماليزيا و(9) الدرجة العالية للاستقرار السياسي بماليزيا و(10) السياسة المهتمة بالأمن الغذائي بماليزيا و(12) الدرجة العالية من الاهتمام بمحاربة الامية المعلوماتية بماليزيا.

(10): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل محاربة التجارة في البشر بماليزيا لها ارتباط بالمتغيرات(4) التوزيع العادل للثروة في المجتمع الماليزي و(9) الدرجة العالية للاستقرار السياسي بماليزيا و(10) السياسة المهتمة بالأمن الغذائي بماليزيا و(13) الدرجة العالية للاهتمام بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا.

(11): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل محاربة الهجرة غير الشرعية بماليزيا لها ارتباط بالمتغيرات (4) التوزيع العادل للثروة في المجتمع الماليزي و(6) مسؤوليات واهتمام الحكومة لتخفيض الفقر بماليزيا (9) والدرجة العالية للاستقرار السياسي بماليزيا و(10) السياسة المهتمة بالأمن الغذائي بماليزيا و(12) الدرجة العالية للاهتمام بمحاربة الأمية المعلوماتية بماليزيا و(13) الدرجة العالية للاهتمام بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا.

(12): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل رفع مستوى الدخل الفردي بماليزيا لها ارتباط بالمتغيرات (1) التأثير المرتفع لمشكلات التلوث الدولي بماليزيا و(6) مسؤوليات واهتمام الحكومة بتخفيض الفقر بماليزيا و(8) الدرجة العالية لانتشار التجارة غير الشرعية للمخدرات بماليزيا و(9) الدرجة العالية للاستقرار السياسي بماليزيا و(10) السياسة المهتمة بالأمن الغذائي بماليزيا (12) والدرجة العالية للاهتمام بمحاربة الامية المعلوماتية بماليزيا.

(13): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أماكن العمل بماليزيا لها ارتباط بالمتغيرات (5) التأثير القوي للعولمة على النمو الاقتصادي الماليزي و(9) الدرجة العالية للاستقرار السياسي بماليزيا و(12) الدرجة العالية للاهتمام بمحاربة الامية المعلوماتية بماليزيا.

(14): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للترفيه بماليزيا لها ارتباط بالمتغيرات(7) الوتيرة العالية للهجرة غير الشرعية بماليزيا و(8) الدرجة العالية لانتشار التجارة غير الشرعية للمخدرات بماليزيا و(11) المساهمة العالية للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي بماليزيا و(12) الدرجة العالية للاهتمام بمحاربة الامية المعلوماتية بماليزيا.

(15): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز حقوق الانسان بماليزيا لها ارتباط بالمتغير(10) الذ يمثل السياسة المهتمة بالأمن الغذائي بماليزيا.

(16): استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الديمقراطية بماليزيا لها ارتباط بالمتغيرات(6) مسؤوليات واهتمام الحكومة بتخفيض الفقر بماليزيا و(13) الدرجة العالية للاهتمام بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا.

(17): تأثير الشبكات الاجتماعية بماليزيا لها ارتباط بالمتغيرات (5) التأثير القوي للعولمة على النمو الاقتصادي الماليزي و(6) مسؤوليات واهتمام الحكومة بتخفيض الفقر بماليزيا و(8) الدرجة العالية لانتشار

التجارة غير الشرعية للمخدرات بماليزيا و(13) الدرجة العالية للاهتمام بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا.

(18): المنافسة في انتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا لها ارتباط بالمتغيرات(1) التأثير المرتفع لمشكلات التلوث الدولي بماليزيا و(6) مسؤوليات واهتمام الحكومة بتخفيض الفقر بماليزيا و(8) الدرجة العالية لانتشار التجارة غير الشرعية للمخدرات بماليزيا و(9) الدرجة العالية للاستقرار السياسي بماليزيا و(11) المساهمة العالية للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي بماليزيا و(12) الدرجة العالية للاهتمام بمحاربة الأمية المعلوماتية بماليزيا.

(19): مستوى الأمن المعلوماتي بماليزيا لها ارتباط بالمتغيرات (6) مسؤوليات واهتمام الحكومة بتخفيض الفقر بماليزيا و(9) الدرجة العالية للاستقرار السياسي بماليزيا و(10) السياسة المهتمة بالأمن الغذائي بماليزيا.

(20): درجة التهديدات الثقافية لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا لها ارتباط بالمتغير(3) التأثير الواضح للتغير المناخي بماليزيا.

(21): مهارات الشعب الماليزي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها ارتباط بالمتغيرات (6) مسؤوليات واهتمام الحكومة بتخفيض الفقر بماليزيا و(9) الدرجة العالية للاستقرار السياسي بماليزيا و(12) الدرجة العالية للاهتمام بمحاربة الأمية المعلوماتية بماليزيا و(13) الدرجة العالية للاهتمام بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا.

المطلب الثاني: التحليل العاملي الاستكشافي

من أجل تحديد الأهمية النسبية للعوامل المرتبطة بمتغيرات مجتمع المعلومات اتبعنا خطوات التحليل العاملي الاستكشافي كما أوضحناها في الإطار المنهجي للدراسة، فتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (22): اختبار KMO and Bartlett's

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.853
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	1569.429
	Df	210
	Sig.	.000

المصدر: التقرير الناتج عن برنامج SPSS

ويبين الجدول (22) أن عدد افراد عينة الدراسة كاف جدا لتحقيق شروط إجراء التحليل العاملي لأن قيمة اختبار KMO المحصل عليها هي 0.853 وهي أكبر من 0.50 وهو الحد الأدنى المقبول لإجراء التحليل العاملي،أما اختبار Bartlett الذي وجدنا قيمته 0.00، فهو يبين أن العلاقة بين متغيرات مجتمع المعلومات لها دلالة احصائية لأنها أقل من 0.05[1].

الجدول (23): اشتراكات متغيرات مجتمع المعلومات.

Communalities

	Initial	Extraction
The ability to access the Internet in Malaysia	1.000	.474
The using of ICT for achieving economic growth	1.000	.569
The using of ICT in the education sector	1.000	.594
The using of ICT in the healthcare sector	1.000	.609
The using of ICT to decrease environmental degradation (such as climate change, pollution,etc)	1.000	.529
The using of ICT to decrease the rate of unemployment	1.000	.551
The using of ICT for decreasing poverty rate	1.000	.612
The using of ICT to promote freedom of expression	1.000	.373
The using of ICT to facilitate governmental services (achieving of e-government)	1.000	.540
The using of ICT for fighting against human trafficking	1.000	.608
The using of ICT for fighting against illegal immigration	1.000	.579

[1] اعتمدنا في تحديد القيم الدنيا على ما ورد في: An Gie Yong and Sean Pearce , A Beginner's Guide to Factor Analysis: Focusing on Exploratory Factor Analysis, *Tutorials in Quantitative Methods for Psychology*, Vol 9, issue 2, 2013, p 88.

The using of ICT for increasing individual income	1.000	.478
The using of ICT at the workplace	1.000	.670
The using of ICT as an entertainment tool	1.000	.504
The using of ICT in promoting human rights	1.000	.684
The using of ICT in enhancing democracy	1.000	.705
The influence of social networks in Malaysia	1.000	.627
The competition in ICT production in Malaysia	1.000	.647
The level of information security in Malaysia	1.000	.460
The degree of cultural threats when using ICT in Malaysia	1.000	.687
The skill of Malaysian people in using ICT	1.000	.532

Extraction Method: Principal Component Analysis.

المصدر: التقرير الناتج عن برنامج SPSS

يبين جدول الاشتراكات Communalities درجة مساهمة كل متغير من متغيرات مجتمع المعلومات في التفسير، وهي بالترتيب التنازلي حسب قيم درجاتها:1) استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الديمقراطية بماليزيا. 2) درجة التهديدات الثقافية لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا. 3) استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز حقوق الانسان بماليزيا.4) استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أماكن العمل بماليزيا. 5) المنافسة في انتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بماليزيا. 6) تأثير الشبكات الاجتماعية بماليزيا. 7) استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتخفيض معدل الفقر بماليزيا. 8) استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع الصحي بماليزيا. 9) استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل محاربة التجارة في البشر بماليزيا. 10) استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحياة التعليمية بماليزيا. 11) استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل محاربة الهجرة غير الشرعية بماليزيا. 12) استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق النمو الاقتصادي بماليزيا. 13) استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معدل البطالة بماليزيا. 14) استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهل الخدمات الحكومية بماليزيا(تحقيق الحكومة الالكترونية. 15) مهارات الشعب الماليزي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. 16) استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتخفيض التدهور البيئي (مثل التلوث والتغير المناخي) بماليزيا. 17)

استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للترفيه بماليزيا. 18) استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل رفع مستوى الدخل الفردي بماليزيا. 19) القدرة على النفاذ للأنترنت بماليزيا. 20) مستوى الأمن المعلوماتي بماليزيا.21) استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز حرية التعبير بماليزيا.

الجدول (24): شرح مجموع التباين.

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	5.474	26.069	26.069	5.474	26.069	26.069	3.108	14.800	14.800
2	1.843	8.775	34.844	1.843	8.775	34.844	2.484	11.831	26.631
3	1.385	6.593	41.437	1.385	6.593	41.437	1.839	8.756	35.387
4	1.277	6.080	47.517	1.277	6.080	47.517	1.812	8.631	44.018
5	1.043	4.967	52.484	1.043	4.967	52.484	1.498	7.133	51.151
6	1.011	4.814	57.298	1.011	4.814	57.298	1.291	6.147	57.298
7	.882	4.200	61.498						
8	.806	3.836	65.334						
9	.776	3.694	69.028						
10	.770	3.667	72.695						
11	.697	3.320	76.015						
12	.678	3.227	79.241						
13	.674	3.208	82.450						
14	.574	2.735	85.185						
15	.527	2.510	87.695						
16	.522	2.487	90.182						
17	.494	2.354	92.537						
18	.453	2.156	94.692						
19	.408	1.945	96.637						
20	.375	1.785	98.422						
21	.331	1.578	100.000						

Extraction Method: Principal Component Analysis.

المصدر: التقرير الناتج عن برنامج SPSS

يبين لنا جدول التباين المفسر لمتغيرات مجتمع المعلومات بماليزيا أنه من بين المتغيرات الـ21 هناك 6 متغيرات تفسر مجتمعة 57.298% من التباين الكلي، ويوضح الجدول الموالي مصفوفة تلك المكونات قبل التدوير.

جدول (25): مصفوفة المكونات (المتغيرات) قبل التدوير

Component Matrix[a]

	Component					
	1	2	3	4	5	6
The using of ICT in the healthcare sector	.624					
The using of ICT for achieving economic growth	.619					
The using of ICT to decrease environmental degradation (such as climate change, pollution,etc)	.616					
The using of ICT for fighting against human trafficking	.580	-.419				
The using of ICT to decrease the rate of unemployment	.577					
The using of ICT for increasing individual income	.575					
The using of ICT to facilitate governmental services (achieving of e-government)	.562					
The using of ICT for decreasing poverty rate	.543	-.509				
The using of ICT for fighting against illegal immigration	.543					
The using of ICT in the education sector	.539		-.405			
The using of ICT to promote freedom of expression	.525					
The using of ICT in promoting human rights	.524		.508			
The level of information security in Malaysia	.511					
The using of ICT in enhancing democracy	.499		.436			-.493
The skill of Malaysian people in using ICT	.487					
The ability to access the Internet in Malaysia	.459		-.410			
The influence of social networks in Malaysia		.564				
The using of ICT as an entertainment tool		.501				
The degree of cultural threats when using ICT in Malaysia				.796		
The competition in ICT production in Malaysia	.455				.535	
The using of ICT at the workplace	.449	.449			-.478	

Extraction Method: Principal Component Analysis.

a. 6 components extracted.

المصدر: التقرير الناتج عن برنامج SPSS

بعدها نقوم بتدوير المكونات وفق طريقة فاريماكس Varimax فنحصل على الجدول الموالي:

جدول (26): مصفوفة المكونات بعد التدوير

Rotated Component Matrix[a]

	Component					
	1	2	3	4	5	6
The using of ICT for decreasing poverty rate	.746					
The using of ICT for fighting against human trafficking	.726					
The using of ICT to decrease the rate of unemployment	.650					
The using of ICT to decrease environmental degradation (such as climate change, pollution,etc)	.626					
The using of ICT for fighting against illegal immigration	.578					
The using of ICT for increasing individual income	.546					
The level of information security in Malaysia	.442					
The using of ICT in the education sector		.695				
The using of ICT in the healthcare sector		.667				
The ability to access the Internet in Malaysia		.665				
The using of ICT for achieving economic growth		.600				
The skill of Malaysian people in using ICT		.533				.431
The using of ICT in enhancing democracy			.814			
The using of ICT in promoting human rights			.775			
The using of ICT to promote freedom of expression			.449			
The using of ICT at the workplace				.740		
The using of ICT to facilitate governmental services (achieving of e-government)				.594		
The using of ICT as an entertainment tool				.560		
The competition in ICT production in Malaysia					.732	
The influence of social networks in Malaysia					.683	
The degree of cultural threats when using ICT in Malaysia						.814

Extraction Method: Principal Component Analysis.
Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.[a]
a. Rotation converged in 7 iterations.

المصدر: التقرير الناتج عن برنامج SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أن العامل الأول يحتوي على 7 متغيرات والعامل الثاني يحتوي على 5 متغيرات بينما يحتوي العاملين الثالث والرابع على 3 متغيرات لكل منهما، والعاملين الخامس والسادس يحتويان على متغيرين لكل منهما.

نقوم بحساب قيمة موثوقية كل عامل من العوامل الستة لاستبعاد العوامل ذات الموثوقية الضعيفة اي التي قيمة Chronbach's Alfa لديها أقل من 0.5، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول (27): تحديد العوامل وحساب موثوقيتها

العامل	محتواه	قيمة الموثوقية Chronbach's Alfa
الأول	The using of ICT for decreasing poverty rate The using of ICT for fighting against human trafficking The using of ICT to decrease the rate of unemployment The using of ICT to decrease environmental degradation (such as climate change, pollution,etc) The using of ICT for fighting against illegal immigration The using of ICT for increasing individual income The level of information security in Malaysia	0.797
الثاني	The using of ICT in the education sector The using of ICT in the healthcare sector The ability to access the Internet in Malaysia The using of ICT for achieving economic growth The skill of Malaysian people in using ICT	0.720
الثالث	The using of ICT in enhancing democracy The using of ICT in promoting human rights The using of ICT to promote freedom of expression	0.626
الرابع	The using of ICT at the workplace The using of ICT to facilitate governmental services (achieving of e-government) The using of ICT as an entertainment tool	0.581
الخامس	The competition in ICT production in Malaysia The influence of social networks in Malaysia	0.480
السادس	The skill of Malaysian people in using ICT The degree of cultural threats when using ICT in Malaysia	0.314

المصدر: الباحثة بناءا على التقرير الناتج عن برنامج SPSS

من خلال قيم الموثوقية للعوامل الستة الموضحة في الجدول والتي حصلنا عليها من برنامج SPSS قمنا باستبعاد العاملين الخامس والسادس لأن قيمة Chronbach's Alfa لكل منهما 0.48 و0.314 على التوالي وهما أقل من 0.5، كما نستبعدهما أيضا لكونهما يحتويان على أقل من ثلاثة متغيرات، فكل منهما يحتوي على متغيرين فقط.

ونبقي على العوامل الأربعة التالية والتي نرتبها وفقا لدرجة تأثيرها كما اوضحها الجدول كما يلي:

العامل الأول: بقيمة موثوقية قدرت بـ0.797 ويحتوي على المتغيرات السبعة المتمثلة في استعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لخفض معدلات الفقر، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمكافحة ضد الاتجار بالبشر، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخفض معدلات البطالة، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتخفيض التدهور البيئي مثل التغير المناخي والتلوث وغيرها، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعية، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة الدخل الفردي، واخيرا مستوى الأمن المعلوماتي في ماليزيا.

العامل الثاني: بقيمة موثوقية قدرت بـ 0.720 ويحتوي على المتغيرات الخمسة المتمثلة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع الصحة، القدرة على النفاذ إلى الانترنت في ماليزيا، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق النمو الاقتصادي، ومهارة الشعب الماليزي في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

العامل الثالث: بقيمة موثوقية قدرت بـ0.626 ويحتوي على المتغيرات الثلاثة المتثلة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الديمقراطية، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز حقوق الإنسان، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز حرية التعبير.

العامل الرابع: بقيمة موثوقية قدرت بـ0.581 ويحتوي على المتغيرات الثلاثة، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أماكن العمل، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهل الخدمات الحكومية بماليزيا(تحقيق الحكومة الالكترونية)، و استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للترفيه بماليزيا.

من خلال كل ما ورد في هذا الفصل نستخلص مايلي:

1- تبرز أرقام ونتائج التحليل الوصفي للاستبيان أن عينة طلبة الدراسات العليا في ماليزيا كان لديها فهم واضح وجيد لمعنى الأمن الإنساني حيث أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة رأت أنه مرتبط بالدولة والفرد معا وما يقارب 3% فقط هم من اعتقدوا أنه مرتبط بالدولة وحدها، كما نجد أن الأغلبية الساحقة للعينة والتي تراوحت نسبها بين 87.1% و92.6% تدرك أبعاد الأمن الإنساني السبعة، وكانت اعتقاداتهم وفقا للأبعاد بالترتيب الأمن المجتمعي، ثم الشخصي والبيئي بنفس النسبة، ثم الإقتصادي، ثم الصحي، ثم الغذائي، ثم السياسي، غير أنه على عكس المتوقع وجدنا أن معرفتهم بمصطلح مجتمع المعلومات كان فيها ارتباك واضح من خلال تقارب نسبة من يعرفون هذا المصطلح ونسبة من لا يعرفونه.

2- يعتبر العامل المعرفي وفق نتائج عينة الدراسة أكثر العوامل الثمانية مساهمة في التنمية في ماليزيا.

3- يعتبر عامل التنوع الديني وفق نتائج عينة الدراسة أقل العوامل الثمانية مساهمة في التنمية في ماليزيا.

4- العامل الإقتصادي المتمثل في السياسة الاقتصادية المحلية تأتي الثانية في الترتيب بعد العامل المعرفي، وبعدها مباشرة يأتي عامل سياسي هو عامل القيادة السياسية ثم عامل اقتصادي آخر هو السياسة الاقتصادية الخارجية بمافيها الاستثمار الأجنبي.

5- من الواضح ان عينة الدراسة متفقة تماما حول مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي الماليزي بينما هناك حالة عدم تأكد من وجود توزيع عادل للثروة في المجتمع الماليزي.

6- تعتبر الاهتمام بالسياسة الغذائية وانتشار التجارة غير المشروعة للمخدرات والاهتمام بمحاربة الفقرومشكلات التلوث والاستقرار السياسي وفق عينة الاستبيان ذات تقييم منخفض ضمن متغيرات

الأمن الإنساني، وهذا مؤشر يمكن أن يفسر إما بعدم وجود كبير لتلك المشكلات في المجتمع الماليزي أو بضعف اهتمام الحكومة الماليزية بتلك المتغيرات.

7- يعتبر تأثير الشبكات الاجتماعية هو الأكبر في تقييم متغيرات مجتمع المعلومات الماليزي وفق عينة الدراسة.

8- ويعتبر استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمحاربة الفقر هو الاقل في التقييم بين متغيرات مجتمع المعلومات الماليزي.

9- كما يأتي استعمال تكنولوجيا المعلومات في الحياة التعليمية ثاني أكبر متغير من حيث تقييم افراد العينة.

10- تبرز نتائج الدراسة أن المنافسة في انتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقدرة على النفاذ للأنترنت، واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل الخدمات الحكومية، واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع الصحي، ودرجة التهديد الثقافي لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومهارات الشعب الماليزي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتفعة التقييم.

11- وأن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رفع مستوى الدخل الفردي، واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز حقوق الانسان، واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز حرية التعبير، مستوي الامن المعلوماتي بماليزيا، واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الديمقراطية، واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتخفيض معدل البطالة، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتخفيض التدهور المناخي، واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمحاربة الاتجار بالبشر، واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمحاربة الهجرة غير الشرعية، منخفضة التقييم.

12- كما تبرز نتائج تحليل معاملات الارتباط سبيرمان أن الدرجة العالية للاستقرار السياسي في ماليزيا (متغير سياسي) هي متغير الأمن الإنساني الأكثر ارتباطا بمتغيرات مجتمع المعلومات وأن اقوى ارتباط بين متغيرات الأمن الإنساني ومتغيرات مجتمع المعلومات كان بين هذا المتغير ومتغير استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل محاربة التجارة في البشر في ماليزيا، بعد المتغير السياسي يأتي في الترتيب متغير اقتصادي واجتماعي في نفس الوقت وهو وجود اهتمام ومسؤوليات حكومية لتخفيض الفقر، وبعدهما مباشرة متغير معرفي يتمثل في الدرجة العالية للاهتمام بنحاربة الامية المعلوماتية في ماليزيا وجميع الارتباطات كانت طردية.

13- كما بينت النتائج وجود علاقة طردية بين مسؤوليات واهتمام الحكومة بتخفيض الفقر بماليزيا واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتخفيض معدلات البطالة، بينما أقل الارتباطات من حيث القوة كانت بين الدرجة العالية للاستقرار السياسي في ماليزيا والقدرة على النفاذ للأنترنت بماليزيا.

14- واكثر متغيرات مجتمع المعلومات ارتباطا بمتغيرات الأمن الانساني كانت استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخفض معدلات البطالة ثم استعمالها من اجل رفع مستوى الدخل الفردي والمنافسة في انتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجميعها ذات بعد اقتصادي.

15- أقل متغيرات مجتمع المعلومات ارتباطا بمتغيرات الأمن الانساني هما استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز حقوق الانسان ودرجة التهديدات الثقافية لاستعمال تلك التكنولوجيات.

16- وأن هناك ستة متغيرات فقط من بين متغيرات مجتمع المعلومات الواحدة والعشرين تفسر مجتمعة ما نسبته 57% من التباين الكلي بين المتغيرات.

17- تم استخلاص أربعة عوامل ذات معنى إحصائي تعتبر اكثر تأثيرا من بين متغيرات مجتمع المعلومات وهي المذكورة في الجدول 27، وكان العامل الأول والذي يعبر عن المتغيرات الأكثر تأثيرا وهي استعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لخفض معدلات الفقر، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمكافحة ضد الاتجار بالبشر، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخفض معدلات البطالة، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتخفيض التدهور البيئي مثل التغير المناخي والتلوث وغيرها، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعية، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة الدخل الفردي، ومستوى الأمن المعلوماتي في ماليزيا، أما العامل الثاني فشمل المتغيرات المتمثلة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع الصحة، القدرة على النفاذ إلى الانترنت في ماليزيا، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق النمو الاقتصادي، ومهارة الشعب الماليزي في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتساعد النتائج (2)(4)(5)(9)(14)(17) في التأكيدأن تزايد اهتمام ماليزيا بتوظيف وسائل مجتمع المعلومات في التنمية الانسانية الشاملة في بعديها المعرفي والاقتصادي أدى إلى تحقيق تقدم في تعزيز أمنها الإنساني،كما تساعد النتائج (2)(4)(5)(6)(9)(10)(11)(14)(15)(17) في تقييم نجاح التجربة الماليزية في توظيف مجتمع المعلومات لتعزيز أمنها الإنساني وهي تؤيد افتراض نجاح التجربة الماليزية في توظيف مجتمع المعلومات للاقتراب نحو الأمن الإنساني في بعض الأبعاد على مستوى التحرر من الحاجة إلى حد بعيد، وتبرز أن هناك عدة عوائق لازالت تواجه نجاحها على مستوى التحرر من الخوف وبعض الأبعاد الاخرى في مستوى التحرر من الحاجة.

الخاتمة

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي نقدي لتأثير مجتمع المعلومات في الأمن الإنساني عن طريق استكشاف وتحليل الدور الذي يمكن أن يلعبه الاندماج في مجتمع المعلومات لمصلحة ترقية الأمن الإنساني في المجتمع الماليزي، وهو هدف قسمناه إلى أربعة أهداف فرعية تمثلت في ; فهم بنية كل من الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات وطبيعة العلاقة بينما، واستكشاف وتحليل طريقة التعامل الماليزي مع مفهوم مجتمع المعلومات وتحديد أثره على الأمن الإنساني في المجتمع، ومناقشة وتحليل نقدي لمدى القوة والضعف في توظيف مجتمع المعلومات لصالح ترقية الأمن الإنساني في ماليزيا، إظافة إلى تطوير إطار منهجي تحليلي من خلال التجربة الماليزية يساعد في دراسة علاقة مجتمع المعلومات والأمن الإنساني في المجتمع المحلي.

واعتمدت الدراسة لتحقيق تلك الأهداف على توليفة نظرية جمعت بين مقاربة القدرة الإنسانية والمقاربة الأمنية النقدية ونظرية مجتمع المعلومات كإطار نظري لها، فيما انتهجت دراسة حالة استكشافية والمنهج المختلط والمنهج المتعدد الاختصاصات كإطار منهجي، وتم جمع البيانات والمعلومات في هذه الدراسة باستخدام ثلاثة تقنيات هي البحث في الوثائق المختلفة، والمقابلات شبه المنظمة مع ثلاثة خبراء في مجالات السياسات الماليزية والتنمية الإنسانية والاقتصادية الماليزية ومجتمع المعلومات الماليزي، والاستبيان الذي تم توزيعه على 400 طالب في الدراسات العليا من مختلف التخصصات ذات العلاقة بمكونات الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات في مختلف الجامعات الحكومية الماليزية المنتشرة في مناطق جغرافية متعددة.

وتوصلت الدراسة فيما **يتعلق بالدلالات النظرية والمفهوماتية لمجتمع المعلومات والأمن الإنساني والعلاقة بينهما**، إلى اعتبار مقاربة القدرة أكثر الأطر النظرية ملاءمة للدراسات التي تجمع بين متغيري الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات في نفس الدراسة، وذلك لاحتوائها على مفاهيم تشترك فيها مع الأمن الإنساني ومع مجتمع المعلومات في آن واحد، كحرية الأفراد، واستدامة التنمية، وزيادة القدرات التي تعني

التمكين، غير أنها في نفس الوقت، لا تعد إطارا نظريا كافيا لوحده لتفسير العلاقات بين هذين المتغيرين، بل يمكن الإستفادة منها في حدود قياس الظاهرتين كما يمكنها أن تدعم مقاربات ونظريات مهمة أخرى مرتبط بالمتغيرين كل على حدى.

ومن خلال نظرة خبير التنمية الإنسانية والاقتصادية الماليزية محمد بشير شريف لمفهوم الأمن الإنساني نجد أن أحد النقاط المهمة التي ركز عليها في التعريف هي اعتبار الأمن الإنساني ضمان للتنمية المستدامة والمستمرة وذكر أن المنظور الاقتصادي للأمن الإنساني يشمل أيضا التنمية إلى جانب الحكم الرشيد والصحة والبيئة والموارد، وأشار إلى سياسات التنمية الماليزية التي عملت على تأمين احتياجات المواطنين الأساسية، كما تبرز العلاقة بين الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية من خلال نصيحته للحكومة الحالية بالنظر إلى الأمن الإنساني والاقتصادي في ضوء الحاجة إلى الملكية الوطنية للتنمية.

ومن نتائج الدراسة في جانبها النظري أيضا هو أن مقاربة الأمن الإنساني لا تزال أداة تحليلية نظرية ضعيفة في مجال الدراسات الأمنية حتى الآن عند مقارنتها بأطر نظرية أخرى، وذلك على خلاف قبولها كأداة تحليلية في حقول معرفية أخرى كدراسات التنمية الدولية والنزاعات وبناء السلام وكذلك على خلاف قبولها في مستوى تحليل وصنع السياسات، ففكرة الأمن الإنساني رغم مرور أكثر من عقدين من الزمن على ظهورها في أجندة السياسات الدولية وفي أجندات المراكز البحثية والأكاديمية المتعددة، إلا أن أغلب العلماء والباحثين في الدراسات الأمنية ينظرون إليها كمفهوم وكظاهرة، وناذرا ما توجهت الجهود الأكاديمية للارتقاء بالأمن الإنساني من كونه إطارا مفهوماتيا إلى كونه إطارا تحليليا نظريا، لذلك يمكن اعتبار بعض الأطر النظرية الأكثر نضجا حتى الآن كالمقاربة الأمنية النقدية والنظرية البنائية على أنها أكثر قدرة على تحليل القضايا المرتبطة بظاهرة انعدام الأمن الإنساني في إطار الدراسات الأمنية.

وتؤكد أدبيات هذه الدراسة إلى جانب مقاربة القدرة والمقاربة الأمنية النقدية ونظرية مجتمع المعلومات الفرضية الأولى التي مفادها **وجود تداخل بين العناصر المكونة لمجتمع المعلومات والعناصر**

المكونة للأمن الإنساني من حيث ارتباط المفهومين العضوي بالتنمية الإنسانية ومن حيث ديناميكية التفاعل بين تلك العناصر، حيث أن أغلب التعريفات الواسعة وبعض التعريفات الضيقة نظرت إلى مفهوم الأمن الإنساني على أساس ارتباطه المباشر بالمنظورات المختلفة للتنمية، كما أنه من بين خصائص مجتمع المعلومات هو استخدام الناس للمعلومات بشكل مكثف في أنشطتهم لدعم خياراتهم المختلفة واستكشاف استحقاقاتهم وممارسة حقوقهم المدنية ومسؤولياتهم وفي النفاذ إلى التعليم، وهو ما يدخل أيضا ضمن أهداف الأمن الإنساني، وكما أوردت الأدبيات فإن مفهوم الأمن الإنساني يتعامل أيضا مع تمكين الأفراد للتعامل مع تهديدات الأمن الإنساني، وهي فرصة توفرها الأنترنت التي تعد إحدى وسائل مجتمع المعلومات والتي يمكنها في نفس الوقت أن تحمل معها تهديدات كثيرة للأمن الإنساني نفسه.

أما **فيما يتعلق بالكيفية التي تكيفت من خلالها ماليزيا مع مجتمع المعلومات والطريقة التي تعاملت بها لتوظيفه في سياق ترقية أمنها الإنساني**، فيبرز البحث في الوثائق المتنوعة أن ماليزيا تكيفت مع مجتمع المعلومات نظرا لتركيزها المبكر على التكنولوجيا عموما وتكنولوجيا المعلومات خاصة منذ التسعينات(رؤية 2020)، فاهتمامها بدخول مجتمع المعلومات لم يكن بعيدا من الناحية التاريخية عن اهتمام دول متطورة كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وجسدت ماليزيا ذلك الاهتمام من خلال إنشائها لعدد كبير من الهيئات والاستراتيجيات والمبادرات التي تميزت بالمرونة والتكامل الوظيفي فيما بينها، كما سنت عدة قوانين تماشت تدريجيا مع درجة اندماجها في مجتمع المعلومات بهدف تنظيم مختلف التعاملات داخل هذا المجتمع، إضافة إلى عدم إهمالها للتعاون الدولي والاقليمي، حيث كان تركيزها واضحا على التعاون الآسياوي.

ورغم أن الحكومة الماليزية لم تضع أي سياسة تحت مسمى سياسة الأمن الإنساني، بل والأكثر من ذلك أنها نظرت إلى هذا المفهوم بحذر، لكونه لا يحظى بتعريف متفق عليه دوليا حتى الآن، ونظرت إلى ضرورة عدم اعتبار الأمن الإنساني على انه يحل محل أمن الدولة وأن الملكية الوطنية لتعزيز الأمن

الإنساني للشعب في أي بلد هو أمر ذو أهمية قصوى، إلا أن اندماجها التدريجي في مجتمع المعلومات حمل معه عدة مكاسب خدمت ترقية الأمن الإنساني في المجتمع الماليزي، فتعزيز البنية التحتية من خلال توسيع شبكات الاتصالات والتكنولوجيات الخلوية والنقالة، واستعمال الحوسبة والزيادة المستمرة في النفاذ للانترنت التي كانت نتيجة لانخفاض اسعار الهواتف الذكية، واستثمار الحكومة بقوة في هذا المجال من خلال المبادرة الوطنية الماليزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي ضمت شركات ماليزية وأجنبية، كلها كان هدفها تحقيق مجتمع معلومات يضع على رأس أولوياته الخدمات العامة الالكترونية والتعليم الالكتروني والاقتصاد الالكتروني والسيادة الالكترونية.

كما أشارت بيانات تقارير التنمية الإنسانية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى استمرارية ارتفاع مؤشر التنمية الإنسانية في ماليزيا بين 1980 و2013 دون أي تراجع، وكذلك استمرارية ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في نفس الفترة، وهو ما يعني أن تركيز الاهتمام الماليزي كان بشكل أكبر حول المخرجات الاقتصادية والتعليمية لمجتمع المعلومات، إضافة إلى المخرجات السياسية، وكما أكد محمد شريف بشير في المقابلة أن التنمية الإنسانية تأثرت بشكل إيجابي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن تلك التكنولوجيات ساهمت في تحسين فرص الماليزيين في تحسين التعليم وتعميم فرص الحصول على المعلومات والمعارف ودعم الخدمات الصحية وحقوق الإنسان ونشر القضايا المحلية وكذلك المشاركة والعمل وتحسين وخلق فرص لتصدير السلع والخدمات ودعم التجارة والقدرة التنافسية لماليزيا، كما تؤكد ذلك نتائج التحليل الوصفي للاستبيان أيضا فيما يخص العوامل المساهمة في التنمية في ماليزي، حيث وجد اتفاق كبير بين أفراد عينة الدراسة على أن العامل المعرفي هو العامل الأكبر من حيث مساهمته في التنمية بماليزيا، وعامل السياسة الاقتصادية المحلية كان ثالث أكبر عامل مساهم في التنمية، كما وجد شبه اتفاق بين نفس العينة حول أن مساهمة االتنوع الديني في التنمية بماليزيا كانت الأقل بين العوامل المقاسة، وهذا **يمكننا من تأكيد الفرضية التي مفادها أن تزايد اهتمام ماليزيا بتوظيف وسائل مجتمع المعلومات في**

التنمية الإنسانية الشاملة وبالتحديد في بعديها المعرفي والاقتصادي أدى إلى تحقيق تقدم في تعزيز أمنها الإنساني، غير أن الدراسة خلصت من خلال البحث في الوثائق وآراء الخبراء الثلاثة ونتائج الاستبيان إلى أن البعد السياسي في الحالة الماليزية يحتل أيضا أهمية لا تقل عن أهمية البعدين المعرفي والإقتصادي لتحقيق الأمن، وهو ما يتفق مع فكرة تسييس الأمن للمدرسة الويلزية، ومع فكرة ارتباط الأمن على مستوى الفرد بالأمن على مستوى الدولة لمدرسة كوبنهاغن.

فنتائج الدراسة تبرز في نفس الوقت فيما يتعلق **بمدى نجاح التجربة الماليزية في توظيف مجتمع المعلومات لتعزيز أمنها الإنساني،** أنه رغم المكاسب المذكورة التي حققها الأمن الإنساني بفضل دخول ماليزيا مجتمع المعلومات إلا أن البحث في الوثائق ومقابلة اووي كي بانغ وبعض نتائج الاستبيان أبرزت أيضا وجود اتجاه سلبي رافق تلك المكاسب، وكان ذلك إما بسبب التحديات التي يواجهها الاندماج الماليزي في مجتمع المعلومات، أو بسبب السياسات الحكومية المنتهجة داخليا، أو بسبب التهديدات غير التقليدية للأمن الماليزي والعابره للحدود الوطنية، **فنجاح التجربة الماليزية في توظيف مجتمع المعلومات للاقتراب نحو الأمن الإنساني على مستوى التحرر من الحاجة مع وجود العديد من العوائق لازالت تواجه نجاحها على مستوى التحرر من الخوف** تؤيدها المقابلة التي أجريت مع اوي كي بانغ حيث رأى أن سيادة القانون، وشفافية ونزاهة العمليات القانونية، والحق في المحاكمة العادلة، وأجهزة تعديل القوانين، والشرطة،لازالت قضايا تحتاج مزيدا من الجهودا من طرف الحكومة الماليزية لتحقيقها كما اعتبر أن الإجرام قضية كبرى في ماليزيا، ويقول أنه " بما أنه لدينا(يقصد في ماليزيا) نظام ازدواجية القانون، فإن الكثير من الارتباك والانتهازية السياسية تأخذ دورا... فقضية الإنصاف لدعم القوانين وعدم كون الحكومة حزبية " يدخل ضمن عنصر التحرر من الخوف للأمن الإنساني، والذي قيمه بأنه سلبي وهذا يشير الى أن هذا العنصر يواجه العديد من المشكلات بماليزيا وهذا يدعم الشق الثاني من الفرضية، كما أن محمد شريف بشير في فهمه للأمن الإنساني من منظور اقتصادي في السياق الماليزي ركز على " ربط الأمن الإنساني بالتنمية الانسانية

والاقتصادية، كما ركز على محورية حماية الناس وادرج الاحتياجات الإنسانية الأساسية للمواطنين في مجالات الصحة والبيئة والتعليم والبنية التحتية واعتبر ماليزيا قصة نجاح مذهلة لتحقيق التنمية الاقتصادية" وهو فهم رغم عدم انكاره لشق التحرر من الخوف (حيث ذكر الحكم الرشيد) إلا أنه ركز أكثر على تقييم إيجابي لعنصر التحرر من الحاجة وهو ما يعزز الشق الأول من الفرضية.

ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكننا الخروج بمجموعة من التوصيات العلمية لتطوير البحث في هذا المجال من خلال دراسات لاحقة، وتوصيات أخرى عملية على مستوى صنع السياسات الماليزية.

فعلى مستوى البحث العلمي يمكننا تلخيص توصيات تتعلق بالأبحاث المهتمة بمجال دراسة العلاقة بين متغيري الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات في المجتمع الماليزي كما يلي :

1- توصي الدراسة الباحثين في مجال الدراسات الأمنية بإجراء المزيد من البحوث النظرية التي تهدف لاستكشاف وربط العلاقة بين مقاربة القدرة ونظريات الأمن الحديثة ونظريات مجتمع المعلومات بهدف تسهيل إعمالها بشكل منهجي في البحوث التي تجمع بين متغيرات الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات.

2- لأن فكرة الأمن الإنساني كأداة تحليلة لا تزال تفتقد إلى مزيد من الإسهامات من قبل العلماء والباحثين في هذا المجال لكي تكون عملية للباحثين، فإن وجود هذه الفجوة النظرية، لا تجعل من المفيد التعامل مع الأمن الإنساني في الدراسات الأمنية على أنه مقاربة تحليلية نظرية حتى الآن، بل يمكن التعامل معها كظاهرة أو كإطار مفهوماتي فقط، لذلك توصي الدراسة الباحثين المهتمين بمتغير الأمن الإنساني، بالاهتمام بمناقشة وتطوير مقترحات إيدوارد نيومان لجعل الأمن الإنساني أكثر فائدة من الناحية التحليلية والنظرية.

3- نظرا للتناقضات وأحيانا قدم البيانات التي يمكن أن يوفرها البحث في الوثائق وحدها فيما يتعلق بهذا الموضوع فإن دراسات حالة تحتاج إلى التعدد في مصادر المعلومات، فحداثة التقارير والوثائق ليست بالضرورة معيارا لجودة البيانات حيث تتضمن أحيانا احصاءات ومعلومات غير محدثة دوريا حول الظواهر المعنية بالدراسة، وبالتالي قد لا تخدم صدقية البحوث العلمية، لذلك توصى الدراسة بتنويع مناهج البحث في نفس الدراسة من خلال عملية التثليث بمختلف مستوياته وخاصة التثليث المنهجي، وذلك بهدف رفع مستوى صدقية الدراسات العلمية لهذا المجال والكشف عن التناقضات الموجودة خاصة في دراسة ظواهر مركبة كالأمن الإنساني ومجتمع المعلومات.

4- يوصي بالتوجيه الأبحاث نحو تضييق الفجوات المتعلقة بمسألة قياس الأمن الإنساني بمفهومه الواسع، خاصة الفجوة المتعلقة بالطريقة التي يمكن من خلالها الجمع بين البيانات الكمية والبيانات النوعية في نفس المقياس، وكذلك البحث في أنسب التقنيات لمعالجة المعلومات التي يمكنها المساعدة في قياس المفهوم الواسع للأمن الإنساني، حيث أن التقدم الهائل الذي حصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجعل المبررات التي طرحها عدد من الباحثين حول كون الأمن الإنساني واسع جدا من حيث العدد الهائل للتهديدات والحكم عليه بعدم القابلية للقياس، هو أمر غير واقعي، حيث يمكن للبحوث أن تساهم في حل هذا المشكل من خلال منظور متعدد الاختصاصات يجمع خاصة بين جهود باحثي مجال الأمن الإنساني والباحثين في مجال تكنولوجيا المعلومات ومطوري البرامج المعلوماتية.

5- لأننا لاحظنا من خلال الدراسة أن أساليب قياس مجتمع المعلومات يغلب عليها الطابع الكمي والغياب شبه التام للطابع الكيفي، توصى الدراسة بتوجيه البحوث خاصة في مجال دراسة العلاقة بين الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات نحو إدراج الطابع النوعي إلى جانب الكمي بهدف رفع نسبة الموثوقية وتحقيق مصداقية أكبر لقياس الظاهرة في سياقها الإجتماعي المتعدد الأبعاد، كما توصي الدراسة باهتمام الجهود الأكاديمية بمسألة قياس مجتمع المعلومات التي ينبغي أن تدرج

ضمن معاييرها الجانب الإنساني أيضا، وذلك لأن أغلب طرق القياس المتوفره حوله خاضعة لهيئات ومنظمات دولية تخدم في أغلبها أجندات إقتصادية وتكنولوجية، وقد انعكس ذلك بشكل واضح على طبيعة معايير القياس.

6- لأن الدراسة وجدت أن جميع المصادر المتوفرة باللغة العربية في السياق الماليزي انتهجت النهج النوعي وحده، فإنها توصي الباحثين باللغة العربية في مجال الدراسات الماليزية والمهتمين بالسياق الماليزي في مجالات مجتمع المعلومات والأمن الإنساني والتنمية الإنسانية بعدم إهمال النهج الكمي في بحوثهم وتوظيفه إلى جانب النهج النوعي، وذلك من أجل تحقيق هدف تكاملي وتنموي لدراسات هذا المجال.

7- إن تسجيل تناقضات بين أدبيات الدراسة الواردة حول تقييم التجربة الماليزية فيما يتعلق بالقيادة السياسية ودور القيم الدينية في تحقيق الأمن والتنمية الإقتصادية في ماليزيا، حيث كانت الأدبيات باللغة العربية متفائله في تصويرها لنجاح التجربة الماليزية، فيما حكمت الأدبيات غير العربية في أغلبها بعدم نجاح ماليزيا في هذا الخصوص، وتناقضات حول نفس المتغيرين سجلته دراستنا في جانبها الكمي والنوعي حول نفس المتغيرين، يبرز حاجة إلى مزيد من البحث حولها، وأن يكون البحث ذو طابعها نقدي وتجريبي وميداني معمق ومقارن لإعادة تقييم دور متغيري القيادة السياسية والقيم الدينية في تحقيق الأمن والتنمية الإنسانيين في ماليزيا.

8- توصلت الدراسة من خلال جزئها الكمي أن أكثر متغيرات الأمن الإنساني ومتغيرات مجتمع المعلومات ارتباطا من حيث القوة هو الارتباط بين الدرجة العالية للاستقرار السياسي في ماليزيا واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل محاربة الإتجار في البشر لماليزيا، ويمكن لهذه العلاقة ان تكون فرضية لبحث يسعى للتأكد من صحة هذه النتيجة، خصوصا انها مستخلصة من نتائج الاستبيان فقط ولم يرد في البحث النوعي أدلة تؤكدها او تنفيها، ونفس الشيء بالنسبة للعلاقة

بين متغير الاستقرار السياسي ومتغير القدرة على النفاذ للأنترنت والتي بينت الدراسة أن أضعف ارتباط بين الأمن الإنساني ومجتمع المعلومات كان بينهما.

أما **على مستوى صنع السياسات الماليزية** وتحديدا فيما يتعلق بتفعيل دور مجتمع المعلومات في تعزيز الأمن الإنساني في ماليزيا فتوصي الدراسة بضرورة اهتمام السياسات الماليزية بتفعيل دور مجتمع المعلومات في دعم وتعزيز مجال الأمن المجتمعي(خاصة فيما يتعلق بمسألة التوازنات المختلفة بين الأعراق المشكلة للمجتمع الماليزي) وكذلك الامن البيئي إلى جانب استمرارها في سياساتها في ترقية الأبعاد الأخرى للأمن الإنساني.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

I. المراجع باللغة العربية:

أ- المقالات العلمية :

1- خديجة عرفة محمد، "مفهوم الأمن الإنساني"، ***مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة***، العدد 13، القاهرة: 2006.

2- فاروق سيد حسين، "***الاتصالات عبر الأقمار الصناعية***"، نقلا عن سميرة شيخاني، "الإعلام الجديد في عصر المعلومات"، ***مجلة جامعة دمشق***، المجلد 26، العدد الأول والثاني، 2010.

ب- المؤتمرات والندوات العلمية:

1. محمد السيد سليم، "***سياسة العلم والتكنولوجيا في ماليزيا***"، بحث مقدم إلى مؤتمر السياسات العامة في ماليزيا، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية بمركز الدراسات الآسياوية، 8 مارس 2007.

ج- الكتب:

1. محسن محمد صالح، "***النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي***"، دراسات استراتيجية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2008.
2. محمد شريف بشير الشريف،"***أضواء على التجربة التنموية الماليزية***" ماليزيا: جامعة العلوم الاسلامية الماليزية، ط1، 2009.

د- المواقع الانترنت والوثائق الالكترونية:

1. بشار الحاج أحمد، "التجربة الماليزية: هل نجحت ماليزيا في لعبة الدول التقانية الحديثة؟؟" ***مجلة المعلوماتية*** العدد 61، مارس 2011، تاريخ الاطلاع 2012/01/11، على الرابط التالي: http://infomag.news.sy/index.php?inc=issues/showarticle&issuenb=61&id=1177
2. نادية فاضل عباس فضلي، "التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 – 2010" ***مجلة الدراسات الدولية*** العدد 54، 2012، تم الاطلاع بتاريخ 05/18/ 2013 على الرابط: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=76021

II. المراجع باللغات الأجنبية:

A. Dictionaries and encyclopedias:

1- Christopher E. Miller and Mary E. King, ***"A Glossary Of Terms And Concepts In Peace And Conflict Studies",*** Addis Aababa, Geneva, Costa Rica: University for Peace, 2nd Edition, 2005.

B. Interviews:

1- Interview with Mohamed Shareif Bashir, held online on Saturday, November 22, 2014 7:57:17 PM.

2- Interview with Ooi Kee Bang, held online on Thursday, June 19, 2014 7:38:24 AM.

3- Interview with Ramachandran Ramasamy, held in Damansara, on Thursday, November 27, 2014.

C. Official Reports and documents:

1- Commission on Human Security (CHS), ***"Human Security Now"***, New York: Commission on Human Security, 2003.

2- General Assembly of United Nations, ***"Resolution adopted by the General Assembly on 10 September 2012, 66/290. Follow-up to paragraph 143 on human security of the 2005 World Summit Outcome",*** General Assembly of United Nations 25 october 2012.

3- Human Security Center, ***"Human Security Report 2005: War and Peace In 21st century"***, University of British Colombia Canada , New York : Oxford University Press, 2005.

4- International Telecommunication Union (ITU), ***"Measuring the Information Society Report 2014",*** Geneva Switzerland: International Telecommunication Union, 2014.

5- _____, ***"Building Digital Bridges: Approaches and Best Practice",*** ITU WSIS Thematic Meeting, November 2005.

6- Malaysia Competition Commission (MyCC), ***"Malaysia – Country Profile"***, Malaysia Competition Commission, 15 June 2012.

7- Malaysia National ICT Initiative and Digital Malaysia, "MSC Malaysia Annual Industry Report 2014", 2014.

8- Malaysian AIDS Council and Malaysian AIDS Foundation, ***"Annual Report 2013"***, published in may 2014.

9- Organisation For Economic Co-operation and Development (OECD), ***"The Knowledge-Based Economy",*** General Distribution OCDE/GD(96)102, Paris, 1996.

10- _____, ***"OCDE Guide to Measuring the Information Society 2011"***, OCDE, 2011.

11- _____, "***Understanding the Digital Divide"***, France: OECD 2001.

12- United Nation Conference On Trade And Development, ***"The Digital Divide: ICT Development Indices 2004",*** New York and Geneva : United Nations, 2005.

13- United Nations Children's Fund (UNICEF), "***Exploring The Digital Landscape In Malaysia: Access and use of digital technologies by children and adolescents***", United Nations Children's Fund (UNICEF) Malaysia, November 2014.

14- United Nations Development Programme (UNDP), **"*Human Development Report 1994"***, New York: Oxford University Press,1994.

15- _____, ***"Human Development Report 2014: Sustaining Human Progress,Reducing Vulnerabilities and Building Resilience***", USA New York: United Nations Development Programme,2014.

16- _____, ***"Human Development Report 2013: The Rise of the South, Human Progress in a Diverse World"***, USA New York: United Nations Development Programme, 2013.

17- World summit on the information society, **"*Building the Information Society: a global challenge in the new Millennium"*** Declaration of Principles, Geneva, 12 December 2003.

D. Scientific studies and researches:

1- Arvanitidis, Paschalis A., and George Petrakos. "Defining Knowledge-Driven Economic Dynamism in the World Economy: A Methodological Perspective" in ***Innovation, Growth and Competitiveness***. Springer Berlin Heidelberg, 2011.

2- COT Institute for Safety, Security and Crisis Management***, "Notions of Security: Shifting Concepts and Perspectives, Transnational Terrorism, Security and the Rule of Law",*** Deliverable 1, Work package 2, COT Institute for Safety, Security and Crisis Management, 15 February 2007.

3- Daniela Marie Schiazza***," A Case Study of a Mixed Methods Study Engaged in Integrated Data Analysis"***, A PhD Dissertation Submitted to Faculty of the Graduate School In candidacy for Degree of Doctor of Philosophy, Loyola University Chicago, August 2013.

4- Elena Atanassova-Cornelis, "Defining and Implementing Human Security: The Case of Japan", in Tobias Debiel and Sascha Werthes (Eds.), ***Human Security on Foreign Policy Agendas: Changes, Concepts and Cases***. Duisburg: Institute for Development and Peace, University of Duisburg-Essen INEF Report, 80/2006.

5- Jolly, Richard and Deepayan Basu Ray, *National Human Development Reports and the Human Security Framework: A Review of Analysis and Experience*, Brighton: Institute of Development Studies, 2006.

6- Leaning, Jennifer and Sam Arie. 2000, *Human Security: A Framework for Assessment in Conflict and Transition*, Prepared for US AID / Tulane Complex Emergency Response and Transition Initiative (CERTI), Tulane University. December 2000.

7- Matthias Bergmann, Bettina Brohmann et al, ***"Quality Criteria of Transdisciplinary Research: a Guide for the Formative Evaluation of Research Projects"***, Frankfort: Institute for Social- Ecological Research ISEO, 2005.

8- Mohamed Ariff, "New Perspectives on Industry Clusters in Malaysia" in Mohamed Arif, ***"Analyses of Industrial Agglomeration, Production Networks and FDI Promotion",*** Economic Research Institute for ASEAN and East Asia (ERIA), A Research Project Report 2007-3, Chiba: IDE-JETRO, March 2008.

9- Ole Wæver, ***Aberystwyth, Paris, Copenhagen - New 'Schools' in Security Theory and their Origins between Core and Periphery,*** Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association, Montreal,March 17-20, 2004.

10- Owen Taylor, "Measuring Human Security: Methodological Challenges and the Importance of Geographically-Referenced Determinants". In Peter Liotta ed, ***Environmental Change and Human Security: Recognizing and Acting on Hazard Impacts,*** Springer NATO Science Series, 2008.

11- Sakiko Fukuda-Parr and Carole Messineo, ***'Human Security: A Critical Review of the Literature'***, Centre for Research on Peace and Development (CRPD) Working Paper No. 11, Leuven: Centre for Research on Peace and Development, Jan. 2012.

E. Scientific Articles:

1- Ahmad Shah Pakeer Mohamed et all, "The Phenomenon of Human Trafficking Activities in Southeast Asian" ***International Journal of Humanities and Social Science*** , Volume 1, Number 13, Special Issue, September 2011.

2- Ajala E. B, et All, "Survey of Information Society Measurement", ***International Journal of Computer and Information Technology*** Volume 02, Issue 04, July 2013

3- Amirudin bin Abdul Wahab, " Cyber Security as A Central Strategy to National Sovereignty and Economy", ***ICT Strategic Review 2013/2014 the digital Opportunity***, MOSTI and PIKOM, October 2013.

4- An Gie Yong and Sean Pearce , "A Beginner's Guide to Factor Analysis: Focusing on Exploratory Factor Analysis", ***Tutorials in Quantitative Methods for Psychology***, Volume 9, issue 2, 2013.

5- Anthony J. Onwuegbuzie and Kathleen M. T. Collins, "*A Typology of Mixed Methods Sampling Designs in Social Science Research*", ***The Qualitative Report*** Volume 12 Number 2 June 2007.

6- Ashatu Hussein, "The use of Triangulation in Social Sciences Research: Can qualitative and quantitative methods be combined?", ***Journal of Comparative Social Work,*** 2009/1.

7- Basarab Nicolescu, "Methodology of Transdisciplinary – Levels of Reality, Logic of The Included Middle and Complexity", ***Transdisciplinary Journal of Engineering & Science*** Volume 1, Issue 1,December, 2010.

8- Catrin Pekari, "The Information Society and its Policy Agenda: Towards a Human Right –Based Approach", ***Revue québécoise de droit international***, volume 18, number 1, 2005.

9- Charles Teddlie and Fen Yu, "Mixed Methods Sampling: A Typology With Examples", ***Journal of Mixed Methods Research***, Volume 1 Number 1 January 2007.

10- Christian Fuchs, "A Contribution to the Critique of the Political Economy of Transnational Informational Capitalism", ***Rethinking Marxism***, Volume 21, Number 3, July 2009.

11- _____, "Capitalism or information society? The fundamental question of the present structure of society", ***European Journal of Social Theory,*** Volume 16, Number 4, 2012.

12- Christopher S. Browning and Matt McDonald, "The future of critical security studies: Ethics and the politics of security", ***European Journal of International Relations***, volume 19, issue 2, 2011.

13- David A. Baldwin, "the concept of security", ***Review of International Studies***, number 23, 1997.

14- Edward Newman, "Critical human security studies", ***Review of International Studies*** ,volume 36, issue1, 2010.

15- Elena Atanassova-Cornelis, “Japan and the Human Security Debate”, ***Graduate Journal of Asia-Pacific Studies***, volume 3 Issue2, 2005.

16- Ferdoushi Ahmed and Chamhuri Siwar, “Food security status, issues and challenges in Malaysia: A review”, ***Journal of Food, Agriculture & Environment***, Volume 11, issue 2, 2013.

17- G S Batra and Tamana Anand, “ Review of Studies as to Knowledge Management Trends in China, Malaysia and India”, ***IMED***,Volume 7, Number 2, 2014.

18- Gail D. Caruth, Demystifying Mixed Methods Research Design: A Review of the Literature, ***Mevlana International Journal of Education (MIJE)*** Volume 3, issue 2, 1 August, 2013.

19- Gary King and Christopher Murray, “Rethinking Human security”, ***Political Science Quarterly***, volume 116, issue 4, 2001-02.

20- Ian Gibson, “Human Security: A Framework for Peace Constructs, Gendered Perspectives and Cosmopolitan Security”, ***Journal of Peace, Conflict and Development***, Issue 17, August 2011.

21- Ingrid Robeyns, “The Capability Approach : a theoretical survey”, ***Journal of human development***, volume 6, number 1, march 2005.

22- Jalaluddin Abdul Malek, et All, “Digital Inclusion Society in Malaysia Felda Agricultural Area”, ***WSEAS Transactions on Information Science and Applications,*** Volume 9, Issue 4, April 2012.

23- Jashim Uddin Ahmed, “Documentary Research Method: New Dimensions”, ***Indus Journal of Management & Social Sciences***, volume 4, issue 1, Spring 2010.

24- Jorah Ramlan, Elsadig Musa Ahmed and Leo Pointon, “ICT, Human Capital and TFP in Malaysia: A Statistical Approach”, ***The Journal of Knowledge Economy & Knowledge Management***, Volume 2, Fall 2007.

25- Kazi Enamul Hoque qnd Ahmad Zabidi Abdul Razak qnd Mosa. Fatema Zohora, “ICT Utilization among School Teachers and Principals in Malaysia”, ***International Journal of Academic Research in Progressive Education and Development***, , Volume 1, Number 4, October 2012.

26- Larry Stillmana and Tom Denisona, “The Capability Approach Community Informatics”, ***The Information Society: An International Journal***, volume 30, issue 3, 2014.

27- Md. Nazrul Islam Mondal and Mahendran Shitan, "HIV/AIDS Epidemic in Malaysia: Trend Analysis from 1986–2011", ***Southern African Journal of Demography*** Volume 16 , Number 1, June 2015.

28- Monageng Mogalakwe, "The Use of Documentary Research Methods in Social Research", ***African Sociological Review***, volume 10, issue 1, 2006.

29- Muhammad Amin et al., "A Trend Analysis of Violent Crimes in Malaysia", ***Health and the Environment Journal***, volume 5, number 2,2014.

30- Narottam Gaan, "Critical Security Studies: Emancipatory Challenges", ***Journal of International Affairs***, Volume 14, Number 1 and 2, June and December 2010.

31- Nik Hynek and David Chandler, "No emancipatory alternative, no critical security studies**", *Critical Studies on Security***, volume 1 issue1, 2013.

32- Nilüfer Karacasulu, Elif Uzgören, Explaining Social Contributions to Security Studies, ***Perseptions***,Summer Autumn 2007.

33- Nor Asma Ahmad and Normaz Wan Ismail, et All , "The Role of ICT Infrastructure on Malaysian Trade", ***Journal of Economics and Management***, volume 5 issue 1 ,2011.

34- Norsiah Abdul Hamid and Halimah Badioze Zaman, "Framework of Malaysian Knowledge Society: Results from Dual Data Approach", ***International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic and Management Engineering*** Volume 3, Number 10, 2009.

35- Page Harpajan Kaur Khera, "Essence of Personal Data Prptection (PDPA) Act 2010 Malaysia: Challenges for Businesses**, *ICT Strategic Review 2012/2013 innovation for Digital Opportunities***, MOSTI and PIKOM,September 2012.

36- Rashila Ramli, et All, "Towards a Modified Approach to Human Security in Southeast Asia- A Perspective from Bangi" ***Pertanika Journal of Social Sciences and Humanities***, Volume 20, Issue 3, 2012.

37- Rita Floyed, "Human Security and the Copenhagen School's Securitization Approach: Conceptualizing Human Security as a Securitizing Move", ***Human Security Journal***, Volume 5, Winter 2007.

38- Rokiah Kadir, "Malaysian DSA 1997: A Review of Some Unresolved Issues", ***Asian Social Science***, Volume 8, Number 12, 2012.

39- Roland Paris, "Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?", ***International Security***, Volume 26 issue 2, 2001.

40- Roland W. Scholz, Daniel J. Lang, et all, "Transdisciplinary case studies as a means of sustainability learning: Historical framework and theory", ***International Journal of Sustainability in Higher Education,*** Volume 7, Number 3, 2006.

41- Sabina Yeasmin and Khan Ferdousour Rahman, "Triangulation Research Method as the Tool of Social Science Research"***, Bub Journal*** , Volume 1, Issue 1, September 2012.

42- Tam Cai Lian and Foo Yie Chu, "A Qualitative Study on Drug Abuse Relapse in Malaysia: Contributory Factors and Treatment Effectiveness***", International Journal of Collaborative Research on Internal Medicine and Public Health***, Volume 5, Number 4, 2013.

43- Taylor Owen, "Challenges and opportunities for defining and measuring human security", ***disarmament forum***, Number 3, 2004.

44- Walter W. Powell and Kaisa Snellman, "The Knowledge Economy" ***Annual Reviews Sociol***, number 30, February 20, 2004.

45- Yu-tai Tsai, "The Emergence Of Human Security: A Constructivist View", ***International Journal of Peace Studies***, Volume 14, Number 2, Autumn/Winter, 2009.

F. Scientific Conferences and Seminars and Workshops :

1- Adewale Abideen Adeyemi, ***"Structural Equation Modeling",*** a Workshop organized by SLEU, International Islamic University Malaysia, held on 22-23 November 2014.

2- Amitav Acharya, ***"Promoting Human Security: Ethical, Normative and Educational Frameworks in South-East Asia"*** a Proceedings of the ASEAN-UNESCO Concept Workshop on Human Security in South-East Asia, Jakarta, Indonesia 25–27 October 2006.

3- Christian Rowley, Jutta Weldes, The Evolution of International Security Studies and the everyday: Suggestions from the Buffyverse, University of Bristol working paper n 11-12, Security Dialogue December 2012.

4- Hans-Dieter Evers, ***"Towards a Malaysian Knowledge Society"***, paper presented in the 3rd International Malaysian studies conference (MSC3), Bangi, 6 – 8 August 2001.

5- Kwon Dae-Bong, ***"Human Capital and it's measurement",*** The 3rd OECD World Forum on Statistics, Knowledge and Policy, Charting Progress, Building Visions, Improving Life Busan, Korea 27-30 Oct 2009.

G. Books:

1- Alan Collins, Contemporary Security Studies,New York: Oxford University Press, 2007.

2- Barry Buzan,Lene Hansen, The Evolution Of International Security Studies, UK: Cambridge University Press,2008.

3- Boyatzis, R.E, "***Transforming qualitative information: Thematic analysis and code development",*** Thousand Oaks, London, & New Delhi: SAGE Publications, 1998.

4- Buzan, Barry and Wæver, Ole and Jaap de Wilde ***"Security: A New Framework for Analysis",*** Boulder and London: Lynne Rienner Publishers,1998 .

5- Frank Webster, ***"Theories of Information Society",*** Routledge Taylor and Francis Group: USA and Canada, 3rd Edition, 2006.

6- Gary Thomas, ***"How to do Your Case Study: A guide for students and researchers"***, Los Angeles London New Delhi Singapore Washington: SAGE, 2011.

7- John W. Creswell, "***Educational Research: Planning, Conducting, and Evaluating Quantitative and Qualitative Research"***, Pearson: Boston,Columbus, Indianaplis, New York, San Francisco, Amesterdam, Cape Town, Dubai, London, Madrid, Milan, et al, 4th edition, 2012.

8- John W. Creswell, "***Research Design: Qualitative, Quantitative and Mixed Method Approaches****"*, Lose Angeles, London, India, Singapore: SAGE Publications, 3rd edition, 2009Mahbub ul Haq***, "Reflections on Human Development",*** New York: Oxford University Press, 1995.

9- Keith Krause and Michael C.Williams, "From Strategy to Security: Foundations of Critical Security Studies", in Keith Krause and Michael C.Williams***, Critical Security Studies: concepts and cases,*** UK:UCL Press, 1997.

10- Keith Krause, Michael C.Williams, Critical Security Studies: Concepts and Cases, UK:University College London Press,1997.

11- Koh Swe Yong, ***"Malaysia: 45 Years Under the Internal Security Act",*** translated by Agnes Khoo,Selangor Malaysia: Strategic Information Research Development 2004.

12- Paul D. Williams, ***"Security Studies: An Interduction",*** USA and Canada: Routledge, 2008.

13- Peter Hough, ***"Understanding Global Security",*** London and New York : Routledge, Tylor and Francis Group, 2nd edition, 2008.

14- Robert K. Yin, *Case Study Research: Design and Methods*, Fourth edition, Lose Angeles, London, India, Singapore: SAGE Publications, 2009.

15- W.Alex Edmonds and Tom D.Kennedy, "***An Applied Reference Guide to Research Designs: Quantitative, Qualitative, And Mixed Methods"***, Lose Angeles, London, India, Singapore: SAGE Publications, 2013.

H. Web sites and Electronic Documents:

1- Alexander Goerne, ***"The Capability Approach in social policy analysis. Yet another concept?",*** a Working Paper on the Reconciliation of Work and Welfare in Europe, REC-WP 03/2010, access date 12/03/2012 in http://www.socialpolicy.ed.ac.uk/__data/assets/pdf_file/0006/43809/REC-WP_0301_Goerne.pdf

2- Ali Salman, "ICT, the New Media (Internet) and Development: Malaysian Experience", ***The Innovation Journal: The Public Sector Innovation Journal***, Volume 15, issue 1, 2009, access date12/12/2011in http://www.innovation.cc/scholarly-style/salman_internet_malaysian3final5.pdf

3- Allianz, "Health care in Malaysia", access date 12/10/2013 in http://www.allianzworldwidecare.com/healthcare-in-malaysia

4- Amartya Sen**, *"Why Human Security?",*** presentation at the International Symposium on Human Security, Tokyo, 28 July, 2000, p1, Access date 22/12/2011 in http://www.ucipfg.com/Repositorio/MCSH/MCSH-05/BLOQUE-ACADEMICO/Unidad-01/complementarias/3.pdf

5- Anwer Yusoff, ***"Cyber security trends & strategy for business (digital ?)",*** Cyber Security Malaysia, access date 24/06/2015, in http://www.bitas.asia/files/bitas2015/presentation-slides/Mohamed%20Anwer-Trend%20&%20Strategy%20for%20the%20Digital%20Business.pdf

6- Bismillah Khatoon Binti Abdul Kader, ***"Malaysia's Experience in Training Teachers to Use ICT"***, Access date 13/02/2013 in http://woulibrary.wou.edu.my/weko/eed502/bismillah_khatoon.pdf

7- Bobbie Latham , "***Sampling: What is it?: Quantitative Research Methods"***, March 8, 2007, access date 14/03/2013 in http://webpages.acs.ttu.edu/rlatham/Coursework/5377(Quant))/Sampling_Methodology_Paper.pdf

8- Business Dictionary**, "*Information Society Definition"***, access date 13/02/2012 in http://www.businessdictionary.com/definition/information-society.html

9- Center for Disease Control and Prevention, " Dengue in Malaysia", Access date 03/05/ 2015 in http://wwwnc.cdc.gov/travel/notices/watch/dengue-malaysia

10- Colin Chasteauneuf, "Questionnaires", in Albert J. Mills and Gabrielle Durepos and Eiden Wiebe, ***Encyclopedia of Case Study Research,*** 2010, access date 11/03/2012 in http://srmo.sagepub.com/view/encyc-of-case-study-research/n282.xml

11- Critical National Information Infrastructure (CNII) Portal, access date 13/10/ 2014 in http://cnii.cybersecurity.org.my/main/ncsp/tncsp.html

12- Davide Cassinari, Jean Hillier et al, "***Transdisciplinary Research in Social Polis***", Socio-economic Sciences and Humanities programme,2011, acssess date 13/02/2012 in http://public.citymined.org/Transdisciplinarity_print.pdf

13- Department Of Statistics Malaysia, *"**Social Statistics Bulletin Malaysia 2013"***, December 2013, access date 22/04/2014 in http://www.statistics.gov.my/portal/index.php?option=com_content&view=article&id=2009&Itemid=169&lang=en

14- _____, "***The ICT Use and Access by Individuals and Households Survey 2013"***, access date 24/01/2015 in https://www.statistics.gov.my/portal/images/stories/files/LatestReleases/ICT_Use/2013/ICT_HS2013BI.pdf

15- Des Gasper, ***"The Idea of Human Security",*** GARNET Working Paper No 28, January 2008, access date 02/04/2012 in *www.unhistory.org/reviews/Garnet_HumanSecurity.pdf*

16- Economic Planning Unit, Prime Minister's Department., ***"Driving ICT in the Knowledge Economy",*** strategy paper n15, Access date 14/02/2015 in http://rmk11.epu.gov.my/pdf/strategy-paper/Strategy%20Paper%2015.pdf

17- Edward Newman, Human Security and Constructivism***, International Studies Perspectives*** 2001, 2, access date 22/01/2012 in http://www.isacompss.com/info/samples/humansecurity_sample.pdf

18- Global Development Research Center, ***"Human security: Indicators for Measurement"***, Access date 23/12/2014 in http://www.gdrc.org/sustdev/husec/z-indicators.html

19- http://www.calculator.net/sample-size-calculator.html?type=1&cl=95&ci=5&ps=85947&x=58&y=18

20- http://www.raosoft.com/samplesize.html

21- IBM Community Development Foundation, **"*The net result"***, Report of the National Working Party for Social Inclusion (INSINC), 1997, access date 14/03/2013 in http://www.local-level.org.uk/uploads/8/2/1/0/8210988/netresult.pdf

22- Index mundi website, ***"Malaysia Demographics Profile 2014",*** access date 12/09/2014 in http://www.indexmundi.com/malaysia/demographics_profile.html

23- Index mundi, ***"Malaysia literacy"*** access date, 12/02/2013 in http://www.indexmundi.com/malaysia/literacy.html

24- Ingrid Robeyns, ***" How has the Capability Approach been put into Practice?",*** in E-Bulletin of the Human Development and Capability Association, Number 12, October 2008, access date 13/02/2012 in http://www.uio.no/studier/emner/sv/oekonomi/ECON4270/h09/Maitreyee12_October08.pdf

25- Institute of Development Studies, ***"Using Human Security Principles to Develop a Post-2015 Framework"***, In focus Policy Briefing, issue 24 April 2012, access date 12/12/2012 in : http://www.beyond2015.org/sites/default/files/IF24.pdf

26- Introduction of Cyber Law Acts in Malaysia, 2 march 2013,access date 16/06 2013 in http://malaysiancyberwarriors.blogspot.com/2013/03/introduction-of-cyber-law-acts-in.html

27- Irfan Naufal Umar and Mohamad Tarmizi Mohd Yusoff, "5 th World Conference on Educational Sciences -WCES 2013: A study on Malaysian teachers' level of ICT skills and practices, and its impact on teaching and learning", ***"Procedia Social and Behavioral Sciences***", Number 116, 2014, Access date 12/01/2015 in file:///C:/Users/farida/Downloads/5577b2bc08aeb6d8c01ce538.pdf

28- Jolly Richard and Deepayan Basu Ray***, "National Human Development Reports and the Human Security Framework: A Review of Analysis and Experience"***, Brighton Institute of Development Studies, 2006, access date 23/12/2011 in http://www.bvsde.paho.org/bvsacd/cd32/jolly.pdf

29- Kanti pajpai, ***"Human security: Concept and Measurment"***, University of Notre Dam, Kroc Institute Occasional Paper no19, access date 02/04/2013 in http://www.hegoa.ehu.es/dossierra/seguridad/Human_security_concept_and_measurement.pdf

30- László Z. Karvalics, "Information Society – what is it exactly?: The meaning, history and conceptual framework of an expression", in Róbert Pintér, ***Information Society: from Theory to Political Practice***, Budapest: coursebook, 2008, In http://www.ittk.hu/netis/doc/NETIS_Course_Book_English.pdf

31- Laws of Malaysia, "***Act 627 Payment Systems Act 2003"***, 7 August 2003, http://www.bnm.gov.my/documents/act/en_payment_act.pdf

32- Leaning, Jennifer and Sam Arie, ***"Human Security: A Framework for Assessment in Conflict and Transition",*** Prepared for US AID and Tulane Complex Emergency

Response and Transition Initiative (CERTI), Tulane University. December 2000, access date 23/12/2011 in : http://www.certi.org/publications/policy/human%20security-4.PDF

33- Lisa Denney, ***"Security: The missing bottom of the Millennium Development Goals?: Prospects for inclusion in the post-MDG development framework"***, overseas development Institute, August 2012, access date 22/03/2013 in http://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/7788.pdf

34- Lloyd Axworthy, ***"Human Security: Safety For People In a Changing World"***, Department of Foreign Affairs and International Trade, April 1999. Access date 04/06/2012, in http://www.summit-americas.org/Canada/HumanSecurity-english.htm

35- Mahathir Bin Mohamad, ***" Vision 2020*** ", access date 10/12/2011, in http://www.isis.org.my/attachments/Vision%202020%20complete.pdf

36- Malaysia kini online journal, "***25 million Internet users in Malaysia by 2015"***, published in Oct 25th, 2013 8:42 pm access date 14/07/2014 in http://www.malaysiakini.com/news/244954

37- Margaret C. Harrell and Melissa A. Bradley, "***Data Collection Methods: Semi-Structured Interviews and Focus Groups"***, National Defense Research Institute RAND cooperation: USA, 2009, p8.access date 12/05/2012 in http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/technical_reports/2009/RAND_TR718.pdf

38- Mazni Buyong, ***"Digitalization: making some sense of convergence in Malaysia"***, access date 22/03/2013 in http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/apcity/unpan005831.pdf

39- Michael I. Magcamit, "A Case for Cohabitative Security: The Philippine and Malaysian Experience", ***Journal of Human Security***, Volume 10, Issue 1, 2014, access date 12/12/2014 in www.librelloph.com/journalofhumansecurity/article/download/153/pdf

40- Ministry of Health Malaysia, ***" Country Health Plan: 10th Malaysia Plan 2011-2015"*** , Putrajaya Malaysia, access date 12/12/2014 in http://www.moh.gov.my/images/gallery/Report/Country_health.pdf

41- Multimedia Development Corporate, Official Website, Overview, Access Date 15/12/2014 in http://www.mdec.my/about-us/overview

42- Nations online website, "***Federation of Malaysia"***, access date 23/03/2013 in http://www.nationsonline.org/oneworld/malaysia.htm

43- Nick Moore, ***"The information society",*** UNESCO, access date 22/03/2013 in http://www.unesco.org/webworld/wirerpt/wirenglish/chap20.pdf

44- Official Portal of Ministry of Defence Malaysia, ***"Malaysia's National Defence Policy***", access date 14/12/2013 http://www.mod.gov.my/phocadownload/DASAR-PERTAHANAN/ndp.pdf

45- Official Portal Of Malaysian Technical Co-operation program (MTCP): access date 24/12/2014 http://mtcp.kln.gov.my/about-mtcp

46- Official Portal Of Malaysia Communication and Multimedia Commission(MCMC), Access date 24/12/2014 in http://www.skmm.gov.my/Sectors/Broadband/National-Broadband-Initiative.aspx

47- Official portal of NITC Malaysia, access date 24/12/2014 in http://nitc.kkmm.gov.my/index.php/the-national-it-council/about-nitc/vision-and-mission

48- Official Portal Of SMC Malaysia, access date 24/12/2014 in http://www.mscmalaysia.my/what_is_msc_malaysia

49- Official Website Of Digital Malaysia, access date 24/12/2014 in http://www.digitalmalaysia.my/about-digital-malaysia/overview

50- Official Website of Ministry of Science, Technology and Innovation (MOSTI), ***"National Strategic ICT Roadmap",*** Access date 22/03/2013 in http://www.mosti.gov.my/wp-content/uploads/policy/ict-roadmap.pdf

51- Official website of OIC-CERT, ***"History",*** access date 24/12/2014 in http://www.oic-cert.org/en/history.html#.VfxZY9-qqko

52- Official website of OIC-CERT, ***"Mission Statement",*** access date 24/12/2014 http://www.oic-cert.org/en/missionstatement.html#.VfxXSN-qqko

53- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), ***" Guide to Measuring the Information Society, 2009"***, OCDE, 2009. access date 14/02/2012 in http://www.oecd.org/sti/sci-tech/43281062.pdf

54- Organization of Economy Cooperation and Development (OECD) and International Traffic Safety Data and Analysis Group, "***Road Safety Annual Report 2014: Summary***", international Transport Forum, 2014, access date 12/04/2015 in http://www.internationaltransportforum.org/pub/pdf/14IrtadReport.pdf

55- Ramachandran Ramasamy, "***Benchmarking Malaysia in the Global Information Society: Regressing or Progressing?***" 2010, access date 13/02/2012 In http://centrum.pucp.edu.pe/adjunto/upload/publicacion/archivo/benchmarking_malaysia_in_the_global_information_society.pdf

56- Rawshan Ara Begum and Joy Jaqueline Pereira, "Environmental Problems in Malaysia: A View of contractors' perception", ***Journal of Applied Sciences***, volume 8, number 22,

2008, access date 24/12.2012, in http://scialert.net/qredirect.php?doi=jas.2008.4230.4233&linkid=pdf

57- Robert V. Krejcie and Daryle W. Morgan, ***"Determining Sample Saze for Research Activities"***, Educational and Psychological Measurment 1970, access date 14/02/2013 in http://home.kku.ac.th/sompong/guest_speaker/KrejcieandMorgan_article.pdf

58- Ryerson Christie and Amitav Acharya, ***"Human Security Research: progress, Limitations and New Directions"*** Report of a Conference Organized by the Center for Governance and International Affairs, Department of Politics, University of Bristol, 8-11 February 2008, ccess date 18/09/2011in: http://www.bristol.ac.uk/media-library/sites/spais/migrated/documents/christiearcharya1108.pdf

59- Sabina Alkire, ***"Human Development: Definitions, Critiques, and Related Concepts"***, OPHI Working Paper Number 36, Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI), May 2010, Access date 12/06/2012 in http://www.ophi.org.uk/wp-content/uploads/OPHI_WP36.pdf

60- Statement by H.E. Ambassador Hussein Haniff, Permanent Representative of Malaysia to the United Nations, on Agenda Items 14 and 117: Integrated and Coordinated Implementation of and Follow-up to the Outcomes of the Major United Nations Conferences and Summits in the Economic, Social and Related Fields; and Followed-up to the Outcome of the Millennium Summit: Report of the Secretary- General (A/66/763), at the Plenary of the 66th Session of the United Nations General Assembly, New York, 4 June 2012, Access date 27/12/2013 in https://www.un.int/malaysia/sites/www.un.int/files/Malaysia/66th_session/66unga83_1417.pdf

61- Sustainable Peneng, ***" Malaysia: Road Traffic Accidents "*** , access date 30/10/2014 in https://sustainablepenang.wordpress.com/2013/11/23/malaysia-road-traffic-accidents/

62- The Malaysian Insider, "***Malaysia's Internet usage rises 51% in 2013***", says industry body, Published in 7 April 2014 1:39 PM access date 14/07/2014 in : http://www.themalaysianinsider.com/technology/article/malaysias-internet-usage-doubled-in-2013-myix#sthash.APBEbppO.dpuf

63- The Star online, ***" Malaysia's Obesity Rate Highest in Asia",*** Access date 03/01/2015 in http://www.thestar.com.my/News/Nation/2014/06/16/obesity-malaysia-highest-in-asia-says-pm-science-advisor/

64- The start online, ***" Monthly Household income of Malaysians increase",*** 27/06/2015 in http://www.thestar.com.my/Business/Business-News/2015/06/22/Monthly-household-income-of-Malaysians-increases/?style=biz

65- United Nations Conference on Trade And Development (UNCTAD), ***"Share of ICT goods as percentage of total trade, annual, 2000-2013"***, access date 15/03/2015 http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

66- United Nations Conference on Trade And Development (UNCTAD), ***"UNCTAD's Work on ICT Measurement***" Access date 12/04/2013 in http://new.unctad.org/templates/Page____697.aspx

67- United Nations Trust Fund for Human Security (UNTFHS), ***"Human Security for All"***, Access date 12/03/2014 in http://www.un.org/humansecurity/about-human-security/human-security-all#

68- United State of America, ***"Trafficing In Person Report"*** USA: department of state, june 2014, Access date 12/12/2014, in http://www.state.gov/documents/organization/226844.pdf

69- Wan Munira Wan Jaafar, ***"On-line Networks, Social Capital and Social Integration: A Case Study of On-line Communities in Malaysia"*** , A thesis submitted in fulfillment of the requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Sociology in the University of Canterbury, 2011, accessdate 2/10/2013 , in http://ir.canterbury.ac.nz/bitstream/10092/5441/1/thesis_fulltext.pdf

70- Wolfgang Benedek, "Human Security in the Information Society", in 5 th Graz Workshop on ***" The Future of Human Security in the Information Society: Regulating Risks - Empowering People"***, University of Graz, Austria, Friday, 16 March 2012, access date 13/07/2012 in http://www.etc-graz.at/typo3/fileadmin/user_upload/ETC-Hauptseite/human_security/hs-perspectives/pdffiles/issue1_2012/4-HSP12_Benedek__FINAL_.pdf

71- World population review, ***"Malaysia Population 2015",*** access date 13/01/2015 in http://worldpopulationreview.com/countries/malaysia-population/

قائمة الملاحـــــــق

الملحق (1): تصميم أسئلة مقابلات الخبراء.

الملحق (2): مقابلة خبير السياسات الماليزية Ooi Kee Beng .

الملحق (3): مقابلة خبير التنمية الإنسانية والاقتصادية الماليزية Mohamed Sharif Bashir .

الملحق (4): مقابلة خبير مجتمع المعلومات في ماليزيا Ramachandran Ramasamy.

الملحق (5): الاستبيان.

الملحق (6): ترميز البيانات الخاصة بأسئلة الاستبيان.

الملحق (1): تصميم أسئلة مقابلات الخبراء

هدف الأسئلة	أسئلة خبراء السياسات الماليزية	أسئلة خبراء التنمية الإنسانية	أسئلة خبراء مجتمع المعلومات
مقدمة تعريفية عن الخبير في مجال تخصصه وسنوات خبرته في المجال، والتعرف على اهدافه من اختيار مجال التخصص.	س 1: هل يمكنك التفضل بإخبارنا قليلا عن خبراتك المرتبطة بالدراسات الماليزية خصوصا والجنوب شرق آسياوية عموما؟ س 2: منذ متى تعمل في هذا المجال؟ ولماذا اخترت التركيز على هذا النوع من الدراسات؟	س1:هل يمكنك التفضل بإخبارنا قليلا عن خبراتك المرتبطة بالامن الاقتصادي والتنمية الانسانية بماليزيا؟ س2: منذ متى تعمل في هذا المجال؟ ولماذا اخترت التركيز على هذا النوع من القضايا؟	س1: هل يمكنك التفضل بإخبارنا قليلا عن خبراتك المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجتمع المعلومات؟ س2: منذ متى تعمل في هذا المجال؟ ولماذا اخترت التركيز على هذا النوع من القضايا؟
تحديد الخلفيات والتوجهات المدنية أوالسياسية للمبحوثين.	س3: هل سبق لك الانضمام الى احد النشاطات السياسية بماليزيا؟ إذا كانت الاجابة بنعم ماذا كانت تلك النشاطات بالضبط؟ وإذا كانت الاجابة بلا فلماذا لم تنضم الى بعض النشاطات السياسية؟	س3: هل سبق لك الانضمام الى احدى النشاطات المدنية بماليزيا؟ إذا كانت الاجابة بنعم ماذا كانت تلك النشاطات بالضبط؟ وإذا كانت الاجابة بلا فلماذا لم تنضم الى بعض النشاطات المدنية؟	س3: هل سبق لك الانضمام الى احدى النشاطات المدنية بماليزيا؟ إذا كانت الاجابة بنعم ماذا كانت تلك النشاطات بالضبط؟ وإذا كانت الاجابة بلا فلماذا لم تنضم الى بعض النشاطات المدنية؟
التصورات المفهوماتية للمبحوثين في السياق الماليزي	س4: في السياق الماليزي، كيف تعرف الأمن الانساني؟	س4: في السياق الماليزي، كيف تعرف الأمن الانساني خاصة في بعده الاقتصادي (الأمن الاقتصادي)؟	س4: كيف تعرف مجتمع المعلومات؟ س5: ماهي أقوى المتغيرات المتحكمة في مجتمع المعلومات في السياق الماليزي؟
تحديد المبحوثين من وجهة نظرهم، أي فترات الحكم كان كل من مفهوم الامن الانساني ومفهوم مجتمع المعلومات قضية مركزية	س5: من وجهة نظرك، تحت اي رئاسة وزراء كان مفهوم الأمن الانساني قضية مركزية بماليزيا؟	س5: من وجهة نظرك، تحت اي رئاسة وزراء كان مفهوم الأمن الانساني قضية مركزية بماليزيا خاصة في بعدها الاقتصادي؟	س6: من وجهة نظرك، تحت اي رئاسة وزراء كان مفهوم مجتمع الامعلومات قضية مركزية بماليزيا؟
التعرف على منظور الخبراء كل في مجاله فيما يتعلق بمواجهة تحديات الامن الانساني، الامن الاقتصادي ومجتمع المعلومات	س6: إذا استشارك صناع السياسة في الحكومة الماليزية الحالية حول مواجهة تحديات الأمن الانساني، فما هي النصائح التي يمكن أن تقدمها لهم؟	س6: إذا استشارك صناع السياسة في الحكومة الماليزية الحالية حول مواجهة تحديات الأمن الاقتصادي، فما هي النصائح التي يمكن أن تقدمها لهم؟	س7: من وجهة نظرك، ماهي أهم التحديات التي يواجهها بناء مجتمع المعلومات والمعرفة بماليزيا؟ س8: إذا استشارتك الحكومة الماليزية الحالية حول مواجهة تحديات مجتمع المعلومات، فما

			هي النصائح التي يمكن أن تقدمها لهم؟
التعرف على أهم العوامل التي ساهمت في التنمية الانسانية وفقا لخبرات المبحوثين ومدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيقها.	س7: اعتمادا على خبرتك وملاحظاتك، ماهي أهم العوامل التي ساهمت في التنمية الانسانية بماليزيا؟	س7: اعتمادا على خبرتك وملاحظاتك، ماهي اهم العوامل المساهمة في التنمية الانسانية بماليزيا؟	س9: اعتمادا على خبرتك وملاحظاتك، كيف ترى مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الانسانية بماليزيا؟
التعرف على تحليل كل خبير للعوامل المحلية والخارجية التي رفعت من مستوى نوعية الحياة بماليزيا	س8: في مقالات قرأتها يجادل بعض المؤلفين ان نوعية الحياة في ماليزيا ارتفعت بفضل عوامل محلية مثل الوعي العام للشعب والتعددية الدينية والعرقية والاهتمام بالمعرفة وبتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقيادة السياسية الماليزية...ما تحليلكم لهذا الرأي؟	س8: في مقالات قرأتها، يجادل بعض المؤلفين ان نوعية الحياة في ماليزيا ارتفعت بفضل عوامل محلية مثل الوعي العام للشعب والتعددية الدينية والعرقية والاهتمام بالمعرفة وبتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقيادة السياسية الماليزية...ما تحليلكم لهذا الرأي؟	س10: في مقالات قرأتها يجادل بعض المؤلفين ان نوعية الحياة في ماليزيا ارتفع بفضل عوامل محلية مثل الوعي العام للشعب والتعددية الدينية والعرقية والاهتمام بالمعرفة وبتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقيادة السياسية الماليزية...ما تحليلكم لهذا الرأي؟
التعرف على مدى اعتبار الخبراء أن المجتمع الماليزي يمكن وصفه بمجتمع المعلومات	س9: الكثير من الدول عبر العالم قامت ببناء " مجتمع يتميز بمستوى عال لوتيرة المعلومات في الحياة اليومية لأغلب المواطنين; باستعمال عام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمجموعة واسعة من الانشطة الشخصية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية والاقتصادية والتجارية، وكذلك بالقدرة على تحويل واستقبال وتبادل البيانات بشكل سريع بين الاماكن بغض النظر عن المسافات" فإلى أي مدى تعتقد ان هذا الهدف تحقق في المجتمع الماليزي؟	س9: الكثير من الدول عبر العالم قامت ببناء " مجتمع يتميز بمستوى عال لوتيرة المعلومات في الحياة اليومية لأغلب المواطنين; باستعمال عام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمجموعة واسعة من الانشطة الشخصية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية والاقتصادية والتجارية، وكذلك بالقدرة على تحويل واستقبال وتبادل البيانات بشكل سريع بين الاماكن بغض النظر عن المسافات" فإلى أي مدى تعتقد ان هذا الهدف تحقق في المجتمع الماليزي؟	س11: الكثير من الدول عبر العالم قامت ببناء " مجتمع يتميز بمستوى عال لوتيرة المعلومات في الحياة اليومية لأغلب المواطنين; باستعمال عام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمجموعة واسعة من الانشطة الشخصية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية والاقتصادية والتجارية، وكذلك بالقدرة على تحويل واستقبال وتبادل البيانات بشكل سريع بين الاماكن بغض النظر عن المسافات" فإلى أي مدى تعتقد ان هذا الهدف تحقق في المجتمع الماليزي؟
وجهة نظر الخبراء في مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأمن الانساني	س10: في رأيك، الى اي حد تؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الامن الانساني	س10: في رأيك، الى اي حد تؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الامن الانساني	س12: في رأيك، الى اي حد تؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الامن الاقتصادي

والاقتصادي والتنمية الانسانية بماليزيا	بماليزيا؟	والاقتصادي والتنمية الانسانية بماليزيا؟	والتنمية الانسانية بماليزيا؟
كيفية نظر كل خبير لسبل تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز التحرر من الحاجة	س11: ما الذي يمكن عمله لجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اكثر فاعلية في تعزيز التحرر من الحاجة بماليزيا؟	س11: ما الذي يمكن عمله لجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اكثر فاعلية في تعزيز التحرر من الحاجة بماليزيا؟	س13: ما الذي يمكن عمله لجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اكثر فاعلية في تعزيز التحرر من الحاجة بماليزيا؟
كيفية تقييم كل خبير لانجازات ماليزيا فيما يتعلق بالأمن الانساني وكيفية تعزيز التحرر من الخوف والحاجة تحقيق العيش الكريم. وتقييم خبير مجتمع المعلومات لدور تكنولوجيا المعلومات في ذلك	س12: كيف تقيم الانجازات الماليزية فيما يتعلق بالتحرر من الخوف والتحرر من الحاجة وحرية العيش الكريم؟ وما الذي يمكن عمله في اعتقادك لتعزيز هذه الحريات؟	س12: كيف تقيم الانجازات الماليزية فيما يتعلق بالتحرر من الخوف والتحرر من الحاجة وحرية العيش الكريم؟ وما الذي يمكن عمله في اعتقادك لتعزيز هذه الحريات؟	س14: كيف تقييم دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ماليزيا لتحقيق التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة وحرية العيش الكريم؟ وما الذي يمكن عمله في اعتقادك لتعزيز هذه الحريات؟
محاولة الباحثة لاستكشاف الأمور الكامنة التي أسيء فهمها خاصة في فترة حكم مهاتير محمد	س13: في اعتقادك، ماهي الأمور التي أسيء فهمها في مسار التنمية الانسانية بماليزيا، خاصة في فترة حكم مهاتير محمد؟	س13: في اعتقادك، ماهي الامور التي أسيء فهمها في مسار التنمية الانسانية بماليزيا، خاصة في فترة حكم مهاتير محمد؟	س15: في اعتقادك، ماهو الامر أسيء فهمه في مسار التنمية الانسانية بماليزيا، خاصة في فترة حكم مهاتير محمد؟
إعطاء الفرصة للخبراء للحديث عن امور يرونها مهمة في الموضوع ولم نتطرق لها في اسئلتنا السابقة.	س14: هل ترغب في إضافة اي شيء تراه مهم متعلق بالأمن الانساني في ماليزيا ولم تغطه أسئلتنا السابقة؟	س14: هل ترغب في إضافة شيء تراه مهم متعلق بالأمن الإنساني او الاقتصادي أو التنمية في ماليزيا ولم تغطه أسئلتنا السابقة؟	س16: هل ترغب في إضافة اي شيء تراه مهم متعلق بمجتمع المعلومات في ماليزيا ولم تغطيه في أسئلتنا السابقة؟
محاولة الاستفادة من مقترحات الخبراء لمقابلة عدد اكبر من المتخصصين في موضوع البحث	س15: هل يمكنك اقتراح بعض الأسماء في الحكومة او المعارضة او خبراء آخرين من المجتمع المدني الممكن مقابلتهم من اجل قضية الأمن الإنساني بماليزيا؟	س15: هل يمكنك اقتراح بعض الأسماء في الحكومة او المعارضة او خبراء آخرين من المجتمع المدني الممكن مقابلتهم من اجل قضية الامن الانساني بماليزيا؟	س17: هل يمكنك اقتراح بعض الأسماء في الحكومة او المعارضة او خبراء آخرين من المجتمع المدني الممكن مقابلتهم من اجل قضية مجتمع المعلومات بماليزيا؟

الملحق (2): مقابلة خبير السياسات الماليزية

Interview with Dr. Ooi Kee Beng

Introduction about Dr. Ooi Kee Beng: He was born and bred in Penang, Malaysia. He has been Deputy Director of Institute of Southeast Asian studies (ISEAS) since 2011, and was Adjunct Associate Professor at the Southeast Asian Studies Programme at the National University of Singapore, Visiting Associate Professor at the Department of Public and Social Administration at City University of Hong Kong. His first job was as a journalist and he is persently Editor of "*Penang Economic Monthly"*. His publications include a collection of important books analyzing the Malaysian politics and history such as "*Done Making Do: 1Party Rule Ends in Malaysia (2013)", "Between UMNO and a Hard Place: The Najib Razak Era Begins (2010)", "Arrested Reform: The Undoing of Abdullah Badawi (2009)", "March 8: Eclipsing May 13 (2008)", "Lost in Transition: Malaysia under Abdullah (2008)", "Era of transition: Malaysia under Mahathir (2006)", "The Reluctant Politician: Tun Dr. Ismail and His Time (2006)".*

Farida Tadjine: First of all I would like to say thank you for giving me the opportunity of asking some questions relevant to your expertise area, and especially related to Human security in Malaysia. And do you have any additional experience didn't mentioned previously and related to Malaysian and Southeast Asian studies you would like to tell about it first?

Dr. Ooi Kee Beng:My passion had always been nation building in Asia, so in that sense, I had always been working on Malaysia in my head, whether I was studying language philosophy or Chinese history.

Farida Tadjine: How long have you been working with the issues relating to Malaysia and Southeast Asia areas? And why did you choose to focus on this kind of issues and studies?

Dr. Ooi Kee Beng: All my life, I think. Ever since I could remember, I have been wondering about society, and of course, in the end, where you stand is where you learn. So since I grew up in Malaysia, I was always interested in its dynamics, its history, and its prospects. I don't think I ever felt I had a choice.

Farida Tadjine: Have you been involved with any political activities in Malaysia? If yes; what was that exactly? If not, why you didn't involve in some political activities?

Dr. Ooi Kee Beng: No, actually not. I lived in Europe between 1978 and 2004, and although I came back to visit family every second year, my daily life was quite detached from Malaysian politics.

Farida Tadjine: Within the Malaysian context, how would you define human security?

Dr. Ooi Kee Beng: It all comes down to the centrality of the rule of law; how transparent and fair the due processes are, how much can the people depend on the fairness of the courts, their right to a fair trial, the apparatus for amending laws, and the police of course.

Criminality is a big issue in Malaysia, and since we have a dual system of law, a lot of confusion—and political opportunism—comes into play. This undermines the sense of security among citizens.

Another big issue is the need for the government—especially since Malaysia is such a pluralistic country—to be seen to be fair, to uphold its own laws, and to be non-partisan. This is not happening at the moment.

Farida Tadjine: In your point of view, under what prime minister has the concept of human security been a central issue in Malaysia?

Dr. Ooi Kee Beng: I think the early prime ministers were more concerned with such issues than they are now. The early ones had a clearer idea of what nation building in a diverse society required. That idea is lost now.

Farida Tadjine: If the current policy makers in the Malaysian government consult you about facing the human security challenges, what advice can you give them?

Dr. Ooi Kee Beng: Making sure the legal system is improved as much as possible. Its integrity must be beyond reproach. Otherwise, you have a lack of trust in society, which then spreads down to the individual level.

Farida Tadjine: According to your observations and your excellent experience, what are the most important factors that contribute to human development in Malaysia?

Dr. Ooi Kee Beng: Education. If we compare Malaysia to neighbouring countries, it started out with an education system that was the envy of many post-colonial countries. Over the years, political expediencies instead of functionality changed education policies to the extent that much brain power and a lot of time were wasted. The long-term effects are now obvious, but the government is still too conscious of political implications to reform the system.

Now, an education system has to consider where new knowledge is coming from, and how fast the generation of new knowledge is. Also, it should now consider the new media and technology available to young people. Trying to control the thinking processes of citizens was something that definitely felt necessary in the early period of independence. But in Malaysia, that process has become a very prolonged one. The country still acts in many ways as if the most basic problems are not solved, whether institutionally or in the national discourse.

The use of ethnic and religious differences in the distribution of state-controlled resources and opportunities perpetuates a system that survives on keeping divisions between citizens alive for as long as possible. Whether this was justified or not in the beginning, a concerted attempt from the central government to bridge these gaps is necessary, especially when it is now so obvious that the main competitors to the country are not other citizens, but other countries.

But if your question is about Malaysia's strength where its popular culture is concerned, then I have to say it is the strong common sense among Malaysians to live together. Despite political attempts to divide and rule—and this process gets more and more degraded over the years—Malaysians tend to get along with each other.

But there is a limit to the provocations to divide the citizenry though. And the government should send out a clear message that extremist voices—whether clothed as religion or not—to take over public discourses.

Farida Tadjine: in an article that I read, some authors argue that the quality of life in Malaysia is raised by domestic factors, like the public awareness of people, the racial and religious diversity, caring bout knowledge and the political leaders of Malaysia…. What is your analysis of this statement?

Dr. Ooi Kee Beng: It all boils down to economics. No doubt there has been enviable collaboration among different groups in Malaysia over the years, but if economic growth is not sustained systematically and through the development of human resources and through consciousness of what the global competition looks like at the moment, then the risk is high that social conflicts will break out, for economic more than any other reason. Everyone needs to feel that their children's life will be better than their own.

Farida Tadjine: A lot of countries around the world have built a "society characterized by high level of information intensity in the everyday life of most citizens; by the use of common information and communication technologies for a wide range of personal, social, political, cultural, and educational, economic and business activities, and also by the ability to transmit, receive and exchange digital data rapidly between places irrespective of distance". To what extent do you think that this goal is achieved in the Malaysian society?

Dr. Ooi Kee Beng: Malaysian society is in many ways ahead of many neighbours in how it has incorporated ICT into its daily life. For one thing, the age-old control over information by the government has been broken over the last 15 years, while social media has also connected the young of all races to argue and debate about. This is thanks to the multimedia super corridor project started by Mahathir during his time, where he had to promise that the new media would not be censured. This has helped development greatly.

Farida Tadjine: In your point of view, How much does information and communication technology affect human security in Malaysia?

Dr. Ooi Kee Beng: Very much. It lessens politicians' ability to control thought and debate, and it brings busy Malaysians together in ways that were not possible in the old days.

Farida Tadjine: In your perspective, what can be done to make information and communication technology more efficient for promoting freedom from fear in Malaysia?

Dr. Ooi Kee Beng: State-of-the-art wifi connections would change Malaysia even further towards Vision 2020.

Farida Tadjine: how do you assess the Malaysian achievements about freedom from fear and freedom from want and the freedom to live in dignity? And what do you think that would be done to enhance these three types of freedoms?

Dr. Ooi Kee Beng: On all counts, Malaysia has underperformed very badly. The income gap is among the largest in the region, rule of law (which is the best guarantor against fear of arbitrary power) has been undermined very badly, and the lack of a debate and the centrality of collective

identity in policy making and in political discourse diminishes the sense of dignity of individual Malaysians.

Farida Tadjine: What do you think is poorly understood within the Malaysian human development procedure, especially during the Mahathir Mohamed's governance?

Dr. Ooi Kee Beng: The importance of free speech, the degradation felt by individuals at always being considered to be representative of a collective identity useful to political parties, and the monopoly on power that the BN enjoyed have all hampered Malaysia's jump into the next stage of development.

Farida Tadjine: Would you like to add any issue else, that is related to human security in Malaysia but hasn't been covered by the previous questions?

Dr. Ooi Kee Beng: Endless concern with nationalism has sidelined issues that are generally human in nature, making Malaysian life an endless series of storms in teacups.

Farida Tadjine: could you please suggest me some names from the government or the opposition or experts or even people from the civil society, that I can interview them about the human security in Malaysia?

Dr. Ooi Kee Beng: Tricia Yeoh of IDEAS, Wan Hamidi of Roketkini, Zairil Khir Johari of Penang Isntitute and MP, Liew Chin Tong, MP for Kluang, who is as much an academic as he is a politician.

Farida Tadjine: If I have additional questions in the future, can I reach out to you again?

Dr. Ooi Kee Beng: Of course. Just email me.

Thursday, June 19, 2014 7:38:24 AM

الملحق (3): مقابلة خبير التنمية الانسانية والاقتصادية الماليزية

Interview with Dr. Mohamed Sharif Bashir

Farida Tadjine: First of All I would like to say thank you for giving me the opportunity to ask you some questions relevant to your expertise area, and especially which related to Human and Economic security and Human development in Malaysia.

Could you please tell us a bit about your experience that related to Malaysian economic security and human development?

Dr. Mohamed Sharif Bashir: I am an academic expert in the area of development economic. I have involved in several research projects funded by universities, government and the private sector. These projects addressed and investigated various issues related to human development and economic security in Malaysia such as the alleviation of poverty in rural areas, development of the tourism sector and development of small enterprises.

Farida Tadjine: How long have you been working with the issues of Malaysian economic and development areas? And why did you choose to focus on this kind of researches?

Dr. Mohamed Sharif Bashir: I have been working around 12 years in different institutions of higher learning in Malaysia which enabled me to be specialized in economic development with reference to the emerging South East Asia economies including Malaysia. I believe that the addressing of development issues correctly will lead to tremendous progress in the quality of life.

Farida Tadjine: have you been involved with any civil activities in Malaysia? If yes; what was that exactly? If no why you didn't involve in some civil activities?

Dr. Mohamed Sharif Bashir: I served the society through participation in NGOs activities especially in training support courses and educational programs.

Farida Tadjine: Within the Malaysian context, how would you define human security and especially in the economic dimension (Economic Security)?

Dr. Mohamed Sharif Bashir: Human Security focuses primarily on protecting people while promoting peace and assuring sustainable continuous development. It emphasizes aiding individuals by using a people-centered approach for resolving inequalities that affect security . From an economic perspective, the issues human security addresses include good governance, health and development, resources and environment. In this context, the Malaysian governments since independence have worked hardly to implement sound development policies for securing the basic needs of citizens, whether in health, education or infrastructure. Now we can see how progress is Malaysia compare to other developing countries. It is an amazing and successful story of achieving economic development.

Farida Tadjine: In your point of view, under what prime minister has the concept of human security (In its Economic dimension) been a central issue in Malaysia?

Dr. Mohamed Sharif Bashir: Under Mahathir Mohamad, Malaysia's fourth Prime Minister, who ruled from 1981 till 2003, the concept of human security has been a central issue in Malaysia. During Mahathir's time, Malaysia experienced a period of rapid development and economic growth. His government initiated a number of projects and programs in education, health and social services.

Farida Tadjine: If the current policy makers in the Malaysian government consult you about facing the economic security challenges, what advice can you give them?

Dr. Mohamed Sharif Bashir: I can suggest that human and economic security should be considered in light of the need to have national ownership of development initiatives. The focus would be on building local capacities by identifying concrete needs of people; ensuring the security and well-being of people, developing solutions that are rooted in local realities, and building partnerships that are targeted, cost-effective and capitalize on comparative advantage. The public policies and strategies must simultaneously address human security, poverty eradication, disaster risk reduction and environmental protection.

Farida Tadjine: According to your experience and observations, what are the most important factors that contribute to human development in Malaysia?

Dr. Mohamed Sharif Bashir: Among factors that contribute to Malaysia's human development are investment levels in physical and human capital, resulting in more rapid growth of per capita income and productive labour force. There are a number of public policies responsible for development success namely: Sustaining sound macroeconomic management and establishing stable macroeconomic performance that providing essential framework for private investment. Education policies that focus on primary and secondary education generated rapid increases in labour force skill. The government intervened systematically and through multiple channels to foster human development. Specifically, the allocation of public expenditure between basic and higher education is the major public policy that accounts for Malaysia's extraordinary performance with regard to the quantity of basic education provided.

Farida Tadjine: in an article that I read, some authors argue that the quality of life in Malaysia is raised by domestic factors, like the public awareness of people and the racial and religious diversity and caring about knowledge and the political leaders of Malaysia…. What is your analysis of this statement?

Dr. Mohamed Sharif Bashir: We cannot deny that the quality of life has been raised by domestic factors especially that factors promoting social integration and equity.

Farida Tadjine: A lot of countries around the world have built a "society characterized by high level of information intensity in the everyday life of most citizens; by the use of common information and communication technologies for a wide range of personal, social, political, cultural, and educational, economic and business activities, and also by the ability to transmit, receive and exchange digital data rapidly between places irrespective of distance". To what extent do you think that this goal is achieved in the Malaysian society?

Dr. Mohamed Sharif Bashir: Malaysia has achieved strong growth fundamentals in information technology area, including low PC penetration, rising incomes and a high-tech-focused national development plan. There are promising opportunities in the IT services area, as the government is implementing measures to nurture Malaysia into a regional service hub. Outsourcing in key verticals such as banking and financial services is attracting investment in data centers and other infrastructures. The government has a number of long-term initiatives with favourable implications for demand for IT product and service, including investment in high speed broadband infrastructure. People could not take advantage of the opportunities offered by the govenment in this area and they can make the most and expand the range of options available to them and access succeefully to the knowledge based society and knowledge based economy in the near future.

Farida Tadjine: In your point of view, How much does information and communication technology affect human security and economic security and human development in Malaysia?

Dr. Mohamed Sharif Bashir: ICT has made positive impact on Malaysia's human development. ICT applications in Malaysia contributed towards improving opportunities for the Malaysians through improving education, providing equal and universal access to information and knowledge, supporting health services, human rights, publicizing local issues, decentralization and reform of the state, improving public and private management, participation, employment, improving and creating opportunities for exporting goods and services, supporting commerce and the country's competitiveness, and protecting the environment.

Farida Tadjine: In your perspective, what can be done to make information and communication technology more efficient for promoting freedom from want in Malaysia?

Dr. Mohamed Sharif Bashir: In order to make information and communication technology more efficient, it is important to provide a robust, reliable, and secure information technology infrastructure. It also needs to attract, develop, and retain quality information technology professionals. In addition, people have to realize that any efforts for promoting freedom should include profound intellectual endeavors, constant spiritual observances, binding moral principles, and even dietary regulations. When people follow this course, religiously, they cannot fail to reach their ultimate goal of freedom and emancipation.

Farida Tadjine: how do you assess the Malaysian achievements about freedom from fear and freedom from want and the freedom to live in dignity? And what do you think that would be done to enhance these three types of freedoms?

Dr. Mohamed Sharif Bashir: Malaysia has done well compared with other countries at the same level of development. I think in order to response positively to the current challenges some action have to be done to enhance 'freedom from fear, freedom from want and freedom to live in dignity', to ensure that the gains of today are not lost to the crises of tomorrow," to focus more on people-centered, comprehensive, context-specific and preventive strategies at every level.

Farida Tadjine: What do you think is poorly understood within the Malaysian human development procedure, especially during the Mahathir Mohamed's governance?

Dr. Mohamed Sharif Bashir: Connectivity between freedom and responsibility is not well understood. People should be aware about relationship between freedom and responsibility. Responsibility and freedom go together. If someone does not want to take responsibility, he or she can't have freedom either. The two come together or they go together. Freedom means a person will have to be responsible for every act, for every breath; whatever he or she does or doesn't do, he or she will be responsible.

Farida Tadjine: Would you like to add any issue else, that is related to human security or economic security or Human development in Malaysia but hasn't been covered by the previous questions?

Dr. Mohamed Sharif Bashir: Nothing can be added. Thanks.

Farida Tadjine: could you please suggest me some names from the government or the opposition or as experts or even from the civil society, that I can interview them about the human security in Malaysia?

Dr. Mohamed Sharif Bashir: I don't have a specific name. Probably you can get some scholars from UM, UKM and UPM, UiTM in particular those who are involving in human security research.

Farida Tadjine: If I have additional questions in the future, can I reach out to you again?

Dr. Mohamed Sharif Bashir: It should not be any problem at all. You are most welcome.

Saturday, November 22, 2014 7:57:17 PM

الملحق (4): مقابلة خبير مجتمع المعلومات بماليزيا

Interview with Mr. Ramachandran Ramasamy

Ramachandran Ramasamy: They product everything, that's why they are able to lead. And the other thing I observed when I was I OECD and European Union countries is that if they say something they are able to put it into action faster and they don't separate it, while in other part of the world and especially here in Malaysia there are a lot of things have been talked, we say but when coming to implementation and practice things...(he looks upset), even if there are a lot of institutions, we have MIMOS we have what they call MCMC, the names there are a lot of institutions ok? And even here in Malaysia the government of Malaysia provide a founding for creating ideas to take the idea of globalization, the idea can become a product or services and you have to do branding you have to do marketing everything have a founding they take the market to globalization. So there are a lot of institutions and they are very strong.

Farida Tadjine: but what are the main challenges that Malaysia and may be Asia faces in this process?

Ramachandran Ramasamy: challenges? Hmm, one challenge probably is that we don't have the competency, technical competency. And people skills, that's why everybody blaming the education nowadays, quality of education, so we don't have the competency to make things happen, the other thing is that we always don't want to be leaders and follow and don't want to be a leader, so always think to follow whatever we see, even we don't do something new ha… if you want to do something new ha? The first question I will ask you, is there anybody else has done it? Is it?

Farida Tadjine: yeah, you mean the innovation right?

Ramachandran Ramasamy: yeah, and when we do it, we should make it popular within the country, making it popular within the region, and even making it popular in China, making it popular in India, because we are a cross-cultural ha, and we have also a cross-cultural elements of the country,so when we make its popularities in these parts of the world, then you want the western countries to follow your product! or probably they will buy you over ha ha ha ha ha. (Making fun)

Farida Tadjine: yeah (smiling) do you mean that ICT should be in comparative perspective?

Ramachandran Ramasamy: western society also is new in this field, and my former co-company doctor Tunku Othman always says that the playing field is levels, that's mean if really Asia or this part of the world want to do something, we can be our own leader, so this is in general about leadership. And about institutions, of course the government of Malaysia has a lot of money ok? And they are able to put a lot of institutions and all these things in place.

Farida Tadjine: what do you think about policies that is carrying on ICT in Malaysia? And do you think that it is enough and working well in this context?

Ramachandran Ramasamy: there was a government direction, there were even government and political commitments, but somewhere in general the competency to carry through the implementation, at the end of the day people skills play a very important role is it?

Farida Tadjine: you mean that the Malaysian people's skills in using ICT is still low?

Ramachandran Ramasamy: yes yes, we do have problems, we still have a quality problem. We do produce a lot of ICT graduates, but the employability is a big challenge 10% only are employable, and it's also depends of the student, in ICT skills the university can't import everything for you, they may introduce JAVA programing or C++ and some level of skills, it's up to students they have to do more by their own. The state of the Malaysian students is that when government talked about the ICT everybody jump to ICT, then the reality becomes a very big tough subject, and people who enter the workforce, they find it working long hours, but they don't like that, they want everything fast like McDonalds and KFC, so their mindset is different. Then when the government introduces a health program in the country, many students go to the health program.

Farida Tadjine: so it depends on the programs that the government offered for people and students.

Ramachandran Ramasamy: yeah, so now we have enrollment declared from 100000 to 50000 ICT enrollments, you can get some of the statistics in my publications and I'll give you these 3 copies of our review also, so this scenario of Malaysian information society.

Farida Tadjine: yeah, I appreciate that, thank you so much. And nice to know about it.

Ramachandran Ramasamy: and of course we have a traditional challenges from the government side, the last government now wants to control everything, media and speech and everything, so Malaysians they want internet media blogs you know? But now there are a lot of challenges government is facing, even Mahathir didn't realize when he said it is under the below (6:14) guarantees, no censorship, no internet censorship fundamentally, now he is telling the other ways because he is feeling a(tike time of thinking) the political party is feeling the prejudging.

Farida Tadjine: means that ICT gives people more freedom. And may be controlling people become hard nowadays

Ramachandran Ramasamy: yeah yeah, people able to communicate and also the younger generations a lot of them expose, Especially the Malay population. After the 70's huge number of Malay Muslim population sent overseas, they expose is Different, somewhere they get the influence of foreigner friends so they shipped by liberal thinking. So now I see a lot of Malay liberal thinking so that become a challenge to the traditional way of doing things. Indeed, my former co doctor Tunku Othman, he has mentioned a couple of years ago, about 15 years ago, he mentioned that this is what will happen and it is exactly what is happening. So the internet is shipping people in the world and over the world. Is it?

Farida Tadjine: yes, may I ask about how long have you been working on this issue?

Ramachandran Ramasamy: in this particular subject?

Farida Tadjine: in the area of Information Society and ICT in general.

Ramachandran Ramasamy: I have been 15 years, since 1997 until now. And per day my full time is ICT, doing research on this. And I'm basically a statistician and I'm also a demographer, I worked in the civil service ok?

Farida Tadjine: yes. Why you preferred this field for research?

Ramachandran Ramasamy: so in such part time employment, I had an opportunity to move to MIMOS or National Information Technology Council, so there I started of a project on the knowledge imperative index. So I was running that. So with that, I think I called to the right field inventory.

Farida Tadjine: yeah

Ramachandran Ramasamy: new things are there in ICT, knowledge economy, knowledge society, so I picked up from there. So it's come from career, but not because I loved ICT as a job. I didn't fall in love with anybody easy he he he he (making fun)

Farida Tadjine: yeah nice (smiling), So within a Socio- Technology context, how would you define Information Society?

Ramachandran Ramasamy: information society basically is society must be enriched with the data, information and knowledge, a huge mass of data to be converted into information, information also internalizes and they convert it to a knowledge. They always take advantage and they use it in their lifestyle or their businesses, in each area they will go for informing more for the more knowledgeable. Traditionally also is true, but new age the only difference is that traditionally the access to these things are limited.

Farida Tadjine: yeah.

Ramachandran Ramasamy: there is now everything comes online and in the real time and shareable manner its coming among explicit manner. That's why in my papers I have written that the advent of the internet technology at a commotion introduction mark that this thing begin by the information age. That's where the beginning, so before that people do talk about the information age, even in the 1960's was talking about knowledge worker but they talked in the context of the industrial order, so today the meaning of information and knowledge, in the new age technology is global connectivity unrespect of time, geography culture traditions everything is moving is it? So things was not be able to reached, now can be reached, so it's a revolution, sometime called it a revolution, so in that sense, technology shipping the society.

Farida Tadjine: yeah

Ramachandran Ramasamy: I hope I answered your question.

Farida Tadjine: yeah, thank you, I see that you focus also on a main concepts are relevant to information society.

Ramachandran Ramasamy: yeah technology connects people a lot, technology and information and knowledge are a nexus, it is connecting is it?

Farida Tadjine: yes.

Ramachandran Ramasamy: so if no technology I don't think so you can meet me today

Farida Tadjine: he he he yeah, that's true.

Ramachandran Ramasamy: ha ha ha ha, it makes things and life easier is it?

Farida Tadjine: yes

Ramachandran Ramasamy: but of course the technology also not bring a good thing for business opportunities and also has a couple of threats, indeed our traditions values cultures everything is challenged is it? So how will today the society is preparing for that? I don't want to talk more on that ha ha ha ha ha.

Farida Tadjine: ok ha ha ha . So In your article titled by "Benchmarking Malaysia in the Global Information Society: Regressing or Progressing?" you mentioned something interesting and important, it was a list of various variables that driving the Information Society in general. Which variables are the most powerful that driving information society in the Malaysian context?

Ramachandran Ramasamy: I forgot what I wrote.

Farida Tadjine: ok, let me give you the list of the variables that you mentioned:

1- ICT Access and Diffusion.2-Fixed lines per 100 inhabitants.3- Mobile cellular phone subscriptions per 100 inhabitants.4- Internet users per 100 inhabitants.5- Fixed broadband subscribers.6- Mobile broadband subscribers.7- ICT Usage and Education Skills. 8- Secondary gross enrollment ratio and Tertiary gross enrollment ratio. 9- Proportion of households with computers and Proportion of households with Internet.

Ramachandran Ramasamy: Internet connectivity variable is the most powerful, yeah, because today the factor is the mobility and the… (14:04), even in one article I published I wrote about that, So today the mobility is a main factor.

Farida Tadjine: what about the situation of education?

Ramachandran Ramasamy: generally we have a high level of illiteracy.

Farida Tadjine: you mean ICT illiteracy?

Ramachandran Ramasamy: yeah, i think now we have 67% broadband penetration ok? That means 37% people they aren't really communicating they aren't also networking they aren't downloading and all this kind of faceboo and everything, these things wasn't there I mean when I wrote the article these things wasn't there.so this become at that time on the internet, So now we focus on that, even it's affected our company business

Farida Tadjine: In your point of view, under what prime minister has the concept of Information Society been a central issue in Malaysia?

Ramachandran Ramasamy: Mahathir is. Yeah Mahathir is, but when he is coming, he was talking more on human capital, elements of good government that's his focus Mahathir was care talked about high type of infrastructure. Ok?

Farida Tadjine: yeah

Ramachandran Ramasamy: high level of industrialization that's the kind of talk and then, when ICT come he was also supported that….

Our objective was to bring All the world class companies to do ICT product, so we expected companies like Microsoft …somewhere these countries they didn't find enough supply of skilled workers so they didn't want to invest come, so number invest in countries like India because there they can get the supply, is it?

Here we don't have but we brought them, so that time Mahathir come shifted to human capital development and he also shifted to the biotechnology. So the emphasis on …. S get down, than when coming to najib he is talking about innovation based economy in a more broader sense, an focus ….and his innovation even……. He so that 2008 election is really challengetive is it? So and then he ……going against that. He is created his own blog broad and twitter to communicate with people so no choice but still not ….

Farida Tadjine: If the current policy makers in the Malaysian government consult you about facing the Information Socirty challenges, what advice can you give them?

Ramachandran Ramasamy: the government has no choice, it has to change. There is one thing, a lot of people try to solve new problems using the old tools it doesn't work, this is a problem of mindset of politicians today, they understand that a lot of things changed yeah, but they are still in the old mindset, the old thinking, hoping that….for new technology need new thinking to….. IC in my personal opinion, in these old politicians especially, …..this is what I released in my area work when I promote a lot of new ideas in my work place even till today in this company where I'm working, there are a lot of business people when I tell the new thing they think that it's ……but the younger generation today they are going to be a future leaders (20:00)

Thursday, November 27, 2014, from 10:00 AM to10:53:04 AM

الملحق (5): الاستبيان

Roles of Information Society in Promoting Human Security: A Case Study of Malaysia

Supervision of:

Professor El-Fatih Abdullahi AbdelSalam (KIRKHS - IIUM)
Professor Omar Ferhati (University of Mohamed khider - ALGERIA)

Consultation of:

Assistant professor Dr. Tunku Mohar Tunku Mohd Mokhtar (KIRKHS-IIUM)
Associate Professor Imad Fakhri AlShaikhli (KICT-IIUM)
Associate Professor Dr. Saodah Bt Wok (KIRKHS- IIUM)

2013/2014

Dear Colleague

In the framework of undertaking a PhD research aimed firstly to explore and analyze the interactive relationship between the information society and enhancing human security in Malaysia, and secondly to determine to what extent information society can play a fundamental role in promoting human security in local societies. To this end, we kindly request you to fill the following short questionnaire regarding your point of view as a postgraduate student in Malaysia. The questionnaire will not take more than 10 minutes of your time, and your participation in this survey is entirely voluntary. Your response is of the utmost importance to get more impartial and scientific results to this research.

Please remember that all the information provided by you will remain anonymous and confidential. Only the overall summary of results will be reported and published in the dissertation's final report.

If you have any questions or comments regarding this survey, please feel free to contact me at:

Farida Tadjine, PhD Student in International Relations at University of Mohamed Khider Biskra, Algeria.
A visiting student at International Islamic University Malaysia.
Tel: in Malaysia 01116448960, *in Algeria +213 664185536*
E-mail : faridatadjine@hotmail.com

Yours sincerely
Farida Tadjine

Part I: Knowledge about the Concepts and General View about development in Malaysia

This section aims at (a) measuring your knowledge about the concepts of human security and information society and (b) measuring the important factors which contribute to the development in Malaysia in your own point of view. (Please, tick (√) on the box provided)

A. Knowledge about the Concepts

1. Human Security is a concept focusing on…

□ The individual level of security
□ The state level of security
□ The individual and the state levels of security

2. Please indicate the ideas that are related to Human Security.

Food Security	□ Yes	□ No
Personal Security	□ Yes	□ No
Health Security	□ Yes	□ No
Environmental Security	□ Yes	□ No
Political Security	□ Yes	□ No
Economic Security	□ Yes	□ No
Community Security	□ Yes	□ No

3. Do you have an idea about what Information Society means?

□ Yes (Please don't answer the 4th question) □ No

4.Can we describe the Malaysian society by the following? "It is a society characterized by high level of information intensity in the everyday life of most citizens; by the use of common information and communication technologies for a wide range of personal, social, political, cultural and educational, economic and business activities, and by the ability to transmit, receive and exchange digital data rapidly between places irrespective of distance"

□ Yes □ No

B. General View about Development in Malaysia

To what extent do you believe that the following factors contribute to development in Malaysia?

(1) Not at All. (2) Small extent. (3) Moderate extent. (4) Large extent. (5) Very large Extent.

The Factors	*(1)*	*(2)*	*(3)*	*(4)*	*(5)*
1. The public awareness of the need for development					
2.The racial diversity					
3.The religious diversity					
4.Caring about knowledge					
5.The foreign economic policy (including foreign investment)					
6.The domestic economic policy					
7.The political leaders of Malaysia					
8.Tourism					

Part II: The Interactions between Information Society and Human Security in Malaysia

This section will enable us to explore the interactive relationship between the information society and human security to determine the extent of interdependence between them in Malaysia. (Please, tick (√) on the statement that reflects your assessment)

(1) Strongly Disagree. (2) Disagree. (3) Neutral. (4) Agree. (5) Strongly Agree.

A. Human Security Statements	*(1)*	*(2)*	*(3)*	*(4)*	*(5)*
1. There is high impact of International pollution problems in Malaysia.					
2. There are strong challenges of biodiversity in Malaysia.					
3. There is a clear impact of climate change in Malaysia.					
4. There is equitable distribution of wealth in the Malaysian society.					
5. There are strong impacts of globalization on the Malaysian economic growth.					
6. There are caring responsibilities from the government to reducing poverty in Malaysia.					

(1) Strongly Disagree. (2) Disagree. (3) Neutral. (4) Agree. (5) Strongly Agree.

A. Human Security Statements	*(1)*	*(2)*	*(3)*	*(4)*	*(5)*
7. There is high intensity of illegal immigration to Malaysia.					
8. There is a high degree of expansion of illegal drug trafficking .					
9. The degree of political stability in Malaysia is high.					
10. There is caring policy about food security in Malaysia.					
11. The contribution of the private sector in the economic growth in Malaysia is high.					
12. The degree of caring for fighting against information illiteracy in Malaysia is high.					
13. There is a high degree of caring responsibilities for the ICT sector in Malaysia.					

(1) Very low. (2) Low. (3) Neutral. (4) High. (5) Very High

B. Information Society Statements	***(1)***	***(2)***	***(3)***	***(4)***	***(5)***
1. The ability to access the Internet in Malaysia is…					
2. The using of ICT for achieving economic growth is…					
3. The using of ICT in the educational life is…					
4. The using of ICT in the healthcare sector is					
5. The using of ICT to decrease environmental degradation (such as climate change, pollution…ect) is…					
6. The using of ICT to decrease the rate of unemployment is…					
7. The using of ICT for decreasing poverty rate is…					
8. The using of ICT to promote freedom of expression is…					

(1) Very low. (2) Low. (3) Neutral. (4) High. (5) Very High

B. Information Society Statements	***(1)***	***(2)***	***(3)***	***(4)***	***(5)***
9. The using of ICT to facilitate governmental services (achieving of e-government) is…					
10. The using of ICT for fighting against human trafficking is…					
11. The using of ICT for fighting against illegal immigration is…					
12. The using of ICT for increasing individual income is…					
13. The using of ICT at workplace is…					
14. The using of ICT as an entertainment tool is…					
15. The using of ICT in promoting human rights is…					
16. The using of ICT for enhancing democracy is…					

(1) Very low. (2) Low. (3) Neutral. (4) High. (5) Very High

B. Information Society Statements	***(1)***	***(2)***	***(3)***	***(4)***	***(5)***
17. The influence of social networks in Malaysia is…					
18. The competition in ICT production in Malaysia is…					
19. The level of information security in Malaysia is…					
20. The degree of cultural threats of using ICT in Malaysia is…					
21. The skill of Malaysian people in using ICT is…					

Part III: Background Information

Finally, could you please give us a few bits of information about yourself? We assure you that your response will remain anonymous and we appreciate your understanding and cooperation. (Please, tick (√) on your answer)

A. Demographic Characteristics

1.What is your gender?

□ Male
□ Female

2. What is your age? (By complete years)

□ 20-30 years old
□ 31-40 years old
□ 41-50 years old
□ 51 years old and above

3. What is your Nationality?

.....

B. Program Characteristics

1. What is your level of study?

□ Postgraduate Diploma
□ Masters
□ PhD
□ Postdoctoral

2. What is your field of study? (Please write it without abbreviations)

.....
.....
.....

3. How long have you been living in Malaysia?

.....

4. Do you have any civil activities?

□ Yes (Please proceed to the last question)
□ No (Thank you for your cooperation)

5. In the following table, indicate the nature of your regular civil activities and then tick (√) on your role within it (you may tick more than one activity)

The nature of the civil activity	**Your role in the civil activity**	
	Leader	Community Member
□ Political Party	□	□
□ Cultural Association	□	□
□ Health Caring	□	□
□ Art and Music	□	□
□ Environmental activity	□	□
□ Fighting against poverty	□	□
□ Scientific Association	□	□
□ Economic Association	□	□
□ Social assistant	□	□
□ Other (specify)……	□	□

Thank you for your cooperation.

الملحق (6): ترميز البيانات الخاصة بأسئلة الاستبيان.

	Name	Label	Value	Measure
1.	Q1	Human Security is a concept focusing on…	1 Individual level/ 2 Stat level/ 3 Both levels.	Nominal
2.	Q2.1	Is Food Security related to Human Security?	1 No/ 2 Yes.	//
3.	Q2.2	Is Personal Security related to Human Security?	//	//
4.	Q2.3	Is Health Security related to Human Security?	//	//
5.	Q2.4	Is Environmental Security related to Human Security?	//	//
6.	Q2.5	Is Political Security related to Human Security?	//	//
7.	Q2.6	Is Economic Security related to Human Security?	//	//
8.	Q2.7	Is Community Security related to Human Security?	//	//
9.	Q3	Do you have an idea about what Information Society means?	//	//
10.	Q4	Do you agree with the following description of the Malaysian society?	//	//
11.	Q5	To what extent do you think that public awareness of the need for development contribute to development in Malaysia?	1 Not at All/ 2 Small Extent/ 3 Moderate Extent/ 4 Large Extent/ 5 Very Large Extent	Scale
12.	Q6	To what extent do you think that the racial diversity contribute to development in Malaysia?	//	//
13.	Q7	To what extent do you think that the religious diversity contribute to	//	//

		development in Malaysia?		
14.	Q8	To what extent do you think that caring about knowledge contribute to development in Malaysia?	//	//
15.	Q9	To what extent do you think that the foreign economic policy (including foreign investment) contribute to development in Malaysia?	//	//
16.	Q10	To what extent do you think that the domestic economic policy contribute to development in Malaysia?	//	//
17.	Q11	To what extent do you think that the political leaders contribute to development in Malaysia?	//	//
18.	Q12	To what extent do you think that tourism contribute to development in Malaysia?	//	//
19.	Q13	There is high impact of International pollution problems in Malaysia	1 Strongly Disagree/ 2 Disagree/ 3 Neutral/ 4 Agree/ 5 Strongly Agree.	//
20.	Q14	There are strong challenges of biodiversity in Malaysia	//	//
21.	Q15	There are clear impacts of climate changes and environmental threats in Malaysia	//	//
22.	Q16	There is equitable distribution of wealth in the Malaysian society	//	//
23.	Q17	There are strong impacts of globalization on the Malaysian economic growth	//	//

24.	Q18	There are caring responsibilities from the government to reduce poverty in Malaysia	//	//
25.	Q19	There is high intensity of illegal immigration to Malaysia	//	//
26.	Q20	There is a high degree of expansion of illegal drug trafficking in Malaysia	//	//
27.	Q21	The degree of political stability in Malaysia is very high	//	//
28.	Q22	There are caring policies about food security in Malaysia	//	//
29.	Q23	The contribution of the private sector in the economic growth in Malaysia is high	//	//
30.	Q24	The degree of caring for fighting against information illiteracy in Malaysia is high	//	//
31.	Q25	There is a high degree of caring responsibilities for the ICT sector in Malaysia	//	//
32.	Q26	The ability to access the Internet in Malaysia	//	//
33.	Q27	The using of ICT for achieving economic growth	1 Very Low/ 2 Low/ 3 Neutral/ 4 High/ 5 Very High.	//
34.	Q28	The using of ICT in the education sector	//	//
35.	Q29	The using of ICT in the healthcare sector	//	//
36.	Q30	The using of ICT to decrease environmental degradation (such as climate change, pollution,etc)	//	//

37.	Q31	The using of ICT to decrease the rate of unemployment	//	//
38.	Q32	The using of ICT for decreasing poverty rate	//	//
39.	Q33	The using of ICT to promote freedom of expression	//	//
40.	Q34	The using of ICT to facilitate governmental services (achieving of e-government)	//	//
41.	Q35	The using of ICT for fighting against human trafficking	//	//
42.	Q36	The using of ICT for fighting against illegal immigration	//	//
43.	Q37	The using of ICT for increasing individual income	//	//
44.	Q38	The using of ICT at the workplace	//	//
45.	Q39	The using of ICT as an entertainment tool	//	//
46.	Q40	The using of ICT in promoting human rights	//	//
47.	Q41	The using of ICT in enhancing democracy	//	//
48.	Q42	The influence of social networks in Malaysia	//	//
49.	Q43	The competition in ICT production in Malaysia	//	//
50.	Q44	The level of information security in Malaysia	//	//
51.	Q45	The degree of cultural threats when using ICT in Malaysia	//	//
52.	Q46	The skill of Malaysian people in using ICT	//	//

53.	Q47	Are you involved in any civil activities?	1 No./2 Yes.	Nominal
54.	Q48.1	Role in Political Party Activities	1 Member/2 Leader/ 3 shouldn't answer.	//
55.	Q48.2	Role in Cultural Association Activities	//	//
56.	Q48.3	Role in Health Caring Activities	//	//
57.	Q48.4	Role in Art and Music Activities	//	//
58.	Q48.5	Role in Environmental Activities	//	//
59.	Q48.6	Role in Fighting against Poverty Activities	//	//
60.	Q48.7	Role in Scientific Association Activities	//	//
61.	Q48.8	Role in Economic Association Activities	//	//
62.	Q48.9	Role in Social Assistant Activity	//	//
63.	Q49	How long have you been living in Malaysia?	1. 1 year or less/ 2 more than 1 year and less than 3 years/ 3 from 3 to 5 years/ 4 more than 5 years but not All life/ 5 All life.	Ordinal
64.	Q50	What is your level of study?	1..PG Diploma/ 2 Master/ 3 PhD/ 4 Postdoctoral.	//
65.	Q51	What is your gender?	1 Male/ 2 Female	Nominal
66.	Q52	What is your age?	1. 20-30/ 2. 31-40/ 3. 41-50/ 4. 51 and Above.	Ordinal
67.	Q53	What is your Nationality?	1. Malaysian/ 2 Non-Malaysian.	Nominal